الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس/ سيدي بلعبّاس
كلّيّة الآداب واللّغات والفنون
قسم اللّغة العربيّـــة وآدابـها

الدّرس الصّوتي عند علماء التّفسير
-كتاب معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج أنموذجا-

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدّكتوراه في اللّغة والأدب العربي نظام "ل.م.د"

تخصّص: لسانيّات عربيّة

إعداد الطّالب:
محمّد صحراوي

إشراف الأستاذة:
د: جميلة بوسعيد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د: قادة عقاق	أستاذ التّعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
د: جميلة بوسعيد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقرّرا
أ.د: أمينة طيبي	أستاذ التّعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
أ.د: سيدي محمّد غيثري	أستاذ التّعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د: محمّد بلحسين	أستاذ التّعليم العالي	جامعة تيارت	ممتحنا
أ.د: بخولة بن الدّين	أستاذ التّعليم العالي	المركز الجامعي أفلو	ممتحنا

السّنة الجامعيّة: 1444هـ/ 1445هـ - 2022م/ 2023م

7

نِهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُـــــــولِ عِقَالُ وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَـمِينَ ضَـلَالُ

وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَذًى وَوَبَـــالُ

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُـولَ عُمْرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

وَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ رِجَالٍ وَدَوْلَةٍ فَبَادُوا جَمِيعًا -مُسْرِعِينَ- وَزَالُوا

وَكَمْ مِنْ جِبَالٍ قَدْ عَلَتْ شُرُفَاتِهَا رِجَالٌ -فَزَالُوا- وَالْجِبَالُ جِبَالُ

فخر الدّين الرّازي: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص: 22.

كلمة شكر

أحمد الله وأشكره على نعمه التي لا تحصى، وهذا التّوفيق لإتمام هذا العمل واحدة منها .

وأتقدّم بأسمى عبارات الشّكر والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة الدّكتورة "جميلة بوسعيد" التي لم تبخل عليّ من فضل توجيهاتها ونصائحها ، وحرصها الكبير على إتمام هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذة "طيبي أمينة " على تفضّلها بإمدادي ببعض التّوجيهات والنّصائح العلميّة .

كما أشكر جميع أساتذة قسم اللّغة والأدب العربي في جامعة سيدي بلعباس، وجامعة تيارت .

وفي الأخير أشكر أعضاء لجنة المناقشة على تجشّم عناء قراءة هذا العمل وتصويبه، ثمّ قبول مناقشته .

الباحث: محمّد صحراوي

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى الذين اصطفاهم الله بوراثة التّنزيل

وجعل حفظهم له من حفظه إيّاه من التّحريف

والتّبديل؛ محبّةً واحترامًا وتقديرًا .

الباحث: محمّد صحراوي

مقدّمة

الحمد لله وكفى، والصّلاةُ والسّلام على النّبيّ المصطفى، وعلى آله وصحبه إلى يوم الوفا. وبعد: فإنّ النّصّ القرآنيّ هو المحور الذي تدور حوله الدّراسات اللّغويّة؛ فعلمُ المعاجم حاول أن يقارب مفرداته، وعلم النّحو أحاطه بجملةٍ من القواعد والضّوابط حتّى يصونه عن اللّحن والزّلل، وعلم الأصوات هو الآخر صانه من لكنة الأعاجم، فنشأ علمٌ قائمٌ بذاته يتّصل به اتّصالا وثيقا؛ إنّه "علم التّجويد"، هذا بالإضافة إلى العلوم الشّرعيّة التي اتّخذت هذا الكتاب العظيم محطّ اهتمامٍ في فهم دلالات ألفاظه وتراكيبه، واستنباط أحكامه الفقهيّة والعقائديّة.

وقد كان علم التّفسير من أهمّ العلوم التي اعتنت بمعاني ألفاظ القرآن ودلالات تراكيبه استنادا إلى معطيات اللّغة. ومن التّفاسير التي فتحت المجال لعلوم اللّغة في الوصول إلى كُنه معاني القرآن الكريم، كتابُ "معاني القرآن وإعرابه" لأبي إسحاق الزّجّاج (ت: 311هـ)، الذي جمع فيه بين التّفسير بالمأثور والرّأي.

وفي العصر الحديث وخاصّة مع ظهور اللّسانيّات الحديثة، شهد الدّرس الصّوتيّ اهتماما بالغًا من قبلِ علماء اللّغة العرب المحدثين؛ إذ حملوا على عاتقهم المتابعة الجادّة لما توصّلت إليه اللّسانيّات من نتائج، فاستقلّت مسائلُ كانت تُعالَج معالجةً نحويّة وتباينت أخرى كانت تُفسَّرُ تفسيرًا صرفيّا، حينها توجّه الدّرس اللّغويّ الحديث إلى الاعتناء بها باعتبارها المنطلق الأوّل الصّوتيّ الملفوظ، ثمّ الصّرفيّ المورفولوجي، فالنّحويّ التّركيبيّ حسب ما تقتضيه سلّميّة مستويات التّحليل اللّسانيّ.

وموضوع هذا البحث يجمع بين الدّراسات القرآنيّة والدّراسات اللّغويّة، هذا من جانب، ومن جانب آخر فهو يتّصل بعَلَمٍ من أعلام التّفسير واللّغة، ومن الأفذاذ الذين احتفلوا بهذه الدّراسات ومنحوها جهدهم ووقتهم، وخلّفوها لنا في مجلّدات كَتَبَ الله لها البقاءَ بسبب صدقهم في عملهم وإخلاصهم لله ربّهم.

وانطلاقا من هذا المعطى كان عنوان هذا البحث موسومًا بـ: «**الدّرس الصّوتي عند علماء التّفسير–كتاب معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج أنموذجا–**»، الذي حاول الباحث من خلاله التماس المادّة الصّوتيّة المبثوثة في هذا التّفسير.

وكان لاختيار هذا الموضوع عدّة أسباب، منها:

أوّلا: قلّة الدّراسات المتعلّقة بما جاء في كتب التّفسير من اجتهادات وآراء صوتيّة إذ أغلبها يتعلّق بالجانب الصّرفيّ والنّحويّ والبلاغيّ.

ثانيا: ندرة الدّراسات الصّوتيّة المتعلّقة بكتاب "معاني القرآن وإعرابه"، واتّجاه كثيرٍ منها إلى الاهتمام بالجانب النّحوي والصّرفي، والقراءات القرآنيّة.

ثالثًا: تضمّن كتاب "معاني القرآن وإعرابه" مباحث صوتيّة وآراء لغويّة تشجّع الباحثَ على الاستزادة من البحث بين دفّتيه، والوقوف على كنوزه وذخائره العلميّة.

وبناءً على هذه الأسباب تتّضح أهمّيّة البحث في الوقوف على الجوانب الصّوتيّة في كتاب"معاني القرآن وإعرابه"، وإشارته إلى مساهمات هذا النّوع من المؤلّفات؛ كتب "معاني القرآن" بصفة عامّة في مجال الصّوتيّات، فهو بمثابة الحلقة المغيّبة في التّأريخ لهذا النّوع من الدّراسات اللّغويّة.

وقد انقاد الباحثُ من خلال القراءة في هذا الكتاب – على وجه الخصوص – وفي طائفةٍ من كتب التّراث العربي إلى طرح بعض التّساؤلات، أهمّها:

1- هل كان أبو إسحاق الزّجّاج سبّاقا إلى استثمار معطيات الدّرس الصّوتي في تعامله مع ألفاظ القرآن الكريم وتراكيبه، أم أنّه استعان بما ورد عن سابقيه كالخليل وسيبويه؟

2- ما هو منهجه في عرض الظّاهرة الصّوتية وتحليلها؟

وفي هذا البحث سنحاول الإجابة عن هذين السّؤالين المهمّين من خلال عرض المادّة موضوع البحث وتحليلها ومقارنتها بآراء مَن سَبَقَ كالخليل وسيبويه.

وممّا تقتضيه الموضوعيّة العلميّة والإنصاف في مجال البحث، ألّا تُنكرَ جهودُ الباحثين السّابقين الذين تناولوا مثلَ هذه الموضوعات، سواءٌ أتعلّقت بأصحاب كتب المعاني كالأخفش والفرّاء والزّجّاج أم بغيرهم من علماء التّفسير كأبي حيّان الأندلسي والرّازي وغيرهم من علماء التّفسير، ونذكر من تلك الدّراسات ما يلي:

1- **"علم الأصوات في كتب معاني القرآن"**، لـ: ابتهال كاصد الزّيدي، وهي رسالة دكتوراه وقد طُبعت كتابا سنة 2005م، عن دار أسامة للنّشر والتّوزيع، عمان الأردن، تناول صاحبها فيها البحثَ في الجانب الصّوتي عند أبي عبيدة من خلال كتابه "مجاز القرآن"، والأخفش والفرّاء من خلال معانيهما.

2- **"الظّواهر اللّغويّة في معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزّجّاج المتوفّى سنة 311هـ"**وهي رسالة ماجستير تقدّمت بها الباحثة وفاء عباس فياض الدّيمي إلى مجلس كليّة الآداب بجامعة بغداد (جانفي: 1995م)، وقد حرصت صاحبتُها ضمن هذه الرّسالة على عرض جهود الزّجّاج اللّغويّة بكلّ فروعها وقارنتها بجهود السّابقين عنه والتّالين له، فكانت الدّراسة موزّعة على جوانب عدّة، منها الصّوتيّة والصّرفيّة والدّلاليّة.

3- **"البحث الصّوتي عند الفرّاء (207هـ) في معاني القرآن"**، لـ: حمّود بن محمّد بن عبد الله الرّمحي، وهي رسالة تقدّم بها صاحبُها لكلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنيّة، استكمالا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها (نوفمبر: 2004م).

وقد سار بحثنا هذا على منهجيّة هي كالآتي:

1- **مدخل: العلاقة بين علم التّفسير وعلوم اللّغة.**

2- **الفصل الأوّل: الزّجّاج وكتابه معاني القرآن وإعرابه.**

2-1 : حياة الزّجّاج وآثاره.

2-2 : كتاب معاني القرآن وإعرابه.

2-3 : أثر الزّجّاج في اللّاحقين.

3- الفصل الثّاني: الدّرس الصّوتي عند الزّجّاج.

3-1 : مخارج الأصوات وصفاتها عند الزّجّاج.

3-2 : الاختلاس والرّوم والإشمام.

3-3 : حالات صوت الهمزة عند الزّجّاج.

4- الفصل الثّالث: التّعليل الصّوتي للإبدال والإدغام والوقف عند الزّجّاج.

4-1 : الإبدال الصّوتي عند الزّجّاج.

4-2 : ظاهرة الإدغام عند الزّجّاج.

4-3 : الوقف والوصل.

5- خاتمة: عبارة عن بعض النّتائج التي توصّلنا إليها في بحثنا.

أمّا بالنّسبة للمنهج المتّبع في طرح هذه المسائل، وتبويب هذه الرّسالة هو المنهج الوصفي التّحليلي وذلك عند عرض المادّة التي استقرأناها من الكتاب. وقد تخلّل هذه الدّراسة المنهج الموازن، كما يجب التّنويه بحضور المنهج التّاريخي.

وكانت عُدّتنا في إنجاز هذه الدّراسة – بعد القرآن الكريم – جملة من المصادر والمراجع، منوّعةً ومرتّبةً حسب الأهمّيّة في البحث على النّحو الآتي:

أوّلا: كتب التّفسير والمعاني: وعلى رأسها كتاب "معاني القرآن وإعرابه" لأبي إسحاق الزّجّاج، و"معاني القرآن" للفرّاء وتفسير "مفاتيح الغيب" لفخر الدّين الرّازي، وتفسير "الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل".

ثانيا: كتب القراءات القرآنيّة والاحتجاج لها: على غرار كتاب "البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشّاطبيّة والدّرّة" لعبد الفتّاح القاضي، وكتاب "الكشف

عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها" لمكي بن أبي طالب القيسي وكتاب "إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع" لأبي شامة الدّمشقي.

ثالثا: كتب النّحو واللّغة والصّوتيات: وفي مقدّمتها "الكتاب" لسيبويه، وكتب ابن جنّي؛ "سر صناعة الإعراب" و"الخصائص"، و"المفصّل في علم العربيّة" للزّمخشري، و"علم الأصوات" لكمال بشر، وكذا كتب الدّكتور غانم قدّوري الحمد، ككتاب "الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد" و"المدخل إلى علم أصوات العربيّة".

أمّا الصّعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث هو قلّة الدّراسات الحديثة التي تناولت البحثَ الصّوتيّ في مثلِ هذه المؤلّفات؛ أي كتب "معاني القرآن"، ومع هذا لم تمنع تلك الصّعوبات من البحث خاصّةً مع وجود الوسائل التّكنولوجيّة التي سهّلت علينا كثيرا ممّا كان عائقًا في فتراتٍ سالفة؛ كسرعة الوصول إلى المعلومة، وضبط موقعها ومصدرها في أيّ مصدرٍ كان، الأمر الذي يسّر لنا سبل الوصول إلى تراثنا اللّغويّ.

وأخيرا، فما كان لهذا البحث أن يستوي على سوقه دون عناية الله تعالى أوّلا، ثمّ الأستاذة الفاضلة الدّكتورة: **جميلة بوسعيد** التي لم تزل بي تحثّني على البحث والحرص والتّقدّم والاهتمام، فلها منّي كلّ الاحترام والتّقدير، وكذلك لا ننسى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا هذا البحث لأن يناقشوه وتجشّموا عناء قراءته بهدف تقويمه وتقييمه.

وختاما، يبقى هذا العمل عملًا بشريًّا سمتُه الخطأ والنّسيان، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشّيطان، فالحمد والفضل كلّه لله أوّلا وآخرا، وهو الموفّق للصّواب، وصلّى الله على نبيّنا محمّد وآله وصحبه أجمعين.

الطّالب: صحراوي محمّد.

تيارت في: 01 من سبتمبر 2022م الموافق لـ: 05 من صفر 1444هـ

مدخل

العلاقة بين علم التّفسير وعلوم اللّغة

1- علم التّفسير والمستوى الصّوتي.

2- علم التّفسير والمستوى الصّرفي.

3- علم التّفسير والمستوى النّحوي (التّركيبي).

4- علم التّفسير والمستوى الدّلالي.

5- علم التّفسير والمستوى البلاغي (الأسلوبي).

أنـزل الله تبـارك وتعـالى القـرآنَ الكـريمَ علـى قلـبِ سـيّدنا محمّـدٍ – صـلّى الله عليـه وسـلّم – بلسـانٍ عـربيّ مبـين، ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [سـورة الشّـعراء: 193-195]، وبعثـه إلى قـومٍ كـان لهـم مـن الفصـاحة والبلاغـة مـا يـدعو إلى إقامـة الحجّـة عليهم وإعجـازهم بهـذا الـنّصّ الجديـد؛ ذلـك أنّ المعجـزة تكـون مـن جـنس الشّـيء الـذي نبـغ فيـه القـوم، هـذا مـن جهـةٍ، ومـن جهـةٍ أخـرى كـان هـذا القـرآنُ لهـم شـرفًا وعـزًّا، قـال تعـالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴾[سـورة الزّخـرف: 44]؛ أي شـرفٌ لك ولقومك[1].

والقـرآن نفسـه حثّنـا بالتّـدبّر في كثـير مـن آيـةٍ حـتّى يتسـنّى لنـا الفهـم ومـن ثَمَّ العمـل، قـال جـلّ وعـلا: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [سورة النّساء: 82].

وحـتّى يكـون العمـلُ صـحيحًا لابـدّ مـن صـحّةِ الفهـم، ولا تتـأتّى صـحّةُ الفهـم إلّا بآليـات وعلـومٍ حـدّدها علمـاؤنا الأوائـل فقـالوا بأنّ «**التّفسـير علـمٌ يعـرفُ بـه فهـم كتـاب الله المنـزّل علـى نبيّـه – صـلّى الله عليـه وسـلّم – وبيـانُ معانيـه، واسـتخراج أحكامـه وحكمـه. واسـتِمدادُ ذلـك مـن علـم اللّغـة والنّحـو والتّصـريف وعلـم البيـان وأصـول الفقـه والقـراءات. ويحتـاج لمعرفـة أسـباب النّـزول والنّاسـخ والمنسـوخ**»[2]، فـلا يمكـن فهـمُ لكتـاب الله، ولا معرفـةُ معانيـه، ولا الوقـوفُ علـى

[1]- ينظـر: ابـن عطيّـة الأندلسـي، المحـرر الـوجيز في تفسـير الكتـاب العزيـز، تـح: عبـد السّـلام عبـد الشّـافي محمّـد، دار الكتـب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، ج5، ص: 57.

[2]- الزّركشـي، البرهـان في علـوم القـرآن، تـح: محمّـد أبـو الفضـل إبـراهيم، مكتبـة دار الـتّراث، مصـر، ط3، 1404هـ-1984م، ج1، ص: 13.

حِكَمِهِ المتوخّاة، ولا الأحكامِ المستنبطة، إلّا بمعرفة علوم العربيّة جملةً، وبعضِ العلوم الأخرى من قبيل علمِ الأصول والقراءات وأسباب النّزول وغيرها.

وليس المقصود بعلم اللّغة قواعد النّحو والصّرف، كما هو متبادر إلى الأذهان لأوّل وهلة وإنّما «**المرادُ منها معرفة مقاصد العرب من كلامهم وأدب لغتهم سواء حصلت تلك المعرفة بالسّجيّة والسّليقة، كالمعرفة الحاصلة للعرب الذين نزل القرآن بين ظهرانيهم، أم حصلت بالتّلقّي والتّعلّم كالمعرفة الحاصلة للمُوَلَّدِين الذين شافهوا بقيّة العرب ومارسوهم والمولّدين الذين درسوا علوم اللّسان ودوّنوها. إنّ القرآن كلام عربيٌّ فكانت قواعد العربيّة طريقا لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم لمن ليس بعربيٍّ بالسّليقة، ويعني بقواعد العربيّة مجموع علوم اللّسان العربي، وهي: متن اللّغة والتّصريف والنّحو، والمعاني والبيان. ومن وراء ذلك استعمال العرب المتّبع من أساليبهم في خطبهم وأشعارهم وتراكيب بلغائهم**»[1] الذين توفّرت فيهم شروط الفصاحة.

ومع هذه المكانة السّامية للمعرفة اللّغويّة المشروطة على المفسّر، إلّا أنّه لا ينبغي الاعتمادُ عليها مطلقا، لأنّ ذلك يؤدّي بموصوفها إلى تعطيل كثيرٍ من الأحكام الشّرعيّة الثّابتة بالقرآن والسنّة والإجماع لذلك نجد في قواعد التّفسير: ليس كلّ ما ثبت في اللّغة صحّ حمل آيات التّنزيل عليه، بل يجب حمل كلام الله على الأوجه اللّغويّة والإعرابيّة القويّة المشهورة اللّائقة بالسّياق والموافقة لأدلّةِ الشّرع، دون الضّعيفة والشّاذّة والغريبة[2].

وكما أنّ الاعتماد عليها لا يفي بالغرض المنشود في مقاربة المعنى، فكذلك من تعرّض لتفسير القرآن الكريم وهو مفلسٌ في معرفة قواعد هذه اللّغة، فسّر فأخطأ، وهلك فأهلك، وأوّلَ

---

[1]- محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، الدّار التّونسيّة، تونس، د ط، 1984م، ج1، ص: 18.

[2]- ينظر: حسين الحربي، قواعد التّرجيح عند المفسّرين دراسة نظريّة تطبيقيّة، دار القاسم، الرياض، المملكة العربية السعوديّة، ط1، 1417هـ-1996م، ج2، ص: 369، 635.

فانحرف، يقول الحسن – رحمه الله –: «**أهلكتهم العجمة**»[1]؛ لأنّها أدّت بهم إلى تأويله على غير ما تقول به اللّغة.

لذلك سنقف بنوعٍ من الشّرح والتّمثيل لبعض علومِ اللّغة التي لابدّ من حضورها أثناء التّعامل مع كتاب الله تعالى، ونعرضها كالآتي:

1- علم التّفسير والمستوى الصّوتي.

الصّوت والمعنى في كثير من الأحيان وجهان متلازمان لا يمكن فصل أحدها عن الآخر لذلك كان للصّوتِ أثرٌ في تحديد الدّلالة في القرآن الكريم، فاللّفظ كثيرا ما يكتسب دلالته من جرسه الصّوتي، «**ولا شكّ أنّ أيّة كلمةٍ بحروف معيّنة، يكسبها صوتيّا ذائقةً سمعيّةً منفردةً تختلف – دون شكٍّ – عمّا سواها من الكلمات التي تؤدّي المعنى نفسه، ما يجعل كلمةً ما دون كلمةٍ وإن اتّحدا بالمعنى، لها استقلاليّتها الصّوتيّة، إمّا في الصّدى المؤثّر، وإمّا في البعد الصّوتي الخاص، وإمّا بتكثيف المعنى بزيادة المبنى**»[2]، ولقد أدرك هذه الصّلةَ بين الصّوت ومعانيه كثيرٌ من اللّغويّين والمفسّرين. فلو أخذنا على سبيل المثال ابن جنّي (ت: 392هـ) باعتباره مفسّرا لغويّا لوجدناه قد أشار إلى تلك العلاقة الوطيدة بين الصّوت والمعنى في كتابه الخصائص، وعقد لها ثلاثة أبواب، وهي[3]:

1- باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني.

2- إمساس الألفاظ أشباه المعاني.

---

[1]- البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي)، كتاب التاريخ الكبير، تح: هاشم الندوي وآخرون، دائرة المعارف العثمانية، د ط، د ت، ج5، ص: 93.

[2]- محمد حسين علي الصّغير، الصّوت اللّغوي في القرآن، دار المؤرّخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-2000م، ص: 164.

[3]- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د ط، د ت، ج2، ص: 145، 152.

3- باب قوّة اللّفظ لقوّة المعنى[1].

وكان لبعض هذه الأبواب الأثرُ البارز في مناسبة القوّة لمشهد الآية الكريمة، كتقارب الأصوات لتقارب المعاني ففي باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني يقول: «**من ذلك قوله سبحانه:** ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [سورة مريم: 83] **أي تزعجهم وتقلقهم. فهذا في معنى تهزّهم هزًّا، والهمزة أخت الهاء فتقارب اللّفظان لتقارب المعنيين. وكأنّهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنّها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النّفوس من الهزّ؛ لأنّك قد تهزّ ما لا بال له؛ كالجذع وساق الشّجرة، ونحو ذلك**»[2]. فالهزّ والأزّ لهما المعنى نفسه، إلّا أنّ الأزّ أقوى لقوّة الهمزة على الهاء؛ لأنّ الهاء صوت مهتوت وذلك لما فيه من الضّعف والخفاء، بينما الهمزة صوت مجهور[3]، وبالتّالي يمكن أن نطلق الأزّ على الفعل الذي يقع على المعنويّات، والهزّ على الماديّات، وهو المعنى ذاته الذي قال به الزّجّاج قبل ابن جنّي؛ أي تزعجهم[4].

وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أنّ القراءات القرآنيّة لا يمكن للمفسّرِ أن يستغنيَ عنها بحالٍ من الأحوال في استنباط المعاني؛ لأنّ القراءات يعضدُ بعضها بعضا، لذلك نجد علماء القراءات في تعريفها يقولون: «**هو علم يعرف به كيفيّة النّطق بالكلمات القرآنيّة، وطريق**

---

[1] – ابن جنّي، الخصائص، ج3، ص: 264.

[2]– المرجع نفسه، ج2، ص: 146.

[3]– ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1413هـ-1993م، ج1، ص: 64، 69.

[4]– ينظر، الزّجّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ)، تح: الدكتور عبد الجليل عبده الشّلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ-1988م، ج3، ص: 345.

أدائها اتّفاقا واختلافا مع عزْوِ كلِّ وجهٍ لناقله»[1] من غير زيادة ولا نقصان، مع مراعاة ما يجب للحروف من مخارج وصفات.

يوحي هذا التّعريف إلى الوقوف عند أهمّيّة علم الأصوات في الحفاظ على تواتر القرآن الكريم؛ لأنّ الأصل في القرآن المشافهة، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى ينبئ عن وجوب معرفة مواضع النّبر والتّنغيم والوقف، أو ما يُسمّى في علم الأصوات الفونولوجي بـ: (الفونيمات فوق التّركيبية) لمعرفة المعنى المقصود لأنّ بعض العبارات تحمل عدّة معانٍ. والأداء الصّوتي هو وحده من يحدّد المعنى المراد منها تنغيما برفع الصّوت أو خفضه، أو وقفا على بعض مكوّناتها، أو نبرا على مقطع من الكلمة دون الآخر[2].

وكثيرا ما لفت النّظرَ إلى مسألة الوقف أصحابُ معاني القرآن، والمعربون، والمفسّرون بحيث نجد فيها إشارات إلى مواضع الوقف، ومن ذلك الوقف على (ريشًا) فيقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗا وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾ [سورة الأعراف: 26.].

لديناني هذه الآية:

واقعة تكليميّة، وهي قوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗا﴾.

دفعة كلاميّة، وهي قوله: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾.

---

[1]- عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، مكتبة أنس بن مالك، مكّة، ط1، 1422هـ-2002م، ص: 05.

[2]- ينظر: هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التّراث العربي، دار الأمل للنشر والتّوزيع، الأردن، ط1، 1427هـ-2007م،ص: 72.

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر والكسائيّ بنصب السّين في"لباس"، وقرأ الباقون برفعها[1].

فمن نصب عطف على ما قبلها، ويكون الوقف على "ذَلِكَ خَيْرٌ" كافيا، والتّقدير: وأنزلنا لباس التّقوى، وهنا يفيد المنّ من الله تعالى على بني آدم بأن أنزل عليهم اللّباس المادّي واللّباس المعنوي.

و«**من رفع اللّباس فرفعه على ضربين: أحدهما أن يكون مبتدأ ويكون (ذَلِكَ) من صفته ويكون (خيرٌ) خبرَ الابتداء. المعنى ولباس التّقوى المشارُ إليه خير. ويجوز أن يكون (ولِبَاسُ التَّقْوَى) مرفوعا بإضمار "هو" المعنى هو لباس التّقوى؛ أي وستر العورة لباس المتّقين، ثمّ قال: ذَلِكَ خَيْرٌ**»[2]، والتّقدير: لباس التّقوى هو اللّباس الذي يستر المؤمن لا لباس الرّيش تبيانا لقيمة التّقوى ورفعا لشأنها.

ومهما يكن من أمر، فالمقصود من عرضِ هذا النّموذج هو الوقوف على أهمّيّة الوقف عند أصحاب معاني القرآن والمفسّرين، وإن لم يذكروه صراحة إلّا أنّهم أشاروا إليه من خلال اعتنائهم بالابتداء؛ لأنّ الابتداء ينفصل عمّا قبله فيستدعي هذا الانفصال وقفا تامّا، هذا من النّاحية الدّلاليّة المعَوَّلِ عليها في مجال التّفسير.

أمّا لو بحثنا عن الوقف من النّاحية الصّوتيّة واقتصرنا على الوقف بحذف ياء المتكلّم التي تلحق الأسماء والأفعال مثلا، فنجد الأخفشَ (ت:215هـ) في معاني القرآن يذكر أنّ «**من العرب من يحذف هذه "الياءات" في الدّعاء وغيره من كلّ شيء، وذلك قبيح قليل؛ إلّا في رؤوس الآي؛ فإنّه يحذف في الوقف، كما تحذف العرب في أشعارها من القوافي، نحو قوله:**

حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِن بَعْضْ*

---

[1]- ينظر: ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد الدّمشقي)، النشر في القراءات العشر، تح: محمد علي الضّبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج2، ص: 268.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 328-329.

*- طرفة بن العبد، الدّيوان، تح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1423هـ-2002م، ص: 53.

وقولـــــه: وَلَا تُبْقِـــــي خُمُـــــورَ الأَنْـــــدَرِينَ[**]

إذا وقفـوا، فـإذا وصـلوا قـالوا "الأَنْـدَرِينَا" و"مِـن بَعْضِـي"، وذلـك في رؤوس الآي كثـير، نحـو قولـــه: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [سـورة ص: 08]، وَ﴿وَإِيَّـَٔى فَٱتَّقُونِ﴾ [سـورة البقـرة: 41] **فإذا وصلوا أثبتوا الياء»**[1] فقالوا: عَذَابِي، فَاتَّقُونِي.

وقـد التفـت الزّجّـاج إلى العلّـة مـن وراء هـذا الحـذف، وهـي اتّسـاق الـنّظم القـرآنيّ، فقـال: «...**حُـذِفت اليـاء، وأصـله "فَـارْهَبُونِي" لأنّهـا فاصـلة، ومعـنى فاصـلة رأس آيـة ليكـون الـنّظم علـى لفـظ مُتَّسِـق، ويُسَـمِّي أهـل اللّغـة رؤوس الآي الفواصـل، وأواخـر الأبيـات القـوافي**»[2]؛ لأنّنـا لـو نظـرنا إلى رؤوس الآي الـتي تلـت قولـه: "وَإِيَّايَ فَـاتَّقُونِ" لوجـدنا أنّهـا تنتهـي بنـون قبلهـا حركـة طويلـة: "تعلمون، الرّاكعين، تعقلون..."، وهذا ما يحقّق الانسجام الصّوتي بينها.

وكـذلك ممّـا يُلاحـظ أنّ نـون الوقايـة أغنـت عـن ذكـر اليـاء في "فـاتّقونِ"، إلّا أنّ ابـن أبي إسحاق قرأ بإثبات الياء وصلا ووقفا اعتدادا بالأصل[3]، وهذا في جميع أمثلتها في القرآن الكريم.

وممّـا يلاحـظ علـى نـصّ الزّجّـاج أنّـه فـرّق بـين القـرآن الكـريم والكـلام العـادي، كمـا ميّـز بـين المصـطلحات الخاصّـة بالقـرآن الكـريم والشّـعر، كمصـطلح الفاصـلة في القـرآن الكـريم الـذي يقابلـه مصطلح القافية في الشّعر ومصطلح السّجع في النّثر.

[**]- البيـت لعمـرو بـن كلثـوم، الـزّوزني (أبـو عبـد الله الحسـين بـن أحمـد)، شـرح المعلّقـات السّـبع، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ط2، 1425هـ-2004م، ص: 173.

[1]- الأخفـش (سـعيد بـن مسـعدة الأخفـش الوسـط)، معـاني القـرآن، مكتبـة الخـانجي، القـاهرة، مصـر، ط1، 1411هـ-1990م، ج1، ص: 78.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 121.

[3]- ينظـر: القـرطبي (أبـو عبـد الله محمّـد بـن أحمـد الأنصـاري)، الجـامع لأحكـام القـرآن، مطبعـة دار الكتـب المصـريّة، القـاهرة، ط2، 1353هـ-1935م، ج1، ص: 332-333.

2- علم التّفسير والمستوى الصّرفي.

ترتكزُ الدّلالة على جميع مستويات اللّغة للوصول إلى المعنى المراد دون التّحيّز إلى مستوى أو تفضيله على غيره، لذلك نجدها مُسندة إلى هذه المستويات، وهي في الحقيقة قسمة عادلة بينها، فنقول الدّلالة الصّوتيّة، الدّلالة الصّرفيّة، الدّلالة النّحويّة، والدّلالة المعجميّة.

والمستوى الصّرفي يؤدّي إلى معرفة الدّلالة الصّرفيّة التي تستند إلى ما تفرزه الأوزان الصّرفيّة وأبنيتها من معانٍ متعدّدة، وإذا كان الدّرس الصّرفي مستقلّا عن باقي المستويات اللّغويّة - خاصّةً النّحويّ - عند المتأخّرين من علماء اللّغة، لاسيّما بعد ظهور كتاب "التّصريف" للمازني (ت: 249هـ)، فإنّه أضحى متّصلًا بها لدرجة استحالة الفصل بينها.

فإذا كانت وظيفة النّحو تقوم على ترتيب الألفاظ داخل التّركيب، فإنّ وظيفة الصّرف لا تقلّ أهمّيّة عنها؛ إذ إنّها تقوم بترتيب الأصوات داخل اللّفظة الواحدة، فهو عملٌ تمهيديّ لما سيقوم به النّحو، ولذلك جاء في تحديد ماهية الصّرف عند ابن جنّي بأنّه: «**معرفة أنفس الكلم الثّابت، والنّحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتنقلة؛ ألا ترى أنّك إذا قلت قام بكرٌ، ورأيتُ بكرًا ومررت ببكرٍ فإنّك إنّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة؟ وإذا كان كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف، لأنّ معرفته ذات الشّيء الثّابت ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حالته المنتقلة**»[1] والغريب في الأمر «**أنّ بدايات الدّرس اللّغوي الحديث عابت على أمثال ابن جنّي عدم التّفريق بين العِلمين؛ ثمّ ما إن لبثت تتبنّى هذا الطّرح الموضوعي دون الالتفات لما قاله هؤلاء العلماء**»[2]، ويظهر هذا المعنى جليّا حينما يتعلّق الأمر بالقرآن الكريم، خاصّةً في بعض

---

[1]- ابن جنّي، المنصف في شرح كتاب التّصريف للمازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1954م، ج1، ص: 04.

[2]- مختار بن جلول، تماثل المستويات اللّغويّة وأثرها في تكامل المعنى، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدّكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015م،ص: 250.

الكلمات المتعدّدة الأوزان والصّيغ الصّرفية بتعدّد القراءات القرآنيّة، والتي تتولّد منها دلالات مختلفة داخل تراكيب لغويّة معيّنة.

فلو أتينا على صيغ الوصف المشتقّة مستقلّةً عن السّياق نجدها محافظةً على دلالتها في المستوى المعجمي، وتأخذ دلالات أخرى بحسب السّياق الذي ترد فيه، بل وقد تعدل عن دلالتها الأولى، فاسم الفاعل بإمكانه أن يلعب دورَ اسمِ المفعولِ، والعكس صحيح، وذلك تبعا لتعدّد السّياقات اللّغويّة المختلفة.

وحسبنا من هذا ذكرُ بعض النّماذج التي تُعْرِبُ عن أهمّيّة معرفة الصّرف في الوصول إلى المعاني الجليّة والخفيّة على السّواء في كلام الله تبارك وتعالى، ومن بينها قوله جلّ جلاله: ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ **مُرْدِفِينَ** ﴾ [سورة الأنفال: 09].

اختَلَف القرّاء في "مُرْدفين"، فمنهم من قرأها بفتح الدّال بالبناء على المفعوليّة، ومنهم من قرأها بكسر الدّال على الفاعليّة، يقول الشّاطبي (ت: 590هـ):

وَفِي مُرْدِفِينَ الدَّالَ يَفْتَحُ نَافِعٌ وَعَن قُنبُلٍ يُرْوَى وَلَيْسَ مُعَوَّلَا[1]

وبالإضافة إلى هاتين القراءتين هناك قراءات أخرى – وهي من القراءات الشّاذّة – التي ذكرها ابن جنّي في المحتسب: «**ومن ذلك قراءة رجل من أهل مكّة، زعم الخليل أنّه سمعه يقرأ: "مُرَدِّفِينَ". واختَلَفت الرّواية عن الخليل في هذا الحرف، فقال بعضهم: "مُرُدِّفِينَ"، وقال آخر: "مُرِدِّفِينَ"**»[2] بتناوب الكسر والضّمّ على الرّاء.

---

[1]– الشّاطبي (القاسم بن فِيُّرة بن خلف بن أحمد الرّعيني الأندلسي)، حرز الأماني ووجه التّهاني، تح: محمد تميم الزّعبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط5، 1431هـ-2010م، ص: 56.

[2]– ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النّجدي ناصف والدكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، مصر، ط2، 1424هـ-2004م، ج1، ص: 273.

ثمّ عقّب ابن جنّي على حالتي الضّمّ والكسر فقال: «**أصلُه "مُرْتَدِفِينَ" مُفْتَعِلِينَ من الرِّدف، فآثر إدغام التّاء في الدّال، فأسكنها وأدغمها في الدّال، فلمّا التقى ساكنان وهما الرّاءُ والدّالُ حرّك الرّاء لالتقاء السّاكنين: فتارة ضمّها إتباعا لضمّة الميم، وأخرى كسرها إتباعا لكسرة الدّال**»[1]، وهو التّوجيه ذاته الذي ذهب إليه سيبويه من قبل[2].

وهنا يجدر بنا أن نقف مع هذا التّوجيه الذي يتأرجح بين المستوى الصّوتي والصّرفي بنوعٍ من التّحليل كما بلي:

الأصل	الإسكان	الإدغام	الحالةالمحتملة
مُرْتَدِفِين	← مُرْتْدِفِين	← مُرْدّفِين	← مُرْدِّفِين
مُرْتَدِفِين	← مُرْتْدِفِين	← مُرْدّفِين	← مُرِدِّفِين

يتّضح لنا من خلال ما قدّمه ابن جنّي في هذا الموضع وفي غيره من المواضع التي تحمل الظّاهرةَ ذاتَها أنّه عوّل في تخريجه على ما يُسمّى في الدّراسات الصّوتيّة الحديثة بظاهرة الإتباع وهي تندرج ضمن ما يسمّى بالتّماثل الصّوتي.

أمّا فيما يخصّ القراءتين الأُولَيَيْن، نجد أنّ الاختلاف بين صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول التي تتّضح معالم التّباين بينهما من اسميهما. ويمكن أن نسجّل جانبين من هذا التّباين الأوّل على مستوى البنية وهو صرفيّ بحت، فاسم الفاعل: «**هو صفة تُشتقّ من مصدر الفعل المتصرّف المبنيّ للمعلوم، للدّلالةِ على من وقع منه الفعل حدوثا لا ثبوتا. نحو: دافعٌ سائرٌ...**»[3]. واسم المفعول: «**هو صفةٌ تُشتَقّ من مصدر الفعل المتصرّف، المبنيّ للمجهول للدّلالة على من وقع**

[1]- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص: 273.

[2]- ينظر: سيبويه (أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قَنبر)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، ج4، ص: 444.

[3]- فخر الدّين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ-1988م، ص: 149.

عليه الفعل، حدوثا لا ثبوتا. نحو: مَدفوع مسؤول...»[1]. والثّاني على مستوى الوظيفة (التّعدّي واللّزوم) وهو اختلاف نحويّ، وكلا الجانبين له وظيفة في تحديد الدّلالة داخل السّياق اللّغوي.

قال الزّجّاج: «**رَدِفْتُ الرّجُلَ إذا ركبتُ خلفه، وأردفتُه إذا أركبته خلفي**»[2].

ومن أسرار الإعجاز في تأرجح لفظ "مردفين" بين اسم الفاعل واسم المفعول هو تمحور المعنى؛ إذ إنّ من رجّح اسمَ الفاعل أسند الفعل للملائكة، ومن رجّح اسم المفعول جعل الفعل مسندا إلى الله تعالى: يقول ابن خالويه (ت: 370هـ): «**الحجّة لمن كسر الدّال: أنّه جعل الفعل للملائكة، فأتى باسم الفاعل من "أردف". والحجّة لمن فتح الدّال: أنّه جعل الفعل لله عزّ وجلّ، فأتى باسم المفعول من "أردف". والعرب تقول: أردفتُ الرَّجلَ: أركبته على قطاة دابّتي خلفي. وردفته: إذا ركبتُ خلفه**»[3].

وبالرّغم من هذا الاختلاف البيّن بين الصّيغتين إلّا أنّ المعنى يبقى سالما غيرَ متعارض. يقول أبو عليّ الفارسي (ت: 377هـ): «**مَن قال "مردِفين" احتمل وجهين: أحدهما أن يكونوا مردِفين مثلهم. كما تقول: أردفت زيدا دابّتي، فيكون المفعول الثّاني محذوفا في الآية. والوجه الآخر في "مردفين": أن يكونوا جاؤوا بعدهم**»[4]، وهذا بسبب التّأويل النّحوي. وهناك من أرجع سبب القراءة بالفتح إلى مناسبة المقام؛ لأنّ «**النّاس الذين قاتلوا يوم بدرٍ أُردفوا بألْف من الملائكة؛ أي: أُنزلوا إليهم لمعونتهم على الكفّار**»[5]. غير أنّ بعضهم ينكر هذه المناسبة بين

---

[1]- فخر الدّين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص: 155.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 402.

[3]- ابن خالويه، الحجّة في القراءات السّبع، تح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق، بيروت، لبنان، ط3، 1399هـ-1979م، ص: 169.

[4]- أبو علي الفارسي، الحجّة للقرّاء السّبعة، تح: بدر الدّين قهوجي، دار المأمون للتّراث، بيروت، د ط، د ت، ج4، ص: 124.

[5]- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، تح: الدكتور محيي الدّين رمضان، د ط، 1394هـ-1974م، ج1، ص: 489.

اللّفظ والمقام، ويرى بأنّ هذا تكلّف لا طائل منه، يقول أبو شامة الشّامي (ت: 665هـ): «**فالإرداف: أن يحمل الرّجل صاحبه خلفه، ولم يسمع هذا في نعت الملائكة يوم بدر**»[1] وعدمُ ثبات هذا النّعت يوم بدرٍ ليس بالضّرورة نفيًا له، بل يحتمل الوجود.

في حين أكّد السّمين الحلبي (ت: 756هـ) ما ذهب إليه ابن خالويه وأبو عليّ الفارسي بقوله: «**فقراءةُ الفتح تُشعرُ بأنّ غيرهم أردفهم لركوبهم خلفهم، وقراءة الكسر تُشعر بأنّ الرّاكبَ خلْفَ صاحبه قد أردفه، فصحّ التّعبير باسمِ الفاعلِ تارةً وباسمِ المفعول أخرى**»[2] والمعنى واحد مادام فعل الإرداف حاصلًا.

وأورد العكبري (ت: 616هـ) الاختلاف الوارد في الآية قائلا: «(**مُرْدِفِينَ**): **يُقرَأُ بضمّ الميم وكسر الدّال وإسكان الرّاء، وفعله أردف، والمفعول محذوف؛ أي مُرْدِفين أمثَالَهم، ويُقرَأُ بفتح الدّال على ما لم يسمّ فاعله؛ أي أُردِفوا بأمثالهم**»[3]، ولم يُغْفِل قراءةَ "مُرَدِّفِينَ" فقال:«**ويُقرأ بضمّ الميم وكسر الدّال وتشديدها، وعلى هذا في الرّاء ثلاثة أوجه**»[4]، وعلى هذه القراءة تنتج ثلاثُ حالات للرّاء الواقعة بين قطبي الاختلاف؛ "الميم والدّال"، ذكرها العكبري وهي:

الحالة الأولى: فتحها «**وأصلها مرتدفين، فنقلت حركة التّاء إلى الرّاء، وأُبدِلت دالًا ليصحّ إدغامُها في الدّال**»[5]، وبرّرَ لهذا الانسجام الصّوتي بأن «**كان تغيير التّاء أولى لأنّها**

---

[1]- أبو شامة الدمشقي (عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم)، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع، تح: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص: 489.

[2]- السّمين الحلبي (أحمد بن يوسف)، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د ط، د ت، ج5، ص: 567.

[3]- العكبري (عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء)، التّبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، 1976م، ج2، ص: 617.

[4]- المرجع نفسه، ج2، ص: 617.

[5]- المرجع نفسه، ج2، ص: 618.

مهموسة والدّال مجهورة؛ وتغيير الضّعيف إلى القويّ أولى»[1]، وهذه ظاهرةٌ من الظّواهر التّعامليّة أو التّفاعليّة بين الأصوات تسمّى بالتّقريب. وتمثيلها يكون على النّحو الآتي:

الأصل	النّقل	الإبدال	الحالة المحتملة
مُرْتَدِفِين	← مُرَتْدِفِين	← مُرَدْدِفِين	← مُرَدِّفِين

«**ففي صيغة افتعل تنقلب التّاء غالبًا دالا إذا كانت فاء الفعل حرفا أسنانيّا مجهورًا وتنقلب طاءً إذا كان الفاء حرفا مفخّما**»[2] كما هو معلوم في عرف القوانين الصّوتيّة في تكوين الكلمة.

الحالة الثّانية: كسرُ الرّاء إتباعا لكسرة الدّال، أو على الأصل في التقاء السّاكنين[3].

الحالة الثّالثة: ضمّ الرّاءِ إتباعا لضمّة الميم[4].

ويرى العكبري توجيها آخر لهذه القراءة، وهي: «**أنّه مَن قرأ بفتح الدّال فهو مِن ردَّف بتضعيف العين للتّكثير، أو أنّ التّشديد بدلٌ من الهمزة كأفرجته وفرّجْتُه**»[5] ويبقى الفعل متعدّيا على هذا التّوجيه.

وعليه يكون من قرأ من العلماء بكسر الدّال من (مردفين) إنّما أراد (رادِفِين)، فيكون رَدِفت الشّيء ورادفته بمعنًى واحدٍ، يقول ابن منظور (ت: 711هـ): «**الرُّدَافَى الرّديف. وهذا أمرٌ ليس له رِدْفٌ؛ أي ليس له تبعة، وأردفه أمرٌ: لغةٌ في ردِفَه مثل تبعه وأتبعه بمعنًى، قال خزيمة بن مالك بن نهد:**

---

[1]- العكبري، التّبيان في إعراب القرآن، ج2، ص: 618.

[2]- الطيب البكوش: التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م، ص: 70.

[3]- ينظر: المرجع السّابق، ج2، ص: 618.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص: 618.

[5]- المرجع نفسه، ج2، ص: 618.

إذَا الجَـــــوْزَاءُ أَرْدَفَـــــتِ الثُّـــــرَيَّا ظَنَنـــــتُ بِآلِ فَاطِمَـــــةَ الظُّنُـــــونَا»[1].

فعلى الرّغم من الاختلاف الصّيغي للفظ "مردفين" في هذه الآية الكريمة، وكثرة التّخريجات والتّأويلات الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة، إلّا أنّ المعنى يبقى ثابتًا يستمدّ شرعيّته من تمركزه وتمحوره في التّشكيل اللّغوي الذي اكتنفه.

3- علم التّفسير والمستوى النّحوي (التّركيبي).

إنّ الحديث عن النّحو هو حديث عن جانب مهمّ من جوانب علم الدّلالة العامّ، وذلك لدوره المهمّ في معرفة علم التّراكيب من حيث الحركات الدّالّة على ذلك؛ «**إذ كان قد عُلم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها**»[2] ويزيل عنها ما تعلّق بها من اللّبس.

فعلم النّحو من الأدوات التي يوظّفها المفسّر للكشف عن المعنى المراد، وهو من المهمّات والأولويّات التي يحتاجها دارس القرآن، بل حتّى قارئُه، ولنا في قصّة نشأةِ النّحو – مع تعدّد الرّوايات واختلافها – خيرُ مثالٍ؛ حيث تشتركُ جميعها في أمرين اثنين:

الأوّل: فشوّ اللّحن في البيئة العربيّة بعد دخول الأعاجم إلى الإسلامِ، جاء في نزهة الألباء في طبقات الأدباء ما نصّه: «**وسبب وضعه –رضي الله عنه– لهذا العلم ما روى أبو الأسود قال: دخلتُ على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – فوجدتّ في يده رقعة. فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال إنّي تأمّلتُ كلام النّاس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء "يعني الأعاجم" فأردتُّ أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه. ثمّ ألقى إليّ الرّقعة وفيها مكتوب "الكلام كلُّه اسم وفعل وحرف فالاسم ما أنبأ عن المُسمَّى، والفعل ما**

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص: 114-115.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط3، 1413هـ-1992م، ص: 28.

أُنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى" وقال لي: انحُ هذا النّحوَ...»[1] فهذه الرّوايةُ تعزو سببَ وضعِ النّحوِ إلى فشوّ اللّحن في المجتمع العربيّ.

الثّاني: الحفاظ على القرآن الكريم من دخولِ العجمة عليه، فقد رويَ «**أنّه قَدِمَ أعرابيٌّ في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب – رضي الله عنه – فقال: مَن يقرؤني شيئا ممّا أُنزِلَ على محمّد – صلّى الله عليه وسلّم –؟ فأقرأه رجلٌ سورةَ براءة. فقال: أنّ الله بريء من المشركين ورسولِه "بالجرّ". فقال الأعرابيّ: أَوَ قد برئ اللهُ من رسوله؟ إن يكن اللهُ بريئا من رسوله فأنا أبرأ منه. فبلغ عمرَ – رضي الله عنه – مقالةُ الأعرابيّ فدعاه فقال له: يا أعرابيّ تبرأُ من رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم –؟ فقصّ عليه القصّة. فقال عمر بن الخطّاب – رضي الله عنه – له: ليس هكذا يا أعرابيّ. فقال: كيف هي يا أميرَ المؤمنين؟ فقال:** ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [سورة التوبة: 03]. فقال الأعرابيّ: وأنا أبرأ ممّن برئ اللهُ ورسولُه منهم. فأمرَ عمرُ – رضي الله عنه – أن لا يقرأ القرآنَ إلّا عالمٌ باللّغة وأمرَ أبا الأسودِ الدّؤلي أن يضع النّحو[2].

وهاتان الرّوايتان التي عرضتهما بغضّ النّظر عن صحّة كلّ واحدةٍ منهما منفردة، تدلّ بمجموعهما على ارتباط النّحو بظاهرة فشوّ اللّحن من جهة، وبالحفاظِ على القرآن الكريم لفظًا من جهةٍ أخرى. وتخصيصُ عمرَ – رضي الله عنه – التّلاوةَ بعالِمِ اللّغة فقط سيكون مقيسًا عليه إذ اشتَرط العلماء أن لا يتصدّرَ لتفسيرِ كتابِ اللهِ إلّا عالمٌ باللّسان العربيّ.

ولو رجعنا إلى كتب التّفسير لوجدنا أصحَابَها قد اعتنوا بالنّحو في تخريج الآيات أيّما اعتناء خاصّةً تلك الآيات التي تلفت انتباه القارئ وتدعوه إلى التّأمّل فيها بخرقها للمعيار النّحوي، ومن

---

[1]- ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمد)، نزهة الأباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السّامرّائي، مكتبة المنار، الزّرقاء، الأردن، ط3، 1405هـ-1985م، ص: 18.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 19-20.

ذلك قول الله تعالى: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [سورة آل عمران: 111].

تساءل الرّازي (ت: 606هـ): «**هلّا جزم قوله (ثمّ لا ينصرون)؟ قلنا: عدل به عن حكم الجزاء إلى حكم الإخبار كأنّه قيل أخبركم أنّهم لا ينصرون، والفائدة فيه أنّه لو جزمَ لكان نفي النّصر مقيّدا بمقاتلتهم كتولية الأدبار، وحين رفع كان نفي النّصر وعدا مطلقا كأنّه قال: ثمّ شأنهم وقصّتهم التي أخبركم عنها وأبشّركم بها بعد التّولية أنّهم لا يجدون النّصرة بعد ذلك قط بل يبقون في الذّلّة والمهانة أبدا**»[1]. ثمّ أراد أن يعلّل ويؤوّل الآية تأويلا نحويّا معتمدا على ظاهرة الحذف المفترض حتّى يتوافق ظاهرُ الآيةِ مع القاعدة النّحوية فقال: «**ما الذي عُطِفَ عليه قوله (ثمّ لا ينصرون)؟ (الجواب): هو جملة الشّرطِ والجزاء، كأنّه قال: أخبركم أنّهم إن يقاتلوكم ينهزموا، ثمّ أخبركمأنّهم لا ينصرونوإنّما ذكر لفظ (ثمّ) لإفادة معنى التّراخي في المرتبة لأنّ الإخبار بتسليط الخذلان عليهم أعظم من الإخبار بتوليتهم الأدبار**»[2].

ويُطلق على هذا التّأويل "الدّلالة النّحويّة العامّة"، وهي من الأسس التي ينبني عليها النّظام النّحوي للغة العربيّة، ويطلق عليها أيضا الوظائف النّحويّة أو المعاني النّحويّة، وهي المعاني العامّة[3] المستفادة من الجمل والأساليب.

ومن الظّواهر النّحويّة ظاهرة التّقديم والتّأخير التي قال عنها عبد القاهر الجرجاني (ت: 474هـ): «**هو باب كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التّصرّف، بعيدُ الغاية...**»[4] لما في ذلك من خصوصيّةٍ للتّقديم، أمّا إذا قُدّمَ ما حقُّه التّأخير، وأُخِّر ما حقُّه التّقديم فإنّ ذلك لا يخلو

---

[1]- الرّازي (فخر الدّين)، مفاتيح الغيب، دار الفكر، لبنان، بيروت، ط1، 1401هـ-1981م، ج8، ص: 199.

[2]- المرجع نفسه، ج8، ص: 199.

[3]- ينظر: تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 1994م، ص: 178.

[4]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 106.

كذلك من عللٍ بلاغيّة عاليَةٍ جدًّا، «**واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غيرَ العنايةِ والاهتمام**»[1]، قال سيبويه (ت: 180هـ): «**كأنّهم يقدّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يُهمَّانِهم ويَعنيانهم**»[2].

بل وأكثرُ من ذلك، فقد ذهب علماءُ الكلامِ إلى استغلال ظاهرة التّقديم والتّأخير واتّخذوها سبيلا وسندًا لما يُصبون إليه من أفكار وعقائد، وخاصّةً إذا احتملَ النّصّ التّقديم والتّأخير معًا، ومن هذا القبيل ما أورده الزّمخشري (ت: 538هـ) عن قراءةِ بعضِ المعتزلة قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [سورة النّساء: 164] بنصب لفظِ الجلالة "الله" ورفع "موسى" تقديرا. والغرض من ذلك نفي الجسميّةِ عن الله تعالى أو تشبيه الله بغيرهم تنزيها له سبحانه وتعالى، حيث جعْلُه يتكلّمُ كما يتكلّمون لا يجوز في حقّه تعالى؛ لأنّه لا يشبهُ شيئًا ولا يشبهه شيء، لذلك أخّروا ما قدِّم وقدّموا ما أُخّر[3]، ولو قلنا جدلًا أنّه يجوز نصب لفظ الجلالة "الله" ورفع لفظ "موسى" تقديرا، إلّا أنّه لا يجوز بدلالة عودة الضّمير في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [سورة الأعراف: 143] فرفعت الآية الاحتمال الإعرابي وسدّت باب التّأويل وأثبتت أنّ الله تعالى هو من كلّم موسى عليه السّلام ويبقى ترتيب آية النّساء على المعيار؛ أي تقديم الفاعل وتأخير المفعول.

4- علم التّفسير والمستوى الدّلالي:

يعتبرُ علمُ الدّلالة علمًا منتشرًا في كلّ المستويات اللّغويّة السّابقة التي لها الأثر في تفسير القرآن الكريم؛ لذلك فهي بمثابة الجسد، والدّلالة هي الرّوح السّارية فيه؛ لأنّ الغاية منها جميعِها

---

[1]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 108.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 34.

[3]- ينظر: الزّمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)، الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ-1998م، ج2، ص: 179.

هـي إبـراز المعـنى والكشـف عنـه، لـذلك تُعـدُّ الدّلالـةُ مـن أبـرز العلـوم الـتي اعتمـدها المفسّـرون في الكشـف عـن معـاني الآيات، واسـتنباط الأحكـام، وسـنقف في هـذه الجزئيّـة مـن البحـث عنـد الدّلالـة المعجميّة والدّلالة السّياقيّة وأثرها في الفهم.

أ- الدّلالة المعجميّة:

يقصـد بالدّلالـة المعجميّـة التّفسـير اللّغـوي للألفـاظ الـتي يقـف عنـدها المفسّـر في ضـوء المعـنى المعجمـي بسـبب كـون هـذه الألفـاظ مـن الغريـب الـذي لابـدّ لفهمـه مـن استحضـار المعجـم اللّغـوي أو كونها ممّا غمض معناها، وللدّلالة المعجميّة أهميّة بالغة في الوقوف على المعنى الدّقيق للآية.

ومـن غريـب الألفـاظ الـتي فسّـرها الزّجّـاج لفـظ "مُقيـت" في قولـه تعـالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقِيتٗا﴾ [سـورة النّسـاء: 85]؛ حيـث قـال: «**قـال بعضـهم: المقيـت القـدير، وقـال بعضـهم: المقيـت الحفـيظ، وهـو عنـدي – والله أعلـم – بالحفـيظ أشـبه، لأنّـه مـن القُـوتِ مشـتقٌّ يقـال: قُـتَّ الرَّجُـلَ أَقُوتُـهُ قُـوتًا إذا حفظـتُ عليـه نفسَـه بمـا يقوتـه. والقـوت اسـم ذلـك الشّـيء الـذي يحفظنفسـه، ولا فضـلَ فيـه علـى قـدرةِ الحِفـظِ، فمعـنى المقيـت – والله أعلـم – الحفـيظ الذي يعطي الشّيء قدرَ الحاجة من الحفظ**[1] **قال الشّاعر:**

أَلِيَ الفَضْـــــلُ أَمْ عَلِـــــيَّ إِذَا حُـــــو سِـــــبْتُ إِنِّي عَلَـــــى الْحِسَـــــابِ مُقِيـــــتُ*».

وقد توسّع في هذا الشّرح في المعنى المعجمي ليصل إلى المعنى المراد من الآية.

ومـن الـذين اعتنـوا بالدّلالـة المعجميّـة ابـن جـنّي، ففـي تفسـيره للفـظ "زَيَّـلَ" في قولـه تعـالى: ﴿لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [سـورة الفـتح: 25] نجـده يقـول: «**يُقـال: زيَّلْـتُ الأمـرَ، أي: فرَّقتـه فَتَزَيَّـلَ قـال تعـالى: ﴿لَوۡتَزَيَّلُواْ﴾ أي: لـو تَفَرَّقُـوا**»[2].

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 85.

[2]- ابن جنّي، المنصف في شرح كتاب التّصريف للمازني، ج3، ص: 61.

أمّا كون ﴿تَزَيَّلُواْ﴾ من الغريب عند ابن جنّي فهو قد سمّى القسم الذي ورد فيه هذا اللّفظ: تفسير الغريب من كتاب المازني[1] ففسّر هذا اللّفظ تفسيرا لغويّا معجميّا.

وقد ذهب صاحب المحرّر الوجيز إلى معنى دقيقٍ يتلاءم وسياقَ الموقف لا يبعدُ كثيرًا عمّا ذكره ابن جنّي ولكن يحدّده؛ إذ قال: «﴿لَوۡ تَزَيَّلُواْ﴾ **أي لو ذهبوا عن مكّةَ. تقول: أزلتُ زيدًا عن موضعه إزالةً أي أذهبته، وليس هذا الفعل من زال يزول، وقد قيل هو منه**»[2] فذهابهم عن مكّة وخروجهم منها يحدّد التّفرقة بمعناها الشّامل؛ لأنّ قرينة الحال ضبطت المعنى وحدّدته.

هذا ما يؤكّد أهمّيّةَ الدّلالة المعجميّة في فهم النّصّ القرآني، ولكن هل معرفة المعنى المعجمي دون إدراجه في السّياق يكفي في الكشف عن المعنى؟ لتبيين الجواب يجب الوقوف على الدّلالة السّياقيّة.

ب- الدّلالة السّياقيّة:

تعتبرُ النّظريّة السّياقيّة من أهمّ النّظريّات الحديثة التي تسعى وراء الألفاظ والجملِ والنّصوصِ استنطاقا لمعانيها في سياقاتها المختلفة، لذا كانت ممّا ينبغي أن يُعتنى به في الدّرس اللّغوي. ومن هنا اختلفت المعاجم اللّغويّة في تحديدِ تعريفٍ له، ولا بأس في ذكر بعضٍ منها لأهمّيّتها.

أوّلا: السّياق لغة.

يقول ابن فارس (ت:395هـ) في مقاييسه: «**السّين والواو والقاف أصل واحد، وهو حدوُ الشّيء. يقال ساقه يسُوقُه سَوْقًا. والسَّيَّقَةُ: ما استِيقَ من الدّوابّ. ويُقالُ سُقْتُ إلى امرَأَتي صداقها وأَسَقْتُهُ. والسُّوقُ مشتقّة من هذا، لما يُسَاقُ إليها من كلّ شيء، والجمع أَسواق. والسّاقُ للإنسان وغيره، والجمعُ سُوق، إنّما سُمّيت بذلك لأنّ الماشي ينساق**

[1]- ابن جنّي، المنصف في شرح كتاب التّصريف للمازني، ج3، ص: 03.

[2]- ابن عطيّة، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص: 137.

عليها»[1] ويتّكئ عليها ليصل إلى ما يريد. ويقول ابن منظور: «**انساقت وتساوقت الإبل تساوقا إذا تتابعت، وكذلك تقاودت فهي متقاودة ومتساوقة... وساق إليها الصّدَاقَ والمَهْرَ سِياقا وأَسَاقه، وإن كان دراهمَ أو دنانيرَ، لأنّ أصل الصّداق عند العرب الإبل، وهي التي تُسَاق فاستعمل ذلك في الدّرهم والدّينار وغيرهما**»[2] ممّا يجوز أن يطلق على معناه هذا اللّفظُ.

ويعرّفه الزّمخشري قائلا: «**ومن المجاز:...وهو يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك يساق الحديث. وهذا الكلام مساقُهُ إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه: على سرده**»[3] كما وردت أحداثه من غير تقديم أو تأخير أو زيادة أو حذف.

ممّا سبق نجد أنّ أغلب التّعريفات للسّياق تدور حول معنى التّتابع والتّسلسل والاتّصال والجمع فسوق الإبل تتابعها وانقيادها، وكذلك صداق المرأة يسمّى سياقا لأنّه كان عبارة عن إبل تساق إليها ثمّ استعير للدّراهم، وسياق الحديث سرده بتسلسل.

ثانيا: اصطلاحا.

لم يتّفق الباحثون حولَ تعريف واحدٍ للسياق بالرّغم من ذكره منذ القدم، فهذا الإمام الشّافعي (ت: 204هـ) في القرن الثاني الهجري عقد بابا في رسالته بعنوان: "**الصِّنف الذي يُبيّنُ سياقُهُ معناه**"[4] ثمّ ساق أمثلةً في هذا الباب لبيان دلالة السّياق على المعنى.

وسبب اختلافهم هو عدم اتّفاق المتقدّمين على تعريفه باعتباره مصطلحا، وإنّما نصّوا على أهمّيّته وأثرِه في التّرجيح، وهذا ما أدّى إلى انقسامهم في تعريفه إلى قسمين.

---

[1]- أحمد بن فارس (أبو الحسين بن زكريّا)، مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط3، 1389هـ، ج3، ص: 117.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص: 166.

[3]- الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، ج1، ص: 484.

[4]- الشّافعي (الإمام المطلبيّ محمد بن إدريس)، الرّسالة، تح: أحمد محمّد شاكر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج1، ص: 62.

القسم الأوّل: يرى أنّ المقصودَ من السّياق هو السّياق اللّغوي (السّياق المقالي)، وهؤلاء اعتمدوا على التّعريف اللّغوي.

ولذلك، نجد من المحدثين من يعرّف السّياق بأنّه: فهمُ النّصِّ بمراعاة ما قبله وما بعده. أمّا دلالة السّياق في التّفسير هي: بيان اللّفظ أو الجملة في الآية بما يخرجها عن السّابق واللّاحق إلّا بدليل صحيح يجب التّسليم له[1].

القسم الثّاني: ودلالة السّياق القرآنيّ عندهم أشمل،كونها تضمّ جميع السّياقات الدّاخليّة (المقاليّة) والخارجيّة (المقاميّة أو الحاليّة)، وبهذا يكون السّياقُ سياقين، سياقًا مقاليًّا، يعتمد على السّابق واللّاحق للفظة أو الجملة، وسياقًا مقاميًّا يشتمل على ظروف إنتاج الخطاب، وأحوال المخَاطِب والمخَاطَبِ... وعلى هذا «**يحتّم الأصوليّون على مَن يتصدّى لاستخراج الأحكام من القرآن أمورا لا ينبغي أن يغفل عنها هي في الواقع "مقام" للفهم. فعليه مثلا:**

1- **ألّا يغفل عن بعضه في تفسير بعض.**

2- **ألّا يغفل عن السّنّة في تفسيره.**

3- **أن يعرف أسباب نزول الآيات.**

4- **أن يعرف النّظم الاجتماعيّة عند العرب**»[2].

نجد كذلك من التّعاريف التي تُعدّ واضحة جليّةً، وجامعةً لمصطلح السّياق بمفهومه المقالي والمقامي تعريف (ستيفن أولمان) في كتابه "دور الكلمة في اللّغة"؛ إذ قال: «**كلمة السّياق (Context) قد استعملت حديثا في عدّةِ معانٍ مختلفة والمعنى الذي يهمّ مشكلتنا في الحقيقة هو معناها التّقليدي أي "النّظْم اللّفظي للكلمة وموقعها من ذلك النّظم" بأوسع معاني هذه العبارة. إنّ السّياق على هذا التّفسير ينبغي أن يشملَ – لا الكلمات والجمل**

[1]- ينظر: حسين الحربي، قواعد التّرجيح عند المفسّرين دراسة نظريّة تطبيقيّة، ج1، ص: 125.

[2]- تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، 348.

الحقيقيّة السّابقة واللّاحقة فحسب، بل والقطعة كلَّها والكِتَابَ كلّه كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه –كلَّ ما يتّصلُ بالكلمة من ظروف وملابسات والعناصر غير اللّغويّة المتعلّقة بالمقام الذي تنطق به الكلمة لها هي الأخرى أهمّيّتها البالغة في هذا الشّأن»[1] للوصول إلى مقصديّة النّصّ.

وهذا ليس ببعيد عن مفهوم علمائنا الأوائل، فقد تحدّث الزّركشي (ت: 794هـ) عن أهمّيّة دلالة السّياق في فهم النّصّ القرآني فقال: «...**دلالة السّياق، فإنّها ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوّع الدّلالة، وهو من أعظم القرائن الدّالّة على مراد المتكلّم، فمن أهملَه غلط في نظيره، وغالط في مناظراته، وانظر إلى قوله تعالى:**﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [سورة الدّخان: 49.] **كيف تجد سياقه يدلّ على أنّه الذّليل الحقير**»[2].

ومن النّماذج التي يمكن أن تُذكرَ في تبيين دور السّياق في تحديد المعنى المقصود ما طبّقه الزّجّاج عند تعرّضه لتفسير قولِ الله تعالى: ﴿ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ [سورة الصّافّات: 89] فذكر أنّ إبراهيم – عليه السّلام – لم يرد حكايةَ الحال بل أراد الاستقبال «**أي سأسقمُ لا محالة**»[3]؛ أي أنّ كلّ إنسانٍ لابدّ أنّه سيموت، فهو بذلك سقيم فالزّجّاج لم يحمل كلامَ سيّدِنا إبراهيم على ظاهره، بل تأوّله وحمَلَه على غير الظّاهر وسياق الآيات يبيّن ذلك ﴿ فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ فَتَوَلَّوْاْ عَنْهُ مُدْبِرِينَ فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ ﴾ [سورة الصّافّات: 88-

---

[1]– ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللّغة، تر:كمال بشر، مكتبة الشباب، مصر، د ط، 1975م، ص: 57.

[2]– بدر الدّين الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص: 200-201.

[3]– الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 309.

93]. فالقرينة التي تدلّ على أنّه لم يكن سقيما حال كونه متكلّمًا الفاءُ التي تفيد التّرتيب والتّعقيب؛ فهذه الأفعال ذُكِرَت متتاليةً متعاقبَةً، وكذلك فعل الضّرب لا ينسجم مع المرض فهو الآخر قرينةٌ معنويّةٌ تُدرك بالتّأمّل والتّدبّر.

وفي دلالة "سقيم" عدّة أقوالٍ ذكرها أصحاب التّفسير منها:

أوّلا: أوهم قومه بأنّه مصاب بالطّاعون، فرارا من أن يُعْدَى إليهم الطّاعون، وهذا بعدما نظر إلى النّجوم كنظرِ قومِه، فأوهمهم أنّه يقول بمثل قولِهم[1].

ثانيا: أراد أنّه مغتمّ وسقيم النّفس بسبب ضلالتهم[2].

ثالثا: ذكر أنّه سقيم «**على سبيل التّعريض؛ بمعنى أنّ الإنسان لا ينفكّ في أكثر أحوالهعن حصول حالةٍ مكروهة، إمّا في بدنه وإمّا في قلبه وكلّ ذلك سقم**»[3].

إنّ معرفة اللّغة والأخذِ بناصيتها شرطٌ أساس لكلّ طالب للمعنى؛ لأنّ كلّ العلوم تُضبط وتُكتب باللّغة، وهذه اللّغة ليست حكرًا على أهلِ التّخصّص، ومن اعتقد غير ذلك فقد وقع في الخطأ. وقد نبّه عليه ابن فارس قائلًا: «**وقد كان النّاس قديما يجتنبون اللّحن فيما يكتبونه أو يقرؤونه اجتنابهم بعض الذّنوب. فأمّا الآن فقد تجوّزوا حتّى إنّ المحدّث يحدّث فيلحن، والفقيه يؤلّف فيلحن. فإذا نُبِّها قالا: ما ندري ما الإعراب، وإنّما نحن محدّثون وفقهاء. فهما يُسَرَّان بما يُسَاءُ به اللّبيب**»[4]، فكلّ العلوم يكمّلُ بعضها البعض، ولا يمكن أن يكتفيَ أو يستقلَّ علمٌ بذاته، وعلوم اللّغة – على وجه الخصوص– من أساسيّات بقيَّة العلوم؛ لذا سمّيت قديما بعلم الآلة.

---

[1]– ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 208. وابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص: 478. وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تح: السّيّد أحمد صقر، المكتبة العلمية، د ط، د ت، ص: 267.

[2]– ينظر: الزّمخشري، الكشاف، ج5، ص: 217.

[3]– الرّازي، مفاتيح الغيب، ج26، ص: 148.

[4]– ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وسَنَن العرب في كلامِها، ص: 56.

إنّ التّفسير اللّغوي جزء كبير من التّفسير بمفهومه العامّ؛ ومع أنّ حيّزه كبير فإنّه لا يستقلّ بتفسير القرآن، وهذا يفيد أنّ الاعتماد على اللّغة بمفردها، دون النّظر إلى سياقات ومصادرَ أخرى كالسنّة النّبويّة وأسباب النّزول، وقصص الآي، وأحوال ما نزل فيهم الخطاب، وغيرها من المصادر يوقع في الخطأ في التّفسير[1]؛ لأنّ كلّ العلوم في شرف خدمته وما من علمٍ إلّا ويخدم القرآن الكريم، فعلم الفقه وعلم الأصول يخدمان الأحكام والتّشريعات وعلم الأصوات والتّجويد يحفظ الأداء السّليم، وعلم القراءات يخدم الاختلافات اللّفظية، وعلم البلاغة يقف عند مواطن البيان والإعجاز، وعلم النّحو والصّرف يصونه عن الخطأ في نطق كلماته على الوجه الموافق لسنن العربيّة، وهكذا كلّ العلوم مسخّرة لخدمته، ولا عجب، فهو كتاب ربّ العالمين[2].

والزّجاج في كتابه "معاني القرآن وإعرابه" لم يبتعد كثيرا عمّا قدّمناه، فقد أكثر من ذكر الشّواهد الشّعريّة، واحتكم إلى قواعد النّحو والصّرف في توجيهاته، وكثيرا ما كان يتعرّض للقراءات القرآنيّة واختلافها لأهمّيّتها في ترجيح بعض المعاني، واستنباط بعض الأحكام، وكيف لا، وهو كتابٌ دلالته في عنوانه الذي يجمع بين المعنى والإعراب، فقد قال في شأنه السّيوطيُّ: «**ثمّ صنّف بعد ذلك قومٌ برعوا في علومٍ، فكان كلٌّ منهم يقتصر في تفسيره على الفنّ الذي يغلِبُ عليه، فالنّحويُّ تراه ليس له همٌّ إلّا الإعرابُ وتكثيرُ الوجه المحتملة فيه، ونقلُ قواعدِ النّحو ومسائله وفروعه وخلافيّاته؛ كالزّجّاج والواحديّ في "البسيط" وأبي حيّان في "البحر" والنّهر**»[3] لما لعلوم اللّغة عموما وللنّحو خصوصا من أهمّيّة بالغة في الوقوف على ما خفي من المعاني.

---

[1]- ينظر: مساعد بن سليمان بن ناصر الطّيّار، التّفسير اللّغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، د ط، د ت، ص: 50-51.

[2]- ينظر: حسن الذّهبي، علم التّفسير، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص: 09.

[3]- السّيوطي (أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر)، الإتقان في علوم القرآن، تح: مركز الدّراسات القرآنيّة، وزارة الشّؤون الإسلامية والدّعوة والإرشاد، السّعوديّة، د ط، د ت، ج6، ص: 2343-2344.

5- علم التّفسير والمستوى البلاغي (الأسلوبي):

العلاقة بين علم البلاغة وعلم التّفسير علاقة تبادليّة؛ لأنّ البلاغة نشأت في رحاب القرآن الكريم وفي أحضان المفسّرين، ولمّا نضجت درسا ومنهجا استلهم منها المفسّرون تعليلاتهم لبعض الأساليب القرآنيّة فهذا سيبويه يقول في قوله تعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سورة سبأ: 33]: «**فالليل والنّهار لا يمكران، ولكنّ المكرَ فيهما**»[1]. وهو عين ما قاله البلاغيّون من بعد[2]، وسمّوْه بالمجاز العقلي.

ونرى الزّجّاج عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ [سورة البقرة: 194] يقول: «**من ظلم فقاتل فقد اعتدى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم، وسُمِّيَ الثّاني اعتداءً لأنّه مجازاة اعتداء فسمِّيَ بمثل اسمه لأنّ صورة الفعلين واحدة. وإن كان أحدهما طاعة والآخر معصية، والعرب تقول ظلمني فلان فظلمته أي جازيته بظلمه، وجهل عليّ فجهلت عليه أي جازيته بجهله، قال الشّاعر:**

أَلَا لَا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا*

أي فنكافئ على الجهل بأكثر من مقداره»[3]. وهذا الكلام هو عينُ ما قاله البلاغيّون، وسمّوه بالمشاكلة وهي: «**ذكر الشّيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقا أو تقديرا**»[4]، وهو المعنى

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 176.

[2]- ينظر: السّكّاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن يعقوب)، مفتاح العلوم، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-2000م، ص: 503.

*- البيت لعمرو بن كلثوم من معلّقته التي مطلعها: **أَلَا هُبِّي بِصَحْنِكِ فَاصْبَحِينَا وَلَا تُبْقِي خُمُورَ الْأَنْدَرِينَا**. الزّوزني، شرح المعلّقات السّبع، ص: 186.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 265.

[4]- عبد المتعال الصّعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، المطبعة النموذجية، مصر، ط8، د ت، ج4، ص: 22.

ذاتُه الذي قاله الزّجّاج، إلّا أنّه لم يذكر المصطلح. وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أثر النّحاة والمفسّرين الأوائل في نشأة علم البلاغة، ليتّخذَ مِن هذا العلم بعد نضوجه ووضوحه واستقراره بعدَ عبد القاهر الجرجاني علماءُ التّفسيرِ ويجعلوه شرطًا مهمّا في مَن يتصدّى لتفسير كلام الله تعالى، بل إنّ البلاغيّين أنفُسَهم نوّهوا لقيمته وضرورته في التّفسير، يقول أبو هلال العسكري (ت: 395هـ): «**اعلم أنّ أحقّ العلوم بالتّعلّم وأولاها بالتّحفّظ، بعد المعرفة بالله جلّ ثناؤه، علم البلاغة، ومعرفة الفصاحة، الذي به يُعرفُ إعجازُ كتاب الله تعالى**»[1]، ونجد الزّمخشري وهو يتكلّم عن معرفة النّحوي واللّغويّ والواعظ الفقيه بمعاني القرآن الكريم مشيدا بعلمي المعاني والبيان: «**لا يتصدّى منهم أحدٌ لسلوك تلك الطّرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق، إلّا رجلٌ قد برع في علمين مختصّين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان وتمهّل في ارتيادهما آونة، وتعب في التّنقير عنها أزمنة...**»[2]، أمّا السّكّاكي (ت: 626هـ) وهو في معرض كلامه عن علم المعاني والبيان يشدّد على من تعاطى كلامَ الله وهو فيهما مجازف فيقول: «**فالويل كلّ الويل لمن تعاطى التّفسير وهوفيهما راجل**»[3]، فهؤلاء وغيرهم من العلماء أصبح لديهم قناعةٌ بأنّ البلاغةَ علم قرآنيّ، وأدركوا أهمّيّتها في فهم الشّرع عامّة، وفهم القرآن الكريم خاصّة.

وللتّأكيد على أهمّيّة البلاغة في تفسير القرآن نسوق بعض الأمثلة القرآنيّة التي يتبادرُ إلى ذهن القارئ الذي ليس له معرفة كافية بعلم البلاغة معنى ظاهرٌ غير المعنى المقصود، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم

---

[1]- أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل)، كتاب الصّناعتين الكتابة والشّعر، مطبعة محمود بك، مصر، ط1، 1319هـ، ص: 01.

[2]- الزّمخشري، الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ج1، ص: 96.

[3]- السّكاكي، مفتاح العلوم، ص: 249.

مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [سورة آل عمران: 175] يظنّ البعض المعنى بأنّ الشّيطان يُخَوّف أولياءه وأتباعه ويقذف في قلوبهم الرّعب، ونحن منهيّون عن مخافته وخشيته، بل المخافة والخشية كلّها لله تعالى.

وهذا المعنى الظّاهر ليس هو المقصود من الآية، بل تقدير الآية: «**يخوّفكم أولياءَه، أي من أوليائه والدّليل على ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ أي إن كنتم مصدّقين فقد أعلمتكم أنّي أنصركم فقط سقط عنكم الخوف**»[1]، وهذه حقيقة بلاغيّة في أنّ في الآية حذْفًا؛ أي يخوّف النّاسَ من أتباعه الطّغاة، وقد تنبّه المبرّد (ت: 285هـ) إلى أثر هذا الحذف في تخلُّق اللّبس في الآية فقال: «**ونذكر آيات من القرآن ربّما غلطَ في مجازها النّحويّون. قال الله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ ﴾ مجاز الآية: أنّ المفعول الأوّلَ محذوف، ومعناه: يُخَوِّفُكُم من أوليائه**»[2] وهذا المعنى لا يتأتّى لمن لم يكن له درايةٌ بعلم البلاغة.

ومن أمثلة الحذف البلاغيّ في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۖ وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖ ﴾ [سورة البقرة: 196] فإنّ ظاهرَ الآيةِ يوهمُ مَن لم يكن له درايةٌ بأحكام الفقه في باب الحجّ أنّ من كان مريضا أو به أذى من رأسه فعليه فدية، ولكن في حقيقة الأمرِ أنّ في الآيةِ حذفا تقديره: فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه (**فَحَلَقَهُ**) فعليه فديةٌ[3]، وقد أوضح المعنى الزّمخشريُّ بقوله: «**فمن كان به مرضٌ يُحوِجُه إلى الحلق، أو به أذى من رأسه: وهو القمل أو الجراحة فعليه إذا**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 490.

[2]- المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد)، الكامل، تح: محمّد أحمد الدّالي، مؤسسة الرّسالة، د ط، د ت، مج3، ص: 1503.

[3]- ينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص: 361.

احتلق فدية، من صيام: ثلاثة أيام، أو صدقة: على ستّة مساكين...»[1]، هذا فيما يخصّ معرفةَ المعنى المرَادِ من الآيات.

ومن فوائد معرفة البلاغة الاهتداءُ إلى مواطن الإعجاز في القرآن الكريم، لاسيّما وأنّ القرآن أعجزَ القومَ ببلاغته الآسرة، فلو تدبّرنا قوله تعالى: ﴿ صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾ [سورة البقرة: 17.] وركّزنا على الجزء الأوّل منه؛ أي على الكلمات الثّلاث: ﴿ صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ ﴾ لوجدنا فيها من البيان والإعجاز ما يُبْهِرُ ولكن قبل هذا لِنُجرِي مسحا على المصحف حتّى نقفَ على نظائرها في القرآن الكريم، فهي إضافة إلى وُرُودِها بعد قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾ [سورة البقرة: 17-18]، وردت كذلك في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءٗ وَنِدَآءٗ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ﴾ [سورة البقرة: 171]. ووردت مرّةً ثالثة في قوله تعالى: ﴿ وَنَحۡشُرُهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ عُمۡيٗا وَبُكۡمٗا وَصُمّٗا مَّأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتۡ زِدۡنَٰهُمۡ سَعِيرٗا ﴾ [سورة الإسراء: 97].

وكما نلاحظ، فإنّ هذه الكلمات الثّلاث قد جاءت مرفوعة في الآيتين الأوليين، بينما جاءت في الآية الثّالثة على النّصب حالًا من الضّمير في "نحشرهم"[2]؛ أي الضّالّين.

---

[1]- الزّمخشري، الكشّاف، ج1، ص: 403.

[2]- ينظر: محيي الدّين الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير للنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط7، 1420هـ-1999م، ج4، ص: 415.

هـذا مـا يخـصّ الجانـب النّحـوي الـذي يُعتَـبَرُ انطلاقـا للبلاغـة، ولكـن أيـن يكمـن الإعجـاز في الآية؟ والجواب:

تتكـوّن الآيــة الشّــريفة مــن ثــلاث كلمــات قصــار ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾، وكـلّ منهـا خـبر لمبتـدأ محـذوف تقـديره "هـم"[1]، وقـد ذكـرَ الزّجّـاج أنّ بعضـهم كـان «**يقـف علـى (صـمّ)، ثمّ علـى (بكم)، ثمّ على (عمي) فيصير لكلّ اسمٍ مبتَدَأ، والأوّل الأوجه**»[2].

فعلـى الوجـه الأوّل يكـون لـدينا حـذف كلمـةٍ واحـدة، وعلـى الوجـه الثّـاني يكـون لـدينا حـذف ثلاث كلمات.

وقـد أورد الزّجّـاج وجهـا آخـر مـن أوجـه الحـذف في الآيـة ذاتهـا، وهـو حـذف الـواو، يقـول: «**والتّقــدير: صــمٌّ وبكــمٌ وعمــيٌ، كقولــه في الأخــرى** ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمّٞ وَبُكۡمٞ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [سـورة الأنعـام: 39]، **التّقـدير فيـه أيضـا: وفي الظّلمـات... فحـذف الـواو**»[3]. وبالتّـالي يكـون في الآيـة حـذفان، أحـدهما: حـذفُ المسـند إليـه مـرّةً أو ثـلاث مـرّات. وثانيهمـا: حـذف واو العطـف. وفي ذلـك مـن الإيجـاز مـا لا يخفـى، وسمّـاه السّـيوطيّ (ت: 911هــ) إيجـاز الحـذف، وفائدتُـه بالإضـافة إلى الاختصـار والاحـتراز عـن العبـث لظهـوره صـيانةُ اللّسـان عنـه تحقـيرا لـه[4]. وهـو هنـا المسند إليه "هم" الذي يعود على المنافقين.

---

[1]- ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص: 34.

[2]- الزّجّـاج، إعـراب القـرآن، تـح: إبـراهيم الأبيـاري، دار الكتـاب المصـري، دار الكتـاب اللبنـاني، بـيروت، ط2، 1402هــ-1982م، ج1، ص: 180.

[3]- الزّجّاج، المرجع نفسه، ج3، ص: 803.

[4]- السّـيوطي (أبـو الفضـل جـلال الـدّين عبـد الـرّحمن بـن أبي بكـر)، الإتقـان في علـوم القـرآن، تـح: مركـز الدّراسـات القرآنيّـة، وزارة الشّؤون الإسلامية والدّعوة والإرشاد، السّعوديّة، د ط، د ت، ج5، ص: 1600، 1603.

وفيما يلي من فصول هذا البحث، سنتبيّن كيف استغلّ الزّجّاج علوم اللّغة وخاصّة علم الأصوات في هذا التّفسير، واتّخذها سبيلا في الفهم، وهذا بعد أن نقف على حياته وتوصيف كتابه مدوّنة البحث وموضوعه.

الفصل الأوّل

الزّجّاج وكتابه معاني القرآن وإعرابه

1 : حياة الزّجّاج وآثاره.

2 : كتاب معاني القرآن وإعرابه.

3 : أثر كتاب الزّجّاج في اللّاحقين.

يضطلع هذا الفصل بذكر حياة المؤلّف؛ اسمه ونسبه وكنيته ولقبه، وولادته ونشأته وشيوخه وتلاميذه وعقيدته ومذهبه، ومكانته العلميّة، وآثاره، ووفاته، ثمّ توصيف الكتاب من حيث تحقيق اسمه وصحّة نسبته إلى مؤلّفه، ومنهجه، وذكر مصادره، وقيمته العلميّة، وأثره في الخالفين من بعده، وذلك رغبةً منّا في إعطاء إيضاحٍ شاملٍ للكتاب وصاحبه، كون الموضوع يتناول مدوّنةً بالدّراسة.

مرّ النّحو العربيّ بمراحل متعدّدة إلى أن اكتمل ووصل إلينا في هذه الحلّة، ومن بين المراحل التي عرفها مرحلة المراجعة والتّصحيح التي ترأّسها أبو العبّاس المبرّد، وأبو العباس ثعلب (ت:291هـ)[1]، لتعقبها مباشرة مرحلة التّقويم والتّأصيل التي تتمثّل «**في تقويم المناهج اللّغويّة على أسس لا تنبني على قواعد الاستقراء التي أصّلها العلماء السّابقون فحسب، بل تأخذ أيضا بعين الاعتبار معطيات المنطق العقلي التي صارت جزءًا من ثقافة العصر**»[2]، وهي مرحلةٌ تعدّ من أخصب المراحل الفكريّة في تاريخ النّحو العربي؛ إذ «**نضجت فيه ثمار العلوم في مختلف أنواعها، وغني بعلماء كثيرين ذوي شهرة واسعة في شتّى ميادين العلوم، ولا تزال إلى وقتنا الحاضر نعيش على هذا التّراث الفكريّ الذي خلّفه هؤلاء العلماء الأفذاذ**»[3]، وخاصّةً علماء النّحو واللّغة الذين أصّلوا للدّرس النّحوي وفق مناهج علميّة.

---

[1]- ينظر: محمّد المختار ولد ابّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ-2008م، ص: 129.

[2]- المرجع نفسه، ص: 149.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 11.

1 : حياة الزّجاج وآثاره.

1- اسمه وكنيته ولقبه:

كان أبو إسحاق الزّجّاج من أكابر أهل العربيّة، وكان حسن العقيدة، جميل الطّريقة اختُلِفَ في تسميته، فقيل: هو «**أبو إسحاق بن السّرّي بن سهل الزّجّاج**»[1]، وقيل: هو «**أبو إسحاق بن محمّد بن السّرّي بن سهل الزّجّاج النّحوي**»[2]، ويرى بعضهم أنّ اسم أبيه: محمّد بن السّرّي[3]، والرّاجح هو القول الأوّل وذلك لسببين؛ الأوّل: أنّ معظم المترجمين الذين ترجموا لعلماء التّفسير أو اللّغة والنّحو والأدب ذكروا القول الأوّل، والقليل منهم ممّن ذكر القول الثّاني[4]. والسّبب الثّاني: هو أنّ جميع من ذكر اسم الزّجّاج ممّن نسخ كتابه «**معاني القرآن وإعرابه**» ذكروا التّسمية الأولى، ومنهم أبو سعيد السّيرافي (ت: 368هـ)، الذي يعدّ أحد النّاسخين لكتابه وأيضا ذكره في كتابه «**أخبار النّحويّين البصريّين**»[5]، فهذا اسمه.

أمّا كنيته: أبو إسحاق.

ولقبه: الزّجّاج، لقِّب بذلك لأنّه كان يخرط الزّجاج ثمّ تركه فنسب إليه[6].

2- ولادته ونشأته:

لم تفصح كتب التّراجم والسّيرِ عن تاريخ ولادة أبي إسحاق الزّجّاج، شأنه في هذا شأن كثيرٍ من الأعلام الذين لم يسجّل المؤرّخون تواريخ مواليدهم، ولعلّ السّرَّ في ذلك يعود إلى كون

---

[1]- أبو البركات بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السّامرّائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1405هـ-1985م، ص: 183.

[2]- ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تح: عباس إحسان، دار صادر، بيروت، لبنان، مج1، ص: 49.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 49.

[4]- ينظر: أبو البركات بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 183.

[5]- ينظر: السّيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)، أخبار النّحويّين البصريّين، تح: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1374هـ-1955م، ص: 81.

[6]- ينظر: المرجع السّابق، ص: 183. وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مج1، ص: 49.

الأوائل لم تكن لهم حفاوة بتواريخ الميلاد، أو أنّ هؤلاء العلام لم يُلتَفَت إليهم إلّا بعدما ذاع صيتهم في الآفاق بما قدّموه من علم، فتكون تواريخ مواليدهم قد نُسِيَت، وإن كان من المعلوم أنّه وُلِدَ ببغداد، وعاش فيها، وقد استند أهل التّراجم إلى رواية تنصّ على أنّه «**سئل عن سِنِّهِ عند الوفاة، فعقد سبعين**»[1]، وقيل زاد عن ثمانين سنة[2]، كما أجمعت كلّ المصادر التي ترجمت لأبي إسحاق الزّجّاج أنّه عاش ببغداد ونشأ بها[3]، ولم يخرج منها لرحلة أو غيرها ومنهم من خصّص مكان نشأته، وحدّد إقامته بمكان يقال له الدُّوَيْرَة «**بلفظ تصغير الدّار: محلّة ببغداد؛ نُسب إليها قوم من أهل العلم**»[4].

3- وفاته:

اختلف المترجمون حول تاريخ وفاة الزّجّاج على ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنّه توفّي يوم الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة، سنة عشر وثلاثمائة من الهجرة (ت: 310هـ)، وله ثمانون سنة[5].

الثّاني: أنّه توفّي ببغداد، سنة إحدى عشرة وثلاثمائة من الهجرة (ت: 311هـ)[6].

الثّالث: أنّه توفّي ببغداد، سنة ستّ عشرة وثلاثمائة من الهجرة (ت: 316هـ)[7].

---

[1]- السّيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1384هـ-1964م، ج1، ص: 413.

[2]- ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، مج1، ص: 50.

[3]- ينظر: الزّبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن)، طبقات النّحويّين واللّغويّين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، د ت، ص: 112.

[4]- ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، 1397هـ-1988م، ج2، ص: 490.

[5]- ينظر: ابن النّديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص: 91.

[6]- ينظر: القِفطي (الوزير جمال الدّين أبي الحسن علي بن يوسف)، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ-1986م، ج1، ص: 198.

[7]- ينظر: الزبيدي، طبقات النّحويّين واللّغويّين، ص: 112.

والرّاجح من هذه الأقوال الثّلاثة هو القول الثّاني، وهو ما ذهب إليه ونصّ عليه الإمام أبو الفتح عبيد الله بن أحمد النّحوي (ت: 358هـ)[1]، وعليه جميع أصحاب السّير والتّراجم وكذا المحقّقون الذين اعتنوا بتراث الزّجّاج.

4- عمله:

كان الزّجّاج في بداية حياته يخرط الزّجّاج، حتّى أصبح معروفًا وملقّبا به، نقل ابن الأنباري في كتابه «**نزهة الألباء في طبقات الأدباء**» روايَةً عن أبي محمّد بن درستويه (ت: 347هـ) قال: «**حدّثني أبو إسحاق الزّجّاج قال: كنت أخرط الزّجّاج فاشتهيتُ النّحو**»[2]. ولكن هذا لا يعني أنّه كان لا يدرك قيمة هذا العِلْمِ الجليل، بل قد أخذ اللّغةَ والنّحو الكوفيَّ في مستهلّ حياته العلميّة؛ حيث «**اطّلع على آراء علماء الكوفة، وأثّر فيها وتأثّر بها**»[3]، ثمّ لم يلبث إلى أن تحوّل إلى المذهب البصري بعد أن التقى بالمبرّد وعرف مبلغ علمه الغزير، فعرض عليه أن يدرّسه «**وكان لا يعلّم مجّانا [يعني المبرّد]، وكان لا يعلم بأجرة إلّا على قدرها. فقال: أيّ شيء صناعتك؟ فقلت: أخرط الزّجاج، وكسبي كلّ يوم درهم ونصف، وأريد أن تبالغ في تعليمي وأنا اشرط أن أعطيك كلَّ يوم من درهمًا أبدًا إلى أن يفرّق الموتُ بيننا**»[4]، وفعلا مكث مدّةً عند المبرّد إلى أن جاء كتابٌ من بني مارقة[5] من الصّراة يطلبون فيه معلّما نحويّا لأبنائهم، فقال للمبرّد: «**أسمِني لهم، فأسماني، فخرجت، فكنتُ أعلّمهم وأنفذ له في كلّ شهر ثلاثين درهمًا**

---

[1]- ينظر: القِفطي، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج1، ص: 198.وابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 184-185.

[2]- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 183.

[3]- محمّد المختار ولد ابّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص: 150.

[4]- المرجع السّابق، ص: 183.

[5]- في بعض المصادر: مازمة، وفي بعضهم: مازقة. ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ج1، ص: 52.

وأنقّله ما أقدر عليه»، وبعدها رجع إلى بغداد بطلبٍ من عبيد الله بن سليمان ليعلّمَ ابنَه القاسمَ[1].

وفي هذه الرّواية يتبيّن لنا فضل المبرّد على الزّجّاج، فهو الذي رشّحه لتعليم بني مارقة وهو الذي أتاح له الفرصة في تأديب ابن الوزير عبيدِ اللهِ القاسم، وذلك لإحساسه بتقدّمِ الزّجّاج على أقرانه، ولا نظنّ أنّ السّبب كان ماديًّا كما تشير الرّوايات[2].

5- أخلاقه:

ذكرته كتب التّراجم بأنّه كان من أهل الدّين والفضل، حسن الاعتقاد، جميل المذهب وكان من أتباع الإمام أحمد بن حنبل، مُؤثِرًا لمذهبه حتّى قال وهو في فراش الموت آخر عمره: «**اللّهمّ احشرني على مذهب أحمد بن حنبل**»[3]، وكذا في كتابه "معاني القرآن وإعرابه" ما يدلّ على الأخلاق الفاضلة، ويفصح عن قوّة إيمانه وثبات عقيدته. وممّا يدلّ على رفعة أخلاقه جرى بينه وبين رجل يقال له مسينيد* من خصومة فشتمه الزّجّاج، فكتب إليه الرّجُلُ هذه الأبيات[4]:

أَبَى الزَّجَّاجُ إِلَّا شَتْمَ عِرْضِي لِيَنفَعَهُ فَآثَمَهُ وَضَرَّهُ
وَيُقْسِمُ صَادِقًا مَا كَانَ حُرٌّ لِيُطْلِقَ لَفْظَةً فِي شَتْمِ حُرَّهُ
وَلَوْ أَنِّي كررتُ لَفَرَّ مِنِّي وَلَكِن لِلْمَنُون عليَّ كَرَّهُ
فَأَصْبَحَ قَدْ وَقَاهُ اللهُ شَرِّي لِيَوْمٍ لَا وَقَاهُ اللهُ شَرَّهُ

فلمّا وصل الزّجّاجَ هذا الخبر اتّصل به واعتذر منه، وطلب منه أن يسامحه.

---

[1]- السّيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، ج1، ص: 411.

[2]- ينظر: الزّجّاج، فعلت وأفعلت، تح: رمضان عبد التّوّاب، صبيح التّميمي، مكتبة الثقافة الدّينيّة، القاهرة، مصر، د ط، 1415هـ-1995م، ص: 10.

[3]- ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص: 52.

*- قيل: اسمه مسينة. ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 55.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 09.

وهـذه الرّوايـة تـدلّ علـى خلـق مسـينيد أكثـر مـن خلـق الزّجّـاج، إلّا أنّ هـذه الأبيـات أيقظـت في نفس الزّجّاج عاطفة الخوف من الله والحياء من النّاس[1].

وقـد ورد في طبقـات النّحـويّين واللّغـويّين للزّبيـدي أنّ الزّجّـاج انقطـع عـن المـبرّد وعـن بـرِّه ثمّ مضى إليه يومًا فقال له المبرّد: «**هـل يقـعُ حسـدُ الإنسـان إلّا مـن نفسـه؟ فقلـت: لا، قـال: فما معـنى قـول الله سـبحانه:** ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [سـورة البقـرة: 109.]؟ **فلـم يـدرِ مـا وجـهُ ذلـك؛ فقـال: ينبغـي أنّ هاهنـا أشـياء كثـيرة قـد بقيـت عليـك فاعتـذرتُ ووعدتُّـه بالرّجوع إلى ما تعوّده منّي**»[2]، وعاد إلى المبرّد. وهذا من حِلم الزّجّاج.

وممّـا يُعـاب عليـه ويؤخـذ عليـه «**شـرهُه المـادّي وقبولـه المـال مـن طريـق غـير شـريفة. فوسـاطته للنّـاس في قضـاء حاجـاتهم لم تكـن إلّا نوعـا مـن الرّشـوة، تواطـأ عليهـا هـو والـوزير، وشـجّعه الـوزير عليهـا سـواء كانـت حقّـا أو باطـلا، وقـد جمـع منهـا مبلغـا ضـخمًا واسـتمرّ عليهـا حـتّى بعـد أن أثـرى**»[3] ولكـن هـذا منـاقض لمـا اشـتُهِرَ عنـه مـن الدّيانـة وقـوّة العقيـدة، فـلا يمكـن لرجـلٍ حرّكـت ضميرَهُ أبياتٌ شعريّةٌ أن يجرأ على فعلٍ محرّمٍ كالرّشوة.

وممّـا ذُكـر عنـه أنّـه كـان وفيًّـا لشـيوخه، فلـم يتنكّـر لشـيخه ثعلـب، بـل كـان يـزوره، وعنـدما تـوفّي بكـاه وهكـذا فعـل مـع شـيخه المـبرّد[4]. ويشهـد لحلمـه مـا كـان يتعـامل بـه مـع حسّـاده وأعدائـه، وقصّـته مع أبي موسى الحامض خيرُ دليل على لين قلبه.

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه،ج1، ص: 09.

[2]- الزبيدي، طبقات النّحويّين واللّغويّين، ص: 111-112.

[3]- المصدر السّابق، ج1، ص: 09-10.

[4]- ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص: 62.

6- شيوخه:

تلقّى الزّجّاجُ العلمَ بطريقين:

أوّلهما: الطّريق غير المباشر، ويتمثّل فيما خلّفه سابقوه من مؤلّفات، وإذا تصفّحنا كتابه "معاني القرآن وإعرابه" لوجدنا عددًا كبيرًا من أسماء النّحاة واللّغويّين القدامى الذين اعتمد عليهم في تكوين شخصيّته العلميّة.

وقد أحصى الدّكتور رمضان عبد التّوّاب والدّكتور صبيح التّميمي اللّذان حقّقا كتاب **"فعلت وأفعلت"** للزّجّاج أسماءَ النّحاة الذين اعتمد عليهم وعدد مرّات ذكرهم، ففي كتاب **"فعلت وأفعلت"** نجد: «**سيبويه (19)، أبو الحسن الأخفش (17)، أبو عبيدة (15)، الفرّاء (4)، الكسائي (4)، قطرب (3) المازني (2)، ابن العرابي (1)، الرّيّاشي (1)، القاسم بن سلّام (1)، يونس (1)**»[1].

أمّا في كتابه **"ما ينصرف وما لا ينصرف"**فنجده اعتمد على: «**سيبويه (69)، الخليل (37)، المبرّد (10)، يونس (5)، الأخفش (4)، المازني (3)، الأصمعي (1)، أبو عمرو بن العلاء (1)**»[2].

ومن هذا الإحصاء الذي قام به محقّقا كتاب **"فعلت وأفعلت"** يتّضح لنا بجلاء أنّ الزّجّاج كان ألصق بسيبويه أكثر من غيره من النّحاة، حتّى قال عنه: «**وإذا تأمّلتَ الأمثلة من كتاب سيبويه تبيّنت أنّه أعلمُ النّاس باللّغة**»[3]، بل وإعجابه بسيبويه جعله يفهم ما ورد في الكتاب حتّى شهد له معاصروه بها، فقد جاء في طبقات النّحويين واللّغويّين: «**قال أبو عليّ: حدّثني أبو**

---

[1]- الزّجّاج،كتاب فعلت وأفعلت، ص: 12-13.

[2]- المرجع نفسه، ص: 12.

[3]- الزّبيدي، طبقات النّحويّين واللّغويّين، ص: 72.

بكر مَبْرَمان، قال: قصدت ابن كيسان لأقرأ عليه كتاب سيبويه فامتنع، وقال: اذهب إلى أهله»[1]، يقصد أبا إسحاق الزّجّاج.

وقد تأثّر الزّجّاجُ بأبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن حمّاد بن زيد بن درهم بن بابك الجهضمي الأزدي مولى آل جرير بن حازم، البصريّ، الإمام المحدّث المقرئ الفقيه النّحويّ (ت: 282هـ)، روى عنه موسى بن هارون الحافظ، وعبد الله بن أحمد بن حنبل ويحي بن صاعد وكثيرون[2]، وعدَّهُ من أهل العلم الموثوق بعلمهم، ونقل عنه بالإسناد في القراءات والتّفسير، أمّا في القراءات فيقول: «**وأكثر ما أَرويه من القراءة في كتابنا هذا فهو عن أبي عبيد ممّا رواه إسماعيل بن إسحاق عن أبي عبد الرّحمن عن أبي عبيد**»[3]، وأمّا في التّفسير فيقول: «**وجميع ما أملي عليكم في هذا ما حدّثني به إسماعيل بن إسحاق**»[4] فجلُّ ما رواه من قراءات وتفسير كان بسندٍ صحيح علماء يوثق بهم.

ثانيهما: الطّريق المباشر، ويتمثّل فيمن أخذ عنهم مباشرة، وهم:

1- أحمد بن يحي، الملقّب بثعلب، المكنّى بأبي العبّاس (ت: 291هـ)[5]، إمام من أئمّة مدرسة الكوفة، وإليه آلت رياستُها، صاحب عدّة مؤلّفات، منها "**الفصيح**" الذي خطّأه الزّجّاج في عدّة مسائل منه[6]، وقد نقل الزّجّاجي (ت: 340هـ) قولَ الزّجّاج: «**كنت في ابتداء أمري**

---

[1]- الزّبيدي، طبقات النّحويّين واللّغويّين، ص: 153.

[2]- ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج2، ص: 647.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 180-181.

[4]- المصدر نفسه، ج5، ص: 81، 84.

[5]- ينظر: ابن النّديم، الفهرست، ص: 111.

[6]- ينظر: محمد طنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، د ت، ص: 120-121.

قد نظرت في علم الكوفيّين وانقطعت إليه، فاستكثرت منه حتّى وقعَ لي أنّي لم أترك منه شيئا، وأنّي قد استغنيت به عن غيره»[1].

2- أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، كان عالما، غزير الأدب، كثير الحفظ، حسن الإشارة، فصيح اللّسان[2]، كان إماما في اللّغة العربيّة، «**أخذ ذلك عن المازني، وأبي حاتم السِّجستانيّ، وكان ثقةً ثبتًا فيما ينقله، وكان مناوئا لثعلب**»[3]، قرأ على الأوّلين كتاب سيبويه[4] ولمّا قدم إلى بغداد التفّ حوله جمعٌ من النّحاة ممّن كانوا من تلامذة ثعلب عندما عرفوا منزلته في العربيّة، ومنهم الزّجّاج الذي «**كان يخرط الزّجّاج ثمّ مالَ إلى النّحو، فلزِمَ المبرّد، وكان يعلّم بالجرة**»[5]، بل وقد طلب منه أن يبالِغ في تعليمه في مقابل أن يعطيه كلّ يومٍ درهمًا حتّى يفرق الموت بينهما[6].

3- ومن الشّخصيّات العلميّة التي كان لها الأثر الكبير في تفسير الزّجّاج أبو عبد الرّحمن عبد الله بن الإمام أحمد الشّيباني (ت: 290هـ)، كان إماما ثَبْتًا، مكثِرا للرّواية عن أبيه وغيره حتّى قيل: لم يكن أحد أروى من عن أبيه منه، روى عن أبيه المسند ثلاثين ألف حديث والتّفسير مائة ألف حديث[7] وقد نصّ الزّجّاج أنّه روى عنه تفسير أبيه الإمام أحمد بن حنبل إجازة له وذكر هذا في تفسيره "معاني القرآن وإعرابه"، فقال: «**روينا عن أحمدَ بنِ حنبل رحمه**

---

[1]- الزّجّاجي (أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق)، مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الكويت، ط2، 1984م، ص: 164.

[2]- ينظر: الزّبيدي، طبقات النّحويّين واللّغويّين، ص: 101.

[3]- ابن كثير، البداية والنّهاية، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط1، 1419هـ-1998م، ج14، ص: 680.

[4]- ينظر: ابن النّديم، الفهرست، ص: 88.

[5]- السّيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، ج1، ص1: 411.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 411.

[7]- ينظر: ابن كثير، البداية والنّهاية، ج14، ص: 720-721.

الله في كتابه "كتاب التّفسير" وهو ما أجازه لي عبد الله ابنه عنه أنّ الله عزّ وجلّ بنى جنّة الفردوس لَبِنةً من ذهب ولبِنةً من فضّة، وجعل جبالها المسك الأذفر»[1]، وفي موضع آخر من الكتاب يؤكّد أنّ أغلب ما رواه في تفسيره إنّما هو من تفسير أحمد بن حنبل، فقال: «**وكذلك أكثر ما رويت في هذا الكتاب من التّفسير فهو من كتاب التّفسير عن أحمد بن حنبل**»[2] أي من طريق عبد الله.

7- تلامذته:

تلاميذ أبي إسحاق الزّجّاج كُثُر، وسنكتفي بذكر بعضهم:

1- أبو بكر محمّد بن السّريّ السّراج (ت: 316هـ)[3]: كان أديبا شاعرا، له كتب مفيدة في النّحومنها كتاب "**الأصول في النّحو**"، وهو في الحقيقة كتاب في النّحو، شريف ومفيد، ومنها كتاب "**مختصر النّحو**"، اختصر فيه أصول العربيّة، وجمع مقاييسها[4]، وقيل أنّ الزّجّاجَ سئل في مسألة، وكان ابن السّراج حاضرا فأوكل إليه أَنْ أجِب، فأجاب فأخطأ فانتهره الزّجّاج وقال له: «**والله لو كنت في منزلي لضربتك ولكن المجلس لا يحمل هذا...فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق وأدّبتني وأنا تارك ما درست مذ قرأت "الكتاب"؛ يعني "كتاب سيبويه"، لأنّي شغلت عنه بالمنطق والموسيقى**»[5]، ثمّ انتهت إليه رياسة البصريّين بعد المبرّد والزّجّاج، أخذ عنه الزّجّاجي، وأبو عليّ الفارسي (ت: 377هـ)، والرّمّاني (ت: 384هـ) وغيرهم.

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 08.

[2]- المصدر نفسه، ج4، ص: 166.

[3]- ينظر: أبو البركات بن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 187.

[4]- ينظر: الزّبيدي، طبقات النّحويّين واللّغويّين، ص: 112.

[5]- القِفطي، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج3، ص: 148-149.

2- أحمد بن محمّد بن الوليد أبو العبّاس النّحويّ التميميّ[1]، المعروف بابن ولّاد (ت: 332هـ): أصله بصريّ، انتقل جدّه إلى مصر، خرج إلى العراق، وسمع من أبي إسحاق الزّجّاج وأتقن عليه فهمه كتابَ سيبويه[2]، «**وكان الزّجّاج يفضّل أبا العبّاس بن ولّاد، ويقدّمه على أبي جعفر بن النّحّاس، وكانا جميعًا تلميذَيْه، وكان الزّجّاج لا يزال يثني عليه عند مَن قدم بغداد من المصريّين، ويقول لهم: لي عندكم تلميذ من حاله وشأنه...فيقال: أبو جعفر بن النّحّاس فيقول: هو أبو العبّاس بن ولّاد**»[3]، وهذا يعرِب عن قيمة ابن ولّاد العلميّة عند أستاذه.

3- أبو القاسم عبد الرّحمن بن أبي إسحاق الزّجّاجي[4]: كان من أفاضل أهل النّحو أخذ عن الزّجّاج، وأبي بكر بن السّراج، وعلي بن سليمان الأخفش، وغيرهم[5]، وهو من طبقة أبي سعيد السّيرافي وأبي عليّ الفارسي[6]، ومن شدّةِ ملازمته للزّجّاج نسب إليه[7]، فغلبت نسبه على اسمه.

4- أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي[8]: «**المشهور في العالم اسمه المعروف تصنيفه ورسمه، أوحد زمانه في علم العربيّة**»[9]، حتّى قيل: هو فوق المبرّد وأعلم[10]، ألّف كتبًا عجيبة أشهرها: "الحجّة في علل القراءات السّبع"، وهو كتاب جليل القدر عظيم المنفعة

---

[1]- ينظر: الزّبيدي، طبقات النّحويّين واللّغويّين، ص: 213.

[2]- ينظر: القِفطي، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج1، ص: 134.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص: 134-135.

[4]- الزّبيدي: طبقات النّحويّين واللّغويّين، ص: 119.

[5]- ينظر: أبو البركات بن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 227.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 227.

[7]- ينظر: ابن خلّكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، مج3، ص: 136.

[8]- محمد طنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ص: 201.

[9]- ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج3، ص: 811.

[10]- القِفطي، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج1، ص: 308.

في مجال القراءات والاحتجاج لها، وله كتاب "الإغفال"، وهو: «**المسائل المُصْلَحَة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج**»[1] ذكر فيه ما أغفله شيخه الزّجّاج من مسائل صرفيّة ونحويّة. وغير هؤلاء التّلاميذ كثُرٌ وهذا يدلّ على مكانة الزّجّاج العلميّة؛ حيث إنّهم شيوخ في النّحو واللّغة.

8- مؤلّفاته:

ترك الزّجّاج ثروةً علميّةً هائلة متمثّلةً في مؤلّفاته، وإن كان في الواقع لم يصلنا منها إلّا القليل، وَفُقِد الكثير، ولكن ما في المطبوع خيرٌ كثيرٌ، فمؤلّفاته لها قبولٌ عند العلماء من المفسّرين واللّغويّين، حتّى إنّه لا نكادُ نجدُ تفسيرا لا يذكر آراء الزّجّاج، ومن مؤلّفاته على حدّ ما ذكرته كتب التّراجم ما يلي:

أوّلا: الكتب المطبوعة: وهي[2]:

1- معاني القرآن وإعرابه.

2- فعلت وأفعلت.

3- ما ينصرف وما لا ينصرف.

4- خلق الإنسان.

5- المثلّث.

6- الرّدّ على ثعلب في الفصيح[3].

---

[1]- أبو عليّ الفارسي، الإغفال، تح: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي، العمارات العربيّة المتّحدة، د ط، د ت، ج1، ص: 09.

[2]- ينظر: شمس الدّين الدّاوودي (الحافظ محمد بن عليّ بن أحمد)، طبقات المفسّرين، تح: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت،ج1، ص: 12.

[3]- ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص: 63.

7- الإبانة والتّفهيم عن معنى "بسم الله الرّحمن الرّحيم"[1].

8- تفسير أسماء الله الحسنى، وهو من المؤلّفات التي لم تذكرها كتب التّراجم والسّير، وذلكراجع لثلاثة أسباب[2]:

الأوّل: أنّ الكتاب من الأمالي الخاصّة.

الثّاني: كون الكتاب إجابةً عن سؤالٍ خاصّ.

الثّالث: أنّ كتاب "معاني القرآن وإعرابه" يغني عن كتاب "تفسير أسماء الله الحسنى".

ثانيًا: المخطوطات: وهي:

1- الاشتقاق[3].

2- الشّجرة المسمّى بكتاب التّقريب[4].

ثالثًا: الكتب المفقودة: وهي[5]:

1- العروض.

2- الفرق.

3- خلق الفرس.

4- شرح أبيات سيبويه.

5- مختصر في النّحو.

---

[1]- ينظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم النّجّار، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط4، د ت، ج2، ص: 172.

[2]- الزّجّاج، تفسير أسماء الله الحسنى، تح: أحمد يوسف الدّقاق، دار المأمون للتّراث، دمشق، سوريا، ط2، 1395هـ-1975، ص: 07-08.

[3]- ينظر: السّيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، ج1، ص: 412.

[4]- ينظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج2، ص: 173.

[5]- ينظر: ابن النّديم، الفهرست، ص: 91.

6- النّوادر.

7- الأضداد.

8- تفسير جامع النّطق.

9- القوافي.

10- الأنواء[1].

11- المقصور والممدود.

12- القطع والاستئناف، وهو من الكتب المفقودة، ولم يذكره أحدٌ ممّن ترجم للزّجّاج، إلّا أنّ الزّركشي ذكره في **"البرهان في علوم القرآن"**، فقال: «**وقد صنّف فيه الزّجّاج قديما كتاب "الوقف والاستئناف**»[2].

13- الأمالي.

رابعًا: المؤلّفات المنسوبة للزّجّاج: وهي:

1- **إعراب القرآن المنسوب للزّجّاج:** وقد حقّقه إبراهيم الإبياري، ونفى نسبته للزّجّاج وذكر أسبابا استدلّ بها على ما ذهب إليه من عدم نسبته للزّجاج، منها[3]:

أ- وجود نُقُولٍ لأعلامٍ تأخّرت وفياتهم عن الزّجّاج، كابن دريد (ت: 321هـ)، وأبي سعيد السّيرافي (ت: 368هـ)، وعيسى الرّمّاني، وغيرهم.

ب- وجودُ نقولٍ عن الزّجّاج نفسه تستوي مع النّقول المعزوّة إلى غيره.

2- **معاني الحروف**[4]:

---

[1]- القِفطي، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج1، ص: 200.

[2]- الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص: 339.

[3]- ينظر: الزّجّاج، كتاب إعراب القرآن المنسوب للزّجّاج، ج3، ص: 1095-1096.

[4]- ينظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج2، ص: 172.

هـذا الكتـاب منسـوب إلى الزّجّـاج، ولم تـذكره كتـب الـتّراجم والسّـير، وذكـره بروكلمـان في "تاريـخ الأدب العـربي"، ونسـبه إلى الزّجّـاج، كمـا نسـبه إلى أبي القاسـم الزّجّـاجي، ومعلوماتـه: (لا للـى 3740 رقـم 7)[1] والـذي أدّى ببروكلمـان إلى هـذا الـوهم هـو التقـارب بـين اسـم الـرّجلين والواقع أنّه للزّجّاجي وهو كتاب مطبوع[2].

9- مكانته العلميّة، وثناء العلماء عليه:

9-1- مكانته العلميّة:

تتجلّى مكانة الزّجّاج العلميّة من خلال:

أوّلًا: مكانـة شـيوخه: فقـد تتلمـذَ علـى أسـاتذة أفـذاذ، لهـم مـدارس وأتبـاع، تبـوّؤوا مـن العلـم مكـانًا عليّـا كأمثـال المـبرّد وثعلـب، لـذلك لم يبلُـغ مـن العلـم مـا بلـغَ مـن فـراغ، بـل لـه قـراءة ودراسـة وصـحبة وروايـة، وحفـظ وفهـم، وقـد روت كتـبُ الـتّراجم أنّـه قـابلهم، وناقشـهم حـتّى تعلّـم مـنهم الكثـير[3]، ويكفيـه تأثُّـرُه بإمـام النّحـاة سـيبويه الـذي كـافح مـن أجـل تحصـيل الكتـاب عـن طريـق المـبرّد «**وكـان المـبرّد لا يعلِّـمُ مجّـانا ولا يعلّـم بأجـرةٍ إلّا علـى قـدرها**»[4]، وهكـذا تتلمـذ علـى يـد المـبرّد فكانت شخصيّة المبرّد الثّانيةَ زمَنًا والأولى تأثيرًا.

ثانيـا: مكانـة تلامذتـه: عنـدما درس الزّجّـاجُ نحـو الكـوفيّين علـى يـد ثعلـب، وارتـوى مـن نحـو البصـريّين علـى يـد المـبرّد، أصـبح كفـؤا لأَنْ يَقتـدِيَ بـه مَـن عـرف فضـله وعلمَـه، فـالتفّ حولـه جمـع مـن التّلاميـذ الـذين أصـبحوا فيمـا بعـد علمـاءَ، فكـان بـذلك «**صـاحب أهليّـة تـدريس الكتـاب جـديرا بالزّعامـة التّعليميّـة. فقـد كـان وحـده مدرسـةً علميّـة، وبحـرًا زاخـرًا بالمعرفـة، ارتـوى منـه تلاميـذه**

---

[1]- ينظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج2، ص: 172.

[2]- الزّجّـاجي، كتـاب حـروف المعـاني، تـح: علـي توفيـق الحمـد، مؤسسـة الرّسـالة، بـيروت، لبنـان، ط2، 1406هـ-1986م، الواجهة.

[3]- ينظر: السّيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، ج1، ص: 411.

[4]- ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص: 52.

وبلغ عدد من شهروا منهم ستّة عشر تلميذا»[1]، وقد ذكرنا بعضًا منهم، وإن كانوا جميعًا ذوي شأن وأيّ شأن!؟ «**وإنّ كثرة تلاميذه وعلوّ شأنهم، وارتفاع ذكرهم، يدلّنا على مبلغ إخلاص المعلّم في تدريس ما نصّب نفسه لأجله، وما أخذه على عاتقه من تفانٍ في سبيل العلم**»[2] وهذا ما يزيد من مكانة الرّجل العلميّة.

ثالثًا: مكانة مؤلّفاته: تعتبر مؤلّفات الزّجّاج خيرَ دليلٍ على مكانته العلميّة، فقد ترك تراثًا علميًّا كبيرًا أسهم به في إثراء المكتبة العربيّة بالدّراسات القرآنيّة، والدّراسات اللّغويّة والدّراسات الشّعريّة.

ففي مجال الدّراسات القرآنيّة أسهم بكتاب "معاني القرآن وإعرابه".

وفي الدّراسات اللّغويّة أسهم بكتابه "فعلت وأفعلت"، وكتاب "ما ينصرف وما لا ينصرف" وهكذا نجد أنّ الزّجّاج من الأوائل الذين ألّفوا في معاجم الموضوعات، منها "خلق الإنسان" و"خلق الفرس".

وفي الدّراسات الشّعريّة شارك بكتابين هما "كتاب العروض"، و"كتاب القوافي"؛ لكنّهما لم يصلا إلينا، وإن كان ابن سيده (ت:458 هـ) قد ذكر له بعض الآراء في العروض والقوافي[3].

9-2- ثناء العلماء عليه:

شهد للزّجّاج جملةٌ من العلماء على حسن دينه، وجميل خُلُقه، ورفعة علمه، نذكر منهم:

---

[1]- الزّجّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، تح: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، مصر، د ط، 1391هـ-1971م، ص: 18.

[2]- المرجع نفسه، ص: 18.

[3]- ينظر: ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي)، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت ج17، ص: 56.

1- أبا الحسن بن كيسان (ت: 299هـ)؛ إذ روى أبو عليّ الفارسي أنّه حدّثه أبو بكر مَبْرَمَان (ت: 345هـ) قال: «**قصدتُّ ابنَ كيسان لأقرأ عليه كتابَ سيبويه فامتنع وقال: اذهب إلى أهله – يشير إلى الزّجّاج –**»[1].

2- ابن المبرّد؛ حيث روى عنه أبو عليّ الفارسي أنّه قال: «**في تلاميذ أبي رجلان: أحدهما يسفلُ والآخر يعلو، فقيل: مَن هما؟ فقال: المَبْرَمَان، يقرأ عن أبي ويأخذ عنه كتاب سيبويه ثمّ يقول: قال الزّجّاج**»[2].

3- قال الخطيب البغدادي (ت: 462هـ): «**كان من أهل الفضل والدّين، حسن الاعتقاد جميل المذهب**»[3].

4- قال ابن الأنباري: «**فإنّه كان من أكابر أهل العربيّة، وكان حسن العقيدة، جميل الطّريقة**»[4].

5- قال ابن كثير (ت: 774هـ): «**كان فاضلًا ديّنًا حسنَ الاعتقاد، وله المصنّفات الحسنة، منها كتاب "معاني القرآن" وغيرُه من المصنّفات العديدة المفيدة**»[5].

10- مذاهبه في التّفسير:

10-1- مذهبه العقائدي:

كان الزّجّاج من أهل السّنّة، وكان آخر شيء تمنّاه وهي على فراش الموت أن يحشره الله على مذهب أحمد بن حنبل (ت: 241هـ)[6]، والذي يقرأ كتاب "معاني القرآن وإعرابه" يجد أنّ

---

[1]- ينظر: الزّبيدي، طبقات النّحويّين واللّغويّين، ص: 153.

[2]- المرجع نفسه، ص: 114.

[3]- السّيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، ج1، ص: 411.

[4]- أبو البركات بن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 183.

[5]- ابن كثير: البداية والنّهاية، ج15، ص: 07-08.

[6]- ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص: 52.

أبا إسحاق كان مبجّلا للسّنّة ناصرًا لها، حتّى قال عنه الأسفرايني (ت: 471هـ): «**وكان رأسًا في نصرة أهل السّنّة والرّدّ على أهل البدعة**»[1]. وممّا يدلّ على هذا عنايتُه بالمنقول عن السّلف فقال: «**لا ينبغي أن يقدم على التفسير إلا برواية صحيحة، وحجّة واضحة**»[2] وقال أيضا عن كتابه: «**وإنّما نذكر من الإعراب المعنى والتّفسيرَ لأنّ كتاب الله ينبغي أن يتبيّن، ألا ترى أنّ الله يقول:** ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [سورة النّساء: 82] **فحُضِضْنَا على التّدبّر والنّظر، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتكلّم إلّا على مذهب اللّغة، أو ما يوافق نقله أهل العلم**»[3] وهذا ممّا يدلّ على سلامة معتقده.

وذهب أبو حيّان الأندلسي (ت: 745هـ) على اتّهامِ الزّجّاج بالاعتزال حينما ناقش قولَ ابنِ عطيّة (ت:546هـ) في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة النّحل: 09] حيث قال الزّجّاج: «**لو شاء لأنزل آية تضطرُّ الخلقَ إلى الإيمان به، لكنّه عزّ وجلّ يهدي من يشاء، ويدعوا إلى صراطٍ مستقيم**»[4] واعتذر له ابن عطيّة بقوله: «**وهذا قولُ سوء لأهلِ البدع أنّ الله لا يخلُقُ أفعال العباد لم يحصله الزّجّاج ووقع فيه – رحمه الله – عن غير قصد**»[5]، فردّ عليه أبو حيّان بقوله: «**ولم يعرف ابن عطيّة أنّ الزّجّاج معتزليّ، فلذلك تأوّل عليه أنّه لم يحصله، وأنّه وقع فيه من غير قصد**»[6]. والأقرب للصّواب هو ما ذهب إليه

---

[1]- الأسفرايني (أبو المظفّر)، التبصير في الدّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة، تح: محمّد زاهد بن الحسن الكوثري، مكتبة الخانجي، مصر، د ط، 1374هـ-1955م، ص: 172.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 352.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص: 185.

[4]- المصدر نفسه، ج3، ص: 192.

[5]- ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص: 381.

[6]- أبو حيّان الأندلسي، تفسير تفسير البحر المحيط، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1993م، ج5، ص: 463.

ابن عطيّة، لا كما وصف أبو حيّان. والأدلّة على ذلك كثيرة في كتاب "معاني القرآن وإعرابه" كتفسيره لمعنى المشيئة تفسيرًا صحيحا[1] وتقريره لمذهب أهل السّنّة في إثبات رؤية الله تعالى مستدلّا بقول الله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴾ [سورة المطفّفين: 15]، قال: «**وفي هذه الآية دليلٌ على أنّ الله يُرَى في الآخرة لولا ذلك لَما كان في الآية فائدة**»[2]، وهذا أكبر دليل على كون الزّجّاج مخالفًا للمعتزلة، وداحضا لمذهبهم وأقوالهم، ووقوعه في بعض المسائل التي يبدو أنّه موافق لهم لا يخرجه عن مذهب السّلف.

10-2- مذهبه الفقهي:

يظهر أنّ الزّجّاج كان صاحبَ عناية بالفقه، بيد أنّ هذه العناية لم تصل إلى مستوى عنايته بالنّحو واللّغة والقراءات، ويبدو ذلك في إيراده لبعض الأحكام الفقهيّة عند تفسيره لآيات الأحكام، وعرض أقوال الفقهاء ومناقشتها وترجيح بعضها، ومثال ذلك ما أورده في تفسير قول الله تعالى: ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ سَتَذۡكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ [سورة البقرة: 235]؛ إذ أورد قولين في معنى السّرّ في الآية؛ الأوّل لأبي عبيدة: السّرُّ الإفصاح بالنّكاح. والثّاني: أنّ السّرّ كنايةٌ عن الجماع[3]. ثمّ يرجّح القول الثّاني[4].

والظّاهر من كتاب "معاني القرآن وإعرابه" أنّه كان على مذهب الإمام أحمد بن حنبل وذلك لأمور منها:

---

[1]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 355-356.

[2]- المصدر نفسه، ج5، ص: 299.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 317-318.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 318.

أوّلًا: أنّه جاء فيه ما يدلّ على تمذهبه واتّباعه لمذهب أحمد بن حنبل، يقول: «**روينا عن أحمدَ بنِ حنبل رحمه الله في كتابه "كتاب التّفسير" وهو ما أجازه لي عبد الله ابنُه عنه**»[1].

ثانيا: نقلت كتبُ التّراجم عنه أنّه قال في آخر حياته: «**اللّهمّ احشرني على مذهب أحمد بن حنبل**»[2]، إلّا أنّ كتب طبقات الحنابلة لم تذكره، لذلك استدرك محقّق كتاب طبقات الحنابلة على مؤلفه عدم ذكره للزّجّاج، فقال: «**ويُستدرك على المؤلّف – رحمه الله – إبراهيمُ بن السَّري أبو إسحاق الزّجّاج النّحويُّ الإمام المشهور، صاحب "معاني القرآن وإعرابه" من تلاميذ عبد الله بن الإمام أحمد، وفي كتابه ما يدلّ على اتّباعه لأحمد**»[3] خاصّة فيما يخصّ آيات الأحكام.

10-3- مذهبه النّحوي:

كان الزّجّاج في أوّل طلبه للنّحو قد درس النّحوَ الكوفيَّ على يد إمام النّحاةِ الكوفيّين فجدّ فيه واجتهد حتّى بلغ فيه مرتبَةً عاليةً من الضّبط والإتقان، وقال عن نفسه: «**كنت في ابتداء أمري قد نظرت في علم الكوفيّين وانقطعت إليه، فاستكثرت منه حتّى وقعَ لي أنّي لم أترك منه شيئا، وأنّي قد استغنيت به عن غيره**»[4]، فكانت دراسته هذه دراسة فاحصةً واعيةً.

ثمّ بعد دراسته للنّحو الكوفي انتقل إلى دراسة النّحو البصري، وذلك حينما وفد المبرّد إلى بغداد سنة سبع وأربعين ومائتين من الهجرة (247هـ)، نقلت كتب التّراجم قوله: «**كنت أخرط**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 08.

[2]- ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص: 52.

[3]- أبو يعلى الفرّاء (القاضي أبو الحسين محمّد البغدادي الحنبلي): طبقات الحنابلة، تح: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، طبع على نفقة الملك فهد بن عبد العزيز، السّعودية، د ط، 1419هـ-1999م، ج3، ص: 30.

[4]- الزّجّاجي، مجالس العلماء، ص: 164.

الزّجّاج فاشتهيتُ النّحو، فلزمتُ المبرّد لتعلُّمِهِ، وكان لا يعلّم مجّانا»[1]، فكيف يشتهي النّحو وقد أخذه من قبل عن ثعلب؟ والجواب هو أنّ كلمة "البصري" سقطت بعد كلمة "النّحو" في الرّواية التي نُقِلَت عن الزّجّاج، ولو أضيفت لارتفع اللّبس، واستقام المعنى[2]. وهذا ما رجّحته الباحثة هدى محمود قراعة محقّقة كتاب "ما ينصرف وما لا ينصرف".

فالزّجّاج قد جمع بين نحو الكوفة ونحو البصرة، ولكنّه أميل إلى النّحو البصريّ[3].

ويرى بعض الباحثين أنّه بغداديّ المذهب، بل هو أقدر وأفضل مؤسّسًا لهذا المذهب وواضعًا لبنته الأولى[4]، خاصّةً وأنّ له آراء نحويّة خالف بها السّابقين من النّحويّين، «**منها ما يتّصل بالعوامل ومنها ما يتّصل بالتّعليل، ومنها ما يتّصل ببعض الأدوات، ومنها ما يتّصل ببعض مسائل نحويّة صرفيّة**»[5]، وهذا يبيّنُ أنّ أصول النّحو عند الزّجّاج على مذهب البصريّين ولكنّه صاحب موقف خاصّ، وشخصيّة فريدة فنراه ينتقد الكوفيّين أحيانا، ويرجّح تخريجاتهم أحيانًا أُخَرَ.

وفي كتابه نماذج كثيرةٌ تعكسُ ما نقلناه، منها:

- تصريحه بكونه على أصول البصريّين في الإعراب، ومن ذلك ما ذكره عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ

---

[1]- الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السّلام، تح: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، مج6، ص: 614.

[2]- ينظر: الزّجّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: 11.

[3]-ينظر: محمد طنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ص: 172.

[4]- ينظر: المرجع السّابق، ص: 12.

[5]- شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص: 136.

ٱلۡأٓخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴾ [سورة النّساء: 162] من كون "المقيمين" نسقًا على "ما"، والمعنى: «**يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصّلاة، أي ويؤمنون بالنّبيين المقيمين الصّلاة**»[1]، ثمّ يدحض قول من قال أنّها عطف على الهاء والميم من قوله "في العلم منهم"، لأنّه لا يجوز عطف الظّاهر المجرور على المضمر المجرور إلّا في شعرٍ[2]، وهذا مذهب البصريّين[3].

- تشديده في نقد الكوفيّين، من ذلك وصفه بالخطأ لمن قال برفع "أحد" بالابتداء في قول الله تعالى: ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ﴾ [سورة التوبة: 06] قال: «**ومن زعم أنّه يرفع أحدًابالابتداء فخطأ**»[4]؛ لأنّ "إنْ" مختصّة بالأفعال.

- وبالرّغم من تشديده على الكوفيّين إلّا أنّنا نجده يختار أقوالهم، كما ذكر عند قول الله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴾ [سورة المائدة: 78] بأنّ الكاف في "ذلك" «**للمخاطبة، واللّام في "ذلك" كسرت لالتقاء السّاكنين، ولم يذكر الكوفيّون كسر هذه اللّام في شيء كُتُبِهِم ولا عرّفوه، وهذه من الأشياء التي كان ينبغي أن يتكلّموا فيها**»[5]،بل وقد فصّل في أقوال الكوفيّين، فعند تفسير قول الله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانًا ﴾ [سورة الأنعام: 96] قال: «**فإجماع النّحويّين أنّه لا يجوز في زيد النّصب**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 130.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 131.

[3]- ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، تح: جودة مبروك محمّد مبروك، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، د ت، ص: 371.

[4]- المصدر السّابق، ج2، ص: 431.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص: 198.

[يقصد: هذا ضارب زيد أمس]، وعلى ذلك أكثرُ الكوفيّين، وبعض الكوفيّين يجيز النَّصبَ»[1]. وهذا يبيّن قدرة استيعابه لآراء المدرستين، إلّا أنّه يختار أفضلهما.

10-4- مذهبه الاشتقاقي:

عرّف علماء اللّغة قديمًا وحديثًا الاشتقاق بتعريفات مختلفة، وبيّنوا أقسامه بمعايير متباينة ولنكتفِ بذكرِ تعريفٍ واحدٍ يشمل جميع أقسامه، وهو: «**أخذُ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذِ منه في اللّفظ والمعنى جميعًا**»[2]. أمّا عند أبي إسحاق الزّجّاج فهو: «**كلّ لفظتين اتّفقتا ببعض الحروف، وإن نَقَصت حروفُ إحداهما عن حروف الأخرى، فإنّ إحداهما مشتقّة من الأخرى؛ فتقول: الرَّحل مشتقٌّ من الرّحيل، والثّورُ إنّما سمّي ثورًا لأنّه يُثيرُ الأرض، والثّوبُ إنّما سُمِّيَ ثوبًا لأنّه ثاب لباسًا بعد أن كان غزلا**»[3]، وهذا المعنى أكّده الزّجّاج بقوله: «**وكلام العرب إذا اتّفق لفظه فأكثره مشتقّ بعضه من بعض، وآخذ بعضه برقاب بعض**»[4].

إنّ هذا النّصّ والذي سبقه يبيّنان مذهبَ الزّجّاج في الاشتقاق الصّغير، بدليل الأمثلة المنقولة عنه على خلاف ما زعمَه صبحي الصّالح وتوهّمه من أنّ ما نقله السّيوطي عن الزّجّاج هو من باب الاشتقاق الكبير[5]، أو الأكبر كما يسمّيه ابن جنّي[6].

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 274.

[2]- عبد الله أمين، الاشتقاق، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1420هـ-2000م، ص: 01.

[3]- السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة، تح: جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د ط، 1406هـ-1986م، ج1، ص: 354.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 202.

[5]- ينظر: صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط16، 2004م، ص: 188.

[6]- ينظر: ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص: 134.

وبالرّغم من هذا لا يمكن أن يُغفَلَ عن ولوعِ الزّجّاج بالاشتقاق، فإذا تعرّضَ لشرح لفظٍ جعلَ له معنًى أصيلًا تؤخذ منه معاني الألفاظ التي تتّفق معه في بعض الحروف وتدور حوله.

فعند شرحه لكلمة "نجوى" في قول الله تعالى: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [سورة النّساء: 114] يقول: «**النّجوى في الكلام ما تنفرد به الجماعة أو الاثنان سِرًّا كان أو ظاهرًا، ومعنى نَجَوْتُ الشّيء في اللّغة خلَّصتُه وألقيتُه، يُقَال نجوت الجلد إذا ألقيته عن البعير وغيره: قال الشّاعر:**

فَقُلْتُ انْجُوَا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ، إِنَّهُ سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهْ*

وقد نجوتُ فلانًا إذا استنكَهْتُه، قال الشّاعر:

نَجَوْتُ مُجَالِدًا فَوَجَدتُّ مِنْهُ كَرِيحِ الْكَلْبِ مَاتَ حَدِيثَ عَهْدِ**

ونجوتُ الوَبَرَ واستنجيتُه إذا خلَّصتُه، قال الشّاعرُ:

فَتَبَازَتْ فَتَبَازَخْتُ لَهَا جَلْسَةَ الأَعْسَرِ يَسْتَنْجِي الْوَتَرَ***

وأصله كلّه من النّجوة، وهو ما ارتفع من الأرض. قال الشّاعر:

---

* – ينظر: أبو عليّ القالي (إسماعيل بن القاسم البغدادي)، المقصور والممدود، تح: أحمد عبد المجيد هريدى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1419هـ-1999م، ص: 86-87.

** – البيت للحكم بن عبدل الأسدي. وروي: **نَجَوْتُ مُجَالِدًا فَشَمِمْتُ مِنْهُ**... ينظر: ابن خالويه، شرح مقصورة ابن دريد، تح: محمود جاسم محمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1986م، ص: 433.

*** – البيت لعبد الرّحمن بن حسّان. والبرزخ: تقاعسُ الظّهر عن البطن، وقيل: هو أن يدخل البطن وتخرج الثُّنّةُ وما يليها، وقيل: هو أن يخرج أسفل البطن ويدخل ما بين الوركين، وقيل: هو خروج الصّدر ودخول البطن. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص: 08-09.

فَمَـــن بِنَجْوَتِـــهِ كَمَـــن بِعَقْوَتِـــه وَالْمُسْـــتَكِنُّ كَمَـــنْ يَمْشِـــي بِقِـــرْوَاحِ*

ويقال: ما أنجى فلانٌ شيئا وما نجا شيئا منه أيّام؛ أي لم يدخل الغائط»[1].

واللّافت للنّظر في هذا النّصّ قوله **"وأصله كلّه من النّجوة..."**فيه إشارة إلى نزعته في الاشتقاق وإرجاع الكلمات إلى أصلٍ واحد يحمل معنى مشترَكًا.

وعندما شرح كلمة "قضى" جعل معانيها ترجع إلى معنى الانقطاع والتّمام وذلك عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ [سورة الأنعام: 08]، فقال: «**ومعنى (لَقُضِيَ الْأَمْرُ) أي لتمَّ بإهلاكهم. و(قُضِيَ) في اللّغة على ضروب كلّها يَرجع إلى معنى انقطاع الشّيء وتمامه**»[2]. ثمّ أخذ يستدلّ من القرآن الكريم لتقوية ما ذهب إليه من معنى القضاء في اللّغة، «**منها قوله تعالى:** ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [سورة الأنعام: 02] **معناه ثمّ حتم بعد ذلك فأتمّه، ومنه الأمر وهو قوله:** ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [سورة الإسراء: 23] **معناه أمر إلّا أنّه أمرٌ قاطعٌ حتمٌ، ومنه الإعلام وقوله:** ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [سورة الإسراء: 04] **أي أعلمناهم إعلاما قاطعا، ومنه القضاء الفصل في**

---

* – البيت لعبيد بن الأبرص، وقد ورد في الدّيوان: **فَمَنْ بِنَجْوَتِهِ كَمَنْ بِمَحْفِلِهِ**... عبيد بن الأبرص، الدّيوان، تح: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ-1994م، ص: 45.

[1] – الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 104-106.

[2] – المصدر نفسه، ج2، ص: 230.

الحكـــــم»[1]، وهـــو قولـــه: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة الشورى: 21].

ولم يكتف بهذه الشّواهد القرآنيّة، بل قد صنع أمثلةً أخرى من قبيل: «**قد قضى القاضي بين الخصوم أي قد قطع بينهم في الحكم، ومن ذلك قد قضى فلانٌ دينه، تأويله قطع ما لغريمه عليه فأدّاه وقطع ما بينه وبينه، وكلُّ ما أحكم فقد قُضِيَ، تقول قد قضيت هذا الثّوب، وقد قضيت هذه الدّارَ إذا عمِلتها وأحكمت عملها**»[2]، قال أبو ذؤيب الهذلي:

وَعَلَيْهِمَـــا مَسْـــرُودَتَانِ قَضَـــاهُمَا دَاوُدُ، أَوْ صَـــنَعُ السَّـــوَابِغِ تُبَّـــعُ*.

وفي معنى "المباهلة" أورد اشتقاقها؛ حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [سورة آل عمران: 61] «**ومعنى الابتهال في اللّغة المبالغة في الدّعاء، وأصله الالتعان. ويقالُ بَهَلَهُ اللهُ أي لعنه اللهُ، ومعنى لعنهُ اللهُ باعَدَهُ اللهُ من رحمته، يقال: ناقةٌ باهلٌ وباهلةٌ إذا لم يكن عليها صِرار، وقد أَبهلَ الرَّجُلُ ناقته إذا تركها بغير صِرار ورجلٌ باهلٌ إذا لم يكن معه عصا**»[3] يتّكئ عليها ليصل سريعًا، فتباعد عن مكان وصوله لفقدانه العصا، وهذا هو تأويل البهل في اللّغة الذي يعني المباعدة والمفارقة.

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 230.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص: 230.

*- البيت في الدّيوان: **وَعَلَيْهِمَا مَاذِيَّتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُودُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ**. أبو ذؤيب الهذلي، الدّيوان، تح: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ-2003م، ص: 172.

[3]- المصدر السّابق، ج1، ص: 423.

وأحيانا يفضّل المعنى الذي أدّاه الاشتقاق عن المعنى المعجميّ، فعند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسۡقَىٰ مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ﴾ [سورة إبراهيم: 16] يقول:«**أي جهنّم بين يديه، و(وراء) يكون لخلفٍ وقدَّامٍ وإنّما معناه ما توارى عنك أي ما استتر عنك، وليس من الأضداد كما يقول بعضُ أهل اللّغة، قال النّابغة:**

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً وَلَيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَرْءِ مَذْهَبُ*

أي ليس بعد مذهب الله للمرء مذهبُ»[1].

وفي بعض الأحيان يُلاحظُ عليه عدمُ إيفائه الآية حقّها من التّفسير، فسرعان ما ينتقل إلى الاشتقاق بعد تفسيرٍ موجزٍ وفي بعض الأحيان يجيء تفسيره غامضا، كما ورد في تفسير قول الله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَا قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَا تَأۡتِيكُمۡ إِلَّا بَغۡتَةٗ يَسۡـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَا﴾ [سورة الأعراف: 187]؛ إذ يقول: «**المعنى – والله أعلم – يسألونك عنها كأنّك فَرِحٌ بسؤالهم، يقال تحفّيت بفلانٍ في المسألة إذا سألت سؤالًا أظهرتَ فيه المحبّة والبرّ به وأحفى فلانٌ بفلانٍ في المسألة، وإنّما تأويله الكثرة ويقال حفت الدّابّة تَحفى حَفًى، مقصورٌ إذا كثر المشي حتّى يؤلمها والحفاء ممدود أن يمشي الرَّجُلُ بغيرِ نَعْلٍ. وقيل: كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا كأنّكَ أكثرتَ المسألةَ عنها**»[2].

---

*- النّابغة الذّبياني، الدّيوان، تح: محمّد الطّاهر ابن عاشور، الشّركة التّونسية للتوزيع، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر،د ط، 1976م، ص: 55.

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 126-127.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص: 393-394.

فعند قراءة هذا النّصّ يتبادر إلى الذّهن التّساؤل الآتي: ما علاقة الفرح بحافّة الدّابّة وبحفاء الرّجل؟

هذا ما لا نجد له جوابًا عند الزّجّاج، ولو أنّه قال كما قال الفرّاء (ت: 207هـ): «**ويقالُ في التّفسيرِ كأنّك حفيٌّ أي كأنّك عالم بها**»[1] قبله، أو كما قال الزّمخشري بعده: «**كأنّك حفيّ عنها: كأنّك عالمٌ بها وحقيقته: كأنّك بليغ في السّؤال عنها؛ لأنّ مَن بالغَ في المسألة عن الشّيء والتّنقير عنه استحكم علمه فيه ورصن، وهذا لتّركيب معناه المبالغة**»[2] لاتّفق معهما لأنّ الزّجّاج ذكر الكثرة.

وقد أدّى به اهتمامه بالاشتقاق إلى ترجيح بعض المعاني على بعضٍ على أساسه، كما رجّح معنى لفظ "مقيتا" في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقِيتٗا﴾ [سورة النّساء: 85] من أنّه الحفيظ على غيره من المعاني الواردة فيه، فقال: «**قال بعضهم: المقيت القدير وقال بعضهم: المقيت الحفيظ، وهو عندي – والله أعلم – بالحفيظ أشبه، لأنّه من القُوت مشتقٌّ، يقالُ: قُتّ الرَّجُلَ أقُوتُهُ قُوتًا إذا حفِظتُ عليه نفسه بما يقوته. والقوت اسم ذلك الشّيء الذي يحفظ نفسه، ولا فضل فيه على قدرة الحِفظ، فمعنى المقيت – والله أعلم – الحفيظ الذي يعطي الشّيء قدر الحاجة من الحفظ. قال الشّاعر:**

أَلِيَ الفَضْلُ أَمْ عَلَيَّ إِذَا حُو سِبْتُ إِنِّي عَلَى الْحِسَابِ مُقِيتُ»[3]

فدلّت عبارة "**وهو عندي...فمعنى المقيت – والله أعلم – الحفيظ...**" على أنّه المعنى المختار.

---

[1]- الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص: 399.

[2]- الزّمخشري، الكشّاف، ج2، ص: 538-539.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 85-86.

وهكـذا كـان ولـوع الزّجّـاج بالاشـتقاق في شـرح الألفـاظ وتـرجيح المعـاني كبـيرا، ولكـن لم يخـل هـذا المـنهج مـن نقـد، فقـد نقلـت كتـب السّـير والـتّراجم روايـةً عـن حمـزة بـن الحسـن الأصـبهاني أنّـه وجّـه نقـدًا لاذعـا إلى الزّجّـاج في كتابـه "الموازنـة"؛ إذ قـال: «**كـان الزّجّـاج يـزعم أنّ كـلّ لفظتـين اتّفقتـا بـبعض الحـروف، وإن نقـص حـروف إحـداهما عـن حـروف الأخـرى، فـإنّ إحـداهما مشـتقّة مـن الأخـرى، فيقـول: الرّجـل مشـتقّ مـن الرّجـل، والثّـور إنّمـا يُسَـمّى ثـورًا لأنّـه يثـير الأرض، والثّـوب سمّـي ثـوبًا لأنّـه ثاب لباسًـا بعـد أن كـان غـزلًا حسـيبه الله كـذا قـال**»[1]، وينقـل عنـه معـنى "القـرنان"[*] «**إنّمـا سُمّـيَ قـرنَانًا لأنّـه مطيـق لفجـور امرأتـه، كـالثّورِ القَـرنَان أي المُطيـق لحمـل قرونـه**»[2]، بـدليل معـــــنى قولـــــه تعـــــالى: ﴿لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ رَبِّكُمۡ إِذَا ٱسۡتَوَيۡتُمۡ عَلَيۡهِ وَتَقُولُواْ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقۡرِنِينَ﴾ [ســـــــــــورة الزّخرف: 13]؛ أي مطيقين.

وقـد وقـع بـين الزّجّـاج وبـين يحـي بـن علـيّ بـن يحـي المـنجم مسـاءلة حـول اشـتقاق الجـرجير وذلـك بحضـرة عبـد الله بـن أحمـد بـن حمـدون النّـديم، فقـال ابـن يحـي المـنجم: «**مـن أيّ شـيء اشـتُقّ الجِرجير؟ فقـال: لأنّ الـرّيح تُجرجـره. قـال: ومـا معـنى تُجرجـرُه؟ قـال: تُجـرّره. قـال: ومِـن هـذا قيـل للحبـل الجَريـر؛ لأنّـه يجـرّ علـى الأرض. قـال: والجـرَّة لم سُمِّيَـت جـرّة؟ قـال: لأنّهـا تُجـرُّ علـى الأرض. فقـال: لـو جُـرّت علـى الأرض لانكسـرت! قـال: فـالجرّةُ لم سُمّيـت مجـرّة؟ قـال: لأنّ الله جرّهـا في السّـماءِ جـرًّا. قـال: فـالجُرْجُور الـذي هـو اسـم المائـة مـن الإبـل، لِمَ سُمّيـت بـه؟ فقـال: لأنّهـا جـرّ بالأزِمَّـة، وتُقـاد. قـال: فالفصـيلُ المجـرّ الـذي شُـقَّ طـرفُ لسـانه لـئلّا يرضـع أمّـه، مـا قولـكَ فيـه؟ قـال: لأنّهـم جـرّوا لسـانه حـتّى قطعـوه. قـال: فـإن جـرُّوا أذنَـه فقطعوهـا تُسـمِّيهِ مُجَـرًّا؟ قـال: لا يجـوزُ**

---

[1]- ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص: 59.

[*]- القرنان: الدّيّوث المشارك في قرينته. ينظر: السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة، ج1، ص: 354.

[2]- المرجع السّابق، ج1، ص: 59.

ذلك. فقال يحي بن عليّ: قد نقضت العلّة التي أتيت بها على نفسِكَ، ومن لم يدرِ أنّ هذا مناقضة فلا حسَّ له»[1]، وكان ينبغي له أن يقول بجواز إطلاق لفظ "المُجَر" على الفصيلِ الذي قطعت أذنه؛ لأنّ العلّة واحدة في إطلاق الصّفة وهي القطع، وبالتّالي يتنصّل من هذه النّكراء التي رماه بها يحي ابن عليّ.

وقد أرجع الدّكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي سبب أسبقيّة الزّجّاج في الاشتقاق إلى:

– ضعفه باللّغة فأراد أن يستر ضعفه بها، وأن يستوعبَ معانيها، فابتكر هذه العلاقات والتّرابط بين الألفاظ والمعاني، وهذا أسلوب معتمد لدى طلّاب العلم يساعد على حفظ ما يحصّلون، ومعتمد كذلك لدى المعلّمين لتقريب ما يُلقون إلى من يعلّمون[2]، وهذا التّعليل يحتاج إلى نظر، لاسيّما وأنّ جلّ أصحاب السّير والتّراجم يشهدون له بسعة العلم، وأنّه «**كان من أكابر أهل العربيّة، وصنّف مصنّفات كثيرة**»[3] ولهذا لا يمكن لرجلٍ ألّف كتابًا كـ: "معاني القرآن وإعرابه" أن يوصف بالضّعف في اللّغة.

– تأثّره بصنعته الأولى[4]؛ حيث كان يخرط الزّجّاج[5]، وما يلازم هذه الصّناعة من أخذ شيء من شيء، خاصّة وأنّ الزَّجّاج جمع بين خراطة الزُّجاج وتلقّي العلم في وقتٍ واحدٍ يأخذ من الأولى ليردّ على أستاذه المبرّد ما وعده به أن يعطيه كلّ يومٍ درهمًا[6]. وهذا التّعليل لا يمكن دفعُه لأنّ الإنسان بطبعه مشدود إلى بيئته، يتأثّرُ بها.

---

[1]– ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج1، ص: 59.

[2]– ينظر: عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، أبو عليّ الفارسي، ص: 275.

[3]– أبو البركات بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 183.

[4]– ينظر: المرجع السّابق، ص: 275.

[5]– ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ج1، ص: 49.

[6]– ينظر: أبو البركات بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 183.

2: كتاب معاني القرآن وإعرابه.

تعدّدت مناهج المفسّرين في تعاملهم مع القرآن الكريم، وارتباط مصطلح "منهج" بأعمال المفسّرين يعني الخلفيّات الفكريّة، والمذاهب التي ارتضاها هذا المفسّر أو ذاك في جعلها معلمًا يقيم عليه عمليّة تفسيره للقرآن الكريم، وهو ما أشار إليه الزّركشي (ت: 794هـ) في البرهان قائلا: «**وقد أكثر النّاس فيه من الموضوعات؛ ما بين مختصر ومبسوط، وكلّهم يقتصر على الفنّ الذي يغلب عليه؛ فالزّجّاج والواسطي في "البسيط" يغلب عليهما الغريب، والثّعلبي يغلب عليه القصص، والزّمخشري علم البيان والإمام فخر الدّين الرّازي علم الكلام وما في معناه من العلوم العقليّة**»[1]. فالزّجّاج وإن كان يغلب على تفسيره الغريب، إلّا أنّه اعتنى كذلك بالتّركيب، فتفسيره تفسيرٌ لغويّ؛ أي «**بيان معاني القرآن بما ورد في لغة العرب**»[2] وهو تعريف يصدق على كتاب "معاني القرآن وإعرابه"؛ لأنّه تفسيرٌ يجمع بين شقّي التّعريف فبيان معاني القرآن عموما «**يشملُ كلَّ مصادر البيان في التّفسير؛ كالقرآن، والسّنّة، وأسباب النّزول وغيرها**»[3]، وبما ورد في لغة العرب على وجهٍ خاصٍّ واصفٍ «**لنوع البيان الذي وقع لتفسير القرآن، وهو ما كان طريقُ بيانه عن لغة العرب**»[4]، وما كان ذلك إلّا بسبب تخصّص المفسِّر وبروزه في علمٍ من علوم اللّغة كالنّحو، أو الفقه، أو البلاغة، أو غيرها، ممّا يكون له الأثر البالغ في تفسيره.

2-1: خصائص الكتاب:

كتاب "معاني القرآن وإعرابه" هو واحد من أهمّ الكتب التي اعتمد عليها أهلُ اللّغة والتّفسير، وله مكانة خاصّة عند المفسّرين لما يتميّز من خصائص، والتي نجملها فيما يلي:

---

[1]- الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص: 13.

[2]- مساعد بن سلمان بن ناصر الطّيّار، التفسير اللّغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، ط1، 1422هـ، ص: 38.

[3]- المرجع نفسه، ص: 38.

[4]- المرجع نفسه، ص: 38.

2-1-1: موقع (قيمة) الكتاب.

يمثّل كتاب "معاني القرآن وإعرابه" حلقةً من الحلقات المتتابعة في الدّراسات القرآنيّة ونحو القراءات[1]، فقد سبقه في التّأليف في هذا الفنّ سيبويه، والفرّاء، والأخفش، وأبو عبيدة وغيرهم من العلماء الذين كتبوا في التّفسير والقراءات ومعاني القرآن، ثمّ تلاه أبو عليّ الفارسي وابن خالويه وغيرهما.

والمطّلع على الكتب التي أضافها الزّجّاج إلى المكتبة العربيّة يرى أنّ جلّها متّصل باللّغة والنّحو، والقوافي، والعروض، والنّوادر[2]، ولم يترك شيئا متّصلا بالدّراسات القرآنيّة سوى هذا الكتاب، «**وعلى الرّغم من ذلك، يظهر أنّ الزّجّاج اشتهر به دون غيره من الكتب الأخرى**»[3]، بل إنّ الخطيب البغدادي في تاريخه لا يعرفه إلّا به، فيقول: «**إبراهيم بن السّريّ بن سهل، أبو إسحاق النّحويّ الزّجّاج،صاحب كتاب "معاني القرآن"**»[4]، وهذا إن دلّ فإنّما يدلّ على قيمة الكتاب العلميّة، ومكانته عند العلماء.

2-1-2: القراءات وتوجيهها.

تعتبرُ القراءات القرآنيّة مصدرًا من مصادر السّماع، «**فكلُّ ما وردَ أنّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواءٌ كان متواترًا، أم آحادا، أم شاذّا**»[5]، لذلك نجد أصحابَ المعاني قد اهتمّوا بها في تعاملهم مع آي القرآن الكريم، على غرار الزّجّاج الذي روى في كتابه كثيرًا من القراءات الثّابتة والشّاذّة، منها ما نسبه إلى صاحبها، والأغلب منها ذكره دون نسبةٍ، كما اشتغل

---

[1]- ينظر: عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، أبو عليّ الفارسي، مكتبة نهضة مصر وطباعتها، الفجّالة، مصر، د ط، 1377هـ، ص: 270.

[2]- ينظر: السّيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، ص: 412.

[3]- المرجع السّابق، ص: 270.

[4]- الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السّلام، ج6، ص: 613-614.

[5]- السّيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، تح: عبد الحكيم عطيّة، دار البيروتي، ط2، 1427هـ-2006م، ص: 39.

بتوجيهها؛ ذلك أنّ القراءات الثّابتة في الآية الواحدة تغلق باب التّأويل، بأن تفسِّرَ إحداهما الأخرى.

وحديث الزّجّاج عن القراءات القرآنيّة في كتابه يمتاز بالوضوح والتّحديد قبولا أو رفضًا[1] وله في هذه القضيّة مصادرُ في الرّواية، وضوابط للقراءة المختارة، وطرقٌ في الاحتجاج لها، وبيان ذلك كالآتي:

2-1-2-1: مصادره في الرّواية:

ذكرنا في ترجمة الزّجّاج أنّه كان صاحب دين، وخلقٍ، وأمانةٍ، وهو كذلك؛ لأنّه يمتاز بالتّحديد والضّبط لمصدر معلوماته، فقد ذكر لنا في كتابه "معاني القرآن وإعرابه" أنّ أكثر القراءات التي تناولها فيه رواها عن القاضي إسماعيل بن إسحاق، عن أبي عبد الرّحمن، عن أبي عبيد القاسم بن سلّام، يقول: «**وأكثر ما أَرويه من القراءة في كتابنا هذا فهو عن أبي عبيد ممّا رواه إسماعيل بن إسحاق عن أبي عبد الرّحمن عن أبي عبيد**»[2]، وهما من كبار علماء المسلمين الموثوق بعلمهم، المشهورين في القراءات القرآنيّة، ففي قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ [سورة البقرة: 139]، ذكر الزّجّاج أنّه يجوز إدغام نوني "أتحاجوننا"، وهو وجه جيّد، كما يجوز فكّهما وهو الأجود في العربيّة، وحجّة حذف إحداهما اجتماعُهماكما في قول الشّاعر:

تَـــــرَاهُ كَالثِّغَـــــامِ يُعَـــــلُّ مِسْـــــكًا يَسُـــــوءُ الْفَالِيَـــــاتِ إِذَا فَلَيْـــــنِي[*].

---

[1]- ينظر: إبراهيم عبد الله رفيده، النحو وكتب التّفسير، ج1، ص: 376.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 180-181.

[*]- مطاع الطرابيشي، شعر عمرو بن معدي كرب الزُّبيدي، مطبوعات مجمع اللّغة العربية بدمشق، سوريا، ط2، 1405هـ-1985م، ص: 180.

يريد فلَيْنَنِي، ورأى أنّ مذهب المازني، وغيره وردّ هذه القراءة، وكذلك ردّوا ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [سورة الحجر: 54] قال أبو إسحاق: «**والإقدام على ردّ هذه القراءة غلط لأنّ نافعا رحمه الله قرأ بها أخبرني إسماعيل ابن إسحاق أنّ نافعًا – رحمه الله – لم يقرأ بحرف إلّا وأقلّ من قرأ به اثنان من قرّاء المدينة وله وجه في العربيّة فلا ينبغي أن يردّ ولكن القراءة (فبمَ تُبَشِّرُونَ) بالفتح أقوى في العربيّة**»[1]، فهو دفاع عن القراءة، وانتصار لرأي أحد كبار القرّاء، باعتباره مصدرًا قويّا في الرّواية.

وبالإضافة إلى اعتماد الزّجّاج على إسماعيل بن إسحاق في السّند وضبط القراءة، فقد اعتمد عليه في التّفسير والمعنى، فعند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾ [سورة القمر: 01] ذكر تسعة عشر حديثا عن رواية إسماعيل بن إسحاق بطرق متعدّدة[2]، كلُّها تدلّ على أنّ الانشقاق في الدّنيا، وسأذكر منها حديثًا واحدًا، قال أبو إسحاق: «**وجميع ما أملي عليكم في هذا ما حدّثني به إسماعيل بن إسحاق قال حدّثنا محمّد بن المنهال، قال حدّثنا يزيد بن زُرَيْع قال حدّثنا شعبةُ عن قتادة عن أنس أنّ أهلَ مكّةَ سألوا النبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – آيةً فأراهم القمر مرّتين انشقَاقَهُ**»[3]، وهذا يعتبرُ أطول سندٍ في كتابه.

والملاحظُ أنّه لم يروِ عنه النّحوَ إلّا قليلًا، فقد ذكر أبو جعفر النّحاس (ت: 338هـ) في إعراب قول الله تعالى: ﴿ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ ﴾ [سورة البقرة: 34]، «**أَبَى يَأْبَى إِبَاءً، وهذا حرف نادرٌ جاء على فَعَلَ يَفْعَلُ [بفتح عين الفعل في المضارع] ليس فيه حرف من حروف الحلق.**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 216-217.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج5، ص: 81-85.

[3]- المصدر نفسه، ج5، ص: 81.

قال أبو إسحاق: سمعتُ إسماعيلَ بن إسحاق يقول: القولُ فيه عندي أنّ الألِفَ مضارعة لحروف الحلق. قال أبو جعفر: ولا أعلم أنّ أبا إسحاق روى عن إسماعيل نحوًا غيرَ هذا الحرف»[1]، وهذا لا وجودَ له في "معاني القرآن وإعرابه"، وفي كلام النّحّاس دليلٌ على أنّه لم ينقل عن إسماعيلَ نحوًا.

2-2: ضوابط القراءة عند الزّجّاج:

لعلماء القراءات والنّحاة ضوابط مشهورة يزنون بها الرّوايات الواردة في القراءات فيقولون كلّ قراءة وافقت المصاحف العثمانيّة ولو تقديرًا، ووافقت العربيّة ولو بوجه، وصحّ إسنادُها فهي قراءة صحيحة، ولا يجوزُ ردّها، وقد جمع ابن الجزري (ت: 388هـ) هذه الأركان في طيّبة النّشر فقال:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ فَأَثْبِتِ شُذُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ[2]

تمامًا كما اشترطها الزّجّاج؛ إذ قال: «**وما وافق المصحف، وصحّ معناه، وقرأت به القرّاء فهو المختار**»[3]، ولا غرابة في هذا؛ لأنّها صادرةٌ عن عالِم من علماء اللّغة والنّحو «**الذين يدرسون القرآن على هدًى من تخصّصهم**»[4]. فلا نستغرب أن ينصّ على هذه الضّوابط للقراءة المختارة.

---

[1]- النّحاس (أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل)، إعراب القرآن، تح: الشيخ خالد العليّ، دار المعرفة للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ-2008م، ص: 34-35.

[2]- ابن الجزري، طيبة النّشر في القراءات العشر، تح: محمّد تميم الزّعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، المملكة العربية السّعودية، د ط، د ت،ص: 32.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 367.

[4]- إبراهيم عبد الله رفيده، النحو وكتب التّفسير، ج1، ص:381.

فالقراءة الصّحيحة عنده ما توفّر فيها ما يلي:

2-2-1: صحّة الإسناد.

لقد نصّ الزّجّاج كثيرًا في كتابه أنّ القراءة سنّة متّبعة، و«**لا ينبغي أن يُقْرَأَ بما يجوز إلّا أن تثبت به رواية صحيحة**»[1]، ففي قول الله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗ﴾ [سورة النّساء: 04] يُقالُ «**صَدَاقُ المرأة وَصَدُقَةُ المرأة، وصَدَاقُ المرأة مفتوح أوّلُها، والذي في القرآن جمعُ صَدُقَة. ومن قال صُدْقَة قال صُدُقَاتِهِنَّ كما يقال غُرْفَة وغُرُفَات، ويجوزُ صُدْقَاتِهِنَّ، وصُدَقَاتِهِنَّ بضمّ الصّاد وفتحِ الدّال، ويجوز صُدُقَاتِهِنَّ**»[2] ويمكن تحليل هذا القول كما يلي:

أوّلا: مفرد صَدُقَات هو صَدُقَة. وهو الذي في القرآن الكريم، وهو الذي اختاره الزّجّاج.

ثانيًا: مفردُ صُدُقَات صُدْقَة، وهو جائزٌ في اللّغة كغُرْفة وغُرُفات، ويجوز: صُدْقات بالإسكان، وصُدَقَاتِهِنَّ بالفتح للتّخفيف، وصُدُقَاتِهِنَّ بالضّمّ للإتباع.

وبعد أن أورد هذه اللّغات الجائزة في هذه الكلمة نبّه على ما تجبُ به القراءةُ الثّابتة عن رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – وأكّد على تركِ ما سواها، فقال: «**ولا تقرأنَّ من هذا إلّا ما قد قُرِئَ به لأنّ القراءة سُنّة لا ينبغي أن يقرأ بكلّ ما يجيزه النّحويّون، وإن تتبعْ فالذي روي من المشهور في القراءة أجود عند النّحويّين، فيجتمع في القراءة بما قد روى الإتباعُ وإثبات ما هو أقوى في الحجّة إن شاء الله**»[3] فالقراءة لا تكون على الوجه الجائز لغةً، بل ينبغي أن تتّخذ الإتباعَ سبيلًا لها.

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 51.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص: 11-12.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص: 12.

2-2-2: موافقة المصحف.

اتّفق علماء القراءات القرآنيّة على شرط قبول القراءةِ أن تكون موافقةً للرّسم العثمانيّ والمراد بالرّسم «**أن تكون القراءة وفق رسم الكلمة في أحد المصاحف العثمانيّة السّتّة**»[1] التي يجب على المفسّر والقارئ الإلمام بها جميعها؛ «**لأنّ كلّ مصحف منها كان إمَامًا وأصلًا يرجع إليه في انتساخ المصاحف**»[2] ولا تخلو هذه المصاحف من خلاف.

والزّجّاج لم يكن بدعًا من العلماء في هذه القضيّة. وحرصُه الشّديد على موافقة القراءة للرّسم ظاهرٌ في معانيه، فاتّباع الرّسم عنده واجب، ومخالفته بدعة لا تجوز، ومن أقواله التي تؤكّد هذا المعنى: «**ولا يجوز في القرآن إثباتها*** **لأنّه خلاف المصحف، ولا يجوز أن يقع شيء في المصحف مجمع عليه فيخالف، لأنّ اتّباع المصحف أصلُ اتّباع السّنّة**»[3]، ويقول في موضع آخر:«**اتّباعه سنّة، ومخالفته بدعة**»[4]، ويقول في موضع آخر عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗا﴾ [سورة هود: 72] «**القراءة النّصب وكذلك هي في المصحف المجمع عليه، وهو منصوب على الحال**»[5]؛ لأنّه جعل موافقة القراءة للرّسمِ شرطًا لصحّتها. وفي تفسيره لقول الله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞ﴾ [سورة آل عمران: 106] يقول: «**وقرأ بعضهم "تَسْوَادُّ وَتَبْيَاضُّ" وهو جيّد في العربيّة إلّا أنّ المصحف ليست فيه أَلِف**

---

[1]- أحمد البيلي، الاختلاف بين القراءات، دار الجيل، بيروت، الدّار السّودانيّة للكتب، الخرطوم، ط1، 1408هـ-1988م، ص: 77.

[2]- المرجع نفسه، ص: 77.

*- يقصد إثبات النون في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ [سورة البقرة: 46].

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 127.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص: 389.

[5]- المصدر نفسه، ج3، ص: 63.

فأنا أكرهها لخلافه»[1]، بل ويَغلقُ بابَ السّؤال على «**أنّه قد تُحذف ألفات في القرآن نحو ألف إبراهيم وإسماعيل ونحو ألف الرّحمن، ولكن الإجماع على إثبات هذه الألفات المحذوفة في الكتاب في اللّفظ، وتبيضُّ وتسودُّ إجماع بغير ألف فلا ينبغي أن يقرأ بإثبات الألف**»[2] والمقصود بالإجماع هنا إجماع جميع مصاحف الأمصار على عدم ثبوت الألف، لذلك فإنّ «**القراءةَ بخلاف ما في المصحف لا تجوز، لأنّ المصحف مُجمع عليه، ولا يُعارض الإجماعُ بروايةٍ لا يعلمُ كيف صحَّتُها**»[3]، وبالتّالي فالرّسمُ سنّة متّبعةٌ لا يجوز الخروج عنها بأيّة حال من الأحوال.

2-2-3: موافقة العربيّة:

من المعلوم أنّ القراءات القرآنيّة كانت موجودةً قبل استقرار القواعد اللّغويّة، «**وكانت شروط القراءة الصّحيحة تقتصر على أن تكون مرويّة وموافقة لخطّ المصحف، ولكن بعد ان استقرّت قواعد النّحو أضاف بعض العلماءِ شرطًا ثالثا للقراءة الصّحيحة، وهو أن تكون موافقة للعربيّة**»[4]، وبعد إضافة هذا الشّرط ذهب كثيرٌ من النّحاة إلى وصفِ بعض القراءات المخالفة للقياس بالضّعف والشّذوذ، وهو وصف لا يرتضيه علماء القراءة؛ لأنّ «**القواعد التي وضعها النّحاة جاءت لاحقةً، ووُضِعت لغرض تعليميّ يستند إلى الظّواهر المطّردة ولا يعني كثيرًا بالظّواهر المنفردة، والقراءات مهما كانَ موقِفُ النّحويّين منها فإنّها أكثرُ تعبيرًا عن واقع العربيّة في فترةِ ظهور الإسلام، من حيثُ الأصوات والمفردات والتّراكيب**»[5] لذلك نجد مرونةً

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 454.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص: 454.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص: 373-374.

[4]- غانم قدّوري الحمد، محاضرات في علوم القرآن، دار عمّار للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط1، 1423هـ-2003م، ص: 141.

[5]- المرجع نفسه، ص: 141.

في صوغ هذا الشّرط عند ابن الجزري فقال: «**كلُّ قِراءةٍ وافقت العربيّةَ ولو بوجهٍ**»[1] من الوجوه سواءٌ أكان أفصحَ، أم فصيحًا.

وفي هذه الجزئيّة من البحث نقف عند رأي الزّجّاج في القراءات القرآنيّة التي تبدو في ظاهرها مخالفة للشّائع الكثير من كلام العرب، ونناقشه بنَاءً على نصوصٍ أخرى مساندةٍ له أو مخالفة، وذلك بالتّطبيق على بعض الآيات القرآنيّة.

ففي قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [سورة النّساء: 01]، جاءت كلمة "والأرحام" على ثلاثِ حركات، الفتح، وهي قراءة الجماعة. والكسر وهي قراءة حمزة (ت: 156هـ)[2]. والضّمّ وهي قراءة شاذّة قرأ بها أبو عبد الرّحمن عبد الله بن يزيد (ت: 213هـ)[3].

يرى الزّجّاج أنّ قراءةَ الجرّ لا تليق من ناحيتين؛ الأولى: لغويّة. والثّانية: عقائديّة. أمّا العقائديّة فلأنّ «**النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – قال: "لا تحلفوا بآبائكم. فكيف يكون تساءلُونَ به وبالرّحمِ على ذا؟**»[4]. وأمّا اللّغويّة «**فإجماع النّحويّين أنّه يَقْبَحُ أن يُنسَق باسمٍ ظاهرٍ على اسمٍ مضمرٍ في حال الجرّ إلّا بإظهار الجار**»[5]، وتبعه في هذا الحكم الزّمخشري فقال واصفًا هذه قراءة «**والجرّ على عطف الظّاهر على المضمر، وليس بسديد**»[6]، وبهذا يتّضح أنّ

---

[1]- ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج1، ص: 09.

[2]- ينظر: أبو عمرو الدّاني، التّيسير في القراءات السّبع، تح: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1404هـ-1984م، ص: 93.

[3]- ينظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص: 179.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 06.

[5]- المصدر نفسه، ج2، ص: 06.

[6]- الزّمخشري: الكشّاف، ج2، ص: 06.

الزّجّاج قد ردّ قراءة الجرّ في "وَالْأَرْحَامِ" ووصفها بالغلط لمجرّد أنّها خرجت عن القاعدة المطّرة وخالفت القياس، وهذا عند البصريّين فقط[1].

أمّا الكوفيّون فيجيزون عطف الظّاهر المجرور على الضّمير من غير إعادة حرف الجرّ واستندوا في ذلك على السّماع من القرآن الكريم في قول الله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة النّساء: 127] «**فما: في موضع خفض؛ لأنّه عطف على الضّمير المخفوض في "فيهنّ"**»[2]، ومن كلام العرب قول الشّاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُنَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ*.

وقد ردّ ابن الأنباري على حجج الكوفيّين من وجهين:

الأوّل: الواو في قوله "وَالْأَرْحَامِ" ليست واوَ عطف، وإنّما هو واو القَسَم، وجواب القسم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [سورة النّساء: 01].

الثّاني: أنّ قوله "وَالْأَرْحَامِ" مجرورة بباءٍ مقدّرة، والتّقدير: وبالأَرْحَامِ[3].

يتّضح من خلال هذا التّخريج الذي أفاد به ابن الأنباري أنّ القراءةَ بالجرّ مقبولةٌ، ولا يمكن ردّها لأنّها متواترة، ومرويّة عن قارئ ثقة، إلّا أنّ تخريجها على العطف هو الذي يمكن أن يُرَدَّ عند البصريّين.

---

[1]- ينظر: ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، ص: 371.

[2]- المرجع نفسه، ص: 371.

*- البيت من البسيط. وهو من الأبيات المجهولة القائل. ينظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998، ج1، ص: 382.

[3]- ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، ص: 374.

ونجدُ الزّجّاجَ في موضع آخر يحسّنُ قراءةً شاذّة لأنّها جاءت موافقة لقياس لغويّ قويٍّ في العربيّة، كقوله في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ [سورة البقرة: 168] «**أكثرُ القراءةِ خُطُوَاتِ بضمِّ الخاء والطّاء، وإن شئت أسْكَنت الطّاء، "خُطْوَات" لثقل الضّمّة، وإن شئت خُطَوَات، وهي قراءةٌ شاذّةٌ ولكنّها جائزة في العربيّة قويّة**»[1]، وهذا النّصّ يدلّ على أنّ الزّجّاج لا يدعو إلى القراءة بهذا الوجه في "خُطَوَات"، بل يُفهَمُ من كلامه أنّ القراءةَ بفتح الطّاء لا يقرأُ بها حتّى وإن كانت على قياسٍ قويٍّ ما لم تكن قويّةً سندًا، موافقةً لرسم المصحف.

وفي مواضع أخرى نجده يفاضلُ بين القراءات، ففي قول الله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءَ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُ﴾ [سورة النّساء: 11] يقول: «**يجوزُ واحدةً وواحدةٌ ههنا*، وقد قُرِئَ بهما جميعًا إلّا أنّ النّصب عندي أجودُ بكثيرٍ، لأنّ قوله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءَ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ قد بيّن أنّ المعنى فإن كان الأولاد نساءً، وكذلك، وإن كانت المولودةُ واحدةً. لذلك اخترنا النّصب، وعليه أكثر القراءة**»[2]، فقوّةُ السّند هي المعوَّلُ عليها في المفاضلة بين القراءات، وكذلك قوّة المعنى؛ لأنّ قراءة الرّفع تتطلّب تأويلا بالحذف، والتّقدير: «**حدثَ ووقعَ**»[3].

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 241.

*- قرأ برفع التّاء نافع وجعفر، والباقون بنصبها. ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 93.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص: 18.

[3]- ابن خالويه: الحجّة في القراءات السّبع، ص: 120.

يتّضح لنا من خلال هذا العرض الموجز لأركان القراءة عند الزّجّاج أنّه يجب من توافرهَا جميعًا حتّى تُقبَل القراءة، فإنْ توافر شرطُ الاحتمال لرسم المصحف، والموافقة للعربيّة، واختلّ ركنُ قوّة الإسناد فهذه قراءةٌ مقبولة نحوًا، ولكن لا يمكن وصفها قرآنا يُتعبّدُ به.

2-3: توجيه القراءات عند الزّجّاج:

يعتبر علم توجيه القراءات القرآنيّة من العلوم المهمّة التي تعنى بالحفاظ على القراءات وصيانتها من التّشكيك والنّقد، فقد أُلِّفت فيه الكتب قديمًا وحديثًا؛ ذلك أنّه «**علمٌ يعنى ببيان وجوه القراءات في اللّغة والتّفسير، وبيان المختار منها**»[1]، وله عدّةُ مصطلحات، منها: "علل القراءات"، "حجج القراءات" "الاحتجاج للقراءات"، إلّا أنّ الأوْلى بالتّعبير عن هذا العلم هو مصطلح التّوجيه؛ إذ يقال: وجَّهَ كذا حتّى لا يُتَوَهّمَ أنّ ثبوت القراءة متوقّف على صحّةِ تعليلها[2].

وغاية علم التّوجيه «**بيانُ وجوه القراءات القرآنيّة، واتّفاقها مع قواعد النّحو واللّغة، ومعرفة مستندها اللّغوي تحقيقا للشّرط المعروف (موافقة اللّغة ولو بوجه)**»[3]، وهدفه: «**ردُّ الاعتراضات التي يوردها بعضُ النّحاةِ واللّغويّين والمفسّرين على بعض وجوه القراءات**»[4] التي تبدو في ظاهرها على خلاف اللّغة، وقد اعتمد الزّجّاج أدلّةً نقليّةً وأخرى عقليّةً في توجيه القراءات القرآنيّة، يمكن تفصيلها كالآتي:

---

[1]- إبراهيم بن سعيد الدّوسري، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، دار الحضارة للنّشر والتّوزيع، الرياض، السّعوديّة، ط1، 1429هـ-2008م، ص: 49.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 49- 50.

[3]- محمّد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، محمّد خالد منصور، مقدّمات في علم القراءات، دار عمار، عمّان، ط1، 1422هـ-2001م، ص: 201.

[4]- المرجع نفسه، ص: 201.

أوّلًا: الأدلّة النّقليّة:

والمقصود بها ههنا السّماع بصفة عامّة، وهو كلُّ «**ما ثبت في كلام مَن يُوثق بفصاحته فشمل كلامَ الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه – صلّى الله عليه وسلّم – وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرةِ المولّدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلمٍ أو كافرٍ**»[1]، فهذه ثلاثةُ مصادر نقليّة سنرى كيف استغلّها الزّجّاج في الاحتجاج بها للقراءات القرآنيّة.

1- القرآن الكريم:

إنّ تعدّد القراءات القرآنيّة للآية الواحدة سببٌ من أسباب الاختلاف في تفسيرها[2] كاختلاف السّلف في تفسير قول الله تعالى: ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا﴾ [سورة النّساء: 43] هل هو الجماع أو اللّمس باليد؟

فذهب ابن عبّاس – رضي الله عنه – إلى أنّ معنى قوله تعالى: ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ كناية عن الجماع، وتبعه جمعٌ من الأئمّة، واستدلّوا على مذهبهم بنظائر من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدۡ فَرَضۡتُمۡ لَهُنَّ فَرِيضَةٗ فَنِصۡفُ مَا فَرَضۡتُمۡ﴾ [سورة البقرة: 237] وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحۡتُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمۡ عَلَيۡهِنَّ مِنۡ عِدَّةٖ تَعۡتَدُّونَهَا﴾ [سورة الأحزاب: 49].

---

[1]- السّيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، ص: 39.

[2]- ينظر: فهد بن عبد الرّحمن بن سُليمان الرّومي، بحث في أصول التّفسير ومناهجه، مكتبة التوبة، الرّياض، السّعوديّة، ط4، 1419هـ، ص: 44.

وذهب عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – إلى أنّ المقصود باللّمس هنا ما دون الجماع[1].

ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى اختلاف القراءة[2] في: ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ فمن قرأها بالألف قال إنّه الجماع، ومن قرأها بإسقاط الألف قال إنّه اللّمس باليد[3].

ونجد الزّجّاج قد اعتمد على النّصّ القرآنيّ باعتباره مصدرًا من مصادر توجيه القراءات ففي قول الله تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡ﴾ [سورة البقرة: 64] يقول: «**الأكثر في القراءة إثبات الألف، وقد قرأ بعضهم "اهْبِطُوا مِصْرَ فَإِنَّ لَكُم مَا سَأَلْتُمْ" بغير ألف، فمن قرأ مصرًا بالألف فله وجهان: جائزٌ أن يراد بها مصرًا من الأمصار لأنّهم كانوا في تيه، وجائز أن يكون أراد مصر بعينها، فجعل مصرًا اسمًا للبلد. فصرف لأنّه مذكّرٌ سمّي مذكّرًا**»[4]، ولخلوّه من موانع الصّرف المعروفة لدى النّحاة. «**وجائزٌ أن يكون مصرَ بغير ألف*على أنّه يريدُ مصرًا بعينها**»[5]، فمنع من الصّرف للعلميّة والتّأنيث[6]، ثمّ يأتي بآيةٍ أخرى من سورةٍ أخرى يوجّه بها هذه القراءة فيقول في السّياق ذاته: «**كما قال عزّ وجلّ**: ﴿ٱدۡخُلُواْ

---

[1]- ينظر: أحمد شاكر، عمدة التّفسير عن الحافظ ابن كثير مختصر تفسير القرآن العظيم، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط2، 1426هـ-2005م، ج1، ص: 513-514.

[2]- قرأ حمزة والكسائي وخلف بإسقاط الألف، والباقون بإثباتها. ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 98.

[3]- ينظر: فهد بن عبد الرّحمن بن سُليمان الرّومي، بحث في أصول التّفسير ومناهجه، ص: 46.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 144.

*- وهي قراءة الحسن وأبان بن تغلب، وكذلك هي في مصحف أبيّ بن كعب. ينظر:ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص: 154.

[5]- المصدر السّابق، ج1، ص: 144.

[6]- ينظر: عبد العظيم فتحي خليل الشّاعر، الأعلام الممنوعة من الصّرف في القرآن الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 1425هـ-2004م، ص: 103.

مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [سورة يوسف: 99]. **وإنّما لم يصرف لأنّه للمدينة فهو مذكّرٌ سمّي به مؤنّث**»[1]. ويذهب في بعض الأحيان يفترض قراءات ويوجّهها بآيات أُخَرَ كتوجيهه للقراءة المفتَرَضَة **"كَفَّارةٌ ثلاثةَ"** بالتّنوين، وفتح التّاء من ثلاثة في قول الله تعالى: ﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ ﴾ [سورة المائدة: 89] بآيةٍ أخرى فقال: «**ويجوز فَصِيَامٌ ثلاثةَ أيّامٍ**»[2] كما قال عزّ وجلّ: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ﴾ [سورة البلد: 14-15].

وعلى هذا المنهج سار الزّجّاج في تفسير كثيرٍ من الآيات، بل إنّه يؤوّل ويقدّر المحذوف بنصٍّ قرآنيّ آخر ففي قول الله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا تَكۡفُرُونَ ﴾ [سورة آل عمران: 106] حذفٌ لجواب "أمّا"«**مع القول.المعنى فيقال لهم**: ﴿أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ ﴾ **وحُذِفَ القولُ لأنّ في الكلام دليلًا عليه وهذا كثيرٌ في القرآن، كقوله عزّ وجلّ**: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡ فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ﴾ [سورة الرّعد: 23-24] **المعنى يقولون**: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم﴾ وكذلك قوله: ﴿وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآ﴾ [سورة البقرة: 127] **المعنى يقولان ربّنا تقبّل منّا**»[3]. وهذا يدلّ على

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 144.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص: 202-203.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 454-455.

عنايـة الزّجّـاج بتوجيـه القـراءات القرآنيّـة، والـدّفاع عـن تخـريج معانيهـا، خاصّـةً في جانـب اللّغـة والإعـراب، ممّـا يجعـلُ كتابَـه مصـدرًا مهمًّـا مـن مصـادر التّوجيـه الـتي يجـب الاعتمـاد عليهـا شـأنُه في هذا شأن كتاب الحجّة للفارسي وابن خالويه.

2- الحديث الشّريف:

يحتـلّ الحـديث النّبـويّ مكـانًا عليًّـا عنـد الزّجّـاج في التّفسـير، إلّا أنّـه اشـترط فيـه صـحّةَ السّـند فعنـد حديثـه عـن "الميـزان" في قـول الله تعـالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [سـورة الأعـراف: 07] ذكـراختلاف المفسّـرين في معنـاه اللّغـوي، ثمّ نـوّه إلى أنّ «**هـذا كلّـه في باب اللّغـة، والاحتجـاج سـائغ، إلّا أنّ الأولى مِـن هـذا أن يُتَّبَـعَ مـا جـاءَ بالأسـانيد الصّـحاح. فـإنْ جـاء في الخـبر أنّـه ميـزانٌ لـه كِفَّتَـانِ، مـن حيـثُ يَنقُـلُ أَهـلُ الثّقـة، فينبغـي أن يُقبَـلَ ذلـك. وقـد رُوِيَ عـن جريـر عـن الضّـحّاك أنّ الميـزانَ العـدلُ، والله أعلـمُ بحقيقـة ذلـك**»[1]، هـذا في جانـب التّفسـير، ولكـن عنـد توجيـه القـراءات والمفاضـلة بينهـا فاسـتدلاله بالحـديث فيهـا كـان يسـيرا ومـن أمثلـةِ ذلـك مـا اختـار بـه قـراءة "فصـاله" في قـول الله تعـالى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [سـورة الأحقـاف: 15] إذ قـال: «**وقـد قرئـت (وَفَصْـلُهُ) ثلاثـون شـهرًا. ومعـنى فِصَـاله فطامـه. وأقـلُّ مـا يكـون الحمـل سـتّة أشـهر. والاختيـار وفصـاله، لأنّ الـذي جـاء في الحـديث: "لَا رِضَـاعَ بَعْـدَ الفِصَـامِ" يعـني الفطـام**»[2]، فهـذا التّرجـيح قـائمٌ علـى أمـرين، أوّلهمـا: اعتمـاده علـى الحديث، والثّاني: اعتماده على قراءة الجمهور.

[1]- المصدر نفسه، ج2، ص: 319.

[2]- المصدر نفسه، ج4، ص: 442.

وممّا وجّه به معنى الآية بناءً على قراءةٍ أخرى حكم "أنّ" و"لا" فيقول الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الأنعام: 109] من أنّها في معنى "لعلّ" و"لا" نافية[1] وهو قول الخليل، فقد نقل عنه تلميذه سيبويه في أنّها «**بمنزلة قول العرب: ائت السّوقَ أنّك تشتري لنا شيئا، أي: لعلّك، فكأنّه قال: لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون**»[2]، وهذه قراءة أهل المدينة[3]، وعلى هذا المعنى يصيرُ الوقف على "وما يُشعركم" واجبًا، ثمّ الاستئناف بـ: "أنّها لا يؤمنون" متأكّدا.

والذي يؤكّد هذا المعنى هو القراءة الأخرى بكسر الهمزة من "إنّها"، وبها احتجّ الزّجّاج في تقوية الوجه الذي ذهب إليه، وتضعيف قولِ مَن قال بأنّها «**"أنّ" التي على أصل الباب، وجعل "لا" لغوًا، قال: والمعنى وما يُشعِرُكم أنّها إذا جاءت يؤمنون[4] كما قال عزّ وجلّ: ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [سورة الأنبياء: 95]**»[5]؛ لأنّها لو كانت بهذا المعنى لحدث التّناقض بين القراءات القرآنيّة، وهذا لا يليق بكتاب الله تعالى، ومن ثمَّ فمن قال أنّ "لا" لغوٌ «**غالط؛ لأنّ ما كان لغوًا لا يكون غير لغو. مَن قرأ: إنّها إذا جاءت – بكسر إنّ – فالإجماعُ أنّ "لا" غير لغو، فليس يجوزُ أن يكون معنى لفظة مرّةً النّفي ومرّة الإيجاب. وقد أجمعوا أنّ معنى أنّ ههنا إذا فتحت معنى لعلّ، والإجماعُ أولى بالاتّباع**»[6]. وهذا التّوجيه مستند إلى حجّتين، الأولى: متوقّفة على الجمع بين القراءتين إذا لابدّ

---

[1]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 282.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص: 123.

[3]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 132.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 282.

[5]- المصدر نفسه، ج2، ص: 283

[6]- المصدر نفسه، ج2، ص: 283.

من أن تتّفق القراءتان في المعنى. والثّاني: إجماع النّحاة على هذا المعنى. وإجماعهم حجّة ومصدر من مصادر التّقعيد، كما هو مقرّر في كتب الأصول.

3- كلام العرب شعرًا ونثرًا:

أجمع علماء العربيّة على صحّةِ الاحتجاج بكلام العرب في اللّغة والنّحو، إلّا أنّهم اشترطوا لذلك شروطًا متوقّفةً على الإطار الزّماني والمكاني*، بل وقد اعتمده علماء القراءات والتّوجيه لتعليل بعض القراءات والاحتجاج لها والمفاضلة والتّرجيح بينها.

وقد اجتهد العلماء في جمع مادّته من البوادي، والتقطوا كثيرًا من الشّوارد، فما كان مطّردا قبلوه وقاسوا عليه غيره، وما كان شاذًّا حفظوه ولم يقيسوا عليه غيرَه[1].

والزّجّاج كسابقيه من علماء اللّغة والنّحو، قد اعتنى بكلام العربِ باعتباره مصدرًا أصيلًا في الاحتجاج على صحّة القراءات، فعند إعراب قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ﴾ [سورة المائدة: 06]، ذكر قراءة الجرّ في (**وَأَرْجُلِكُمْ**)، وهي قراءة ما عدا نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص[2]، وجوّز عطفها على معنى الغسل؛ «**لأنّ قوله إلى الكعبين قد دلّ على ذلك كما وصفناوينسق بالغسل على**

---

* - ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1418هـ-1997م، ج1، ص: 06.

[1] - ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1391هـ-1971م، ص: 82.

[2] - ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 254.

المسح»[1]، وهذا من أجود التّأويلات للآية؛ لأنّه «**عطفٌ على اللّفظ لا على المعنى، إذ كان ذلك موجودًا في كلام العرب مثل قول الشّاعر**[2]:

لَعِبَ الزّمَانُ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدِي سَوَافِي المُورِ والقَطْرِ*»[3].

وممّا استشهد به الزّجّاج على هذا التّوجيه قول الشّاعر:

يَا لَيْتَ بَعْلَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا**.

والمعنى: متقلدا سيفا وحاملا رمحا[4].

بل ونجده يوجّه قراءات شاذّةً من قبيل قراءة "مَدْخَلًا" بفتح الميم وإسكان الدّال، وهي قراءة مَسلمةَ بنِ محارب، في قول الله تعالى: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَئًا أَوْ مَغَٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْاْ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ [سورة التوبة: 57] بقول الشّاعر:

الْحَمْدُ لِلهِ مُمْسَانَا وَمُصْبَحُنَا بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّانَا***.

وهذا ممّا يدلّنا على اهتمامه بالمنقول في توجيه معاني القراءات، والاحتجاج لها، وهذا هو الأصل لأنّه يصبّ في مجرى تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالحديث، وتقوية ذلك بما ورد

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 154.

[2]- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ-1988م، ص: 54.

*- السّوافي: ما تسفي الرّيح من التّراب فتعفو المعالم والرّسوم. المور: التّراب. القطر: المطر. المرجع نفسه، ص: 54.

[3]- ابن رشد القرطبي (القاضي أبو الوليد محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تح: ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ-1995م، ج1، ص: 38.

**- لم ينسب إلى قائل. ينظر: ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، ص: 488.

[4]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 154.

***- ديوان أميّة بن أبي الصّلت، جمع وتحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ص: 134.

في كلام العرب الموثوق بفصاحتهم، إلّا أنّه لا يقتصرُ على هذا الأصل (النّقل)، فقد ذهب إلى توجيه القراءات والاحتجاج لها بأدلّةٍ عقليّة.

ثانيا: الأدلّة العقليّة.

ويقصد بالدّليل العقلي ما تُمليه قواعد اللّغة ومعطياتها؛ إذ يُعمل العقل في الظّواهر اللّغويّة التي ينعدم فيها الدّليل النّقلي للوصول إلى تحليلها تحليلًا منطقيّا يُقبَلُ لأن يكونَ حجّةً.

وممّا استعمل فيه الزّجّاج القواعد اللّغويّة في التّحليل رفضه لقراءة الواو في "مرضيًّا" من قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ يَأۡمُرُ أَهۡلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرۡضِيّٗا﴾ [سورة مريم: 55] في القرآن الكريم وجوّزَها في اللّغة؛ لأنّ أصلها مَرْضُوًّا، وأطال الكلام فيها، وأكثر من ذكر الخلاف حولَها، وإيجازُه كما يلي:

أوّلا: رأي الخليل وسيبويه وجميع البصريّين:

الأصل في"مَرْضِيّ" الواو "مَرْضُوٌّ"، وقلبت الواو ياءً؛ لأنّها وقعت في الطّرف وقبلها ساكن ليس بحاجز قويّ، وكأنّها: "مَفْعُل" (بضمّ العين) ومفعُل إذا كان واويّا يقلب "مَفْعِل" لأنّ الواو لا تكون طرفًا وقبلها متحرّكٌ من الأسماء[1]؛ بمعنى:

1- أنّ الأصل في "مَرْضِيٌّ": مَرْضُوٌّ بالواو على وزن "مَفْعُلٌ".

2- وأنّ بناء "مفعُل" بالضّمّ إذا كان واويّا تُقلب حركة عينه إلى كسر "مَفْعِل"، فصار البناء "مَرْضِوٌّ".

3- وأنّ الانتقال من الكسر وهو أضعف الحركات إلى الضّمّ وهو أقواها يحتاج إلى جهد، والأصل في الكلام السّلاسة فقلبت الواو يَاءً لتناسب الكسرة قبلها، ولضعف الواو لتطرّفِها وسكون ما قبلها؛ لأنّ الأصل "مَرْضُوو"[2].

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 334.

[2]- ينظر: أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص: 188.

ثانيا: رأي غير سيبويه والبصريّين.

أمّا غيرُ سيبويه من البصريّين فلهم فيها قولان:

الأوّل: «**لمّا كان الفعل منه (رَضِيتُ) فانتقل من الواو إلى الياء صار مَرضِيًّا.**

الثّاني: **أنّ بعض العرب تقول في تثنية (رِضًى) رِضَيَان ورِضَوَان، فمن قال رِضَيَان لم يكن من قوله إلّا مرضِيٌّ، ومن قال رِضَوَان في التّثنية جاز أن يقول فلان مَرْضِوٌّ ومَرْضِيٌّ**»[1] ووافقه على القول الثّاني أبو حيّان الأندلسي[2]، وممّا وجّهه الزّجّاج اعتمادا على القاعدة النّحويّة قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾ [سورة محمد: 04]؛ حيث روى لكلمة "قتلوا" أربعةَ أوجه[3]، وهي:

الأوّل: قُتِلُوا في سبيل الله، على ما لم يسمّ فاعله، وهي قراءة حفص وأبو عمرو ويعقوب[4].

الثّاني: قَاتَلُوا في سبيل الله، وهي قراءة الباقين من العشرة[5].

الثّالث: وقُرئت قُتِّلُوا بتشديد التّاء.

الرّابع: وقُرئت قَتَلُوا بفتح القاف، مع التّخفيف في التّاء.

ولأهمّيّة القاعدة النّحويّة لدى الزّجّاج، لم يكتف بها في توجيه القراءات فحسب، بل ذهب بها إلى المفاضلة بين القراءات، ففي قول الله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُ ﴾ [سورة النّساء: 11] يقول: «**يجوز واحدةً وواحدةٌ ههنا، وقد قرئ بهما جميعا***

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3 ص: 334.

[2]- ينظر: أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص: 188.

[3]- ينظر: المصدر السّابق، ج5، ص: 07.

[4]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 370.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 370.

*- قرأ نافع وأبو جعفر برفع التّاء، والباقون بنصبها. ينظر: المرجع نفسه، ص: 93.

إلّا أنّ النّصب عندي أجودُ بكثيرٍ، لأنّ قوله: (فإن كنّ نساءً فوق اثنتين) قد بيّن أنّ المعنى فإن كان الأولاد نساءً، وإن كانت المولودة واحدةً. فلذلك اخترنا النّصب، وعليه أكثرُ القراءة»[1] فقدّر محذوفًا عاملا النّصبَ في واحدة، بدلالة السّياق القرآني.

وعند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [سورة المائدة: 60] اختار قراءة "عَبَدَ الطّاغوتَ" على قراءة "وعَبْدَ الطّاغوت"*، ودعّمها بقراءة عبد الله بن مسعود، فقال: «**والذي أختار (وعبَدَ الطّاغوتَ) وروي عن ابن مسعود – رضي الله عنه – (وعَبَدُوا الطَّاغُوتَ)، وهذا يقوّي (عَبَدَ الطّاغوت)**»[2]، ثمّ أخذ في ردّ القراءات الواردة في الآية نوردها كالآتي:

أوّلا: قراءة "وَعَبُدَ الطّاغُوتِ" بضمّ الباء وفتح الدّال، وخفض "الطّاغوتِ"، وهي قراءة حمزة[3]. وهذه القراءة ردّها الزّجّاج؛ لأنّها «**عند بعضِ أهل العربيّة ليس بالوجه من جهتين، أنّ (عَبُد) على (فَعُل) وليس هذا من أمثلة الجمع، لأنّهم فسّروه خَدَمُ الطّاغوتِ. والثّاني أن يكون محمولًا على وجعل منهم عبُدَ الطَّاغُوتِ**»[4]، وعلى هذا يكون معنى جعل هنا خَلَق[5]، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [سورة الأنعام: 01]، وقوله: ﴿وَجَعَلَ مِنۡهَا

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 18.

*- ينظر: أحمد بن محمّد البنّا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تح: شعبان محمّد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1987م، ج1، ص: 539.

[2]- المصدر السّابق، ج2، ص: 187.

[3]- ينظر: أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 432.

[4]- المصدر السّابق، ج2، ص: 187-188.

[5]- ينظر: أبو علي الفارسي، الحجّة للقرّاء السّبعة، ج2، ص: 422.

زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾ [سورة الأعراف: 189]، «**وليس (عَبُدَ) لفظ جمعٍ؛ ألا ترى أنّه ليس في أبنية الجموع شيء على هذا البناء، ولكنّه واحد يرادُ به الكثرة؟! ألا ترى أنّ في الأسماء المنفردة المضافة إلى المعارف ما لفظه لفظ الإفراد ومعناه الجمع؟!**»[1]، وهذا الأسلوب كثيرٌ وشائعٌ في استعمالات القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [سورة النحل: 18]، ومجيء صيغة "فَعُل" للدّلالة على المبالغة في العبوديّة المنتهى فيها[2]، والتّقدير: «**أنّه قد ذهب في عبادة الطّاغوت والتّذلّل له كلّ مذهب وتحقق به**»[3].

ثانيا: قراءة "وعُبُدَ الطَّاغُوتِ" بضمّ العين والباء، وفتح الدّال، وخفض "الطّاغوت" وهي قراءة شاذّة أوردها ابن جنّي في المحتسب، قرأ بها كلٌّ من: ابنُ عبّاس، وابنُ مسعود وإبراهيم النّخعي والأعمش، وأبان بن ثعلب، وعلي بن صالح، وشيبان[4]، ووجّه الزّجّاج صيغة "عُبُد" على أنّها «**جمعُ عبيد وعُبُد، مثلُ رَغِيفٍ ورُغُف، وسريرٍ وسُرُر، ويكون على معنى وجعل منهم عُبُدَ الطّاغوت على جعلت زيدًا أخاك، أي نسبته إليك**»[5]، فصيغة "عُبُد" بهذا المعنى صيغة منتهى الجموع، ويجوز أن تكون -كما نقل ابن جنّي عن أبي الحسن - «**جمعَ عبد، كرَهْنٍ ورُهُن وسَقْفٍ وسُقُف**»[6]، وقيل فيها كذلك أنّها «**جمع عابد، كبازِلٍ وبُزُل وشارِفٍ وشُرُف**»[7]، وقد

---

[1]- أبو علي الفارسي، الحجّة للقرّاء السّبعة، ج2، ص: 422.

[2]- ينظر: أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشاطبي، ص: 432.

[3]- المرجع السّابق، ج2، ص: 424.

[4]- ينظر: ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص: 214.

[5]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 188.

[6]- المرجع السّابق، ج1، ص: 215.

[7]- المرجع نفسه، ج1، ص: 215.

صحّح هذا المعنى ابن جنّي، وبالتّالي يكون «**على معنى الذّمّ، والمعنى وهم عُبُد الطّاغوت، كأنّه لمّا قال:** ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [سورة المائدة: 60] **دلَّ الكلامُ على اتّباعهم الشّياطين، فقيل وهم عُبُدُ الطّاغوت**»[1]، وهذا على رأي مَن ذهب إلى جواز القراءة به على معنى الذّمّ. ولكن لا تجوزُ القراءة بهذا الوجه، ولا تجوز كذلك بضمّ الباء والدّال وفتح العين، «**وإن كانا جائزين؛ لأنّ القراءة لا تبتدع على وجه يجوز، وإنّما سبيلُ القراءة اتّباعُ مَن تقدّم**»[2] من القرّاء المشهورين الموثوق برواياتهم المتواترة.

ثالثًا: قراءة "عَبْدَ الطّاغوتَ"، بإسكان الباء، فقد جوّز الزّجّاج في غير القرآن باعتبارها لغة تخفيفٍ من الضّمّ، فقال: «**ويجوز في الكلام أيضًا، وعبْدَ الطّاغوتَ – بإسكان الباء وفتح الدّال –، ويكون على وجهين، أحدهما أن يكون مخفّفًا من عَبُد، كما يقال في عَضُد عضْد. وجائزٌ أن يكون "عبْد" اسمًا واحدًا يدلّ على الجنس**»[3] كما يقال: نخل وتمر بإسكان عينِ الاسم.

فمن خلال هذه القراءات والتّخريجات الذي عرض لها الزّجّاج بقبول واحدة منها وردّ الباقيين، يتّضح لنا اهتمامُه بالنّقل بالرّواية الصّحيحة، حتّى وإن كانت القراءة توافق وجها قويّا وفصيحا في العربيّة، فنجده يرتّبُ القراءة حسب قوّة سندها، وبالتّالي «**لا يجوز القراءة بشيء من هذه الأوجه إلّا بالثّلاثة التي رُوِيَت وقرأ بها القرّاء، وهي عَبَدَ الطّاغوتَ. وهي أجودها، ثمّ**

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 188.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص: 188.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص: 188.

وعَبُـدَ الطّـاغوتِ ثمّ وعُبُـدَ الطّـاغوتِ»[1] علـى هـذا التّرتيـب المتوقّـف علـى معيـار قـوّة السّـند مـادام الرّسم يحتملها جميعًا.

3 : أثر كتاب الزّجّاج في اللّاحقين.

يعتـبر كتـاب "معـاني القـرآن وإعرابـه" للزّجّـاج مصـدرا ومُتّكـأً لكثـيرٍ مـن العلمـاء الـذين جـاءوا مـن بعـده وذلـك لمـا يحويـه مـن معـانٍ جمّـة، بالـرّغم مـن أنّـه كتـابٌ مختصـرٌ في إعـراب القـرآن ومعانيـه كمـا أشـار صـاحبه إلى ذلـك[2]، كيـف لا وصـاحبُهُ علـى رأسِ «**عصـر التّقـويم والتّأصـيل**»[3] في النّحـو العـربي، وهـو عصـر يمتـاز بتقـويم المنـاهج اللّغويّـة «**علـى أسـس لا تنبـني علـى قواعـد الاسـتقراء الـتي أصّـلها العلمـاء السّـابقون فحسـب، بـل تأخـذ أيضًـا بعـين الاعتبـار معطيـات المنطـق العقلـي الـتي صـارت جـزءًا مـن ثقافـة العصـر**»[4]، فوجـب أن يكـون كتـاب "معـاني القـرآن وإعرابـه" مصـدرًا مهمًّا لما أُلِّفَ بعده من كتب التّفسير واللّغة على حدّ سواء.

وسـوف أحـاول ضـمن هـذه الجزئيّـة مـن البحـث أن أقـف علـى بعـض العلمـاء الـذين أفـادوا مـن كتاب الزّجّاج، منهم:

1-3- أبو القاسم الزّجّاجي في كتابه "الإيضاح في علل النّحو":

كثُـرَ أسـاتذة الزّجّـاجي حـتّى بلـغ عـددهم عشـرين أسـتاذًا، وذلـك بسـبب ولوعـه بالعلـم وكـان في «**طليعـة أسـاتيذه مـن غـير شـكّ ذلـك الأسـتاذ الـذي لازمـه حـتّى نسـب إليـه وعُـرف بـه وهـو الزّجّـاج**»[5]، وقـد ذكـره في مقدّمـة شـيوخه حينمـا تحـدّث عـنهم فقـال: «**فمـن العلمـاء الـذين لقيـتهم**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 189.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 39.

[3]- محمّد المختار ولد ابّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص: 149.

[4]- المرجع نفسه، ص: 149.

[5]- مـازن المبـارك، الزّجّـاجي حياتـه وآثاره ومذهبـه النّحـوي مـن خـلال كتابـه (الإيضـاح)، دار الفكـر، دمشـق، سـوريا، ط2، 1404هـ-1984م، ص: 10.

وقرأت عليهم، شيخنا أبو إسحاق إبراهيم بن السّرّي الزّجّاج رحمه الله»[1]، ويظهر هذا من خلال كثرة ذكره في كتاب "الإيضاح في علل النّحو"؛ إذ ذكره باسمه وكنيته قائلا: «**وسمعتُ شيخنا أبا إسحاق الزّجّاج رحمه الله يقول: سمعت أبا العبّاس المبرّد رحمه الله يقول: النّاس يلحقهم السّهو والغلط، فإذا غلطوا فرجعوا فكأن لم يغلطوا، وإذا أقاموا على الغلط بعد أن يتبيّن لهم الصّواب كانوا جهّالا كذّابين**»[2].

وفي مسألة أسبقيّة الاسم على الفعل، وأنّه هو الأصل الذي تصدر منه باقي المشتقّات يورِد دليل الزّجّاج فقال: «**وكان شيخنا أبو إسحاق الزّجّاج رحمه الله، يستدلّ به، قال: لو كان المصدر بعد الفعل وكان مأخوذًا من الفعل، لوجب أن يكون لكلّ مصدرٍ فعلٌ قد أخذ منه لا محيص عن ذلك ولا مهرب منه. فلمّا رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة مثل العبوديّة والرّجوليّة والبنوّة والأمومة والأموّة وما أشبه ذلك...علمنا أنّه ليست الأفعال أصولا للمصادر**»[3]، وهذا من أصول المذهب البصريّ.

وفي باب "القول في الإعراب، لِمَ وقع في آخر الاسم دون أوّله ووسطه؟" ينقل عن الزّجّاج قوله: «**لم يُجعل الإعراب أوّلا لأنّ الأوّل تلزمه الحركة ضرورة للابتداء؛ لأنّه لا يبتدأ إلّا بمتحرّك، ولا يوقف إلّا على ساكن، فلمّا كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب لأنّ حركتين لا تجتمعان في حرفٍ واحدٍ**»[4]، وهذه قاعدة مهمّة من القواعد الصّوتيّة المتعلّقة خصوصًا بنظام المقاطع في اللّغة العربيّة؛ ذلك أنّ المقطع لا يبدأ بصائتٍ، ولا يوقف على صامت في غير الوقف، كما أنّ نظام المقاطع يمنع اجتماع صامتين إلّا في حالات معيّنة.

---

[1]- الزّجّاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1399هـ-1979م، ص: 78.

[2]- المرجع نفسه، ص: 40.

[3]- المرجع نفسه، ص: 58-59.

[4]- المرجع نفسه، ص: 76.

فتبيّن لنا من خلال هذه النّقول أنّ الزّجّاجي أخذ عن شيخه مباشرة، والدّليل على ذلك قوله "فمن العلماء الذين لقيتهم وقرأت عليهم"، و"سمعتُ شيخنا"، فهذه قرائنَ تدلّ على أنّه تعلّم عليه مباشرة.

2-3- أبو عليّ الفارسي في كتابيه: "الحجّة في علل القراءات السّبع" و"الإغفال":

سبق وأن ذكرنا أنّ أبا عليّ الفارسي من أشهر تلامذة الزّجّاج، وقد سمع منه كتاب المعاني[1] لذلك لابدّ أن يكون بينهما تفاعلٌ، خاصّة وأنّ كتاب "معاني القرآن وإعرابه" وكتاب "الحجّة" يمثّلان حلقتين من الحلقات المتتابعة في الدّراسات القرآنيّة[2].

ومن المواضع التي يظهر فيها تأثُّرُ أبي عليّ الفارسي بالزّجّاج عندما شرح الإدغام في قوله تعالى: ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ [سورة البقرة: 02]، فقال: «**وقال بعض أصحابنا: قراءةُ من قرأ: (فيه هدى)، بإدغام الهاء في الهاء، هو ثقيل في اللّفظ وجائزٌ في القياس؛ لأنّ الحرفين من مخرجٍ واحد، إلّا أنّه يثقل في اللّفظ؛ لأنّ حروف الحلق ليست بأصلٍ في الإدغام، والحرفان من كلمتين. وحكى الأخفش أنّها قراءة**»[3]، تماما كما قال الزّجّاج حرفيًّا سوى أنّه أبدل لفظَ "مخرج" بلفظ "جنس"[4].

ويظهر أثر الزّجّاج على شخصيّة أبي عليّ الفارسي في كتاب "الإغفال" خاصّةً، وهو «**كتاب المسائل المصلحة يرويها عن الزّجّاج**»[5]، يرى صاحبُه أنّ أبا إسحاق الزّجّاج كانَ

---

[1]- ينظر: ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص: 36.

[2]- ينظر: عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، أبو عليّ الفارسي، ص: 271.

[3]- أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السّبع، ج1، ص: 239-240.

[4]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 70.

[5]- ابن النّديم، الفهرست، ص: 95.

«**غافلًا عن أشياء أو عن الصّواب فيها فأراد أن يصلحها عليه**»[1]، وهذا لا يتأتّى له ما لم يكن على درايةٍ كبيرةٍ بعلم الزّجّاج واطّلاعٍ واسعٍ على مؤلّفاته، وإلّا لا يمكن له أن يتعقّبه ويصلح مسائله وآراءَه، وهذا ما نجده في مقدّمة هذا الكتاب؛ حيث ذكر مقدّمةً قصيرةً تحدّث فيها عن غرض الكتاب واسمه فقال: «**هذه مسائلُ أبي إسحاق الزّجّاج في إعراب القرآن، ذكرْناها لِمَا اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها، ونحن ننقلُ كلامَه في كلِّ مسألةٍ من هذه المسائل بلفظه، وعلى جهته، من النّسخة التي سمعناها منه فيها، ثمّ نُتْبعُهُ بما عندنا فيه**»[2] فهذا النّصّ يدلّ دلالة قطعيّة على أنّ أبا عليّ تتبّع مسائل الزّجّاج مسألةً مسألةً، بل وقد سمع منه كتاب "معاني القرآن وإعرابه"، ومن الأمثلة التي توضّح هذا ما نقله عنه في المسألة الثّامنة والأربعين عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [سورة النّساء: 04] فقال: «**يُقال: هَنَأَنِي الطّعامُ ومَرَأَنِي، وقالَ بعضُهم: يقال مع هَنَأَنِي: مَرَأَنِي، فإذا لم تذكر (هنأني) قلتَ: أمرأني بالألف، وهذا حقيقتُه أنّ (أَمْرَأَنِي) ثبت أنّه سيُهضم، وأنّه أحمد مَغَبَّةً. فإذا قلنا: مَرَأَنِي الطّعامُ، فتأويله أنّه قد انهضمَ وحُمدت مغبّتُهُ**»[3]. وهذا من باب الإبدال الذي اعتمده النّحاة في قياسهم؛ لأنّ «**هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفا أجلد منها**»[4] فأبدلوها بالهمزة، هذا من جهة، و«**قد يجري على أحد اللّفظين إذا استعملا معًا حكمُ صاحبه، فمن ذلك ما قاس النّحويّون من هذا، قالوا: تبًّا له وويلًا، وويلٌ له وتبٌّ**

---

[1]- إبراهيم عبد الله رفيدة، النّحو وكتب التّفسير، الدّار الجماهيريّة للنّشر والتّوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، ط3، 1399هـ-1990م، ج1، ص: 442.

[2]- أبو عليّ الفارسي، الإغفال، تح: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثّقافي، أبو ظبي، الإمارات العربيّة المتّحدة، د ط، 1424هـ-2003م، ج1، ص: 38.

[3]- المرجع نفسه، ج2، ص: 155. وينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 12-13.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 331.

فـأتبعوا كـلّ واحـدٍ منهمـا الآخـر»[1]، هـذا مـن جهـة أخـرى. وقـد نسـب أبـو علـيّ الفارسـي هـذا الإبـدال إلى البغـداديّين[2]، وزعـم ابـن جـنّي أنّهـم أخـذوه عـن سـيبويه[3]، وبعـد مناقشـته للمسـألة بالأدلّـة والشّـواهد يعـود إلى ردّ مـا ذهـب إليـه الزّجّـاج قـائلا: «**فأمّـا الكـلام الـذي ذكَـرَه وذكَـرَ أنّـه حقيقـةُ ذلك، فلا أعلم فيه قياسا يُوجِبُهُ ولا روايةً تُؤثَرُ فيه**»[4].

وفي مسـألة اشـتقاق اسـم الجلالـة "الله" يقـول الزّجّـاج: «**فأمّـا اسـم الله عـزّ وجـلّ فـالألف فيـه ألـفُ وصـل، وأكـرهُ أن أذكـر جميـع مـا قـال النّحويّـون في اسـم الله أعـني قولنـا "الله" تنزيهًـا لله عـزّ وجـلّ**»[5]، ثمّ قـال عنـد تفسـيره لقـول الله تعـالى في سـورة الحشـر: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ﴾ [سـورة الحشـر: 24] يقـول: «**قـال سـيبويه: سـألت الخليـل عـن هـذا الاسـم فقـال: الأصـلُ فيـه "إلَاه" فأدخلـت الألـف والـلّام بـدلًا مـن الهمزةوقـال مـرّة أخـرى: الأصـلُ "لَاهْ" وأُدخلـت الألـف والـلّام لازمـة**»[6]. وهنـا ردّ أبـو علـيّ علـى الزّجّـاج زعمَـهُ فيمـا حكـاه عـن سـيبويه عـن الخليـل، ووصـفه بأنّـه «**سـهو، ولم يحـك سـيبويه عـن الخليـل في هـذا الاسـم أنّـه "إلاه" ولا قـال: إنّـه سـأله عنـه. ولكـن قـال: إنّ الألـف والـلّام بـدلٌ مـن الهمـزة**[7]**، في حـدّ النّـداء في البـاب المـترجم بـ: هـذا مـا ينتصـب علـى المـدح أو التّعظـيم أو الشّـتم لأنّـه لا يكـون وصـفًا لـلأوّل، ولا عطفًـا عليـه** »[8]، ثمّ اسـتطرد في بيـان المعـنى اللّغـويّ للفـظ "الإلـه"، ودعّمـه بالشّـواهد القرآنيّـة والأبيـات

---

[1]- أبو عليّ الفارسي، الإغفال، ج2، ص: 155.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص: 156.

[3]- ينظر: سرّ صناعة الإعراب، ج2، ص: 669-670.

[4]- المرجع السّابق، ج2، ص: 157.

[5]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 43.

[6]- المصدر نفسه، ج5، ص: 152.

[7]- أبو علي الفارسي، الإغفال، ج1، ص: 39.

[8]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 194.

الشّعريّة[1]، ثمّ رجع قائلا: «**وأمّا قولُنا: "الله" فقد حمله سيبويه على ضربين: أحدهما: أن يكون أصل الاسم "إلاه"، ففاء الكلمة على هذا همزة، وعينها لامٌ، والألف ألفُ (فِعَال) الزّائدة واللّامُ هاءٌ. والقول الآخر: أن يكون أصلُ الاسم "لاه"، ووزنُهُ (فَعَلٌ)**»[2].

ثمّ استرسل أبو عليّ في شرح الضّرب الأوّل، وذكر قضايا صرفيّة ممّا يتوافق مع هذا التّخريج كقوله: «**فأمّا إذا قدّرتَ أنّ الأصل "إِلَاهٌ"، فيذهب سيبويه فيه عندي إلى أنّه حُذِفَت الفاءُ حذفًا لا على التّخفيف القياسي**»[3]، وهذا التّخريج هو الأفضل والأعلى؛ «**وذلك أن يكون أصله إلاه، فحذفت الهمزة التي هي فاء. وكذلك النّاس؛ لأنّ أصله أناس**»[4].

ونقل قولَ سيبويه في تخريج الضّرب الثّاني قائلا: «**فأمّا القولُ الآخر الذي قاله سيبويه في اسم "الله" تعالى، فهو أنّ الاسمَ أصلُهُ "لَاهٌ"، ووزنُه على هذا (فَعَلٌ)، اللّام فاءُ الفعل والألف منقلبة عن الحرف الذي هو عينٌ، والهاءُ لامٌ**»[5]، وهذا قياسًا على كلامِ بعض العرب في «**لَهْيَ أَبُوكَ، فقلب العين وجعل اللّام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة وتركوا آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر أينَ مفتوحا**»[6].

فمن خلال هذا العرض لمسألة اشتقاق لفظ الجلالة "الله" يتّضح لنا ما يلي:

أوّلا: لم يختلف أبو عليّ الفارسي عمّا نقله عن شيخه في أصل اشتقاق هذا الاسم العظيم "الله" وهذا ما يدلُّ على تأثُّره بشيخه حتّى وإن كان يقصد التّعقيب والتّصويب.

---

[1]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 40-43.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص: 43.

[3]- أبو علي الفارسي، الإغفال، ج1، ص: 43.

[4]- ابن جنّي، الخصائص، ج3، ص: 150.

[5]- المرجع السّابق، ج1، ص: 53.

[6]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص: 498.

ثانيًا: بعد الرّجوع إلى كتاب الخليل نجد أنّ الذي نقله الزّجّاج عن الخليل ليس سهوا بدليل نصّ الخليل في معجم العين؛ حيث قال في مادة "ألـه": «**وقولهم في الجاهليّة الجهلاء: لاه أنت أي لله أنت. ويقولون لا همّ اغفر لنا...و"الله" لا تُطرح الألفُ من الاسم، إنّما هو "الله" على التّمام، وليس الله من الأسماء التي يجوزُ منها اشتقاق فِعْل...ويُسمّون الأصنام التي يعبدونها آلهة، ويُسمّون الواحد إلاهًا افتراءً على الله، ويقرأ قوله تعالى:** ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [سورة الأعراف: 127] **و(يَذَرَكَ وَإِلَاهَتَكَ)؛ أي عبادتك**»[1]، ممّا يدلّ على أنّ الوهم وقع فيه أبو عليّ الفارسي، خاصّةً وأنّ كلا الرّجلين يأخذ عن الخليل.

3-3- أبو جعفر النّحّاس في كتاب "إعراب القرآن":

يعتبر الزّجّاج من مشايخ النّحّاس، وقد صرّح بذلك هذا الأخير في كتابه "إعراب القرآن" قائلا: «**هكذا قرأت على أبي إسحاق في كتاب سيبويه أن يكون "دِفَاعُ" مصدر دفع كما تقول: حَسَبْتُ الشّيء حسابا ولقيته لقاءً وهذا أحسن فيكون دِفَاعٌ ودَفْعٌ مصدرين لِدَفَعَ**»[2] وذلك عند إعرابه لقول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[سورة البقرة: 251]، على قراءة من قرأ "دفاع"[3].

---

[1]- الخليل، العين، ج1، ص: 82.

[2]- النّحّاس (أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحّاس)، إعراب القرآن، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ-2008م، ص: 105.

[3]- وهي قراءة نافع وأبي جعفر ويعقوب. ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 64.

وفي إعرابه لكلمة "نصيبًا"في قول الله تعالى: ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ [سورة النّساء: 07]، قال: «**قال أبو إسحاق (نصيبًا مفروضًا) نصب على الحال**»[1]، ثمّ إذا رجعنا إلى كتاب الزّجّاج نجده قد ذكر التّخريجَ نفسَهُ معلّلا له بقوله: «**المعنى لهؤلاء أنصبةٌ على ما ذكرناها في حال الفرض، وهذا كلامٌ مؤَكَّدٌ**»[2]، وفي مسألة قيام لام الجرّ – التي بمعنى كي – مقام "أن" التي يجيزُها الكوفيّون[3] ينقل عن الزّجّاج عدم جوازها قائلا: «**قال أبو إسحاق: وهذا خطأ ولو كانت بمعنى (أَنْ) لدخلت عليها لام أخرى كما تقول: جئتُ كي تُكرمني ثمّ تقول: جئتُ لتكرمني وأنشدنا أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ الزّجّاج:**

أَرَدتُّ لِكَيْمَا يَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهَا سَرَاوِيل قَيْسٍ وَالْوُفُودُ شُهُودُ*»[4]، فأدخل الشّاعرُ اللّام على "كي" «**ولو كانت بمعنى أن لم تدخل اللّامُ عليها**»[5]، وقول النّحّاس "أنشدنا" يدلّ على أنّه روى معاني القرآن وإعرابه عن الزّجّاج نفسِهِ.

وفي القراءات القرآنيّة وتوجيهها نقل عن الزّجّاج توجيه قراءة "تَلُوا"، بضمّ اللّام وواو ساكنة**، من أنّ «(**تَلُوا**) بمعنى (**تَلْوُوا**) والأصل: تَلْوُوا هُمزت الواو كما يقال: (أُقِّتَتْ) فصار**

---

[1]– النّحّاس، إعراب القرآن، ص: 173.

[2]– الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 15.

[3]– ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص: 261.

*– قيس العطّار، ديوان قيس بن سعد الأنصاري، مطبعة عترت، قم، إيران، ط2، 1421هـ، ص: 76.

[4]– النّحّاس، إعراب القرآن، ص: 180.

[5]– الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 43.

**– وهي قراءة عبد الله بن عامر الشّامي وحمزة، ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 105.

تَلْؤُوا ثمّ خُفّفت الهمزة فألقيت حركتها على اللّام فوجب أن تحذف فصار تَلُو»[1]، وهو ما ذهب إليه الزّجّاج قبله[2].

وإذا كان النّحّاس قد اعتمد كتاب الزّجّاج مصدرا من مصادر كتابه "إعراب القرآن" فهذا لا يعني أنّه وافقه في كلّ آرائه، بل تعقّبه بالنّقد في بعض المسائل المتعلّقة بالإعراب والمعنى، وغلّطه في بعضها، من ذلك تغليطه في إعراب المصدر المؤوّل من "أن" والفعل بعدها في قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أَن يُجَٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة التّوبة: 44] حيث ذكر في إعراب هذا المصدر ثلاثة أوجه:

الأوّل: أنّه في موضع نصب على المفعوليّة[3]، وهذا مذهب الزّجّاج. والتّقدير عنده: «**لا يستأذنك هؤلاء في أن يجاهدوا، ولكن "في" حذفت فأفضى الفعل فنصب "أن"**»[4]، فيكون المعنى حينئذٍ: لا يستأذن الذين يؤمنون في أن يجاهدوا.

الثّاني: أنّه منصوب على المفعوليّة، ولكن المعنى ضدّ هذا، وهذا المعنى نسبه النّحّاس إلى «**غيره [الزّجّاج]: وهذا غلط وإنّما المعنى ضدّ هذا ولكن التّقدير** ﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ [سورة التّوبة: 45]، **في التّخلّف لئلّا يجاهدوا**»[5] في سبيل الله.

---

[1]- النّحّاس، إعراب القرآن، ص: 210.

[2]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 118.

[3]- ينظر: المرجع السّابق، ص: 369.

[4]- المصدر السّابق، ج2، ص: 450.

[5]- المرجع السّابق، ص: 369.

الثّالث: مفعول لأجله، وهو قول البصريّين، «**وحقيقته في العربيّة أن لا يجاهدوا**»[1] ونظّر له بقول الله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ ﴾ [سورة النّساء: 176].

وهكذا أورد النّحّاس هذه الأوجه المختلفة في تخريج الآية، مبديا رأيه في قبول الوجه الأخير منها بقوله: "وحقيقته في العربيّة"، ورادًّ قول أستاذه بطريقة لا يبدو لبادئ الرّأي أنّه ردّه، وذلك حينما أورد قول الكوفيّين.

ومن المواضع التي غلّط فيها أستاذه صراحة عند معرض إعرابه لقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾ [سورة الحجّ: 25]؛ حيث ذكر لخبر "إنّ" ثلاثةَ أقوال، فقال: «**وفي خبر "إنّ" ثلاثة أوجه: أصحّها أن يكون محذوفًا، ويكون المعنى: إنّ الذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله هلكوا، وقيل: إنّ الذين كفروا يصدّون عن سبيل الله والواو مقحمة. قال أبو جعفر: في كتابي عن أبي إسحاق قال: وجائزٌ أن يكون، وهو وجه الخبر ﴿نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾**»[2]، وقد جمع الزّجّاج بين هذا الوجهِ والوجهِ الأوّل فقال: «**وخبر "إنّ" فيه قولان أحدهما أن يكون محذوفًا فيكون المعنى إنّ الذين هذه صفتُهُم هلكوا، وجائزٌ أن يكون، وهو الوجه، الخبر ﴿نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾ فيكون المعنى إنّ الكافرين والملحدين في المسجد الحرام نُذِقْهُم من عذابٍ أليمٍ**»[3]، وقد غلّط النّحّاس أستاذه، وبنى

---

[1]- النّحّاس، إعراب القرآن، ص: 369.

[2]- المرجع نفسه، ص: 620.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 420.

تغليطه هذا على عدّة نقاط، فقال: «**هذا غلط، ولستُ أعرف ما الوجه فيه؛ لأنّه جاء بخبر إنّ جزمًا، وأيضا فإنّه جواب الشّرط، ولو كان خبرًا لبقي الشّرط بلا جواب ولاسيما والفعل للشّرط مستقبل فلابدّ له من جواب**»[1]، وقد وافق محقّق كتاب "**معاني القرآن وإعرابه**" ما ذهب إليه النّحّاس[2].

4-3- ابن جنّي في كتابيه "سرّ صناعة الإعراب" و"المحتسب":

يعدّ كتاب "سرّ صناعة الإعراب" من أهمّ المصادر التي وصلتنا، وأشملها في علم العربيّة ذلك أنّ مادّته العلميّة لم تتوفّر في أيّ مصدرٍ آخرَ، فهو كتابٌ فريدٌ في نظمه وتبويبه وموضوعه يتسابق نحوَه الدّارسون ليفيدوا منه ويستشيروه، خاصّةً في مجال الأصوات العربيّة ولكن هذا لا يمنع من أنّ صاحبَه قد أفاد ممّن سبقه، ولا غرابةَ في هذا ما دام العلم يمتاز بصفة التّراكميّة.

وإذا نظرنا إلى ابن جنّي من خلال كتابه هذا نجد آثار الزّجّاج واضحةً عليه، سواء في جانب النّقل بالإيجاب، أو في جانب النّقد، وذلك من خلال النّقاط الآتية:

أ- النّقل المباشر: كنقله عنه كونَ همزة "غِرْقِئ" زائدة، فقال: «**وذهب أبو إسحاق أيضًا إلى أنّ غِرْقِئ البيض همزته زائدة، ولم أره علّل ذلك باشتقاقٍ ولا غيره، ورأيت مَبرمان أيضًا قد تابعه على ذلك، وإذا استمرّ هذا على أبي إسحاق مع فحصه واستنباطه، كان على مبرمان – لأنّه لعلّه لم يستنبط حرفًا – أجْوز وأحرى**»[3]، وقال في موضع آخر: «**وقال أبو إسحاق الزّجّاج: الكاف في "إيّاك" في موضع جرّ بإضافة "إيّا" إليها، إلّا أنّه ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات، ولو قلتَ: "إيّا زيدٍ حدّثتُ" كان قبيحًا؛ لأنّه خُصَّ به المضمر**»[4]، وقد رُوي عن بعض العرب إضافة "إيّا" إلى الظّاهر، وذلك ما حكاه الزّجّاج عن الخليل قول العرب: «**إذَا**

---

[1]- النّحّاس، إعراب القرآن، ص: 620.

[2]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 420.

[3]- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج1، ص: 109.

[4]- المرجع نفسه، ج1، ص: 314.

بَلَـغَ الرَّجُـلُ السِّـتِّينَ فَـإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّـوَابَّ»[1]، وهـو قليـلٌ شـاذٌّ؛ لأنّ «**"إيّاك" في التّحـذير تكـون للمخاطبِ غالبًا**»[2]، وهذا الذي عليه جمهور علماء النّحو.

ب- النّقـل بالرّوايـة: عـن طـرق أبي علـيّ الفارسـي، ففـي إعـراب "إنّ" في قـول الله تعـالى: ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ [سـورة طـه: 63] يقـول: «**وأخـبرنا أبـو علـيّ أنّ أبا إسـحاق ذهـب في قولـه تعـالى: (إنّ هـذان لسـاحران) إلى أنّ "إنّ" بمعـنى نعـم، وهـذان مرفـوع بالابتـداء، وأنّ الـلّام في لَسَـاحران داخلـة في موضـعها علـى غـير ضـرورة وأنّ تقـديره: نَعَـمْ هـذان لهمـا سـاحران. وحكـى عـن أبي إسـحاق أنّـه قـال: هـذا الـذي عنـدي فيـه، والله أعلـم، وكنـتُ عرضـتُه علـى عالمنـا محمـد بـن يزيـد، وعلـى إسماعيـل بـن إسـحاق، فقـبلاه، وذكـرا أنّـه أجـود مـا سمعنـاه**»[3]، والـنّصّ نفسـه موجـود في "معـاني القـرآن وإعرابـه"[4]، وفي بعـض المواضـع يقـول: «**حكـى لي حـاكٍ عـن أبي إسـحاق أراه قـال لي: سمعتُـه يقـولُ وقـد سـئل عـن معـنى قولـه عـزّ وجـلّ: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾** [سـورة الفاتحـة: 05] **مـا تأويلـه؟ فقـال: حقيقتُـك نعبُـدُ، قـال: واشـتقاقُه مـن الآيـة، وهـي العلامـة**»[5] بمعنى نطيعك الطّاعة التي معها الخضوع[6].

وقـد تعقّـب ابـنُ جـنّي الزّجّـاجَ في بعـض المسـائل المتعلّقـة باللّغـة، ولم يُرْضِـهِ قولُـهُ في كثـيرٍ مـن الآراء، مـن ذلـك ردّه عليـه في أصـل تنـوين "غـواشٍ" و"جـوارٍ"؛ إذ يـرى الزّجّـاج أنّ «**الأصـل فيهـا**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 48.

[2]- المكّودي (أبـو زيـد عبـد الـرّحمن علـي بـن صـالح)، شـرح المكّـودي علـى ألفيّـة ابـن مالـك، تـح: فاطمـة راشـد الرّاجحـي، جامعـة الكويت، الكويت، د ط، 1993م، ج2، ص: 640.

[3]- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج1، ص: 380.

[4]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 363.

[5]- المرجع السّابق، ج2، ص: 656.

[6]- ينظر: المصدر السّابق، ج1، ص: 48.

غَوَاشيْ، بإسكان الياء. فإذا ذهبت الضّمّة أَدْخَلْتَ التّنوين عوضًا منها»[1]، ويذهب ابن جنّي إلى ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من «**أنّ هذا لمّا كان جمعا، والجمع أكثر من الواحد، وهو أيضا الجمع الأكبر الذي تتناهى إليه الجموع...فزاده ثقلًا، ووقعت مع ذلك في آخره الياء وهي مستثقلة، فلمّا اجتمعت فيه هذه الأشياء خفّفوه بحذف يائه، فلمّا حُذفت الياء نقص عن مثال مَفَاعِل، وصار جَوَارٍ وغَوَاشٍ ومَجَارٍ**»[2]، والأمثلة على ذلك كثيرة[3].

أمّا في كتابه "المحتسب" فقد ذكر أنّ من مصادره كتاب الزّجّاج فقال: «**وأخبرنا [يقصد أبا عليّ الفارسي] أيضا بما في كتاب المعاني عن أبي إسحاق إبراهيم بن السّريّ الزّجّاج بسماعه منه**»[4]؛ حيث كان أبو عليّ الفارسي طريق ابن جنّي إلى الزّجّاج، ونقل عنه بلا عزوٍ كما في توجيهه لقراءة التّخفيف لـ"يَزِفُونَ"* من قوله تعالى: ﴿فَأَقۡبَلُوٓاْ إِلَيۡهِ يَزِفُّونَ﴾ [سورة الصّافّات: 94] من «**أنّ ظاهر "يَزِفُونَ" أن يكون من وَزَفَ، كيَعِدُونَ من وعد. ويؤنّس بذلك قربه من لفظ الوَزْفِ، وهو واحد الأوزاف، من قولهم: أنا على أوزاف. وإذا كان كذلك فهو قريب من لفظ وزف، أي: أسرع. وقريب من معناه. ولم يُثبت الكسائيُّ ولا الفرّاءُ: "وزف" إلّا أنّ ظاهر اللّفظ مقتضٍ لها على ما مضى. وعلى أنّ أحمد بن يحي قد أثبت وزف: إذا أسرع، وشاهده عنده هذه القراءة: "يَزِفُونَ" أي: يسرعون**»[5]، وهو ما ذهب إليه الزّجّاج قبله

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 338.

[2]- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج2، ص: 512.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص: 514، 656، 710.

[4]- ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص: 36.

*- نسب ابن جنّي هذه القراءة إلى عبد الله بن يزيد، ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص: 221.

[5]- المرجع نفسه، ج2، ص: 221-222.

قائلا: «**فأمّا يَزِفُون – بالتّخفيف – فهو من وَزَفَ يَزِفُ، بمعنى أسرع، ولم يعرفه الفرّاءُ، ولا الكسائيُّ، وعرفه غيرهما**»[1] يقصد أحمد بن يحي.

5-3- الزّمخشري في تفسيره " الكشّاف ":

كان أسلوب الزّمخشري متميّزا في النّقل من كتاب "معاني القرآن وإعرابه"، فقد صرّح به في بعض المواضع في كتابه "الكشّاف" بنحو قوله: "وقال الزّجّاج"[2]، "وردّه الزّجّاج"[3]، "وذكر الزّجّاج"[4]، وكانت جلّ تلك النّقول في الجانب النّحوي، من ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ﴾ [سورة الإنسان: 01] بأنّ «**المعنى ألم يأتِ على الإنسان حينٌ من الدّهر، وقد كان شيئا إلّا أنّه كان تُرابا وطينًا إلى أن نفخ فيه الرّوح فلم يكن قبل نفخ الرّوح فيه شيئا مذكورا، ويجوز أن يكون يعنى به جميع النّاس، ويكون المعنى أنّهم كانوا نُطَفًا ثمّ عَلَقًا ثمّ مُضغًا إلى أن صاروا شيئا مذكورًا. ومعنى ﴿ هَلۡ أَتَىٰ ﴾ قد أتى على الإنسان، أي ألم يأت على الإنسان حينٌ من الدّهر**»[5]. وقد استفاد الزّمخشري من هذا المعنى إذ يقول: «**هل بمعنى "قد" في الاستفهام خاصّة، والأصل: أَهَلْ، بدليل قوله: أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْعِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ؟... فالمعنى: أقد أتى؟ على التّقرير والتّقريب جميعا، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب (حينٌ من الدّهر لم يكن) فيه (شيئا**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 309.

[2]- ينظر: الزّمخشري، الكشّاف، ج1، ص: 109.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص: 423.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ج5، ص: 141.

[5]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 257.

مذكورًا) أي كان شيئا منسيًّا غير مذكور نطفة في الأصلاب والمراد بالإنسان: جنس بني آدم»[1]، واستدلّ بقول الله تعالى: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ [سورة الإنسان: 02].

ويذكر الزّمخشريُّ اختلافَ النّحاة في الحال "كافّةً"من قول الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سورة سبأ: 28]، قائلًا: «**وقال الزّجّاج: المعنى أرسلناك جامعًا للنّاس في الإنذار والإبلاغ فجعله حالا من الكاف وحقُّ التّاء على هذا أن تكون للمبالغة كتاء**»[2]؛ لأنّ معنى كافّة الإحاطة في اللّغة[3].

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الزّخرف: 88] يذكر عدّة توجيهات لكلمة "قيله" بحسب القراءة التي قرئت بها؛ ذلك أنّ «**(قيله) قرئ بالحركات الثّلاث**»[4]، فمن قرأ بالنّصب فعلى توجيهين، الأوّل أنّه محمول على قوله: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [سورة الزّخرف: 80] وقيله، والثاني: وقال قيلَه. وهذان القولان مرويان عن الأخفش وينقل عن الزّجّاج قولا آخر، فقال: «**وعطفه الزّجّاج على محلّ السّاعة، كما تقول: عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا**»[5]، وهو الذي اختاره الزّجّاج حيث قال: «**والذي أختاره أنا أن يكون "قيله" نصبًا على معنى وعنده علم السّاعة ويعلمُ قيلَه، فيكون المعنى أنّه يعلم الغيب ويعلم قيله؛ لأنّ معنى عنده علم السّاعة يعلم السّاعة ويعلم قيله**»[6].

---

[1]- الزّمخشري، الكشّاف، ج6، ص: 274.

[2]- المرجع نفسه، ج5، ص: 123.

[3]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 254.

[4]- المرجع السّابق، ج5، ص: 460.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ج5، ص: 460.

[6]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 421.

هذه بعض الأمثلة في المستوى النّحوي التي تؤكّد انتفاع الزّمخشري ممّا جاء في كتاب "معاني القرآن وإعرابه"، وهذا لا يعني عدم انتفاعه بما جاء من تعليلاتٍ في المستويات الأخرى ففي المستوى الصّوتي اقتفى الزّمخشري أثر الزّجّاج في تعليل تخفيف الهمز من كلمة "البريّة" فقال: «**قرأ نافع: "البريئة" بالهمز والقرّاء على التّخفيف. والنّبيّ والبريّة: ممّا استمرّ الاستعمال على تخفيفه ورفض الأصل وقرئ: خيار البريّة، جمع خير، كجياد وطياب: في جمع وطيب**»[1] تماما كما روى الزّجّاج من أنّ «**القراءة البرية بترك الهمزة، وقد قرأ نافع البريئة بالهمز، والقُرّاء غيرُهُ مجمعون على ترك الهمزة، كما أجمعوا في النبيّ، والأصل البريئة، إلّا أنّ الهمزة خفّفت لكثرة الاستعمال**»[2]. وهذا يبيّن انتفاع الزّمخشري بآراء الزّجّاج في هذه المسألة وغيرها من المسائل خاصّة تلك التي لها علاقة مباشرة بالجانب اللّغوي، كتعليله لظاهرة الإبدال في كلمة "أَسَفَى" في قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف: 84] إذ يرى أنّ يعقوب – عليه السّلام – «**أضاف الأسف وهو أشدّ الحزن والحسرة إلى نفسه والألف بدلٌ من ياء الإضافة**»[3] متأثّرًا بما قاله الزّجّاج في أنّ أصل "يا أسفى" «**يا أسفي إلّا أنّ "يا" الإضافة يجوزُ أن تُبدلَ ألفًا لخفّة الألف والفتحة**»[4].

---

[1]- الزّمخشري، الكشّاف، ج6، ص: 412.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 350.

[3]- المرجع السّابق، ج3، ص: 315.

[4]- المصدر السّابق، ج3، ص: 125.

وعند تعليله لإبدال اللّام نونًا في كلمة "تلفح" في قول الله تعالى: ﴿ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَٰلِحُونَ ﴾ [سورة المؤمنون: 104]، يصرّح قائلًا: «**وقال الزّجّاج: اللّفح والنّفح واحد، إلّا أنّ اللّفح أشدّ تأثيرًا**»[1]، وهذا فيباب الإبدال، ومعنى يلفح وينفح واحد[2].

فمن خلال هذه الأمثلة التي عرضناها يتّضح لنا أنّ الزّمخشري جعل كتاب "معاني القرآن وإعرابه" مصدرًا مهمّا من مصادر تفسيره "الكشّاف"؛ إذ بناه على الأسس التي وضعها الزّجّاج إلّا ما تعارض منها مع مذهبه الاعتزاليّ[3]، وهي كثيرة جدّا بسبب اعتماد الزّجّاج على النّقل والزّمخشري اعتماده على التّأويل واضح جليّ.

[1]- الزّمخشري، الكشّاف، ج4، ص: 251.

[2]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 23.

[3]- ينظر: عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحويّة، المطبعة العصريّة، الكويت، ط2، 1978م، ص: 228.

الفصل الثّاني

الدّرس الصّوتي عند الزّجّاج

1 : مخارج الأصوات وصفاتها عند الزّجّاج.

2 : الاختلاس والرّوم والإشمام.

3 : حالات صوت الهمزة عند الزّجّاج.

لقد أدرك الزّجّاج أهمّيّة الأصوات فأفرد لها بابا في معانيه وأسماه "هذا باب حروف التّهجّي"، ليشير من خلاله إلى ضرورة معرفة حروف الهجاء في إدراك معاني الألفاظ والتّراكيب – وإن لم يقل ذلك صراحة –، وذلك عند حديثه عن الأحرف المقطّعة في أوائل السّور، فأوّل ما أشار إليه هو «**أنّ هذه الحروف مبنيّة على الوقف لا تُعرب، ومعنى قولنا "مبنية على الوقف" أنّك تقدر أن تسكت على كلّ حرف منها، فالنّطق: أَلِفْ، لَامْ، مِيمْ ذَلِكَ. والدّليل على أنّك تقدر السّكت عليها جمعك بين ساكنين في قولك "لام" وفي قولك "ميم"**»[1]، فالجمع بين السّاكنين الذي أشار إليه هنا يكون في حالة الوقف على الميم من "لَامْ" وإلّا فالحكم هنا هو الإدغام لتماثل الصّوتين، «**وحقّها من الإعراب أن تكون سواكن الأواخر**»[2]؛ أي مبنيّة دائما وهو المسوّغ الآخر لذلك الجمع.

وذِكْرُه لهذا الباب في أوّل كتابه يعتبرُ إشارة لأهمّيّة معرفة المستوى الصّوتي في التّفسير لأنّه «**لابدّ بادئ ذي بدء أن نعترف بوجود هذا العلم في الأصوات وأنّه علم فذّ ممتاز**»[3] حيث لا يخفى على الدّارسين أنّ الاكتشافات الصّوتيّة التي توصّل إليها علماء اللّغة قديما بواسطة التّجربة الفرديّة الخاصّة والملاحظة الذاتيّة البسيطة، أكّدها علم الأصوات الحديث.

شَعَرَ علماءُ التّفسير بضرورة دراسة الأصوات بوصفها عناصر مشكّلة للكلمات، فـ«**لا شكّ أنّ هذه الكلمات إنّما تحصل من الأصوات والحروف، فعند ذلك يجب البحث عن حقيقة الصّوت، وعن أسباب وجوده ولا شكّ أنّ حدوث الصّوت في الحيوان إنّما كان بسبب خروج النّفَس من الصّدر فعندها يجب البحث عن حقيقة النَّفَس، وأنّه ما الحكمة في كون الإنسان متنفّسا على سبيل الضّرورة وأنّ هذا الصّوت يحصل بسبب استدخال النَّفَس أو**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 59.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص: 59.

[3]- جورج مونان، علم اللّغة منذ نشأتها إلى القرن العشرين، تر: د. بدر الدين القاسم، دمشق، 1392هـ-1972م، ص: 106.

بسبب إخراجه»[1]؛ حيث بيّن الرّازي أهمّيّة الصّوت في تكوين الكلمات، وأنّ حدوثها إنّما هو عن طريق الهواء الدّاخل إلى الرّئة والخارج منها، فقد أدرك بحقٍّ «**أنّ دراسة أصوات اللّغة هي المدخل الطّبيعي والخطوة الأولى لدراسة اللّغة بمستوياتها المختلفة، صرفيّة ونحويّة (تركيبيّة) وبلاغيّة ودلاليّة**»[2]؛ إذ تعدّ اللّبنات الأولى التي يتشكّل منها الخطاب.

1 : مخارج الأصوات وصفاتها عند الزّجّاج.

من المعلوم لدى علماء اللّسانيات الحديثة أنّ دراسة الصّوت اللّغوي لا تكتمل في شقّها الفونيتيكي إلّا بجانبيها اللّذين يكمّل أحدهما الآخر، وهما المخارج والصّفات.

ومن خلال الاطّلاع على منجزات علمائنا الأوائل نجدهم قد أدركوا هذه الحقيقة ولم يغفلوا عنها ودرسوها في مؤلّفاتهم، فسيبويه عقد في كتابه ضمن باب الإدغام فصلًا أسماه «**هذا باب عدد الحروف العربيّة، ومخارجها، ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها**»[3]، وفصّل في مخارج الأصوات والصّفات، وعرّف بالمفاهيم والمصطلحات.

وإذا نظرنا في عمل الزّجّاج في كتابه "معاني القرآن وإعرابه"، التمسنا اهتمامه بطائفة من الأصوات في هذين الجانبين؛ أعني المخارج والصّفات، وإن كان لم يفرد لها بابا مستقلّا كما فعل سيبويه قبله، غيرَ أنّه وصف الأصوات التي يكثر فيها حدوث التّغيّرات الصّوتيّة، منها الأصوات الضّعيفة في صفاتها وموقعها ومدى تأثّرها بالأصوات الأقوى منها.

أوّلا: مخارج الصّوامت.

يلجأ الدّارسون والمتخصّصون في اللّغات إلى تصنيف أصول أصوات اللّغة المدروسة وذلك قبل الولوج إلى باقي تفاصيلها، وأهمّيّة هذا التّصنيف تبدو جليّة في كونها تُسهّل على الدّارس وصف اللّغة صوتًا صوتًا وبالتّالي فهذا التّصنيف لابدّ أن يعتمد على معيارٍ معيّن والاعتبارات التي

---

[1]- الرّازي، مفاتيح الغيب، ج1، ص: 19.

[2]- كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطّباعة والنّشر، القاهرة، مصر، د ط، 2000م، ص: 144.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 431.

تصنّف على أساسها الأصوات كثيرة، أهمّها تصنيف أصوات أيّ لغة إلى المجموعتين المعروفتين بالصّوامت والصّوائت أو المصوّتات، و«**ينبني هذا التّصنيف على معايير معيّنة تتعلّق بطبيعة الأصوات وخواصها المميّزة لها، بالتّركيز في ذلك على معيارين مهمّين الأوّل: وضع الأوتار الصّوتيّة. والثّاني: طريقة مرور الهواء من الحلق إلى الفم أو الأنف عند النّطق بالصّوت المعيّن**»[1]، وهذا التّصنيف معتمدٌ ليس عند العرب فقط، بل نجده عند الأمم الأخرى «**أمّا تصنيف الأصوات إلى صامتة وإلى صائتة فقد أدركه كلٌّ من اليونان والرّومان والهنود والعرب...**»[2]، وقد اختلف القدامى والمحدثون في تسمية هذين القسمين، فسمّاهما الخليل بن أحمد الفراهيدي "الحروف الصّحاح" وتقابلها "الحروف الجوف"، أو "اللّينة"[3] وتابعه في التّسمية الأخيرة تلميذه سيبويه[4]. أمّا الأخفش، والفرّاء، والزّجّاج، فقد سمّوا الصّوامت "حروفا"، ويقابلها عند الزّجّاج "حروف اللّين"[5]، ولم ترد لها تسمية ما عند الفرّاء ولم ترد للقسمين تسمية ما عند أبي عبيدة[6]. وفي القرن الثّالث للهجرة سمّى ابن جنّي أصوات اللّين "المصوّتة"[7]، ثمّ استعمل المصطلحين معا "الصّوامت" و"المصوّتات" ابن سينا (ت: 428هـ)[8]. أمّا في القرن الخامس

---

[1]- كمال بشر، علم الأصوات، ص: 149-150.

[2]- محمود السّعران، علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي، دار النّهضة العربية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص: 89.

[3]- ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ-2003م، ج1، ص: 37، 41.

[4]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 435.

[5]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 56، 59، 118.

[6]- ينظر: ابتهال كاصد الزّيدي، علم الأصوات في كتب معاني القرآن، دار أسامة للنشر والتّوزيع، الأردن، عمان، د ط، 2005م، ص: 27.

[7]- ينظر: ابن جني، الخصائص، ج4، ص: 124.

[8]- ينظر: ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسّان الطّيّار ويحي مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، د ط، د ت، ص: 84.

للهجرة ظهر مصطلح جديد للصّوامت يكاد يعبّر عنها بدقّة أطلقه عليها أبو عمرو الدّاني (ت: 444هـ) إذ سمّاها بـ"الجوامد"، وتقابلها حروف المدّ واللّين[1]. وفي أواخر القرن السّادس ظهر مصطلح "المصوّت" و"الصّامت" مرّة أخرى لدى فخر الدّين الرّازي[2].

أمّا في العصر الحديث فقد أطلق اللّغويّون العرب عدّة تسميات للمصطلحين الأجنبيين "Consnants" و"Vowels"، فبعضهم سمّاها "ساكنة" تقابلها "أصوات اللّين" أو "علل"[3]، وبعضهم سمّاها "صامتة" تقابلها "صائتة"[4].

ولم نجد في كتاب "معاني القرآن وإعرابه" إشارةً إلى المدرج الصّوتي لمخارج الأصوات، فهو لم يصف مخارج كلّ أصوات العربيّة، ولم يعرّف بصفاتها، كما فعل سابقوه كسيبويه، ولاحقوه كابن جنّي، بل اهتمّ بوصف مخارج بعض الأصوات وصفاتها التي يكثر حدوث التّغيّرات الصّوتيّة.

وإذا تتبّعنا مخارج الأصوات التي ذكرها الزّجّاج في معانيه وجدناها مرتّبة على حسب ترتيب سيبويه؛ إذ إنّه تأثّر به كثيرا في المسائل اللّغويّة، وهي على النّحو الآتي:

1- الأصوات الحلقيّة.

1-1- أقصى الحلق.

ذكر الزّجّاج مخرج الهاء في معرض تحليله لضمّة هاء الضّمير "هم" في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [سورة الفاتحة: 07]؛ حيث تطرّق إلى الأوجه الواردة فيها وهي الضّمّ والكسر، وعلى هاتين القراءتين معظم

---

[1]- ينظر: أبو عمرو الدّاني، المحكم في نقط المصاحف، تح: الدكتور عزة حسين، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط3، 1418هـ-1997م، ص: 149.

[2]- ينظر: الرّازي، مفاتيح الغيب، ج1، ص: 37.

[3]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط5، 1975م، ص: 26. وأحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغوي، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 1418هـ-1998م، ص: 122.

[4]- ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي، ص: 89.

القرّاء، ويجوز فيها الضمّ مع الواو "عليهُمُو"؛ لأنّ الأصل في هذه الهاء في قولك: ضربتهُو يا فتى، ومررتُ بهُو يا فتى إثبات الواو وصلا وإسقاطها وقفا[1]، فقال: «**والقول في هذه الواو عند أصحاب سيبويه والخليل أنّها إنّما زيدت لخفاء الهاء وذلك أنّ الهاء تخرج من أقصى الحلْق**»[2]، وقال في موضع آخر: «**فأمّا قراءةُ "فِيهِ هُدًى" بإدغام الهاء فهو ثقيل في اللّفظ، وهو جائز في القياس...إلّا أنّه يثقل في اللّفظ لأنّ حروف الحلق ليست أصلا في الإدغام**»[3]. وقال في علّة تخفيف الهمزة: «**وإنّما فُعِلَ بالهمزة ذلك دون سائر الحروف لأنّها بَعُدَ مخرجها ولأنّها نبْرة في الصّدر. وهي أبعد الحروف مخرجا**»[4]. فيكون بهذا التّعليل وبذلك الوصف قد وافق الخليلَ في كون الهمزة والهاء والهاء حلقيتان[5]، ووافق سيبويه في عدّهما من أقصى الحلق وهو أبعد المخارج[6].

والدّرس الصّوتي الحديث وصف الهمزة بأنّها صوت حنجريّ أو مزماريّ، والهاء صوت حلقيّ[7].

1-2- وسط الحلق.

نسب الزّجّاج صوت الحاء والعين إلى الحلق من غير تحديد موضعه بدقّةٍ كما فعل سيبويه الذي قال: «**ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء**»[8]. فقال في معرض تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [سورة الأعراف: 74]: «**نَحَتَ يَنْحِتُ، ويقال أيضا**

---

[1]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 50.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص: 50.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص: 70.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص: 73.

[5]- ينظر: الخليل، كتاب العين، ج1، ص: 37، 41.

[6]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[7]- أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 319.

[8]- المرجع السّابق، ج4، ص: 433.

نَحَتَ يَنْحَتُ، لأنّ فيه حرفا من حروف الحلق»[1]. فذكر هنا مخرج الحاء من أجل تبيين وزن الفعل إذا كانت عينه حرفا حلقيّا؛ «**فإنّ مضارعه أبدًا على "يَفْعَلُ" بفتح العين نحو: قَرَعَ يَقْرَعُ...وقد يجتمعان في الفعل الواحد، نحو: عَكَفَ يَعْكِفُ ويَعْكُفُ. وهما جائزان سمعا للكلمة أو لم يسمع إلّا أحدهما**»[2]. وقال عند تخريجه لإمكانيّة إدغام العين في أختها في قوله تعالى: ﴿فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون: 03]، «**والقراءة المعروفة المجمع عليها ههنا فطُبِعَ، على ما لم يسمّ فاعله. ويجوز في العربيّة فَطُبِعْ عَّلى قُلُوبهم على إدغام العين في العين لأنّهما من مخرج واحد ولاجتماع الحركات لأنّه يجتمع ستُّ حركاتٍ، ومن ترك الإدغام فلإنّ الحرفين من كلمتين وأنّ العين من الحلق**»[3]. ويرى علماء الصّوتيات المحدثون أنّ صوت الحاء والعين هما الأحقّ بصفة الحلقية؛ لأنّ الحلق «**هو الجزء الذي بين الحنجرة والفم**»[4] فهما إذًا «**حرفان رخويان يقرعان من وسط الحلق في عرفنا. والحاء مهموسة بينما العين مجهورة**»[5]، وهذا ما يميّز الصّوتين المذكورين عن بعضهما.

1-3- أدنى الحلق.

لم يذكر الزّجّاج مخرج الغين والخاء اللّذين خصّهما سيبويه بأدنى الحلق بقوله: «**وأدناها مخرجا من الفم: الغين والخاء**»[6]، فوافق الزّجّاجُ في نسبته لهذه الأصوات إلى الحلق من غير

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 350.

[2]- ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التّصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996م، ص: 121.

[3]- المصدر السّابق، ج5، ص: 175-176.

[4]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 18.

[5]- جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربيّة، تر: صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، د ط، 1966م، ص: 116.

[6]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

تقسيمه إلى مدارج الخليل أكثر من موافقته لسيبويه، وهذا ظاهر من قول الخليل: «**فالعين والحاء والخاء والغين حلقيّة، لأنّ مبداها من الحلق**»[1]، دون أن يشير إلى التّفصيل المعروف.

والدّافع بالزّجّاج إلى عدم تفصيله واهتمامه بأصوات "ع، ح، خ، غ" كتفصيله واهتمامه بصوتي "ء، هـ"، هو قلّة الظّواهر الصّوتيّة التّركيبيّة في أصوات الحلق؛ لذلك نجده يكرّر مقولةَ سيبويه القائلة بأنّ حروف الحلق ليست بأصل في الإدغام[2].

2- الأصوات اللّسانية.

2-1- أقصى اللّسان.

اختلف القدامى والمحدثون في وصف مخرج أقصى اللّسان، فذهب الخليل إلى أنّ القاف والكاف تخرجان «**من بين عكدة اللّسان وبين اللّهاة في أقصى الفم**»[3]، ويرى سيبويه أنّ مخرج القاف «**من أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك الأعلى**»[4]. ومخرج الكاف «**من أسفل من موضع القاف من اللّسان قليلا وممّا يليه من الحنك الأعلى**»[5]، ويرى المحدثون أنّ مخرجهما من اللّهاة[6]. بينما لم يذكر الزّجّاج هذين الصّوتين لعدم حدوث التّغيّرات الصّوتيّة فيهما.

2-2- وسط اللّسان.

يخرج من وسط اللّسان بينه وبين الحنك الأعلى ثلاثة أصوات؛ وهي الجيم والشّين والياء، كما نقل ذلك عن سيبويه[7]، ويرى الخليل أنّ «**الجيم والشّين والضّاد شَجْريّة لأنّ مبداها من**

---

[1]- الخليل، كتاب العين، ج1، ص: 41.

[2]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 70، وينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 449.

[3]- المرجع السّابق، ج1، ص: 37.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[5]- المرجع نفسه، ج4، ص: 433.

[6]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 87.

[7]- ينظر: المرجع السّابق، ج4، ص: 433.

شجر الفم؛ أي مفرج الفم»[1]، بينما لم يذكر الزّجّاج من هذه الأصوات سوى صوت الجيم عند تعليله لجواز إدغامه في التّاء والدّال قبله، فقال في بيان علّة جواز إدغام الجيم في التّاء في قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم ﴾ [سورة النّساء: 56] «**وإن شئت أدغمت التّاء في الجيم؛ لأنّ الجيم من وسط اللّسان والتّاء من طرفه، والتّاء حرف مهموس فأدغمته في الجيم**»[2]، فاكتفى بذكر وسط اللّسان واستغنى عن وسط الحنك الأعلى، وليس ذلك بنقص لأنّ الغاية من ذكره إنّما كانت من أجل التّعليل لظاهرة الإدغام، لا لوصف مخرج الحرف، فأراد أن يبيّن تقارب مخرج الجيم والتّاء؛ ذلك أنّ الإدغام «**يقع خاصّة في الحروف المتقاربة المخرج**»[3]. وبيان قوّة الجيم على التّاء حتّى يصحّ الإدغام.

وقال في إدغام الدّال في الجيم في قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا ﴾[سورة الإسراء: 33]: «**الأجود إدغام الدّال في الجيم...لأنّ الجيمَ من وسط اللّسان، والدّال من طرف اللّسان، والإدغام جائز لأنّ حروفَ وسط اللّسان قد تقرب من حروف طرف اللّسان**»[4]، فيفهم من كلام الزّجّاج أنّه موافق لسيبويه في نسبة هذه الأصوات إلى وسط اللّسان، ودليل على ذلكأنّه عبّر عنها بصيغة الجمع (حروف)، ويوافق الأصواتيّون المحدثون ما ذهب إليه الأقدمون من علماء اللّغة، بل وصفوه بالدّقّة[5]، إلّا أنّهم ينسبون هذه الأصوات إلى الحنك بوصفه العضو الثّابت[6]، بينما نسبه الأقدمون إلى اللّسان كونه العضو المسؤول عن التّصويت؛ بحيث تؤدّي إعاقته إلى تثبيط الأصوات.

---

[1]- الخليل، كتاب العين، ج1، ص: 41-42.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 65.

[3]- الطيّب البكوش، التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م، ص: 67.

[4]- المصدر السّابق، ج3، ص: 237.

[5]- ينظر: جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربيّة، ص: 31.

[6]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 76.

2-3- طرف اللّسان وأصول الثّنايا.

يمكن تقسيم هذا المخرج إلى ثلاث مجموعات صوتيّة، تحوي عددا من الأصوات ذات الصّلة ببعضها البعض سواء من جانب المخرج أو من جانب الصّفة، السّبب الذي جعلها تتأثّر ببعضها البعض إدغاما وإبدالا، لذا كانت محطّ عناية الزّجّاج، وهذه المجموعات هي:

2-3-1- المجموعة الذّلقيّة (ل، ر، ن).

أطلق عليها الخليل مصطلح الذّلقيّة، وجعلها شرطا في عربيّة الكلمة التي يزيد عدد أصواتها الأصول عن ثلاثة إلّا في بعض الحالات[1]، وعلّة تسميتها بالذّلقيّة «**لأنّ مبدأها من ذلق اللّسان وهو تحديد طرفي ذلق اللّسان**»[2]. ولم يحاول بعض المحدثين التّعرّض لسرّ هذه التّسمية، بل وانتفعوا بها[3].

وآثرْتُ استعمالَ مصطلحِ الذّلقيّة اقتداءً بالخليل؛ لأنّ الزّجّاج لم يصف مخرجها سوى أنّه اختار قراءةَ الإدغام في قوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ [سورة النساء: 158] قائلا: «**إدغام اللّام في الرّاء هو الكلام وعليه القراءة لأنّ اللّام قريبة من مخرج الرّاء، والرّاء متمكّنة، وفيها كالتّكرير، فلذلك اختير الإدغام فيها، وإن لم تدغم لأنّه من كلمتين جائز**»[4] فذكر علّةَ الإدغام، وهي التّقارب في المخرج، والتمكّن في الرّاء.

---

[1]- ينظر: الخليل، كتاب العين، ج1، ص: 37- 39.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص: 42.

[3]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 62.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 129.

2-3-2- المجموعة النّطعيّة (ط، د، ت).

مخرج هذه الأصوات «**ممّا بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا**»[1]، ووافق الزّجّاج سيبويه في وصف هذه المخارج حينما علّل لجواز إدغام التّاء في الطّاء في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ [سورة المائدة: 06]، فقال: «**معناه فَتَطَهَّرُوا، إلّا أنّ التّاء تدغم في الطّاء لأنّهما من مكان واحد، وهما الدّال من طرف اللّسان وأصول الثّنايا العليا**»[2]، ويلاحظ أنّ الزّجّاج حدّد الثّنايا بـ"العليا"، في حين لم يحدّدها سيبويه.

ولعلّ الزّجّاج كان دقيقا في وصفه لهذه الأصوات حينما حدّد الثّنايا بـ(العليا)، وهذا ما ذهب إليه الأصواتيّون المحدثون[3].

2-3-3- المجموعة الأسلية (ص، ز، س).

نسب الزّجّاج هذه الأصوات إلى طرف اللّسان عند تعليله لجواز إدغام الدّال في السّين في قول الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [سورة المجادلة: 01]، فقال: «**وإنّما حسن ذلك لأنّ السّين والدّال من حروف طرف اللّسان فإدغام الدّال في السّين تقوية للحرف**»[4]. وقال في السّياق ذاته مفسّرا علّة من فضّل الإظهار: «**وإظهار الدّال جائز لأنّ موضع الدّال – وإن قرب من موضع السّين – فموضعُ الدّال حيّز على حدة، ومن موضع الدّال الطّاء والتّاء هذه الأحرف الثّلاثة موضعها واحد. والسّين والزّاي والصّاد من موضع واحد، وهي تسمّى حروف الصّفير، فلذلك جاز إظهار الدّال**»[5]. بالجمع بين النّصين يتّضح ما يلي:

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 155.

[3]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 48، 61-62.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج5، ص: 133.

[5]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 133.

أوّلا: مخرج السّين والزّاي والصّاد من طرف اللّسان.

ثانيا: يجوز إدغام الدّال في السّين مراعاة لتقارب مخرجيهما.

ثالثا: يجوز إظهار الدّال لاستقلال حيّزها عن حيّز السّين، ولعلّ الزّجّاج هنا يفرّق بين الحيّز والمخرج كما فعل الخليل الذي استعمل الحيّز والأحياز للدّلالة على أماكن في مجرى النّطق تنسب إليها مجموعة من الأصوات، ويتّضح هذا جليّا عند حديثه عن الأصوات الذّلقيّة والشّفويّة: «**وإنّما سمّيت هذه الحروف ذلقا لأنّ الذّلاقة في المنطق إنّما هي بطرف اللّسان والشّفتين وهما مدرجتا هذه الأحرف السّتة، منها ثلاثة ذلقيّة: (ر ل ن)، تخرج من ذلق اللسان من طرف غار الفم وثلاثة شفويّة: (ف ب م)، خرجها من بين الشّفتين خاصّة**»[1] وكذلك عندما فرّق بين الأصوات الصّحاح، وبين أصوات المدّ، فنسب الأولى إلى أحياز محدّدة ونسب الثّانية إلى الجوف؛ لأنّها «**لم يكن لها حيز تنسب إليه إلّا الجوف**»[2]. فالحيّز هو المكان الذي تجتمع فيه عائلة صوتيّة واحدة، فتنسب إليه، وهو أوسع من المخرج.

رابعا: الهدف من ذكر صفة الصّفير هنا – وهي من الصّفات التي لا ضدّ لها – للدّلالة على قوّة هذه الصّفة، وأنّ هذا الصّوت لا يمكنه الاستغناء عنها.

2-4- طرف اللّسان وأطراف الثّنايا.

يضمّ هذا المخرج مجموعةً من الأصوات، وهي: "ذ ث ظ" الأسنانيّة، ووصف الزّجّاج الذّالَ بقوله: «**والذّال من أطراف الثّنايا العلا ودُوَيْن طرف اللّسان**»[3]، في حين وصفها سيبويه مخرجها قائلا: «**وممّا بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا مخرج الظّاء والذّال والثّاء**»[4]، فهي أصوات يشترك في إخراجها موضعان؛ أطراف الثّنايا ودُوين طرف اللّسان – على حسب تعبير

---

[1]- الخليل، كتاب العين، ج1، ص: 37.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص: 41.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 24.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

الزّجّـاج – إلّا أنّـه ذكـر الجـزء الثّابـت أوّلا (أطـراف الثّنـايا)، وأخّـر الجـزء المتحـرّك (اللّسـان)، وحـدّد الثّنـايا بالعليـا. وهـذا بعيـد عـن الواقـع اللّغـوي؛ لأنّ النّـاطق يـدرك بسـهولة أنّ هـذه الأصـوات تخـرج مـن طـرف اللّسـان وأطـراف الثّنـايا العليـا والسّـفلى، ولـيس العليـافقط كمـا وصـف الزّجّـاج، لـذلك يمكن القول أنّ سيبويه أقرب إلى الدّقة في الوصف من الزّجّاج لهذه الأصوات خاصّة.

وعلمـاء الأصـوات المحـدثون متّفقـون مـع علمـاء العربيّـة القـدماء في وصـف هـذه المجموعـة بالأسنانيّة[1].

3- الأنف.

اسـتعمل الزّجّـاج مصـطلح الأنـف بـدلا مـن مصـطلح الخيشـوم كمـا فعـل سـيبويه في وصـف مخـرج الغنّـة الـتي تصـاحب صـوتي النّـون والمـيم عنـد تعليلـه للإدغـام في قـول الله تعـالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [سـورة النّبـأ: 01] قـائلًا: «**أصـله عـن مـا يتسـاءلون. فأدغمـت النّـون في المـيم لأنّ المـيم تشـرك النّـون في الغنّـة في الأنـف**»[2]، أمّـا سـيبويه فجعـل الخياشـيم مخرجـا للنّـون الخفيفيـة[3]. والأصـل في الخيشـوم أو مـا أسمـاه الزّجّـاج بالأنـف ألّا يكـون مخرجـا لصـوت معـيّن ومسـتقلّ، بـل يمكـن أن يكون مخرجًا لصفة الغنّة المصاحبة لصوتي الميم والنون.

ثانيا: صفات الصّوامت.

الصّـفات هـي الجانـب الثّـاني الـذي اعتمـده الأوائـل مـن علمـاء اللّغـة في تصـنيف الأصـوات ودراسـتها وتحليـل مـا يطـرأ عليهـا مـن تغـيّرات صـوتيّة، وقـد تطرّقـوا إلى الكثـير مـن الصّـفات، منهـا مـا

[1]- ينظر: جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربيّة، ص: 63.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 271.

[3]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 434.

يتعلّق بصفات المجموعات، ومنها ما يتعلّق بصفة كلّ حرف، وهو ما أسماه علماء التّجويد والقراءات بالصّفات المتضادّة والصّفات التي ليس لها أضداد[1].

والصّفة عند علماء اللّغة من «**وصف الشّيء له وعليه وصفًا وصفةً: حلّاه... الوصف وصفك الشّيء بحِليته ونَعته. وتواصفوا الشّيء من الوصف. وقوله عزّ وجلّ:** ﴿ وَرَبُّنَا ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ [سورة الأنبياء: 112]، **أراد ما تصفونه من الكذب**»[2]، فالصّفة إذًا هي حالة تعتري الصّوت أثناء خروجه فتعطيه ما يميّزه عن غيره من الأصوات المشتركة معه في المخرج.

وقد ذكر الزّجّاج القسمين من الصّفات المشار إليهما؛ الصّفات التي لها أضداد، والصّفات التي ليس لها أضداد، وهما كالآتي:

1- الصّفات الثّنائيّة.

1-1- الجهر والهمس.

تعتبر هاتان الصّفتان من أهمّ الصّفات التي يُعوَّل عليها في تمييز الأصوات، وقد نالتا أهمّيّةً كبيرة عند علماء اللّغة عامّة، وعند سيبويه على وجه أخصّ، ويعود ذلك إلى أنّ سيبويه أوّل من عرّف المجهور والمهموس، وحدّ المجهور عنده: «**حرفٌ أُشبعَ الاعتمادُ في موضعه، ومَنَعَ النَّفَسَ أن يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصّوت**»[3]. والمهموس هو: «**حرفٌ أُضعف الاعتماد في موضعه حتّى جرى النَّفَسُ معه**»[4].

---

[1]- ينظر: عمر أحمد بوسعدة، الشّامل في التّجويد، مراجعة: أيمن رشدي سويد، الحميز، الدّار البيضاء، الجزائر العاصمة، ط1، 1432هـ-2011م، ص: 32، 37.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص: 356.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 434.

[4]- المرجع نفسه، ج4، ص: 434.

وذكر الزّجّاج هذا التّعريف إلّا أنّه نسبه إلى الخليل، فقال: «**وهي فيما زعم الخليل ضربان: فالمجهورة حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه، ومنع النّفس أن يجري معه. والمهموس حرف أضعف الاعتماد عليه في موضعه وجرى معه النّفس**»[1]، وأيّد الدّكتور مهدي المخزومي ما ذهب إليه الزّجّاج، ورأى أنّ التّعريف للخليل ونقله عنه سيبويه[2]، ويرى الدكتور غانم قدّوري الحمد أنّ نصّ الزّجّاج الذي وصفه بالنّادر يحتمل تخريجين، الأوّل: أنّ التّعريف هو للخليل، وأخذه عنه سيبويه. والثّاني: أنّ الزّجّاج وهم في النّسبة، أراد أن يقول زعم سيبويه فقال زعم الخليل[3].

ولعلّ الزّجّاج اطّلع على ما رواه السّيرافي عن الأخفش إذ قال: «**سألت سيبويه عن الفصل بين المهموس والمجهور فقال: المهموس إذا أخفيته ثمّ كرّرته أمكنك ذلك، وأمّا المجهور فلا يمكنك ذلك فيه...وأحسبه ذكر ذلك عن الخليل**»[4]، وهو رأي سديد ما دام الزّجّاج وسيبويه نقلا عن الخليل.

والتّفرقة بين المجهور والمهموس متوقّفة عند الأوائل من علماء اللّغة على معيار جريان النّفس وانحباسه أمّا عند المحدثين فمتوقّفة على معيار اهتزاز وتذبذب الوترين[5].

وبناءً على هذين المعيارين اختلفوا في نسبة "الطّاء والقاف والهمزة"، فذهب الأوائل إلى أنّها مجهورة، وذهب المحدثون إلى أنّ "القاف والطّاء" مهموسان في غير القرآن، واختلفوا في الهمزة، في حين اتّفقوا على كونهم من الأصوات المجهورة إذا تعلّق الأمر بالأداء القرآن.

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 414.

[2]- مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، دار الرّائد العربي، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص: 114.

[3]- ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 1428هـ-2007م، ص: 112.

[4]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 120.

[5]- ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص: 174.

1-2- الإطباق والانفتاح.

الإطباق صفة تطلق على طائفةٍ من الأصوات، وهي: "ط، ظ، ص، ض"، وسمّيت بذلك لأنّ ظهرَ اللّسان يُرفع إلى الحنك الأعلى مُطبِقا له[1]، ولهذه الصّفة أهمّيّة كبيرة في تمييز بعض الأصوات عن بعض يقول ابن جنّي: «**ولولا الإطباق لصارت الطّاء دالا، والصّاد سينا، والظّاء ذالا، ولخرجت الضّاد من الكلام؛ لأنّه ليس من موضعها شيء غيرها تزول الضّاد إذا عدمت الإطباق إليه**»[2]. والانفتاح ضدّه. وقد أشار الزّجّاج إلى الأصوات المطبقة أثناء كلامه عن الأصوات المستعلية المانعة للإمالة في صيغة "فاعل" فقال: «**وهي سبعة أحرف منها أربعة مطبقة وهي الصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظَّاءُ، وثلاثة مستعلية وهي: الخَاءُ والْغَيْنُ وَالقَافُ**»[3] وعلّة منع هذه الأصوات للإمالة كونُها أصواتا مفخّمة، والتّفخيم ضدّ الإمالة.

1-3- الاستعلاء والاستفال.

تحدّث علماء العربيّة عن صفاتٍ صوتيّة لها صلة وثيقة بظاهرتي الإطباق والانفتاح، وهي ما عبّروا عنه بالاستعلاء والاستفال، «**وهي مصطلحات كانت تُستخدم لديهم على نحوٍ واضحٍ ومحدّد، كما أنّهم أدركوا العلاقة الصّوتيّة بينها**»[4]، وبين ظواهر صوتيّة أخرى، فسيبويه ذكر هاتين الصّفتين ضمن ما أسماه: «**هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملْتها فيما مضى... فالحروف التي تمنعُها الإمالةَ هذه السّبعةُ: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، والغين والقاف، والخاء...وإنّما منعت هذه الحروفَ الإمالةَ لأنّها حروفٌ مستعلية إلى الحنك الأعلى**»[5]، ولم يُعطِ سيبويه تعريفا دقيقا لمصطلح الاستعلاء والاستفال ولكن جاء من بعده من

---

[1]- ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص: 61.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص: 61.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 167.

[4]- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد ص: 247.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 128-129.

علمـاء العربيّـة مـن وضّـح مـا أشـار إليـه، واسـتخلص منـه تعريفـا، يقـول المـبرّد (ت:285هـ): «**والحـروف المسـتعلية الصّـاد، والضّـاد والطّـاء، والظّـاء، والخـاء، والغـين، والقـاف. وإنّمـا قيـل مسـتعلية، لأنّهـا حـروف اسـتعلت إلى الحنـك الأعلـى. وهـي الحـروف الـتي تمنـع الإمالـة**»[1]، ولم يذكر ما يقابلها من الأصوات المستفلة كما لم يفعل سيبويه ذلك.

أمّـا الزّجّـاج فقـد قسّـم الأصـوات المسـتعلية إلى مسـتعلية مطبقـة وهـي: "ض، ص، ط، ظ" وقـد سـبقت الإشـارة إليهـا، ومسـتعلية غـير مطبقـة وهـي: "غ، خ، ق"، والأصـوات المسـتعلية كلّهـا مـن موانـع الإمالـة، لـذلك ذكرهـا الزّجّـاج بيـان الإمالـة في ألفـات مـا انتخبـه مـن ألفـاظ القـرآن الكـريم وفي موضـع آخـر جمـعَ بـين مصـطلح الإطبـاق والاسـتعلاء في بيـان منـع الإمالـة في قولـه تعـالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾ [سـورة البقـرة: 41] فقـال: «**والإمالـة في الكـاف أيضـا جيّـد بالـغ في اللّغـة؛ لأنّ فـاعلا إذا سـلم مـن حـروف الإطبـاق والحـروف المسـتعلية كانـت الإمالـة فيـه سـائغة**»[2]؛ لأنّ الإطبـاق والاسـتعلاء يقتضـيان الفـتحَ والانفتـاح والاسـتفال يقتضـيان التّقليل، وهذا حتّى يتحقّق ما يُسمّى بالانسجام الصّوتي بين الصّوامت والصوائت.

1-4- التّفخيم والتّرقيق.

مصـطلح التّفخـيم مـن مصـطلحات سـيبويه، وهـو مهـمٌّ جـدّا في معرفـة مـا يُمـالُ ومـا يفـتح مـن الألفـات وقـد وصـف بهـا أحـد الأصـوات الفـروع وهـي «**ألـف التّفخـيم، يُعـنى بهـا أهـل الحجـاز في قـولهم: الصَّـلاة والزّكـاة والحيـاة**»[3]، وذكـر لهـا ألفـا تقابلهـا وهـي الـتي تمـال إمالـة شـديدة[4]، وتبعـه

---

[1]- المـبرّد (أبـو العبـاس محمـد بـن يزيـد)، المقتضـب، تـح: محمـد عبـد الخـالق عضـيمة، وزارة الأوقـاف المصـرية، مصـر، 1415هـ-1994م، ج1، ص: 360.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 123-124.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 432.

[4]- المرجع نفسه، ج4، ص: 432.

ابن جنّي في ذلك[1]، وقد شرح معنى الألف المفخّمة والممالة. ثمّ توالت المؤلّفات بعد ذلك تؤكّد ضدّيّة التّفخيم للإمالة، فابن فارس يقول: «**ومنها الاختلاف في الإمالة والتّفخيم في مثل "قضى" و"رمى" فبعضهم يفخّم وبعضهم يميل**»[2] وأورد الزّمخشري قوله: «**وبنو تميم يُميلون وأمّا أهل الحجاز فلغتهم التّفخيم**»[3]، فهذا يدلّ دلالة قاطعة على أنّ مصطلح التّفخيم يقابله الإمالة.

وقد اكتسى مصطلح التّفخيم شيوعا مع علماء القراءات والتّجويد، ولم تكن الإمالة لديهم مقابلة للتّفخيم، بل جعلوها مقابلة للفتح[4]، يقول أبو عمرو الدّاني (ت: 444هـ): «**والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم. فالفتح لغة أهل الحجاز. والإمالة لغة عامّة أهل نجد من تميم وأسد وقيس**»[5]، فالتّفخيم إذًا «**عبارةٌ عن سِمنٍ يدخل جسم الحرف فيمتلئ الحرف بصداه... والتّرقيق عبارة عن نحول على جسم الحرف فلا يمتلئ الفم بصداه**»[6]، لذلك نجد الألف المدّيّة تتبع ما قبلها تفخيمًا وترقيقًا.

والأصوات التي يلازمها التّفخيم هي الحروف المستعلية، والتي يعتريها من الأصوات المستفالة هي "الرّاء واللّام والألف".

---

[1]- ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص: 52.

[2]- ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا)، الصّاحبيفي فقه اللّغة العربيّة وسَنَن العرب في كلامِها، تح: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د ط، د ت، ص: 29.

[3]- الزّمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص: 11.

[4]- ينظر: أبو عمرو الدّاني، التّيسير في القراءات السّبع، ص: 47.

[5]- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 30.

[6]- المرعشي (محمد بن أبي بكر الملقّب بساجقلي زاده)، جهد المقلّ، تح: سالم قدّوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط2، 1429هـ-2008م، ص: 77.

والزّجّاج يميل إلى كون التّفخيم ضدّ الإمالة، إذ بيّن حكم الإمالة والفتح في كلمة "النّار" من قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾ [سورة الأنعام: 27] قائلا: «**القراءة أكثرها بالفتح والتّفخيم**»[1] إلّا أنّ هذا الحكم لابدّ له من تفصيل – خاصّة عند القرّاء – الذين اختلفوا في كون هذه الألف هل هي ممالة أو لا. فذهب أبو عمرو والدّوري إلى أنّها تُمال، وقلّلها ورش، أمّا باقي القرّاء فقد فتحوها[2]، لذلك لا يؤخذ الحكم على إطلاقه.

2- الصّفات الأحادية.

2-1- التّكرير (التّكرار).

وهي صفة تميَّزَ بها صوت الرّاء عن باقي الأصوات «**وهو حرف شديد يجري فيه الصّوتُ لتكريره وانحرافه إلى اللّام، فتجافى للصّوت كالرّخوة، ولو لم يُكرّر لم يجرِ الصّوتُ فيه. وهو الرّاء**»[3]، ولتعليل تسمية هذا الصّوت بالتّكرار نستدعي قول محمود السّعران الذي يفيدنا بأنّ صوت الرّاء يتكوّن «**بتتابع طَرَقات طرف اللّسان على اللّثّة تتابعا سريعا، ومن هنا كانت تسمية هذا الصّوت بالمكرّر**»[4]، ويزيدنا إبراهيم أنيس توضيحا بقوله: «**والرّاء صوت مكرّر، لأنّ التقاء طرف اللّسان بحافّة الحنك ممّا يلي الثّنايا العليا يتكرّر في النّطق بها، كأنّما يطرق طرفُ اللّسان حافّةَ الحنك طَرْقًا ليّنًا يسيرا مرّتين أو ثلاثا لتتكوّن الرّاء العربيّة**»[5]، وبالتّالي فهي صفة تمييزيّة اتّصف بها صوت الرّاء، ولكن من علماء القراءة من حذّر من المبالغة في هذه

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 239.

[2]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 125.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 135.

[4]- محمود السّعران، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 171.

[5]- إبراهيم أنيس، الأصوات العربيّة، ص: 66.

الصّفة، وجعل العلمَ بها سبيلًا إلى اجتنابها وعدم الوقوع بها في اللّحن[1]، إلّا أنّ هذا القول لابدّ له من توضيح خاصّةً وأنّ ابن الجزري (ت: 833هـ) نوّه بقول سيبويه فقال: «**وظاهر كلام سيبويه أنّ التّكرير صفة ذاتية في الرّاء وإلى ذلك ذهب المحقّقون فتكريرها ربوها في اللّفظ وإعادتها بعد قطعها ويتحفّظون من إظهار تكريرها خصوصًا إذا شدّدت ويعدّون ذلك عيبًا في القراءة**»[2]، وقال في موضع آخر: «**وقد توهّم بعض النّاس أنّ حقيقة التّكرير ترعيد اللّسان بها المرّة بعد المرّة فأظهر ذلك حال تشديدها كما ذهب إليه بعض الأندلسيّين. والصّواب التّحفّظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحقّقين. وقد يبالغ قومٌ في إخفاء تكريرها مشدّدة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطّاء. وذلك خطأ لا يجوز**»[3].

يتّضح لنا من خلال هذا النّصّ أنّ التّكرير صفة تمييزيّة في الرّاء، إلّا أنّه ينبغي ألّا يُبَالَغ فيها، خاصّة عند تشديدها، ولعلّ هذا المفهوم هو الذي قصده الزّجّاج حينما وصفها مرّة بأنّ فيها تكريرًا، ومرّة بأنّه فيها كالتّكرير، كما سيأتي.

وذكر الزّجّاج صوت الرّاء في أكثر من موضع في كتابه، إلّا أنّه وصفه مرّة بأنّه مكرّر، فقال: «**ولا تدغم الرّاء في اللّام إذا قلت: مُرْ لي بشيء. لأنّ الرّاء حرفٌ مكرّرٌ فلو أُدغمت في اللّام ذهب التّكرير**»[4]، ومرّة أخرى وصفه بالتّمكين فقال: «**إدغام اللّام في الرّاء هو الكلام وعليه القراءة، لأنّ اللّام قريبة من مخرج الرّاء، والرّاء متمكّنة، وفيها كالتّكرير، فلذلك اختير الإدغام فيها، وإن لم تدغم لأنّه من كلمتين جائز**»[5]، والذي يتراءى لنا من كلام

---

[1]- ينظر: مكّي بن أبي طالب القيسي، الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمّار، عمّان، الأردن، ط3، 1417هـ-1996م،ص: 170.

[2]- ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج1، ص: 204.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص: 218-219.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 398.

[5]- المصدر نفسه، ج2، ص: 129.

الزّجّاج أنّ التّكرير صفة قويّة للرّاء، لا يمكن التّنازل عنها لصالح صوتٍ آخر فلذلك منع إدغامها في اللّام، أمّا إذا تأخّرت فيمكن إدغام اللّام فيها حيث تكون محافظة على صفتها.

2-2- الصّفير.

هذه الصّفة لم يعرّفها سيبويه، وكذلك ابن جنّي[1]، ولعلّ أقدم من ذكرها هو المبرّد، فقد قال في المقتضب: «**ومن طرف اللّسان وملتقى حروف الثّنايا حروف الصّفير. وهي حروف تنسلّ انسلالا وهي السّين، والصّاد، والزّاي**»[2]، إلّا أنّ سيبويه حدّد الأصوات التي تتميّز بالصّفير والمصطلح له؛ إذ وصفها بهذه الصّفة في قوله: «**وأمّا الصّاد والسّين والزّاي فلا تدغمهنّ في هذه الحروف التي أدغمت فيهنّ لأنّهنّ حروف الصّفير، وهنّ أندى في السّمع**»[3]، وهو هنا يشير إلى جواز إدغام مجموعة "ط، د، ت" ومجموعة "ظ، ذ، ث" في أصوات الصّفير، في حين أنّ أصوات الصّفير لا تُدغم فيهنّ لقوّتها.

وقد أيّد الزّجّاج سيبويه ما ذهب إليه سيبويه حين علّل لمن أظهر الدّال عند السّين ولم يدغمها فقال: «**والسّين والزّاي والصّاد من موضع واحد، وهي تسمّى حروف الصّفير فلذلك جاز إظهار الدّال**»[4] لأنّ الإدغام يسلب السّين هذه الصّفة القويّة.

2-3- الغنّة.

الغنّة صوت يخرج من الخيشوم، وقيل: صوت يخرج من الأنف عند النّطق بصوت الميم والنّون[5]، تنطبق الشّفتان انطباقا تامّا عند النّطق بصوت الميم فينحبس الهواء انحباسا تامّا في الفم ويخفض الحنك اللّين فيتمكّن الهواء الصّاعد من الرّئتين من المرور عن طريق الأنف، ويتذبذب

---

[1]- ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد، ص: 268.

[2]- المبرد، المقتضب، ج1، ص: 326.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 464.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 133.

[5]- ينظر: المرجع السّابق، ج4، ص: 435.

الوتران الصّوتيان عند النّطق بصوت الميم، ويعتمد طرف اللّسان على أصول الأسنان العليا مع اللّثّة فيقف الهواء أو يحبس، وينخفض الحنك اللّيّن فيتمكّن الهواء الخارج من الرّئتين من المرور عن طريق الأنف، ويتذبذب الوتران الصّوتيان فيخرج صوت النّون. فالميم إذًا صوت شفويّ أنفي مجهور، والنّون صوت أسنانيّ لثويّ أنفيّ مجهور[1].

فالغنّة صفة غير مستقلّة في خروجها، بل لابدّ لها من صوت آخر يتّصف بها، لذلك نجدها تنفكّ عن النّون مثلا في حالة الإدغام الكامل في اللّام والرّاء، فنقول في:

(مَنْ لَمْ): مَلَّمْ.

ونقول في (**مِنْ رِزْقٍ**):**مِرِّزْقٍ.**

فهي صفة تمييزيّة، وليست ثابتة.

ومن هنا نجد الزّجّاج قد أشار إلى مخرج الغنّة من الأنف في تعليل جواز إدغام النون في الميم في قول الله عزّ وجلّ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [سورة النّبأ: 01] قائلًا: «**أصله عن ما يتساءلون. فأدغمت النّون في الميم، لأنّ الميم تشرك النّون في الغنّة في الأنف**»[2]، وهو مخرج لصفة الغنّة التي تجب للصّوتين "ن، م"، فأدغِما لقرب مخرجِ صفتيهما، وهذا وصفٌ دقيقٌ لهذه الظّاهرة (الإدغام)، وتعليلٌ قويٌّ لها، بالرّغم من قلّة الوسائل المتطوّرة في ذلك العصر.

2-4- القوّة والضّعف:

موضوع القوّة والضّعف يكاد يكون غامضا لدى المتقدّمين من علماء اللّغة، ويبدو أنّ علماء التّجويد هم الذين كشفوا عن مضمون هذه الصّفة، وفصّلوا الحديث عنها، ولعلّ مكّي بن

[1]- ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص: 348- 349.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 271.

أبي طالب القيسي (ت: 437هـ) هو واضع نظريّة قوة الصّوت وضعفه، فهو أوّل من تكلّم عن هذا الموضوع وأفاض الحديث فيه[1].

تحدّث مكّي عن هذه الصّفة في أثناء كلامه عن بعض الصّفات، فقال وهو يتحدّث عن الشدّة: «**ومعنى الحرف الشّديد: أنّه حرف اشتدّ لزومه لموضعه، وقوي فيه حتّى منع الصّوتَ أن يجري معه مع اللّفظ به. والشّدّةُ من علامات قوّة الحرفِ فإن كان مع الشّدّةِ جهرٌ وإطباقٌ واستعلاءٌ فذلك غايةُ القوّة في الحرف، لأنّ كلّ واحدةٍ من هذه الصّفات، تدلُّ على القوّة في الحرف، فإذا اجتمع اثنتان من هذه الصّفات في الحرف أو أكثر، فهي غاية القوّة كالطّاء... فافهم هذا، لتُعطي كلَّ حرف في قراءتِك حقَّه من القوّة ولتتحفّظَ ببيان الضّعف في قراءتِك، فالجهرُ والشِّدَّةُ والصّفيرُ، والإطباق، والاستعلاءُ من علامات قوّة الحرف**»[2] فالأصوات في مجملها إمّا قويّة أو ضعيفة، وهذه الصّفة هي التي تستدعي الصّفات الأخرى المكمّلة لها، فكلّما زادت صفة على القوّة كلّما كان الصّوت قويّا أكثر، فالجهر والشّدّة والاستعلاء إنّما هي من علامات قوّة الصّوت.

وعقد مكّي في كتابه "الكشف عن وجوه القراءات" بابا أسماه "باب في معرفة الحروف القويّة والضّعيفة"، لخّص فيه الصّفات القويّة فقال: «**واعلم أنّ القوّة في الحرف تكون بالجهر وبالشّدّة وبالإطباق والتّفخيم وبالتّكرير وبالاستعلاء وبالصّفير وبالاستطالة وبالغنّة وبالتّفشّي**»[3]. وقد طبّق مكّي قانون القوّة والضّعف في باب الإدغام[4]، وكذلك الزّجّاج حيث يقول: «**زعم الخليل وسيبويه وجميع البصريّين ما خلا أبا عمرو أنّ اللّام تُدغَم في الرّاء، وأنّ**

---

[1]- ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد، ص: 280.

[2]- مكّي بن أبي طالب القيسي، الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة، ص: 117-118.

[3]- مكّي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، ج1، ص: 137.

[4]-ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 135-136.

الـرّاء لا تُـدغمُ في الـلّام. وحجّـة الـذين قـالو أنّ الـرّاء لا تُـدغم في الـلّام أنّ الـرّاء حـرف مكـرّر قـويّ فـإذا أُدغِمـت الـرّاء في الـلّام ذهـب التّكريـر منهـا»[1]، فـاكتفى بهـذه الصّـفة في الـذّكر واسـتغنى بهـا عـن غيرهـا مـن الصّـفات كـالجهر، ولعـلّ الـدّافع بـه علـى هـذا الاقتصـار هـو أنّ التّكـرار صـفة تمييزيّـة للرّاء.

ثالثا: مخارج الصّوائت.

إنّ الصّـوائت هـي القسـم الثّـاني مـن قسـمي الصّـوتِ اللّغـويّ بعـد الصّـوامت، وهـي: «**الصّـوتُ المجهـور الـذي يحـدث في تكوينـه أن ينـدفع الهـواء في مجـرى مسـتمرّ خـلال الحلـق والفـم، وخـلال الأنف معهما أحيانًا**»[2]. وذلك:

1- من دون أن يعترض مجرى الهواء الصّادر من الرّئتين عائق، أو حاجز، أو مانع.

2- ومن دون أن يكون هناك تضييق لمجرى الهواء لئلّا يحدث احتكاكٌ مسموعٌ[3].

والصّـوائت في منظـور القـدامى مـن علمـاء العربيّـة، هـي عبـارة عـن هيئـات للحـروف لا أكثـر لـذلك نـرى الكتابـة الهجائيّـة تجاهلـت هـذه الصّـوائت كونهـا أصـواتًا داخـل التّتـابع الخطّـي للأصـوات فأضـحى الصّـائت عنـدهم «**يقلـق الحـرفَ عـن موضـعه ومسـتقرّه، ويجتذبـه إلى جهـة الحـرف الـذي هـي بعضـه**»[4]، بخـلاف السّـكون، ولا يعـدو الصّـائت بهـذه الرّؤيـة مجـرّد عمليّـة «**تحريـك العضـو**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 167.

[2]- محمود السّعران، علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي، ص: 148.

[3]- ينظـر: عصـام نـور الـدّين، علـم الأصـوات اللّغويّـة الفونيتيكـا، دار الفكـر اللّبنـاني، بـيروت، لبنـان، ط1، 1992م، ص: 251.

[4]- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج1، ص: 06.

الـذي هـو الشّـفتان عنـد النّطـق بالصّـوت الـذي هـو الحـرف»[1]،فيتنـوّع تحريـك الشّـفتين عنـد النّطـق بالصّامت بتنوّع الصّائت انغلاقا وانفتاحا وكذلك من حيث موضع النّطق.

أنواع الصّوائت:

قسّم المحدثون الصّوائت إلى:

- صوائت قصيرة، وهي: "الفتحة، والضّمّة، والكسرة".
- أنصاف الصّوائت الطّويلة، وهي "الواو والياء" غير المدّيتين.
- صوائت طويلة "الألف المدّيّة، والواو المدّيّة والياء"[2].

وحـين نرجـع إلى كتـاب "معـاني القـرآن وإعرابـه"، نجـد الزّجّـاجَ قـد تحـدّث عـن هـذه الأنـواع مـن الصّوائت ويمكن تفصيلها كما يلي:

أ- الصّوائت القصيرة:

تكلّـم الزّجّـاج علـى اسـتثقال العـرب لتتـابع المصـوّتات القصـيرة، كـأن تأتي كسـرة بعـد ضـمّة وذلـك عنـد ذكـره للغـات الـواردة في جمـع "عصـا" عنـد تفسـيره لقولـه تعـالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُواْ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾[سـورة طـه: 66] فقـال: «**يجـوز في عِصِـيٍ عُصِـيّ، والكسـر أكثـر، والأصـل الضّـمُّ، إلّا أنّ الكسـر يثقـل بعـد الضّـمّ فلذلك اختير كسر العين**»[3]، أو ضمّةٌ بعد كسرةٍ، فقال في نصٍّ طويلٍ يحاول فيه تعليلَ هذا

[1]- السّـهيلي (أبـو القاسـم عبـد الـرّحمن بـن عبـد الله)، نتـائج الفكـر في النّحـو، تـح: عـادل احمـد عبـد الموجـود، علـيّ محمّـد معوّض، دار الكتب العليمية، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ-1992م، ص: 66.

[2]- ينظر:كمال بشر، علم الأصوات، ص: 368، 422.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 365-366.

الثّقل في الانتقال من الكسر إلى الضّمّ بأنّه «**إنّما جاز (لِإِمِّهِ)*، و(في إِمِّهَا رَسُولًا)** بالكسر لأنّ قبلَ الهمزةِ كسرة، فاستثقلوا الضّمّةَ بعد الكسرة، وليس في كلام العرب مثل "فِعُل" بكسر الفاء وضمّ العين، فلمّا اختلطت اللّام بالاسم شبّه بالكلمة الواحدة، فأبدل من الضّمّة كسرة، ومن قال: (فَلِأُمِّهِ) بضمّ الهمزة أتى بها على أصلها»[1]؛ لأنّ اللّام منفصلة عن الاسم بعدها في أصل الوضع.

وعند توجيهه لقراءة "بِيُوت" بكسر الباء وضمّ الياء قال: «**وليس يروي البصريّون بِيُوتَ بكسر الباء، بل يقولون إنّ الضّمّ بعد الكسر ليس موجودًا في كلام العرب ولا في أشعارها**»[2]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى حمل هذا الكسر على الاتّباع، فقال: «**الذين كسروا فكأنّهم ذهبوا إلى اتباع الياء**»[3]؛ لأنّ الكسرة تنسجم صوتيًّا مع الياء.

وكذلك كرّهَ توالي كسرتين، فقال: «**وكأنّ الضّمَّ بعد الكسر والكسرَ بعد الكسر يستثقل**»[4]، ولم يحاول تعليل هذا الاستثقال، وإنّما اكتفى بنفي وجود هذا التّتابع بين هذه الصّوائت في كلام العرب وأشعارها[5].

في حين نجد الفرّاء يعلّلُ هذا الاستثقال، وذلك في قوله: «**فإنّما يُستثقل الضّمُّ والكسرُ لأنّ لمخرجيهما مؤونة على اللّسان والشّفتين، تنضمُّ الرّفعة بهما فيثقل الضّمة ويمال أحد**

---

*- في قول الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾[النّساء: 11].

**- في قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبۡعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولٗا يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَا﴾ [سورة القصص: 59].

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 23.

[2]- المصدر نفسه، ج4، ص: 234.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص: 234.

[4]- المصدر نفسه، ج4، ص: 275.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص: 234.

الشِّـدقين إلى الكسـرة، فـترى ذلـك ثقـيلًا، والفتحـة تخـرج مـن خَـرْق الفـم بـلا كُلْفـة»[1]، ويـرى الـدكتور غالـب فاضـل المطلـبي أنّ إشـارة الفـرّاء إلى عمـل اللّسـان أثنـاء إصـدار أصـوات المـدّ «**قـد تكـون أوّل إشـارة عربيّـة صـريحة في هـذا الشّـأن**»[2]، ويـرى كـذلك أنّ الفـرّاءَ خـصّ بالمؤونـة الضّـمَّ والكسـر، وأخـرج الفتحـة مـن ذلـك، «**بيـد أنّـه لم يُشِـرْ إلى طبيعـة هـذه المؤونـة**»[3]، في حـين يـرى غـيره أنّ المقصـود بالمؤونـة «**مـا سمّـاه اللّغويّـون المعاصـرون الجهـد العضـلي الـذي عـزاه الفـرّاء إلى اللّسـان والشّـفتين ومـا يطـرأ عليهمـا مـن جهـد فيمـا رآه عنـد النّطـق بالضّـمّ والكسـر متتـابعين**»[4]؛ لأنّ الانتقـال مـن الكسـر إلى الضّـمّ يقتضـي ارتفـاع أقصـى اللّسـان إلى أقصـى الحنـك ويقتضـي كـذلك انضمام الشّفتين مع استدارتهما، ممّا يشكّل ثقلا على النّاطق بهما.

ب- أنصاف الصّوائت الطّويلة:

يطلق هـذا المصطلح على نـوع مـن الأصـوات «**الـتي تبـدأ أعضـاء النّطـق بهـا مـن منطقـة حركـة مـن الحركـات، ولكنّهـا تنتقـل مـن هـذا الموضـع بسـرعة ملحوظـة إلى موضـع حركـة أخـرى**»[5] ويسـمّى هـذا الانتقـال بالانـزلاق؛ إذ تنـتج الـواوُ مـن تتـابع حركـة الفتحـة والضّـمّة، وإذا لم يحـدث هـذا الانزلاق لم تنتج الواو[6].

---

[1]- الفرّاء (أبو زكريّا يحي بن زياد)، معاني القرآن، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط3، 1403هـ-1983م، ج2، ص: 13.

[2]- غالـب فاضـل المطلـبي، في الأصـوات اللّغويّـة دراسـة في أصـوات المـدّ العربيّـة، دار الحريّـة للطباعـة، بغـداد، العـراق، د ط، 1984م، ص: 83.

[3]- المرجع نفسه، ص: 83.

[4]- ابتهال كاصد الزيدي، علم الأصوات في كتب معاني القرآن، ص: 41.

[5]- كمال بشر، علم الأصوات، ص: 368.

[6]- عبـد الصّـبور شـاهين، المـنهج الصّـوتي للبنيـة العربيّـة رؤيـة جديـدة في الصّـرف العـربي، مؤسّسـة الرّسـالة، بـيروت، لبنـان، د ط، 1400هـ-1980م، ص: 30.

غير أنّ هذا الوصف عامّ؛ لأنّهم لم يفرّقوا بين الواو المدّيّة واللّينة، لذلك نبّه علماء التّجويد إلى أنّ المقصود بالواو هنا هي الواو اللّيّنة، خلافا لواو المدّ السّاكنة المضموم ما قبلها، أو ما تسمّى بالضّمّة الطّويلة في علم الأصوات الحديث؛ إذ أنّ مخرجها من الجوف[1].

ويرى المرعشي (ت: 1150هـ) أنّ مخرج الواو المدّيّة هو مخرج الواو غير المدّيّة، إلّا أنّ الخلاف بين مخرجيهما يكمن في أنّ «**مخرج المدّيّة مُقدّرٌ ومخرج غير المدّيّة محقَّقٌ**»[2]، وكلامه يوحي إلى أنّهما من مخرج واحد، وكذلك في وضع الشّفتين عند النّطق بكلّ واحدةٍ منهما فالشّفتان «**في الواو انفتاحهما قليل، وإلّا فهما ينضمّان في الواو المدّيّة أقلُّ من انضمامهما في الواو غير المدّيّة**»[3]، فكان بهذا الوصف قد وصل إلى درجةٍ عالية من الدّقّة في التّفريق بين هذين الصّوتين، ويحدثُ صوت الواو إذا «**ارتفع أقصى اللّسان نحو سقف الحنك، بحيث يسمح للهواء الخارج بالاحتكاك**»[4]، ممّا جعل مخرجها قريبًا من مخرج الضّمّة، مع فرق دقيق في قرب أقصى اللّسان من سقف الحنك مع الواو أكثر منه مع الضّمّة.

وللشّفتين دورٌ كبيرٌ في تشكّل الجزء الأساس في نطق الواو لأنّهما «**حين النّطق بها تستديران، أو بعبارة أدقّ تكتمل استدارتهما**»[5] مع نطق هذا الصّوت.

---

[1]- ينظر: ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج1، ص: 199.

[2]- المرعشي، جهد المقلّ، ص: 63.

[3]- المرجع نفسه، ص: 63.

[4]- رمضان عبد التّوّاب، المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1417هـ-1997م، ص: 93.

[5]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 43.

وقد ذكر الزّجّاج في كتابه "معاني القرآن وإعرابه" نصفَ صائتٍ طويلٍ واحدٍ وهو الواو وحدّد مخرجه بأنّه «**من طرف الشّفتين**»[1] خلافًا لما وصفه به الخليل وسيبويه من أنّه شفويّ[2].

ولعلّ السّبب الذي أدّى بعلماء العربيّة القدامى ومنهم الزّجّاج إلى وصف مخرج الواو من الشّفتين يرجع إلى «**تحسّس موضع اللّسان مع الحنك**»[3]، والذي أدّى بهم إلى إغفال دور أقصى الحنك واللّسان «**وضوح استدارة الشّفتين**»[4]، وعدم وضوح اقتراب اللّسان بصورة واضحة من الحنك.

ت- الصّوائت الطّويلة:

الصّوائت الطّويلة مصطلح يطلق على ما كان يُعرف قديمًا بحروف المدّ[5]. أمّا عند ابن جنّي فهي «**الحروف الثّلاثة اللّيّنة المصوّتة، وهي الألف والياء والواو**»[6]، وقد أدرك علماؤنا القدامى علاقة حروف المدّ بالحركات، وهي علاقة الجزء بالكلّ، كما نصّ على ذلك ابن جنّي من أنّ «**الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثة، وهي الفتحة والكسرة والضّمّة، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء، والضّمّة بعض الواو**»[7]، ممّا يشكّل كلٌّ من صوت المدّ والحركة اتّحادا جزئيًّا، خاصّة وأنّ «**حرف العلّة (حركةً كان أو مدّا) يصلح "بمفرده" أن يكون علامة إعرابيّة**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 432.

[2]- ينظر: الخليل، العين، ج1، ص: 37. وسيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[3]- حسام سعيد النعيمي، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام، جمهوريّة العراق، د ط، 1980م، ص: 311.

[4]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 43.

[5]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 28.

[6]- ابن جنّي، الخصائص، ج3، ص: 124.

[7]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص: 17.

فيكـون مفيـدًا إيجابيّـا بالـذّكر وسـلبا بالحـذف»[1] بخـلاف باقـي الصّـوامت الـتي لا يمكـن أن تكـون علامةً إعرابيّة البتّة إلّا صوت النّون في بعض الحالات كما رأى ذلك النّحاة.

إلّا أنّ هـذا الإطـلاق بأنّ حـروف المـدّ تكـون علامـةً إعرابيّـة سـلبا وإيجـابا فيـه نظـر؛ ذلـك أنّ حالـة الإيجـاب يمكـن اعتبارُهـا دلـيلا علـى تطـابق الحركـة مـع حـرف المـدّ، ولكـن في حالـة السّـلب "النّفـي" فـلا يمكـن ذلـك؛ لأنّ حـذف الحركـة يترتّـب عليـه صـامت قبلـه، أمّـا حـذف حـرف المـدّ فيترتّب عليه صائتٌ قبله من جنس حرف المدّ المحذوف، كما لو قلنا:

يَـضْرِبُ	لَمْ يَـضْرِبْ
يـ ـَ ضْ/ر ـِ / ب ـُ	يـ ـَ ضْ/ر ـِ بْ
ص ح ص/ص ح / ص ح	ص ح ص/ص ح ص
يَسْـعَى	لَـمْ يَسْـعَ
يـ ـَ س/ع ـَ	يـ ـَ س/ع ـَ
ص ح ص/ص ح ح	ص ح ص/ص ح

الملاحظ على هذا التّحليل الصّوتي للفعلين "يضرب/يسعى" نستخلص ما يلي:

– الفعـلان المضـارعان "يضرب/يسـعى" المجـرّدان مـن النّاصـب والجـازم يعـربان بالضّـمّة سـواءٌ أكانت ظاهرة أم مقدّرة.

– عنـد دخـول الجـازم علـى الفعـل الصّـحيح الآخـر "يضـرب" جزمـه بحـذف الحركـة، وعنـد دخولـه علـى المعتـلّ الآخـر "يسـعى" جزمـه بحـذف الحـرف "صـوت المـدّ". هـذا مـن النّاحيـة الإعرايّـة المعروفة لدى النّحاة الأوائل.

– إذا عـبَّرْنا عـن هـذا الحـذف صـوتيًّا يظهـر الاخـتلاف بـين الفعـل الصّـحيح الآخـر الـذي تُحذف منـه الحركـة فقـط، وبـين الفعـل المعتـلّ الآخـر الـذي يحـذف منـه الحـرف، فـالأوّل انتقـل المقطـع

[1]– تمام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، د ط، 1994م، ص: 72.

فيه من "ص ح ص/ص ح/ص ح" إلى "ص ح ص/ص ح ص". أمّا الثّاني فانتقل المقطع فيه من "ص ح ص/ص ح ح" إلى "ص ح ص/ص ح"، والفرق بين المقطعين واضح.

أمّا المدّ في القرآن الكريم تتعدّدُ شواهدُه بتعدّد القراءات القرآنيّة، ويتّضح ذلك كلّه في الأمثلة التي ساقها الزّجّاج في مواضع مختلفة، وصيغ متعدّدة، يمكن توضيحها كما يلي:

1- مدّ ألف التّأنيث الممدودة قبل الهمزة المتطرّفة:

روى الزّجّاج في كلمة "زكريّا" «**ثلاث لغات هي المشهورة المعروفة – زكريّاءُ بالمدّ وزكريّا – بالقصر. غير منوّن من الجهتين جميعًا، وزكريٌّ بحذف الألف معرب منوّن**»[1]، ولم ينسبها إلى لهجةٍ معيّنة، ولا إلى قارئ محدّد، وهما – لغة المدّ والقصر – «**لغتان فاشيتان عن أهل الحجاز**»[2] وقد قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بالقصر من غير همز، وقرأ الباقون بالمدّ والهمز[3]، «**وهو اسم أعجميّ، ومن عادتهم كثرة التّصرّف في الألفاظ الأعجميّة**»[4]، وهذا هو القياس عندهم في الأسماء الأعجميّة.

ومنه مدُّ كلمة "سِوًى وسُوًى" إلى: "سَواء" في قول الله تعالى: ﴿ فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانٗا سُوٗى ﴾ [سورة طه: 58] ولم تثبت القراءة بالمدّ، ولعلّ السّبب في عدم ورود القراءة بالمدّ عدمُ اتّفاقها مع صيغة القصر في المعنى لذلك فرّق الزّجّاج بين الصّيغتين، ففي القصر معناه منصفا أي مكانا يكون النّصف فيما بيننا وبينك، وفي المدّ معناه متوسّط بين المكانين[5].

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 403.

[2]- أحمد بن محمّد البنّا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج1، ص: 476.

[3]- ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 239.

[4]- أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 386.

[5]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 360.

2- مدّ صيغة فَعْلَة إلى فَعَالة:

من النّماذج التي تناولها الزّجّاج في معانيه مدّ كلمة "رأفة" على وزن "فعلة" إلى "رآفة" على وزن "فعالة" في قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ [سورة النّور: 02] مثل سأمة وسآمة قياسًا على "كلالة" وكأبة وكآبة من أسماء المصادر[1]، وممّا رواه الزّجّاج عن أبي زيد الأنصاري قوله: «**يُقال: رَؤُفتُ بالرّجُلِ رأْفَةً وهي القراءة. وقد قُرِئَتْ رآفَة**»[2]. ولم ينسب قراءة المدّ.

أمّا فيما يخصّ نسبة قراءة المدّ "رآفة" فقد اختُلِفَ فيها كثيرًا، خاصّةً وأنّ لها نظيرًا في سورة الحديد في قول الله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ﴾ [سورة الحديد: 27] فذهب صاحب الإتحاف إلى أنّ قنبلًا رواها عن ابن كثير المكّي بفتح الهمزة، أمّا البزّي - وهو راوٍ عن ابن كثير كذلك - اختُلِفَ فيه، فروى عنه أبو ربيعة فتح الهمزة كقنبل، وروى ابن الحباب إسكانها وذهب صاحب إبراز المعاني إلى أنّ ابن كثير فتحها[3]، وهذا في موضع سورة النّور.

أمّا في موضع سورة الحديد، فقد ذكر صاحب الإتحاف أنّ ابن شنبوذ رواها عن قنبل بالفتح والمدّ "رَآفَة" على وزن "فعالة"، بينما رواها ابن مجاهد بالسّكون "رأْفة"، وذهب صاحب إبراز المعاني إلى أنّه لا خلاف في إسكانها، معتمدا في ذلك على ابن مجاهد[4].

---

[1]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 28.

[2]- المصدر نفسه، ج5، ص: 129.

[3]- ينظر: أحمد بن محمّد البنّا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج2، ص: 292. وينظر: أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 612.

[4]- ينظر: أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 612. وينظر: أحمد بن محمّد البنّا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج2، ص: 292.

وممّا يُعلّلُ به في اختيار قراءة الإسكان في آية الحديد المجانسة الصّوتيّة للفظ "رحمة" التي بعدها[1]، وهي لغة، وليست بتخفيفٍ من الفتح؛ لأنّ الذين يخفّفون «**يقولون في فَخِذٍ: فَخْذٌ وفي عَضُدٍ: عَضْدٌ، ولا يقولون في جَمَلٍ جَمْل**»[2]، لكون المفتوح أخفّ عليهم.

وأمّا من اختار «**فلأنّه حذا بها: كرُمَ يكرُم كَرَمًا، وأدخل الهاء دلالةً على المرَّة الواحدة**»[3]، وكذلك لأجل صوت "الهمزة"؛ لأنّ مخرجها من الحلق[4]، وحروف الحلق تتطلّب الفتحَ.

3- مدّ صيغة فَعَلَ إلى فَاعَل:

من الشّواهد التي وقف عندها الزّجّاج قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ سُئِلُواْ ٱلْفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُواْ بِهَآ إِلَّا يَسِيرًا﴾ [سورة الأحزاب: 14] فقد قرأ بقصر همزة "أَتَوْهَا" نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، من طريق الصّوري، وأبو جعفر[5]. وقرأها الباقون وهم: عاصم، وحمزة والكسائي، وأبو عمرو بالمدّ[6].

روى الزّجّاج قراءَتها بالمدّ والقصر من غير أن ينسبها على قارئها، إلّا أنّه فرّق بين المعنيين إذ إنّ «**من قرأ "آتوها" بالمدّ فالمعنى لأعطوها، أي لو قيل لهم كونوا على المسلمين مُظهِرين الفتنة لفعلوا ذلك ومن قرأ "أتوها" بالقصر، فالمعنى لقَصدوها**»[7]، ثمّ ساوى بين القراءتين من حيثُ الجودة في موضع سورة المؤمنون عند قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ

---

[1]- ينظر: أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 612.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 188.

[3]- ابن خالويه، الحجّة في القراءات السّبع، ص: 260.

[4]- ينظر: أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 612.

[5]- ينظر: أحمد بن محمّد البنّا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج2، ص: 372.

[6]- ينظر: ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج2، ص: 342.

[7]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 220.

وَجِلَةٌ ﴾ [سورة المؤمنون: 60] قائلًا: «**ويقرأ: يَأْتُونَ مَا أَتَوْا – القصر – وكلاهما جيّد بالغ**»[1]. ومعناها بالمدّ العطاء[2].

4- مدّ صيغة فَعِل إلى فَاعِل:

من أمثلة هذا النّوع ما رُويَ في قراءةِ ابن كثيرٍ لقول الله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ ﴾ [سورة محمّد: 15] بالقصر"أَسِن"، صفة مشبّهة كحذر، بمعنى تغيّر[3].

ونجد الزّجّاج ذكر هذه القراءة من غير أن ينسبها إلى صاحبها؛ إذ قال: «**ويقرأ من ماء غير أسِن ويجوز في العربيّة أَسْنٍ، يقال أَسَنَ الماءُ يَأْسِنُ فهو آسِن، ويقال: أَسَنَ الماءُ فهو أَسِنٌ إذا تغيّرت رائحته**»[4]، فنتج عن هذا صيغتان "آسِن" على وزن "فَاعِل" وهو اسم فاعل، و"أَسِن" على وزن "فَعِل" وهو صفة مشبّهة، والفرق بين الصّفة المشبّهة واسم الفاعل – كما هو معلوم – هو أنّ الأولى تدلّ على معنًى قائم بالموصوف على جهة الثّبوت والاستمرار. أمّا اسم الفاعل يدلّ على معنًى قائمٍ بالموصوف على جهة الحدوث؛ أي التجدّد والتّبدّل، والتّحوّل[5] النّسبي لا المطلق.

5- مدّ صيغة فُعَّل إلى فُعَّال:

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 16.

[2]- المصدر نفسه، ج5، ص: 128.

[3]- ينظر: أحمد بن محمّد البنّا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج2، ص: 476.

[4]- المصدر السّابق، ج5، ص: 09.

[5]- ينظر: محمد علي عفش، معين الطّلاب في قواعد النّحو والإعراب، دار الشّرق العربي، بيروت، لبنان، حلب، سوريا، ط1، 1412هـ-1992م، ص: 378.

جوّز الزّجّاج "غُزَّاء" على وزن "فُعّال" في غير القرآن الكريم عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ كَانُواْ غُزّٗى لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾ [سورة آل عمران: 156] قائلًا: «**يجوز إلّا أنّه لا يكون في القراءة لأنّه ممدود**»[1]؛ ولأنّ «**القراءةَ وما ثبت في المصحف على القصر**»[2] فوجب الالتزام بما وافق هذين الشّرطين اللذين سار عليهما الزّجّاج في جميع تخريجاته اللّغويّة.

وبالرّغم من أنّ الزّجّاج اهتمّ باختلاف الصّيغ الصّرفيّة التي تنشأ بطولحركةٍ معيّنة، وبالاعتلال الصّرفي، إلّا أنّه لم يهتمّ بمخارجها وصفاتها كاهتمامه بمخارج الصّوامت وصفاتِها.

رابعا: صفات الصّوائت.

أ-الصّوائت القصيرة:

وصف الزّجّاج تتابع المصوّتات بالثّقل، كأن يكون بعد ضمّةٍ كسرة، أو العكس، أو تتابع كسرتين متواليتين، ممّا يستنتج منه نعته للضّمّة والكسرة بالثّقل، وللفتحة بالخفّة.

وقد عبّر عن هذا الوصف أصحاب كتب المعاني، فقد تحدّث الفرّاء عن هذا الاستثقال وعلّله بتقارب مخرج الضّمّة والكسرة[3]؛ إذ يشترك اللّسان والشّفتان في نطق كلٍّ منهما، لذلك يصعب الانتقال من وضع معيّن مع أحدهما إلى وضع معيّن مع ثانيهما، الأمر الذي جعل العربَ يخفّفون هذا الاستثقال بالتّسكين[4] كما في قول الله تعالى: ﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [سورة هود: 28].

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 482.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص: 481.

[3]- ينظر: كاصد الزّيدي، علم الأصوات في كتب معاني القرآن، ص: 51.

[4]- ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 13.

ولكن هذا التّعليل؛ أي تقارب مخرج الضّمّة والكسرة بعيد عن الواقع اللّغوي، خاصّة بعد تطوّر علم الأصوات في العصر الحديث، والحقيقة العلميّة تُثبِتُ أنّ الضّمّة والكسرة متباعدتان في المخرج، و«**إنّ الخاصيّة التي تميّز الكسرةَ هي أنّها أماميّة، إذ لا تشاركها فيها حركة أخرى وأبرز خاصيّة تميّزُ الفتحة هي أنّها منفتحة، أمّا الضّمّة فتمتاز بخاصيتين: خلفيّة، مستديرة**»[1] فظهر التّباين في المخرج.

وقد جوّز الزّجّاج إسكانَ ميمِ الإلزام من كلمة "أَنُلْزِمُكُمُوهَا" لاستثقال توالي الحركات فقال: «**القراءة بضمّ الميم، ويجوز إسكانها على بُعْدٍ لكثرة الحركات وثِقَلِ الضّمّة بعد الكسرة. وسيبويه والخليل لا يُجيزان إسكانَ حرف الإعراب إلّا في اضطرار**»[2]، خاصّة وأنّ القياس في الإعراب لا يقتضي تسكينًا.

ب- الصّوائت الطّويلة:

لم يذكر الزّجّاج في معانيه من الصّوائت الطّويلة سوى صوت الياء، ووصفه بوصف دقيق وذلك حينما جعله من «**حروف المدّ واللّين**»[3]، وهو يريد بهذا الوصف أنّ «**الياء في (هُدَايَ) فتحت لأنّها أتت بعد ساكن وأصلها الحركة التي هي الفتح**»[4] لسكون ما قبلها، أمّا إذا كانت ساكنة ومسبوقة بحركةٍ من جنسها فهي حرف مدّ.

وعلى الرّغم من هذا التّمييز بين الصّوائت القصيرة والطّويلة إلّا أنّه توجد علاقة بينهما وهذا الأمر قد أدركه علماؤنا -كما سبقت الإشارة -، يقول سيبويه نقلًا عن الخليل: «**وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضّمّة زوائد، وهنّ يلحقن ليوصل إلى التّكلّم، والبناء هو السّاكن الذي لا زيادة فيه. فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضّمّة من الواو. فكلٌّ**

---

[1]- الطيّب البكوش، التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 50.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 48.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص: 118.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص: 118.

واحدة شيءٌ ممّا ذكرت لك»[1]، يريدُ التّبعيض فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء والضّمّة بعض الواو.

وقد أدرك الزّجّاج هذه العلاقة بين المصوّتات القصيرة والمصوّتات الطّويلة، وذلك عند شرحه لعلّة بناء ضمير "نحن" على الضّمّ، فقال: «**نحن مبنيّة على الضّمّ، لأنّ نحن يدلّ على الجماعة، وجماعة المضمرين يدلّ عليهم–إذا ثنّيت الواحد من لفظه–الميم والواو، نحو فعلوا وأنتم، فالواو من جنس الضّمّة، فلم يكن بدٌّ من حركة حركة (نحنُ) فحرّكت بالضّمّ لأنّ الضّمّ من جنس الواو**»[2]. وهذا يبيّن أنّ الصّائت القصير عند الزّجّاج ناتج من الصّائت الطّويل وذلك بإنقاصه من مقدار مدّه، وهو بهذا التّعليل يوافق ما قاله سيبويه قبله، وما أفصح به ابن جنّي بعده.

خامسا: التّفخيم والإمالة.

الأصل في الكلام أن يأتي على ما وُضِع له، نطقًا وفهمًا، وإن عدل عن موضعه فلعلّةٍ لغويّةٍ ودلاليّةٍ. وموضوع الفتح والإمالة من الموضوعات التي تعتريها مسألة الأصل والفرع، وعليه «**فإنّ أصل الكلام كلّه الفتح. والإمالة تدخلُ في بعضه، في بعض اللّغات لعلّة، والدّليل على ذلك أنّ جميع الكلام، الفتحُ فيه سائغ جائز، وليست الإمالة بداخلةٍ إلّا في بعضه، في بعض اللّغات، لعلّة. فالأصلُ ما عمّ، وهو الفتح**»[3]، و«**الإمالة في حقيقتها ليست إلّا صورة نطق الألف، أو صورة من صور نطق الفتحة، ولا تحمل أيّةَ قيمة فونيميّة خاصّة بها**»[4]، وبالتّالي فأقصى ما يمكن أن توصف به كونها ألفونًا لا يؤدّي أيّة قيمةٍ دلالةٍ.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 241-242.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 89.

[3]- مكّي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، ج1، ص: 168.

[4]- غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللّغويّة دراسة في أصوات المدّ العربيّة، ص: 163.

1- تعريف الإمالة:

لغة: الإمالة في اللّغة الجذر "م.ي.ل"، و«**الميم والياء واللّام كلمة صحيحة تدلُّ على انحرافٍ في الشّيء إلى جانبٍ منه. مال يميلُ ميلًا**»[1]، والميلُ هو: «**العدول إلى الشّيء والإقبال عليه، وكذلكالميلان**»[2]، أمّا ما يُقابل الإمالة هو الفتح الذي «**يدلُّ على خلاف الإغلاق**»[3].

اصطلاحا:

أ: في اصطلاح النّحاة.

يلاحظ أنّ سيبويه لم يقدّم تعريفًا دقيقا للإمالة، إلّا أنّه أشار إلى مواضعها وإلى كيفيّتها حيث عقد لها بابا أسماه: «**هذا باب ما تمال فيه الألفات**» واستفتحه بقوله: «**فالألف تُمالُ إذا كان بعدها حرفٌ مكسورٌ. وذلك قولك: عَابِدٌ، عَابِدٌ، وعَالِمٌ، ومَفَاتِيحُ، وعُذَافِرُ، وهَابِيلُ. وإنّما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقرّبوها منها**»[4]، ويقول في موضع آخر: «**وممّا يميلون ألفَه كلُّ اسمٍ كانت في آخره ألف زائدة للتّأنيث أو لغير ذلك؛ لأنّها بمنزلة ما هو من بنات الياء**»[5]، ويقول بعده: «**وممّا يميلون ألفه كلُّ شيءٍ كان من باب بنات الياء والواو ممّا هما فيه عينٌ، إذا كان أوّل فَعَلْتُ مكسورًا نحوْا نحوَ الياء فيما كانت أَلفُه في موضع الياء**»[6].

يقصد بقوله: "**بنات الياء**" ما اصطُلِح عليه عند القرّاء بذوات الياء، وسمّيت بذلك لأنّ «**أصلَ**

---

[1]- أحمد بن فارس، مقاييس اللّغة، ج5، ص: 290.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص: 636.

[3]- المرجع السّابق، ج4، ص: 369.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 117.

[5]- المرجع نفسه، ج4، ص: 120.

[6]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 120.

الألف الياء أو التّنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء»[1] تحقيقا للانسجام الصّوتي، وتطبيقا لقانون الاقتصاد اللّغوي.

والملاحظ على ما تقدّم من نصوص ورود كلمتي "تقريب/ نحو" اللتين ستكونان مهمّتين في تعريفات النّحاة والقرّاء الذين جاءوا بعد سيبويه[2]، ومن بين تعريفات الإمالة التي وردت فيها إحدى اللّفظتين:

تعريف الزّمخشري: «**وهي أن تَنحُوَ بالألف نحو الكسرة**»[3] إذا كانت في الأصل ياءً.

وتعريف ابن يعيش: (ت: 643هـ): «**والغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضربٍ من التّشاكل**»[4] الصّوتي.

أمّا الزّجّاج فذهب إلى أنّ باب الإمالة انفرد به البصريّون دون غيرهم، فقال: «**وهذا الباب انفرد به البصريُّونَ في النّحو وليس للكوفيّين ولا المدنيّين فيه شيء، وهو باب الإمالة**»[5] لذلك نجد أبا عمرو ابن العلاء قد انفرد بإمالةِ «**الكاف من (الكافرين) في موضع النّصب والخفض إذا كان جمعًا. وإذا كان واحدًا كقوله تعالى:** ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾ [سورة البقرة: 41] **أو جميعًا في موضع رفعٍ مثل قوله:** ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾

---

[1]- أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشاطبي، ص: 204.

[2]- ينظر: عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، الإمالة في القراءات واللّهجات العربيّة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، د ط، 1429هـ-2008م، ص: 31.

[3]- الزّمخشري، المفصّل في علم العربيّة، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 1425هـ-2004م، ص: 345.

[4]- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج9، ص: 54.

[5]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 167.

[سورة الكافرون: 01] **لم يُمِلْ**»[1] لعدم تحقيق الانسجام الصّوتي بين ضمّة الرّاء والألف المديّة في الكاف.

هذه التّعريفات تحدّد الكيفيّة التي تتحقّق بها الإمالة، ويبيّن الغرض منها، ولكن لا تحدّد المفهوم الدّقيق لها، ويقابل مصطلح الإمالة عند النّحاة مصطلح التّفخيم[2]، ومصطلح الفتح[3]،وعند بعضهم النّصب[4].

ب: في اصطلاح القرّاء.

أمّا الإمالة في اصطلاح علماء التّجويد والقراءات فهي: «**تقريب الألف نحو الياء والفتحة التي قبلها نحو الكسرة**»[5]، ويعرّفها ابن الجزري قائلًا: «**والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء (كثيرًا) وهو المحض. ويقال له الإضجاع، ويقال له: البطح، وربّما قيل له الكسر أيضا (وقليلا) وهو بينباللّفظين ويقال له أيضا التّقليل والتّلطيف وبين بين**»[6] أي بين الفتح والإمالة المحضة، وتسمّى الإمالة الصّغرى.

يفهم من هذا التّعريف أنّ الإمالة عند القرّاء قسمان: قسم يسمّى بالإمالة الكبرى، وهي: «**أن ينطق بالألف مركّبة على فتح يصرف إلى الكسر كثيرًا، وقيل هي أن تنحو بالفتحة نحو**

---

[1]- ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس)، السّبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، 1972م، ص: 146.

[2]- ينظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج1، ص: 52.

[3]- ينظر: عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، الإمالة في القراءات واللّهجات العربيّة، ص: 29.

[4]- ينظر: ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج2، ص: 29.

[5]- مكّي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، ج1، ص: 168.

[6]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 30.

الكسـرة، وبالألـف نحـو اليـاء مـن غـير قلـبٍ خـالص ولا إشـباعٍ مفـرط»[1]، والإمالـة الشّـديدة[2]. والآخـر يسـمّى بالإمالـة الصّـغرى وهـي: «**أن ينطـق بالألـف مركّبـة علـى فتحـة تُصـرف إلى الكسـرةِ قليلًا**»[3]، وهو الإمالة المتوسّطة[4].

أمّـا الزّجّـاج فيتعامـل مـع هـذه الظّـاهرة بمصـطلح الإمالـة والتّفخـيم في مقابـل الفـتح. وقـد أورد المصـطلحين صـراحةً في قولـه: «**وقولـه:** ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ﴾ [سـورة الكهـف: 60] **وإن شـئت قلـت بالإمالـة والكسـر، وهـي لغـة تمـيم وأهـل الحجـاز يفتحـون ويُفَخِّمـون**»[5]، وقـد سمّـى الإمالـة الكسـرَ، كمـا في قولـه تعـالى: «﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [سـورة آل عمـران: 19]. **وأمّـا جـاءكم "بالكسـر" فلغـة تمـيم، وكثـير مـن العـرب وهـي جيّـدة فصـيحة أيضًـا**»[6] وسمّى التفخيم بالفتح تارة، كمـا في قولـه: «﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [سـورة آل عمـران: 37] **و(حسـاب) إن شـئت فتحـت الألـف وألزمتهـا جهـة الفـتح، وإن شـئت أملتهـا إلى الكسرلانكسـار الحـاء، وذلـك كثـير في لغـة العـرب**»[7]، وبالتّضـخيم تارة أخـرى، كمـا في قولـه: «﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ

---

[1]- أحمـد محمـود عبـد السّـميع الحيفـان، أشـهر المصـطلحات في فـنّ الأداء وفـنّ القـراءات، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، لبنـان، ط1، 1422هـ-2001م، ص: 173.

[2]- ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج2، ص: 30.

[3]- المرجع السّابق، ص: 173.

[4]- المرجع السّابق، ج2، ص: 30.

[5]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 298.

[6]- المصدر نفسه، ج1، ص: 386.

[7]- المصدر نفسه، ج1، ص: 404.

عَجِيبٌ ﴾ [سورة هود: 72] **المصحف فيه يا ويلتي بالياء، والقراءةُ بالألف، وإن شئت على التّضخيم، وإن شئت على الإمالة»**[1] لموافقتها الرّسم. أمّا تضخيمها فلموافقتها للقراءة التي هي الأصل.

وقد نسب الزّجّاج الإمالة إلى «**بني تميم وغيرهم من العرب، ولسان النّاس الذين هم بالعراق جارٍ على لفظ الإمالة**»[2]، ووصفها بأنّها «**حسنةٌ جيّدة**»[3].

وعزا الفتح إلى «**لغة أهل الحجاز**»[4]، ووصفها بأنّها «**اللّغة العليا والقدمى**»[5]، وقد ذهب أكثر اللّغويّين قديمًا وحديثًا «**إلى أنّ الفتح هو الأصل والإمالة فرعٌ عليه**»[6]، يقول ابن خالويه: «**الأصل التّفخيم، والإمالة فرع عليه**»[7]، والدّليل على «**أنّ التّفخيم هو الأصل أنّه يجوز تفخيم كلّ ممال ولا يجوز إمالة كلّ مفخّم، وأيضًا فإنّ التّفخيم لا يحتاج إلى سبب والإمالة تحتاج إلى سبب**»[8]، ففهم أنّ الأصل هو التّفخيم، والإمالة فرع عنه.

2- أسباب الإمالة:

الإمالة ظاهرة صوتيّة ترجع إلى سبب أساس، وهو «**الانسجام الصّوتي، والتماس الخفّة**»[9]، أو ما يسمّى بالمشاكلة اللّفظيّة، وقد جاء ذلك عند الزّجّاج كالآتي:

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 63.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص: 124.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص: 239.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص: 170.

[5]- المصدر نفسه، ج1، ص: 123.

[6]- عبده الرّاجحي، اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، ص: 135.

[7]- ابن خالويه، الحجّة في القراءات السّبع، ص: 66.

[8]- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج9، ص: 54.

[9]- عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، الإمالة في القراءات واللّهجات العربيّة، ص: 323.

2-1: مشاكلة التّهيؤ:

وهي عبارة عن تقريبِ صوتٍ من آخر، ويكون هذا التّقريب «**بتغليب المتأخِّرِ على المتقدّم كما في سقت وصُقتُ، ومِنتِن، والحمدِ لله**»[1]، وهي ما يسمّى بالمماثلة الجزئيّة المقبلة المتّصلة[2]. وقد ورد هذا النّوع عند الزّجّاج في إمالة الألف إذا كان بعدها راءٌ مكسورة، في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [سورة الأنعام: 27] حيث جوّزَ الفتح والإمالة فقال: «**القراءة – أكثرها بالفتح والتّفخيم – والإمالة حسنةٌ جيّدة وهي مذهب أبي عمرو. أعني كسر الألف من "النّار"، وإنّما حَسُنَتْ الإمالة في قوله:** ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ﴾ [سورة الجمعة: 05] و﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [سورة التّغابن: 10]؛ **لأنّ الرّاءَ بعد الألف مكسورة، وهي حرف كأنّه مكرَّرٌ في اللّسان، فصارت الكسرةُ فيه كالكسرتين**»[3]، وهذا النّوع كثيرٌ في كلام العرب[4]، وفي موضع آخر عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [سورة الأحقاف: 20] يقول: «**أكثرُ القراءةِ الفتح في النّون والتّفخيم في النّار، وأكثر كلام العرب على إمالةِ الألف إلى الكسر، وبها يقرأ أبو عمرٍو "على النّار" يختارُ الكسر في الرّاء**»[5] فوجبت الإمالة في الألف لانكسار الرّاء بعدها تحقيقا للانسجام الصّوتي.

وممّا تكون فيه الإمالة من أجل التّهيؤ إذا كان سببها متأخّرا عن الألف، كما في قول الله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [سورة الشّمس: 01-02] وقوله

---

[1]- عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، الإمالة في القراءات واللّهجات العربيّة، ص: 327.

[2]- ينظر: فوزي الشّايب، أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة، ص: 219.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 239.

[4]- المصدر نفسه، ج5، ص: 170.

[5]- المصدر نفسه، ج4، ص: 444.

تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا﴾ [سورة الشّمس: 06]؛ حيث يرى الزّجّاج أنّ الأعشى وأصحابه قرؤوا ضُحَاهَا وتَلَاهَا، وطَحَاهَا بالفتح، وقرأوا باقي ما ورد في السّورة بالكسر. أمّا الكسائيّ فقرأ جميع ياءات السّورة بالكسر، وقرأ أبو عمرو بن العلاء بين اللّفظين[1]، وقرأها ورش بالوجهين[2].

وعلّل الزّجّاج ذلك بأنّ «**مَن فتح ضحاها وتَلَاها وطحاها فلأنّه من ذوات الواو، ومن كسر فلأنّ ذوات الواو كلّها إذا رُدَّ الشّيء إلى ما لم يسمّ فاعله انتقل إلى الياء، تقول تُلِيَ ودُحِيَ وطُحِيَ**»[3]، فعدّ الإمالةَ وسيلةً لمعرفة أصل الألف؛ لأنّها تدلُّ على أنّ الألف واو أو ياء فيكون بذلك قد ربطها بمسائل التّصريف والاشتقاق.

2-2: مشاكلة الاصطحاب:

يحدث هذا النّوع من التّشاكل عند «**تقريب الصّوت من الصّوت، نتبيّن أنّ ذلك التّقريب قد يكون باصطحاب بعض صفات الحرف الأوّل حين النّطق بالثّاني، كما في اصطبرَ، واضطربَ، ومُنتُن، والحمدُ لله**»[4]، وتُسمّى بالمماثلة الجزئيّة المدبرة المتّصلة[5]، لتأثّر الصّوت الثّاني بالأوّل.

وانطلاقا من هذا القانون الصّوتي نلاحظ أنّ مشاكلة الاصطحاب تظهر «**في الكلمات التي وقعت فيها إمالة لكسرة أو ياء قبل الألف**» [6]؛ أي عندما يقع سبب الإمالة قبل الألف الممال.

---

[1]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 331.

[2]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 425.

[3]- المصدر السّابق، ج5، ص: 331.

[4]- المرجع السّابق، ص: 327.

[5]- ينظر: فوزي الشّايب، أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة، ص: 222.

[6]- المرجع نفسه، ص: 336.

ومـن أمثلـة هـذا النّـوع عنـد الزّجّـاج مـا ورد في قـول الله تعـالى: ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [سـورة آل عمـران: 37]، قـال فيـه: «**و"حسـاب" إن شـئت فتحـتَ الألـف وألزمتهـا جهـة الفـتح، وإن شـئت أملتَهـا إلى الكسـر، لانكسـار الحـاءِ وذلك كثيرٌ في لغة العرب**»[1].

3- موانع الإمالة:

ذكـر الزّجّـاج حـالاتٍ تمنـع الإمالـة، وذلـك لأسـبابٍ صـوتيّة تتنـافى وقـانون الانسـجام الصّـوتي نجملها فيما يلي:

1- مـا جـاء علـى وزن "فَاعِـلٍ"، وفـاؤه أحـد حـروف الإطبـاق أو الاسـتعلاء؛ لأنّ «**العـرب تقـول: هـذا عابِـد وهـو عابِـد فيكسـرون مـا بعـدها إلّا أن تـدخل حـروف الإطبـاق وهـي الطّـاء والظّـاء والصّـاد والضّـاد لا يجـوز في قولـك فـلانٌ ظـالِمٌ: ظـالِم مـال، ولا في طالـبٍ: طالـب مـال ولا في صـابرٍ: صـابر مـال، ولا في ضـابِطٍ: ضـابط مـال، وكـذلك حـروف الاسـتعلاء وهـي: الخـاء والغـين، والقـاف، لا يجـوز في غافِـل: غافـل مـال، ولا خـادم: خـادم مـال، ولا في قـاهر: قـاهر مال**»[2]؛ لأنّ فاءه من أصوات الاستعلاء.

ولهـذا المنـع سـببٌ صـوتيٌّ ذكـره سـيبويه سـالِكًا في تعليلـه سـبيلَ القيـاس والتّمثيـل قـائلا: «**وإنّمـا منعـت هـذه الحـروف الإمالـةَ لأنّهـا حـروفٌ مسـتعليةٌ إلى الحَنَـك الأعلـى، والألِـفُ إذا خرجـت مـن موضـعها اسـتعلت إلى الحَنَـك الأعلـى، فلمّـا كانـت مـع هـذه الحـروف المسـتعلية غلبـت عليهـا كمـا غلبـتِ الكسـرةُ عليهـا في مسـاجِدَ ونحوِهـا، فلمّـا كانـت الحـروف مسـتعليةً وكانـت الألـفُ**

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 404.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص: 124.

تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجهٍ واحدٍ أخفّ عليهم، كما أنّ الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللّسان من موضع واحد أخفُّ عليهم فيُدغِمونه»[1].

وإلى هذا التّعليل ذهب ابن يعيش من أنّ «**هذه الحروف منفتحة المخارج فلذلك وجب الفتح معها ورفضت الإمالة هنا من حيث اجتلبت فيما تقدّم**»[2]، ولكن إذا وقعت عينُ "فاعل" راءً خرجت القاعدة عن الاطّراد، ولذلك قال الزّجّاج: «**لا تقول: هذا صالِح، بإمالة الصّاد، إلى الكسر، فإن كان في موضع اللّام راءٌ جاز الكسر، تقول: هذا صارِم. ولا تقول: مررْتُ بضابِطٍ بإمالة الضّاد ولكن تقول: مررتُ بضارِبٍ فتسهّل الرّاء المكسورةَ كسرةَ الصّاد والضّاد المطبقتين**»[3]؛ لأنّ الرّاء المكسورة ملازمة للتّرقيق، فلا يمكن تفخيمها، والألف يمكن إمالتها، فأمالوها طلبًا للخفّة والتّجانس الصّوتي.

وممّا لا تجوزُ فيه الإمالة "حَتَّى" و"إِمَّا" و"إِلَّا" فيما زعم سيبويه والخليل[4]، فلا يجوز إمالة "حتّى" في قول الله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ﴾ [سورة الأنعام: 31]، ولا إمالة "إِمَّا" في قوله: ﴿ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمۡ حُسۡنٗا ﴾ [سورة الكهف: 87]، ولا إمالة "إِلَّا" في قوله: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [سورة محمد: 19]؛ لأنّ هذه الكلمات حروف[5]

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 129.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج9، ص: 59.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 167.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 335.

[5]- ينظر: الزّمخشري، المفصّل في علم العربيّة، ص: 350.

«**ففصلَ بينها وبين أواخر الأسماء التي فيها الألف نحو حبلى وهدى**»[1]، أمّا إذا سُمّي بها رجلٌ أو امرأةٌ جازت فيها الإمالة[2].

والعلّة في ذلك أنّ الحروف غير متصرّفة والأسماء متصرّفة، والإمالة «**ضربٌ من التّصرّف لأنّه تغيير...والحروف غير متصرّفة ولا تلحقها تثنية ولا جمع ولا تغيير فلا تصير ألفاتها ياءات**»[3]، لعدم تمكّنها.

يتّضح لنا أنّ تعرُّضَ الزّجّاج للإمالة كان نادرًا جدًّا؛ حيث عدّها شكلًا من أشكال الانسجام الصّوتي بين المصوّتات في الجانب النّطقي فقط، وعزاها إلى لغة غير الحجازيّين، كما أنّه أشار إلى بعض أسبابها وبعض حالات منعها، مستندًا في ذلك إلى ما جاء عند سيبويه والخليل.

2 : الاختلاس والرّوم والإشمام.

اعتنى الزّجّاج – إلى جانب اهتمامه بالصّوائت، وتبيين أحوالها من زيادة ونقصان – بظواهر أخرى كالاختلاس والرّوم والإشمام؛ التي لها ارتباط بالصّوائت، وسنحاول الوقوف على هذه الظّواهر ضمن هذه الجزئيّة من البحث.

2-1: الاختلاس في الحركات:

اهتمّ علماء اللّغة والتّفسير عموما، وعلماء القراءات على وجه الخصوص بالاختلاس، وبيّنوا مواضعه والأغراضَ منه. ويقصدون به الاستلاب في مخاتلة وغفلة، يقول الرّازي (ت: 660هـ): «**خلس الشيءَ من باب ضرب، واختلسه وتخلّسه أي: استلبه، والاسم الخُلسة بالضّمّ**»[4] والمعنى: الإسراع في نطق الحركة.

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 335.

[2]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 135.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج9، ص: 65.

[4]- الرّازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر)، مختار الصّحاح، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، ط1، 2013م، ص: 90.

وجاء في التّمهيد ما نصّه: «**وأمّا الاختلاس فهو عبارة عن الإسراع بالحركة، إسراعا يحكم السّامع له أنّ الحركةَ قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن**»[1]، والمقصود بالإسراع هو عدم تمكين الحركة القصيرة من المخرج خيفة إشباعها فتتحوّل إلى حركة طويلة، «**والاختلاس في الاصطلاح عدم الإشباع في تصويت الحركة فلا تشبع فتتحوّل إلى صائت طويل، وإنّما يُختَلس اختلاسا**»[2] بنطق الحركةِ نطقًا خفيفًا بسرعةٍ ملحوظةٍ، بغرض الحفاظ على رتابةِ الحركة ومقدارها الذي يجب ألّا تتعدّاه.

ويعتبر اختلاس الحركات ظاهرة من الظّواهر اللّغويّة التي تشير إلى لهجات عربيّة، شأنها شأن الإشباع وقد أشار سيبويه إلى كلتا الظّاهرتين بقوله: «**فأمّا الذين يُشبِعون فيُمَطّطون وعلامتها واوٌ وياءٌ، وهذا تحكمُه لك المشافهة. وذلك قولك: يَضْرِبُهَا، وَمِنْ مَأْمَنِك. وأمّا الذين لا يُشبعون فيختلسون اختلاسًا وذلك قولك: يَضْرِبُهَا وَمن مأمنك، يسرعون اللّفظَ. ومن ثمّ قال أبو عمرو*: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾** [سورة البقرة: 53] **ويدلّك على أنّها متحرّكة قولهم: مِنْ مأمنك، فيبيّنون النّون، فلو كانت ساكنة لم تحقّق النّون**»[3].

وإلى الظّاهرة نفسِها أشار ابن جنّي فقال: «**وخفّفوا على ألسنتهم، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا، وأخْفَوْهَا فلم يمكّنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها؛ ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾** [سورة يوسف: 11] **مختلسًا، لا محقّقا؛ وكذلك**

---

[1]- ابن الجزري، التّمهيد في علم التّجويد، تح: غانم قدّوري الحمد، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ-2001م، ص: 73.

[2]- رشيد عبد الرّحمن العبيدي، معجم الصّوتيّات، ص: 22.

*- القراءة بالاختلاس هي إحدى وجهين عن أبي عمرو، والوجه الآخر هو الإسكان. ينظر: أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، ص: 326.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 202.

قولــه عــزّ وجــلّ: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [سـورة القيامـة: 40] **مخفًى لا مستوفًى، وكذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ مختلسا غير ممكّن كسرة الهمزة** »[1] مع الاحتراز من الوقوع في اللّحن بإسكانها، وهي لغة منسوبة إلى أعراب عقيل وكلاب[2]، بينما ينسب إلى أهل الحجاز لغة الإشباع[3].

ونجد الزّجّاج ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من أنّ قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ فيها اختلاس في حركة الهمزة، وليس إسكانًا، فقال: «**وروي عن أبي عمرو بن العلاء أنّه قرأ بارئْكم بإسكان الهمز، وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسرة، وأحسب أنّ الرّواية الصّحيحة ما روى سيبويه فإنّه أضبط لما روى عن أبي عمرو**»[4]، وهو وجه قويٌّ؛ لأنّ قراءة الإسكان وجهٌ ممّا رواه الدّوري عن أبي عمرو، أمّا وجه الاختلاس فمرويّ عن الدّوري كذلك وعن السّوسي عن أبي عمرو بن العلاء[5]، فقوي بكثرة الرّواية.

لقد أصاب الزّجّاج نقطة مهمّة أدركها بعده ابن جنّي حينما تحدّث عن أحوال العرب وأغراضهم ولطف أسرارهم، وهي أنّ الحركات تخضع للتّغيير في نطقها من حال إلى حال وفق السّياق الذي ترد فيه[6]، وقد اتّفق الرّجلان في أنّ الموضعَ موضعُ اختلاس للحركة وليس موضع إسكان، يقول ابن جنّي: «**حتّى دعا ذلك مَن لَطُفَ عليه تحصيل اللّفظ، إلى أن ادّعى أنّ أبا عمرو كان يسكّن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة، لا حذفها**

---

[1]- ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص: 72.

[2]- ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج5، ص: 226.

[3]- ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص: 27.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 136.

[5]- عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 39.

[6]- كمال بشر، علم الأصوات، ص: 453.

البتّة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القرّاء الذين روَوه ساكنًا. ولم يُؤْت القومُ في ذلك من ضعف أمانة، لكن أُتُوا من ضعف دراية»[1]، حيث أدلى ابن جنّي برأيين في شأن قراءة الهمزة في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾ هما الإسكان والاختلاس. ووصف الذين رووا الإسكان بضعف الرّواية، لا ضعف الدّراية؛ ويقصد بذلك «**أنّ الإسكان لا وجه له في العربيّة ولو كان القرّاء على دراية بذلك لتردّدوا في رواية الإسكان. وقد أفاض العلماء في بيان أنّ العرب قد تعمد للإسكان تخفيفا، وأنّ تسكين المرفوع في نحو يشعركم لغة لتميم وأسد، فلا وجه للإنكار من جهة الدّراية**»[2]، وهذا من المواضع التي طعن فيها ابن جنّي في القرّاء.

ومع كلّ هذا نجد علماء الأصوات المحدثين لا يعتبرون هذه التّغيّرات صوائت مستقلّة، بل هي «**صور أو أمثلة (variants) أو (allophones) للحركات الأصليّة (الفتح والكسر والضّمّ) بدت على هذا النّحو كظواهر تطريزيّة (Prosodic Features) وفقًا للسّياق، وليست وحدات أو فونيمات مستقلّة، (Units or phonemes) لها قيمٌ دلاليّة... وهذه الحركات الثّلاث [الفتح والكسر والضّمّ] خاضعة للتّغيّر في النّطق، وهو تغيّر سياقيٌّ لا يؤدّي إلى تشكيل حركات مستقلّة تتجاوز المواقع والوظائف مع الحركات الأخرى في البناء الصّوتي للغة**»[3] فلا تُحدث أيّ تغيير في المعنى.

وفي موضعٍ آخر عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ [سورة آل عمران: 75] نجده يقول: «**كان أبو عمرو يختلس الكسرة...وحكى سيبويه عنه – وهو في هذا أضبط من غيره – أنّه كان يكسر كسرًا خفيّا**

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 72-73.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص: 73.

[3]- كمال بشر، علم الأصوات، ص: 453-454.

وأمّا نافع وقرّاء أهل المدينة فأشبعوا هذه الحروف فكسروا وأثبتوا الياءات مثل﴿ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ ﴾»[1] فقابل الاختلاس بالإشباع.

وبالتّأمّل في هذا النّصّ نجد الزّجّاجَ قد قسّم الحركات إلى قسمين، حركات صريحة، وحركات مختلسة.

والحركات الصّريحة نوعان: مشبعة، وغير مشبعة، «**وفي هذه الحروف أربعة أوجه، يجوز إثبات الياء ويجوز حذفها [تقول] يُؤَدِّهِ إليك بالكسر، ويجوز يُؤَدِّهُو إليك بالضّمّ بإثبات الواو بعد الهاء، ويجوز حذف الواو وضمّ الهاء**»[2]. فهذه أربعة أوجه تجوز في مثل هذه المواضع وسببُ مجيء الواو مع الهاء هو البعد في المخرج «**قال سيبويه دخلت الواو في التّذكير كما دخلت الألف في التّأنيث، نحو: ضربتهُو وضربتها، قال أصحابه أُختيرت الواو لأنّها من طرف الشّفتين والهاء من الحلق، فأبانت الواو الهاءَ، وإنّما تحذف الياء لعلّة تقلب الواو إليها فإذا حذفت الياء بقيت الكسرة فأمّا في الوقف فلا يجوز البتّة**»[3]؛ أي يُمنع الإسكان في حالة الوقف.

2-2: الرّوم ومواضعه:

يعتبر مصطلح الرّوم من المصطلحات الصّوتيّة، فقد أسّس لها علماء التّجويد والعربيّة قواعد وضوابط استندوا إليها في دراستهم لهذه الظّاهرة، وجاءت دراساتهم معمّقة وحيويّة حول توصيف هذا المفهوم، ليتسنّى للباحثين والدّارسين الإحاطة به إحاطة سليمة من اللّحن والعيب.

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 432.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص: 432.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص: 432-433.

فـالرّوم في اللّغـة مـن الفعـل "رام"، يقـال: «**رامَ الشّـيء يَرومـه رَومـا ومَرَامًـا: طلبـه**»[1] ورغـب فيـه، وهـذا لـيس ببعيـد عمّـا أراده علمـاء النّحـو والتّجويـد؛ لأنّ «**الـذين رامـوا الحركـةَ فـإنّهم دعـاهم إلى ذلـك الحـرصُ علـى أن يُخرجوهـا مـن حـال مـا لزمـه إسـكان علـى كـلِّ حـال، وأن يُعلِمُـوا أنّ حالهـا عنـدهم لـيس كحـال مـا سَـكّنَ علـى كـلّ حـال**»[2]، وهـو كمـا عرّفـه ابـن السّـرّاج (ت: 316هـ) «**صـوت ضـعيف ناقـص، فكأنّـك تـرومُ ذلـك ولا تتمّمـه**»[3]، فالنّـاطق يرغـب في النّطـق بالحركـة كاملـةً ولكـن لا يتمّمهـا ويختلسـها اختلاسـا وذلـك ممّـا يُدركـه الأعمـى والبصـير؛ لأنّ فيهـا صوتا يكاد يكون متحرّكًا[4].

وهـو ظـاهرةٌ صـوتيّةٌ لا تـدركُ إلّا بالإمعـان والإصـغاء الجيّـد، وهـو درجـة مـن درجـات وضـوح الحركـات عنـد الوقـف، كمـا بـيّن سـيبويه ذلـك بقولـه: «**فأمّـا المرفـوع والمضـموم فإنّـه يوقَـفُ عنـده علـى أربعـة أوجـه: بالإشمـام، وبغـير الإشمـام كمـا تقـف عنـد المجـزوم والسّـاكن، وبأن تـروم التّحريك، وبالتّضعيف**»[5]؛ يعني التّشديد.

أمّـا علمـاء التّجويـد والقـراءات ففصّـلوا في ذلـك أيّمـا تفصـيل شـرحًا وتعليـلًا، إلّا أنّهـم جمعـوا بينـه وبـين مصـطلح الإشمـام في بابٍ واحـدٍ، يقـول مكّـي: «**اعلـم أنّ الـرَّوْمَ والإشمـام إنّمـا اسـتعملتهما العـرب في الوقـف لتبـيّن الحركـة، كيـف كانـت في الوصـل...فالرَّوْمُ إتيانـك في الوقـف بحركـة ضعيفة**»[6] غير تامّة.

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص: 258.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 168.

[3]- ابـن السّـرّاج، الأصـول في النّحـو، تـح: عبـد الحسـين الفتلـي، مؤسسـة الرسـالة، بـيروت، لبنـان، ط3، 1417هـ-1996م، ج2، ص: 372.

[4]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج9، ص: 67.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 168.

[6]- مكّي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، ج1، ص: 122.

ويقول ابن الجزري: «**وأمّا الرَّوْمُ فهو عند القرّاء عبارة عن النّطق ببعض الحركة**»[1].

أمّا الشّاطبيّ فنجده يصف كيفيَّةَ الرّوْم والإشمام عند القرّاء، ويبيّن مواطنه الجائزة والممنوعة إذ الرَّوْمُ يكونُ في "المضموم/المرفوع"، و"المكسور/المجرور). والإشمامُ لا يكون إلّا في "المضموم/المرفوع" ويمتنعان مع المفتوح والمنصوب، فيقول:

وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُكَ الْمُحَرَّكِ وَاقِفًا ... بِصَوْتٍ خَفِيٍّ كُلَّ دَانٍ تَنَوَّلَا

وَالِاشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعَيْدَ مَا ... يُسَكَّنُ لَا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلَا

وَفِعْلُهَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ ... وَرَوْمُكَ عِنْدَ الْكَسْرِ وَالْجَرِّ وُصِّلَا

وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ ... وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أُعْمِلَا[2]

والمقصود بـ"إمام النّحاة" في كلامه أئمّة النّحو، فهو لفظ مفرد أريد به الجنس، ويمكن أن يكون المشهور فيهم، وهو سيبويه[3] الذي يرى أنّ الرّوم يمكن أن يكون في المفتوح والمنصوب.

ومن المواضع التي وقف عندها الزّجّاج قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ﴾ [سورة البقرة: 11] يقول: «**والأصل في (قيل) قُوِلَ ولكن الكسرة نُقِلت إلى القاف لأنّ العين من الفعل في قولك قال نُقلت من حركة على سكون، فيجب أن تلزم هذا السّكون في سائر تصرّف الفعل**»[4] سواء من حيث الزّمن، أو من حيث المشتقّات.

---

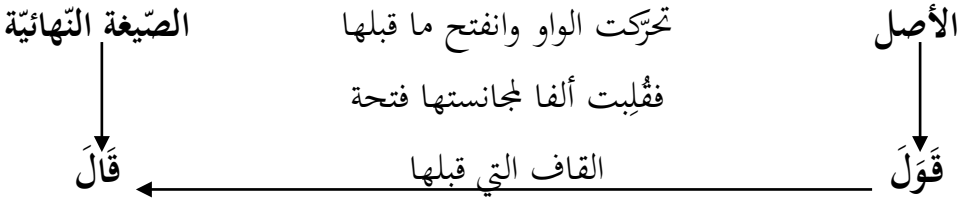
[1]- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 121.

[2]- الشّاطبي، حرز الأماني ووجه التّهاني في القراءات السّبع، ص: 30.

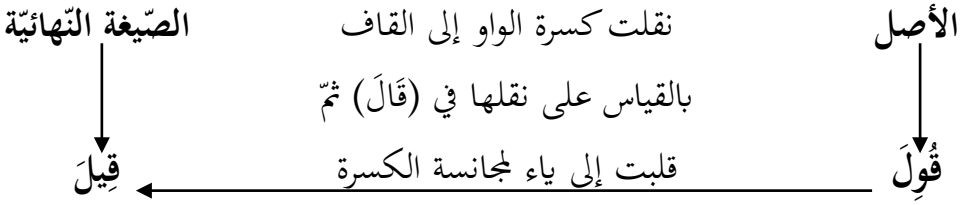
[3]- ينظر: أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، ص: 269.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 87.

يلاحظ على هذا التّخريج الاعتمادُ على القياس، الذي يعني «**حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع**»[1]، وهو تعليل حمل الإعلال الواقع في الفعل المبنيّ للفاعل على الفعل المبنيّ للمفعول؛ لأنّ التّغيير في الفعل "قَالَ" يكون كالآتي:

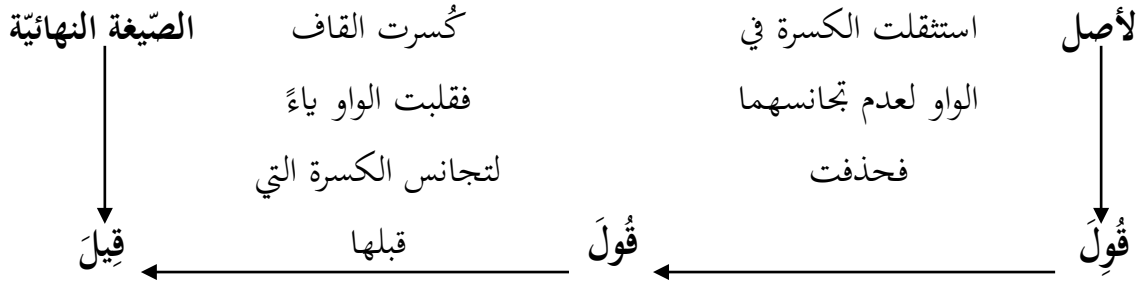


فأضحى لدينا إعلال بالقلب، وبالقياس على هذا يكون الفعل "قِيلَ" كالآتي:



فصار لدينا إعلال بالقلب والنّقل.

وهذا التّخريج لم يرتضه أبو البقاء العكبري فقال: «**ومنهم من يقول: نقلوا كسرةَ الواو إلى القاف وهذا ضعيف؛ لأنّك لا تنقل إليها الحركةَ إلّا بعد تقرير سكونها، فيحتاج في هذا إلى حذف ضمّة القاف**»[2]، ويرى وجها آخر وهو أنّ «**أصل قِيلَ قُوِلَ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وكسرت القاف لتنقلبَ الوَاوُ يَاءً**»[3]، فتكون التّغييرات الصّوتيّة عنده كالآتي:



[1]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، ص: 93.

[2]- أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص: 28.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص: 27.

والأمر اللّافت للانتباه هو أنّ أبا البقاء والزّجّاج قد اتّفاقا على جواز إبقائها على أصلها أي: "قُولَ" مثل "ضُرِبَ"، فأمّا الزّجّاج فقال: «**وقد يجوز في غير القرآن: قد قُولَ ذاك**»[1] ومثله قال العكبري: «**ومن العرب من يقول في مثلِ قِيلَ وبِيعَ: قُولَ وبُوعَ، ويسوّي بين ذوات الواو والياء، قالوا: وتُخرَّجُ على أصلها، وما هو من الياء تقلب فيه واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، ولا يُقرأُ بذلك ما لم تثبت به رواية**»[2]، وهذا كلّه إذا كان في غير القرآن الكريم.

بقي معنا وجهٌ آخر وهو المقصود هنا وهو وجه الرَّوْم، يقول الزّجّاج: «**وبعضهم يروم الضّمّة في قِيل...تروم في سائر أوائل ما لم يُسَمّ فاعله الضّمّ في هذا الباب**»[3]؛ أي: قيل وغيض وسيق وما أشبهها فسمّاه رَوْمًا، بينما نجد سيبويه يسمّيه إشْمَامًا فقال: «**وإذا قلت (فُعِلَ) من هذه الأشياء كسرت الفاء وحوّلتَ عليها حركة العين كما فعلت ذلك في (فَعِلْتَ) لتغيّر حركة الأصل لو لم تعتلّ، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال. وذلك قولك: (خِيفَ)، و(بِيعَ) و(هِيبَ) و(قِيلَ).**

وبعضُ العرب يقول: خِيفَ وبِيعَ وقِيلَ، فيُشمّ إرادةَ أن يبيّن أنّها فُعِلَ. وبعض من يضمّ يقول: بُوعَ وقُولَ وخُوفَ وهُوبَ، يتبع الياءَ ما قبلها كما كان موقن.وهذه اللّغات دواخل على قِيلَ وبِيعَ وخِيفَ وهِيبَ، والأصل الكسر كما يكسر في فعلت»[4]، وتابعه العكبري قائلًا: «**ويجوز إشمام القاف بالضّمّة مع بقاء الياء ساكنةً تنبيهًا على الأصل**»[5]. وقد سمّى بعضُ المحدثين هذا النّوعَ من الإشمام بالإشمام الصّرفي «**إشارةً إلى كونه يختصّ بظاهرةٍ صرفيّة**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 87.

[2]- أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص: 28.

[3]- المصدر السّابق، ج1، ص: 87.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 342.

[5]- أبو البقاء العكبري، التّبيان في إعراب القرآن، ج1، ص: 28.

اعتنى ببيانها علماء الصّرف في كتبهم في باب الإعلال»[1]. وإن كان في حقيقته صوتيّا لذلك سمّاه الزّجّاجُ وغيرُه من علماء القراءات رَوْمًا[2].

يتّضح لنا من خلال هذه الأقوال أنّ الذي ذهب إليه الزّجّاج أقرب إلى الواقع اللّغوي؛ لأنّ هناك فرقًا بين الإشمام والرّوم، ولا بأس أن نعرض قول مكّي بن أبي طالب القيسي في هذا الشّأن، فهو يرى أنّ «**الإشمام لا يكون إلّا في حرفٍ ساكن نحو إشمامك ضمّة الدّال من "نعبد" بعد إسكانها، وإشمامك ضمّة النّون الأولى من "تأمننا" وهي ساكنة، لأنّ أوّل المدغم لا يكون إلّا ساكنا. فإن وقعت التّرجمة بالإشمام في المتحرّك، فهو في الحقيقة رَوْمٌ، لأنّه لا يُسمع نحو ترجمتهم الإشمام في: "سِيئت وقِيلَ" وشبهه، هذا إشمام يُسمع، فهو كالرَّوم**»[3] ولعلّ هذا الفهم كان حاضرًا عند الزّجّاج حال كونه مفسِّرًا لهذه الظّواهر الصّوتيّة، والتي يبدو فيها الخلاف جليّا لعلماء التّجويد.

واعتمد الزّجّاج على الرَّوْمِ في الدّلالة على حذف بعض الحروف، كحذف الياء من "الجواري" في قول الله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [سورة الرّحمن: 24] حال الوقف عليها وتعويضها بالرّوم ليدلّ عليها فقال: «**وإن وقف عليها واقف بغير ياء فذلك جائز على بعد، ولكن يروم الكسر في الرّاء ليدلّ على حذف الياء**»[4]. وإلّا وُقف عليها بإثبات الياء، ذلك أنّ حذفها وصلًا كان من أجل التقاء السّاكنين.

---

[1]- غانم قدّوري الحمد، (الإشمام في العربيّة حقيقته وأنواعه)، مجلّة معهد الإمام الشّاطبي للدّراسات القرآنيّة، العراق، ع9، جمادى الآخرة 1431هـ، ص: 214.

[2]- ينظر: أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، ص: 321.

[3]- مكّي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، ج1، ص: 122-123.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 100.

2-3: الإشمام وأنواعه:

من الظّواهر الصّوتيّة التي حظيت بأهمّيّة بالغة في الدّرس اللّغوي العربيّ عامّة، وفي الدّراسات القرآنيّة على وجه الخصوص ظاهرة الإشمام، فلا نكاد نجد عالما من علماء اللّغة القراءات إلّا وقد نبّه إليه، وكتب فيه، كلٌّ على حسبِ تخصّصه، والموضوع الذي يعتني به، ومن أولئك العلماء الزّجّاج في كتابه "معاني القرآن وإعرابه".

ولمّا كان بيانُ دلالة مصطلح "الإشمام" أمرًا ضروريًّا يتوقّف عليه فهمُ عددٍ من الظّواهر الصّوتيّة التي أُطلِقَ عليها هذا المصطلح، لتجنّب الخلط بينها أو القصور في فهمها، وجبَ الوقوف عند معنى الإشمام لغة واصطلاحا، وبيان أنواعه.

2-3-1: تعريف الإشمام:

فالإشمام في اللّغة مصدر للفعل "أشمّ"، وتشمَّمَ الشّيءَ واشتمّه أدناهُ من أنفه ليجتذب رائحتَه[1] وإطلاق الشّمّ على الظّواهر الصّوتيّة مجازٌ لا حقيقةً؛ لأنّ حاسّة الشّمّ الفم، والأصوات تُسمع بالأذن، ولعلّ هذا المعنى المجازي جعلَ كثيرًا من علماء اللّغة يطلقون عليه مصطلحات أخرى متداخلة معه، من ذلك «**أن تضع لسانك في أيّ موضع شئت ثمّ تضمّ شفتيكَ وإشمامُك للرّفع إنّما هو للرّؤية وليس بصوتٍ يُسمَعُ، فإذا قلتَ هذا (مَعْنٌ) فأشممت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشمّ وإنّما هو أن تضمَّ شفتيك بغير تصويتٍ**»[2]، ومنه ما جاء في لسان العرب من تعريف الإشمام بأنّه: «**رَوْمُ الحرفِ السّاكن بحركةٍ خفيّة لا يعتدُّ بها ولا تكسِرُ وزنًا**»[3]، ومنها أن تُشِمَّ الحرفَ حرفًا آخر، كقراءةِ خلف عن حمزة الصّادَ بالإشمام في كلمة "صراط" حيثما وردت في القرآن الكريم[4]، وهو «**أن تُخلط لفظَ الصّاد وتُمزج أحد الحرفين**

---

[1]- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص: 325.

[2]- ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، ج2، ص: 372.

[3]- المرجع نفسه، ج12، ص: 326.

[4]- أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 80-81.

بالآخر بحيث يتولّدُ منهما حرفٌ ليس بصادٍ ولا بزايٍ ولكن يكون صوت الصّاد متغلّبا على صوت الزّاي كما يستفادُ من معنى الإشمام»[1]، ممّا جعلَ الدّكتورَ غانم قدّري الحمد يذهب إلى التّفصيل في أنواع الإشمام فصنّفه إلى ثلاثة أقسام. وهذه الأقسام – وإن كانت متداخلةً –، إلّا أنّها ترجع في الأصل إلى كيفية النّطق بالصّوت المشمّ.

2-3-2: أنواع الإشمام:

ممّا سبق من التّعاريف التي نقلناها من المصادر اللّغويّة، ومصادر علم التّجويد والقراءات تتلخّص لدينا ثلاثةُ أنواعٍ من الإشمام، وهي كما صنّفها الدّكتور غانم قدّوري الْحَمَد كالآتي[2]:

أ- الإشمام الوقفي:

ويمثّل هذا النّوع من أنواع الإشمامِ ضربًا من أضرب الوقف على الكلمة في العربيّة؛ ذلك أنّ الوقف «**فيه أربعُ لغات، الإسكان الصّريح والإشمام – وهو ضمّ الشّفتين بعد الإسكان – والرّوم – وهو أن تروم التّحريك – والتّضعيف**»[3]، ويتمّ الإشمامُ الوقفي بتهيئة الشّفتين للتّلفّظ بالضّمّ بعد الوقف بالسّكون، فهو «**إشارة إلى الرّفع مرئيّة لا مسموعة**»[4] بحيث لا يشعر بها الأعمى.وهذا النّوع من الإشمام لم أقف له على أمثلةٍ عند الزّجّاج في كتابه "معاني القرآن وإعرابه".

---

[1]- عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 17.

[2]- ينظر: غانم قدّوري الحمد، (الإشمام في العربيّة حقيقته وأنواعه)، ص: 197.

[3]- ابن يعيش (موفّق الدّين يعيش بن علّي)، شرح المفصّل، تح: مشيخة الأزهر، الطباعة المنيريّة، مصر، د ط، د ت، ج9، ص: 66-67.

[4]- ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج1، ص: 296.

ب- الإشمام الصّرفي:

هذا النّوع يختصّ بالنّطق بالفعل الأجوف في حال بنائه لما لم يسمّ فاعله، كما في نحو "بيع قيل خيف" والأصل فيها "بُيِعَ، قُولَ، خُوفَ"، ولكن العرب تستثقل الكسرةَ بعد الضّمّة فتصرّفت في هذا النّوع من الأفعال.

والمقصود بالإشمام هنا «**أن يُنحى بكسر أوائلها نحو الضّمّة، وبالياء بعدها نحو الواو فهي حركة مركّبة من حركتين، كسر وضمّ، لأنّ هذه الأوائل، وإن كانت مكسورة فأصلها أن تكون مضمومة...وهذا نوع آخر من الإشمام غير المذكور في الأصول، وقد عبّروا عنه بالضّمّ والرَّوْم والإمالة**»[1]، كما أنّ الزّجّاج سمّى بعضه إشمَامًا، وبعضه الآخر روْمًا، ولا غرابةَ في هذه التّسمية؛ ذلك أنّ الزّجّاجَ سُبِقَ في هذا الشّأن، فقد نقل مكّي بن أبي طالب القيسي عن الكوفيّين أنّهم كانوا «**يترجمون عن الإشمام الذي لا يُسمع بالرّوم، ويترجمون عن الرّوم الذي يُسمع بالإشمام**»[2]، وهذا إشمامٌ يسمع، فهو كالرّوم.

ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [سورة البقرة: 11] قال بعد أن علّل لنقل كسرة الياء من "قُولَ" إلى القاف «**وبعضهم يروم الضّمّةَ في قيل...وإن شئت قلتَ: قيل، وغيض، وسيق ترومُ في سائر أوائل ما لم يسمّ فاعلة الضّمّ في هذا الباب**»[3]؛ أي باب الفعل المعتلّ الوسط المبني لما لم يسمّ فاعله.

---

[1]- أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 321.

[2]- مكّي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، ج1، ص: 122.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 87.

وعند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾ [سورة هود: 44] قال: «**يقال غاض الماء يغيض إذا غاب في الأرض، ويجوزُ إشمامُ الضّمّ في الغين**»[1]، وفي قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوۡهُ زُلۡفَةٗ سِيٓـَٔتۡ ﴾ [سورة الملك: 27] يقول: «**وقرئت "سُيْئَتْ" بإشمام السّين الضّمّ، ويجوزُ "سيئت" على طرح الهمزة، وإلقاء الحركة على الياء** »[2] التي قبلها.

وقد أورد أربعَ قراءات لكلمة "تأمننا" في قول الله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ ﴾ [سورة يوسف: 11] وهي[3]:

1- إشمام الميم الضّمّ.

2- إدغام النون في النّون من غير إشمام.

3- إظهار النّونين مع ضمّ أولاهما.

4- تِيْمَنَّا، وهذا الوجه مستبعد قراءة؛ لأنّه مخالف للمصحف، وجائزٌ في العربيّة كسر التاء في كلّ ما ماضيه على "فَعِلَ" نحو: أمِنَ يا هذا، والإدغام لأنّ الحرفين من جنس واحد.

فمن خلال هذه النّصوص التي نقلناها عن الزّجّاج في شأن هذا النّوع من الإشمام، نجده يصفه بالرّوم مرّة وبالإشمام مرّة أخرى، وهذا لا يمكن أن يكون سهوًا أو اعتباطًا، ولكن بتمعّنٍ قليلٍ نتوصّل إلى أنّ الفعل إذا كان واويًّا مثل: "قيل، سيق" يطلق على كيفية نطقه الزّجّاجُ عند بنائه لما لم يسمّ فاعله بالرّوم، وإذا لم يكن واويًّا يصف الظّاهرةَ بالإشمام.

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 55.

[2]- المصدر نفسه، ج5، ص: 200.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص: 94.

ت- الإشمام الصّوتي:

هـذا النّـوع مـن الإشمـام لـيس كسـابِقَيْه؛ لأنّـه يخـتصّ بالصّـوامت علـى خـلاف الإشمـام الـوقفي والصّـرفي فإنّـه يخـتصّ بالصّـوائت، لـذلك اختلفـت دلالتـه عنهمـا، وقـد عـالج علمـاء العربيّـة قـديمًا وحـديثًا، وعلمـاء القـراءات هـذا النّـوع مـن الإشمـام، ولكـن اختلفـت مصـطلحاتهم حولـه، فـذهب علمـاء العربيّـة قـديمًا إلى تسـميته بالمضـارعة، يقـول سـيبويه: «**هـذا باب الحـرف الـذي يُضـارَع بـه حـرفٌ مـن موضـعه والحـرف الـذي يُضـارَع بـه ذلـك الحـرفُ ولـيس مـن موضـعه، فأمّـا الـذي يَضـارَع بـه الحـرف الـذي مـن مُخرجـه فالصّـادُ السّـاكنةُ إذا كانـت بعـدها الـدّال. وذلـك نحـو: مَصـدر، وأصـدرَ، والتّصـديرُ**»[1]، فمزجـوا بـين صـوت الصّـاد وصـوت الـزّاي، ولم يبـدلوها زايًا خالصَـةً «**كراهيـة الإجحـاف بهـا للإطبـاق**»[2]، وهـذا يحيلُنـا إلى أنّ هـذه المضـارعة تختلـفُ عـن الإبـدال، لأنّـه لـو «**كـان موضـعُ الصّـادِ سِـينًا أُبـدِلَت فقلـتَ في التّسـدير: التّزديـرُ، وفي يُسـدِلُ ثوبـه: يُـزدِلُ ثوبَـه، لأنّـه ليس فيهـا إطبـاقٌ يـذهب، والبيـان فيهـا أحسـن**»[3] لما فيه من أمن اللّبس من الوقوع في الخلط بينه وبين الإبدال.

وتابـع ابـنُ جـنّي سـيبويه في هـذا المعـنى، إلّا أنّـه تميّـز بمصـطلح آخـر وهـو "الإدغـام الأصـغر" فقـال: «**وأمّـا الادّغـامُ الأصـغر، فهـو تقريـب الحـرف مـن الحـرف وإدناؤه منـه مـن غـير ادّغـام يكـون هنـاك، وهـو ضـروب... ومنـه تقريـب الحـرف مـن الحـرف؛ نحـو قـولهم في مصـدر: مـزدر وفي التّصـدير: التّزدير...فلمّـا سـكنت الصّـاد فضـعفت بـه وجـاورت الصّـادُ – وهـي مهموسـة – الـدّالَ – وهـي مجهـورة – قُرِّبَـت منهـا بأن أُشِمّـتْ شـيئا مـن لفـظ الـزّاي المقاربـةِ للـدّالِ بالجهـر**»[4]، حتّى يكـون الكـلام علـى نمـطٍ واحـد، ويحـافظ كـلُّ صـوتٍ علـى حقّـه مـن الصّـفات، ولعـلّ

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 477.

[2]- المرجع نفسه، ج4، ص: 478.

[3]- ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، ج3، ص: 430.

[4]- ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص:141-144.

عبارة ابن جنّي كانت دقيقةً وواضحةً في رفع اللّبس، وهي العبارة بمعناها الدّقيق الذي استعمله علماء القراءات؛ حيث يقول الإمام الشّاطبيّ:

وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِ قُنْبُلَا
بِخَيْثُ أَتَى وَالصَّادَ زَايًا أَشَمَّهَا لَدَى خَلَفٍ وَاشْمِمْ بِخَلَّادِ الأَوَّلَا[1]

فعبّر عن هذه الظّاهرة بالإشمام، والمعنى هنا: «**خلط صوت الصّاد بصوت الزّاي فيمتزجان فيتولّد منهما حرفٌ ليس بصادٍ ولا زايٍ**»[2] يشبه على حدٍّ بعيد الضّادَ الممزوجةَ بالسّين.

واستعمالُ مصطلح الإشمام في هذا الموضع لم يبعد عن دلالته اللّغويّة؛ لأنّ الصّاد صوتٌ مهموس جاور حرف الطّاء المجهور، فأُشِمَّ بالزّاي «**لأنّها تؤاخي السّين في الصّفير وتؤاخي الطّاء في الجهر**»[3]، وهذا بناءً على ما ذهبوا إليه من أنّ الطّاءَ صوتٌ مجهور، على خلاف ما ذهب إليه المحدثون من أنّه مهموس[4].

أمّا علماء اللّغة المحدثون فأطلقوا على هذه الظّاهرة الصّوتيّة مصطلحَ المماثلة (Assimilation) وقد سمّاها إبراهيم أنيس بالانسجام الصّوتي، وهي عبارة عن تأثير الأصوات بعضها ببعض عند مجاورتها ليزداد قربها هي الصّفات والمخارج[5]. وهي أنواع ليس هذا موضع ذكرها.

ولم يقف الزّجّاج عند هذه الظّاهرة طويلًا، بل ذكر مواطنها في القرآن الكريم دون الإشارة إلى توجيهها وتعليلها صوتيّا.

---

[1]- الشّاطبي، حرز الأماني ووجه التّهاني في القراءات السّبع، ص: 09.

[2]- أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 71.

[3]- ابن خالويه، الحجّة في القراءات السّبع، ص: 63.

[4]- كمال بشر، علم الأصوات، ص: 174.

[5]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 178.

3 : حالات صوت الهمزة عند الزّجّاج.

يعدّ موضوع الهمز من الموضوعات المهمّة في علم الأصوات العربيّة عند القدامى والمحدثين على حدّ سواء، وقد أطلق عليه القدامى مصطلح النّبر، جاء في إصلاح المنطق لابن السّكّيت (ت: 244هـ): «**والنَّبرُ: مصدر نبرت الحرف نبْرًا، إذا همزته**»[1]، وقد ثبت أنّ «**أهل الحجاز وهذيل وأهل مكّة والمدينة لا ينبرون...وقال أبو عمر قد تَوَضَّيْتُ فلم يهمز**»[2]، وبهذا يتأرجح أنّ أهل الحجاز لا يهمزون في كلامهم، مع أنّ القرآن يهمز كثيرا من الكلمات، وأنّ تحقيق الهمزة من الظّواهر اللّغويّة الفصيحة التي تميّزت بها تميم[3].

والهمزة من الأصوات التي كان العرب يجهلون كتابتها، فكانوا يكتبونه ولا ينطقونه؛ إذ لم يكن لها رسمٌ محدّد، إلى أن جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي فجعل لها رمزًا، فكان بهذا العمل أوّل من كتب الهمزة[4] واضطرّ إلى ابتكار علامة مميّزة للهمزة، وهي رأس عين صغيرة سمّاها: الهمزة «**فصار عندنا بذلك حرفان: حرف الهمزة، والتي ينبغي أن ترسم على عصا أو على كرسي تستند إليه، وقد يرسم ألفًا (ا) أو واوا (و) أو ياءً (ي)، في الغالب الأعمّ**»[5]، كما هو معلومٌ في سنن الكتابة العربيّة.

---

[1]- ابن السّكّيت، إصلاح المنطق، تح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر، د ط، د ت، ص: 16.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص: 22.

[3]- ينظر: رمضان عبد التّوّاب، مشكلة الهمزة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1417هـ-1996م، ص: 14.

[4]- ينظر: إميل بديع يعقوب، الخطّ العربي، نشأته، تطوّره ومشكلاته، دعوات إصلاحية، طرابلس، لبنان، د ط، د ت، ص: 23-24.

[5]- مصطفى أكرور، مخارج وصفات الحروف العربية عند جمهور علماء التّجويد، دار الخلدونيّة للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، ط1، 1434هـ-2013م، ص: 07.

من هذا المنطلق اختلف العلماء في تحديد مخرج الهمزة، إلّا أنّهم اتّفقوا جميعا على أنّها من أصعب الأصوات وصفا، ومن أثقلها نطقا، لذلك غيّرت العربُ صورتها، وتصرّفوا فيها تصرّفًا لم يتصرّفوا بمثله في غيرها.

فذهب الخليل إلى أنّها من الأصوات الجوفيّة الهوائيّة، يقول في ذلك: «**وأربعة أحرف جوف وهي: الواو والياء والألف اللّيّنة والهمزة، وسمّيت جوفا لأنّها تخرُجُ من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللّسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدرج اللّهاة، إنّما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيّزٌ تنسب إليه إلّا الجوفَ**»[1]، ولم يقل بهذا أحد من العلماء غيره. ولابدّ أن يكون هناك سندٌ اعتمد عليه، فيبدو أنّه صنّف الهمزة من ضمن أصوات الهواء في حالة التّخفيف وقلبها إلى حرف مدّ، ولكن في حقيقة الأمر ينبغي أن يُحكَمَ على مخرج الصّوت في حالته الأصليّة، لا في حالته الفرعيّة، والهمزة في حالتها الأصليّة صوتٌ محقّق، لذلك ردّ ابن الجزري عليه بأنّ «**الصّواب اختصاص هذه الثّلاثة [الألف اللّيّنة والواو والياء] بالجوف دون الهمزة لأنّهنّ أصوات لا يعتمدن على مكان حتّى يتّصلن بالهواء بخلاف الهمزة**»[2] التي يراها بأنّها تخرج من أقصى الحلق.

وكذلك عدّها سيبويه من أصوات أقصى الحلق قائلا: «**فأقصاها مخرجا: الهمزة والهاء والألف**»[3] فأضاف الهمزة والألف إلى طائفة أصوات الحلق، واعتبر الهاء قبل العين.

ولعلّ أدقّ وصف توصّل إليه الأوائل للهمزة ما جاء في كتاب البرهان في علوم القرآن «**بأنّ الهمزة من الرّئة، فهي أعمق الحروف**»[4] مخرجًا، وأبعدها موضعًا؛ لأنّه يتّسم بالدّقّة؛ إذ عبّر الزّركشي عنها بأنّها تخرج من الرّئة لغياب مصطلح الحَنجرة آنذاك، فالحَنجرة وما تحتها هو الموضع

---

[1]- الخليل، معجم العين، ج1، ص: 41.

[2]- ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج1، ص: 199.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[4]- الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص: 168.

الـذي ينحصـر فيـه الهـواء، إذ ينطبـق الـوتران الصّـوتيان الواقعـان فيهـا، وهـو التّوصـيف نفسـه الـذي اعتمده المحدثون في التّمثيل لمراحل نطق الهمزة كما يلي[1]:

المرحلة الأولى: حبس (قطع) النّفس.

المرحلة الثّانية: الانطباق
المرحلة الثّالثة: الانفجار

هـاتان المرحلتـان متـداخلتان لا يمكـن الفصـل بينهمـا أو النّظر إلى إحداهما دون الأخرى.

وقبْـل الزّركشـيّ ابـنُ سـينا الـذي أعطـى وصـفا لكيفيـة حـدوث صـوت الهمـزة قـائلًا: «**أمّـا الهمـزةُ فإنّهـا تحـدث مـن حفـز قـويٍّ مـن الحجـاب وعضـل الصَّـدر لهـواءٍ كثيـرٍ، ومـن مقاومـة الطِّرْجِهَـالي الحاصـر زمـانـا قلـيلا لحفـز الهـواء ثمّ اندفاعـه إلى الانقـلاع بالعضـل الفاتحـة وضـغط الهـواء معًا**»[2].

إنّ الحقيقـة الـتي لا يمكـن أن ينكرهـا أحـد أنّ ابـن سـينا اهتـدى إلى نسـبة صـوت الهمـزة إلى الحنجـرة بفضـل تضـلّعه في علـم التّشـريح، خاصّـة وأنّ الهمـزة مـن الأصـوات الـتي يصـعب إدراكهـا بالـذّوق السّـمعي، وهـذا مـا صـرّح بـه الـرّازي مـن أنّ دراسـة الأصـوات تحتـاج إلى «**معرفـة أحـوال القلـب والرّئـة، ومعرفـة الحجـاب الـذي هـو المبـدأ الأوّل لحركـة الصّـوت ومعرفـة سـائر العضـلات المحرّكـة للـبطن والحنجـرة واللّسـان والشّـفتين**»[3] وهـو مـا أكّدتـه النّتـائج العلميّـة الدّقيـة الـتي توصّـلت إليها المخابر العالميّة.

أمّـا مـن النّاحيـة الفيزيائيّـة، فـالهمزة صـوت شـديد مجهـور «**لأنّهـا نـبرةٌ في الصّـدر تُخـرَجُ باجتهـاد، وهـي أبعـد الحـروف مخرجـا، فثقُـل علـيهم ذلـك، لأنّـه كـالتّهوّع**»[4] هـذا عنـد علمـاء اللّغـة

---

[1]- ينظر: كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط9، 1986م، ص: 109.

[2]- ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص: 72.

[3]- الرّازي، مفاتيح الغيب، ج1، ص: 19.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص: 548.

القدامى، ولكنّ السّؤال المطروح هو: بما أنّ الهمزة من الأصوات المجهورة، لماذا لم تُدرج ضمن أصوات القلقلة "قطب جد" التي اتّفقوا على أنّها أصوات مجهورة؟

والجواب عن هذا التّساؤل نجده عند علماء اللّغة المحدثين، حيث يصحّ وصف الهمزة بأنّها صوت شديد في حالة واحدة، وهو إذا كان المقصود بالشّديد الانفجاري كما اصطلح عليه علماء اللّغة المحدثون.

فمن آراء المحدثين المختلفة في وصف الهمزة رأي كمال بشر الذي وصفها بأنّها «**صوت حنجريّ وقفة انفجاريّة لا هو بالمهموس ولا بالمجهور**»[1]، كما أضاف تعليقا على أنّ رأيه هو الرّاجح بحجّة أنّ «**وضع الأوتار الصّوتيّة حال النّطق بها لا يسمح بالقول بوجود ما يسمّى بالجهرأو ما يسمّى بالهمس**»[2]، وهذا مذهب دانيال جونز[3]، في حين ذهب فريق منهم إلى أنّها صوت مهموس، يقول جان كانتينو «**فإنّ هذا الحرف حرف شديد أقصى حلقي، يقرع بإطباق الأوتار الصّوتيّة الواحد على الآخر ويحول هذا الإطباق طبعا دون ارتعاش الأوتار الصّوتيّة ولذا كانت الهمزة مهموسة بالطّبع**»[4] وفقًا لهذا لمعيار تذبذ الوترين الصّوتيين.

بناءً على ما سبق يمكن القول بأنّ وصف القدامى والمحدثين لصفة صوت الهمزة يكاد يكون متطابقا، إلّا أنّ الأوائل احتكموا إلى جريان النَّفَس وحبسه فوصفوها بالجهر؛ لأنّ النّفس ينحبس عند النّطق بها، أمّا المحدثون فاعتمدوا على اهتزاز الوترين الصّوتيين فاختلفوا في وصفها

---

[1]- كمال بشر، علم الأصوات، ص: 288.

[2]- المرجع نفسه، ص: 288.

[3]- ينظر: عيسى واضح حميداني، الصّوت اللّغوي دراسة وظيفيّة تشريحيّة، دار غيداء للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 1437هـ-2016م، ص: 127.

[4]- جان كانتينو، دروس في علم الأصوات العربيّة، تر: صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، تونس، د ط، 1966م، ص: 123.

منهم من رأى بأنّها صوت مهموس[1] وذهب كمال محمد بشر إلى أنّها صوتٌ ليس بالمجهور ولا بالمهموس[2].

ويمكن تفسير رأي الفريقين وصفَهم لصوت الهمزة اعتمادا على ما أدلى به كمال بشر. فمن قال بالهمس فنظر إلى المرحلة الثّانية من مراحل نطقها، «**وهي المرحلة التي تصاحب الإنفجار، ففي هذه الحالة تكون الأوتار في حالة الهمس**»[3]، ومن قال بأنّها صوت ليس بالمهموس ولا المجهور فقد نظر إلى المرحلتين الثّانية والثّالثة اللّتين «**لا يمكن الفصل بينهما أو النّظر إلى إحداهما دون الأخرى**»[4]؛ لأنّهما متكاملتان لا يمكن الفصل بينهما بزمنٍ ولو كان يسيرًا لملاحظة ذلك الانطباق والانفجار.

وبما أنّ الهمزة من الأصوات الأساسيّة في جميع اللّغات، وفي اللّغة العربيّة لها أثر بالغ في نطق البدو والحضر، ممّا دفع بعلماء العربيّة إلى دراسة مخارجها وصفتها وأحوالها التي تنطق بها[5] فقد اعتنى بظواهرها القدامى والمحدثون على حدّ سواء؛ حيث نقل الزّجّاج عن سيبويه في وصف التّغيّرات الصّوتيّة التي تطرأ عليها تخفيفا وتسهيلا قولَه: «**وإنّما فُعِلَ بالهمزة دون سائر الحروف لأنّها بَعُدَ مخرجُها ولأنّها نبرة في الصّدر. وهي أبعد الحروف مخرجا**»[6]، فهي صوت شديد انفجاريّ، ومن ثَمَّ «**فعمليّة النّطق بها وهي محقّقة من أشقّ العمليّات الصّوتيّة، لأنّ مخرجها فتحة المزمار التي تنطبق عند النّطق بها ثمّ تنفتح فجأة، فنسمع ذلك الصّوت الانفجاري التي**

---

[1]- ينظر: تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 1979م، ص: 97.

[2]- ينظر: كمال بشر، الأصوات اللّغويّة ص: 110.

[3]- كمال بشر، الأصوات اللّغويّة، ص: 288.

[4]- المرجع نفسه، ص: 288.

[5]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 89.

[6]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 73.

نسـمّيه بالهمـزة المحقّقـة»[1]، ولـذلك فـإنّ للهمـزة في الأداء القـرآنيّ حـالتين؛ التّحقيـق والتّخفيـف باعتبـار أنّ هـذا الأخـير يضـمّ حـالات فرعيّـة ذكَرَتْهـا كتـب القـراءات وهـي: الإبـدال، والتّسـهيل بـين بـين، والحـذف أو الإسـقاط، والنّقـل، والإدخـال، أمّـا مـن حيـث الكتابـة فإنّهـا تأتي مفـردة في كلمـة واحدة، وتأتي مزدوجة من كلمة واحدة أو من كلمتين، كما سيأتي ذكره.

وقـد احتلّـت الهمـزةُ حيّـزًا لـيس بالقليـل مـن كتـاب "معـاني القـرآن وإعرابـه"، ومـع ذلـك لم يـذكر الزّجّـاج مخرجهـا ولا صـفتها، وإنّمـا ذكـر حـالات نطقهـا عنـد العـرب، ومـا يطـرأ عليهـا مـن تغيـرات كالحـذف والتّسـهيل لكنّـه روى عـن سـيبويه قولَـه: «**وإنّمـا فُعِـلَ بالهمـزة ذلـك دون سـائر الحـروف لأنّهـا بَعُـدَ مخرجُهـا ولأنّهـا نـبْرة في الصّـدر، وهـي أبعـد الحـروف مخرجًـا**»[2]، ولتخليصـها مـن صـفة الشّدّة.

أوّلًا: الهمز المفردة من كلمة.

اسـتقرّ مصـطلح الهمـزة عنـد الزّجّـاج مهمـا تغـيّرت مواقعهـا في الكلمـة، إلّا أنّـه أطلـق مصـطلح "الألـف"[3] علـى همـزة الاسـتفهام، وقـد أطلـق عليهـا "همـزة الاسـتفهام"[4]، وسمّـى همـزة الوصـل "ألـف الوصل"[5]، وسمّى همزة القطع "ألف القطع"[6].

وممّـا أدّى إلى تعـدّد صـور الهمـزة، واخـتلاف حالاتهـا بـين التّحقيـق والتّخفيـف تبـاينُ اللّهجـات العربيّـة في نطقهـا، فأهـل الحجـاز يخفّفـون، وغـيرهم كتمـيم وقـيس يحقّقـون[7]، وهـذا لـيس علـى إطلاقـه فقـد نقـل رمضـان عبـد التّـوّاب عـن "كفلـر" أنّ «**التّفرقـة يـن الحجـاز وتمـيم في تحقيـق الهمـز**

---

[1]- إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط8، 1992م، ص: 77.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 73.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 77. ج4، ص: 340، 444. ج5، ص: 77، 367.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 78.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 39. ج2، ص: 155. ج3، ص: 286. ج5، ص: 124.

[6]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 161. ج4، ص: 340.

[7]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج9، ص: 107.

وتخفيفه، ليست تفرقة خالصة، بل إنّ هناك تأثيرات خاصّة من كلّ جانب على الجانب الآخر»[1] بدليل أنّ أوّل آيةٍ نزلت من القرآن الكريم بتحقيق الهمز ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾ [سورة العلق: 01] لذلك نجد تخفيف الهمزة المفردة في القراءات القرآنيّة قليلا مقارنةً ببتحقيقها، ففي قول الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ ﴾ [سورة البقرة: 04] نسب الزّجّاج لغة التّخفيف إلى أهل الحجاز، فقال: «**إن شئت خفّفت الهمزة في (أنزل) وهذه لغة غير أهل الحجاز، فأمّا أهل الحجاز فيخفّفون الهمزة بين الواو والهمزة**»[2]، واهتمامه بالتّخفيف أكثر من اهتمامه بالتّحقيق؛ لأنّ التّحقيق أصل لا إشكال فيه، فلا يحتاج إلى تعليل والتّخفيف فرعٌ وعارض، والفروع تُعلَّل.

وقد بلغ ببعض القبائل أن تهمز ما لا يجوز همزه، وهو همزٌ شاذّ، وقد أورد الزّجّاج في كتابه أمثلةً كثيرةً من غير أن يصفها بالشّذوذ، وإنّما اكتفى بعبارة: «**همزها خطأ**»[3]، أو «**لا يعرفون الوجه فيه**»[4]، وهي عبارات تُعرب عن عدم رضاه عن الهمز في تلك المواضع.

ومن أمثلة ما قرئ بالتّحقيق شذوذًا – على رأي النّحويّين – لمخالفته لأقيستهم قراءة "معائش" بتحقيق الهمزة في قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ ﴾ [سورة الأعراف: 10] وهي قراءة مرويّة عن الإمام نافع، وهذه القراءة ردّها الزّجّاج بحجّة أنّه لا أصل لها في الهمز فقال: «**وأكثر القرّاء على ترك همزة معايش، وقد رووها عن نافع مهموزةً. وجميعُ النّحويّين البصريّين يزعمون أنّ همزها خطأ وذكروا أنّ الهمزَ إنّما**

---

[1]- رمضان عبد التّوّاب، مشكلة الهمزة العربية، ص: 36.

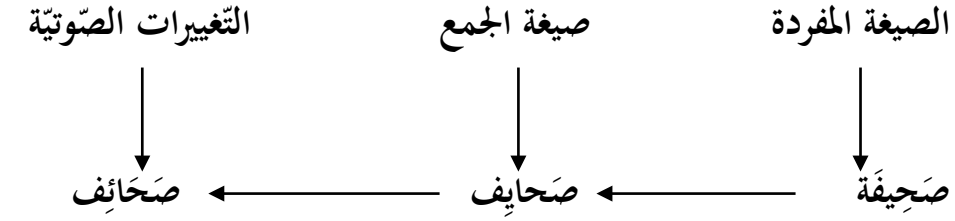
[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 73.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص: 320.

[4]- المصدر نفسه، ج4، ص: 44.

يكـون في هـذه اليـاء إذا كانـت زائـدةً نحـو صـحيفة وصـحائف، فأمّـا معـايش فمـن العـيش، اليـاء أصليّة وصحيفة من الصُّحُف لأنّ الياء زائدة»[1]، وهذا طريقُه الاشتقاقُ.

ويمكن تمثيل هذا التّغيير "الصّوتي-الصّرفي" في كلمة "صحائف" على النّحو الآتي:



في هـذا الموضـع يجـب أن يقلـب فيـه حـرف المـدّ همـزةً؛ لأنّـه ثالـثٌ زائـدٌ، ولأنّ جمعـه علـى "مَفَاعِل" فالهمزة فيه بدلٌ من ياء صحيفة[2].

أمّا كلمة "معايش" فتمثيلها على النّحو الآتي:



في هـذا الموضـع لا يمكـن قلـب اليـاء همـزة لاخـتلال الشّـروط المـذكورة، أمّـا مـا رُوي عـن نافـع فهـو شـاذّ وإلّا فالرّوايـة المشـهورة عنـه "معـايش"[3] باليـاء، ولـذلك لا يمكـن قلـب الأصـل، وإن كانـت متّفقة في الصّيغة الصّرفيّة مع "صحائف".

---

[1]- المصدر نفسه، ج2، ص: 320.

[2]- ينظـر: المـرادي (ابـن أمّ قاسـم)، توضـيح المقاصـد والمسـالك بشـرح ألفيـة ابـن مالـك، تـح: عبـد الـرّحمن علـي سـليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1422هـ-2001م، ج6، ص: 1569

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ج6، ص: 1570.

وعند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [سورة البقرة: 108] ذكر عدّةَ أوجه: وهي:

1- تحقيق همزة "سُئِلَ"، ووصفها بالجودة. وهو مذهب القرّاء.

2- تخفيفها بالتّسهيل بين بين؛ "بين الهمزة وبين حرف حركتها؛ الياء". وهو مذهب سيبويه[1].

3- إبدالها ياءً خالصة، وقلب ضمّة السّين كسرةً حتّى تنسجم مع الياء بعدها. وهذه لغة من لغات العرب حكاها بعض النّحويّين[2].

وكلّ هذا تضبطه المشافهة، ويحكمه التّلقّي، وهنا إشارة من الزّجّاج في كون المشافهة في القرآن مهمّة في النّقل، على خلاف الكتابة؛ لأنّ «**الكتاب فيه غير فاصل بين المتحقَّق والمُلَيَّن وما جُعِلَ يَاءً خالصةً**»[3]، ويبقى الخطّ في بعض الأحيان عاجزًا عن وصف الأداء النّطقي لبعض الظّواهر الصّوتيّة التي تطرأ على الأصوات التي أصابها التّغيّر أو التّطوّر بمرور الزّمن.

وممّا رأى الزّجّاجُ في تحقيق همزته الجودةَ كلمة "مُسْتَهْزِءُونَ" في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [سورة البقرة: 14] وذكر فيها ثلاثة أوجه زيادةً على وجه التّحقيق وهي:

1- تخفيفها بالتّسهيل بين بين؛"بين الهمزة والواو"، واعتبره اخيارًا بعد التّحقيق.

2- إبدالها ياءً خالصةً "مُسْتَهْزِيُونَ".

---

[1]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص: 542.

[2]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 192.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص: 192.

3- وهناك وجهٌ آخرُ شاذٌّ، وهو إبدالها ياءً خالصةً مع بعض التّغييرات، في حالة اعتبار الياء مبدلةًمن الهمزة، فقال في استهزأت: استهزيتُ[1].

فمن خلال هذه الأمثلة يتّضح لنا ميول الزّجّاج إلى تحقيق الهمز المفرد إذا كان أصلًا في الكلمة، وقد يجيز التّسهيل في حالة ما إذا كانت هذه الهمزةُ مكسورةً وقبلها ضمٌّ، كما في كلمة "سُئِلَ"، أو كانت مضمومة وقبلها كسرٌ، كما في كلمة "مُسْتَهْزؤُون"، ويمكن تبرير هذا الجواز بمصوّغين:

الأوّل: كراهيته لاجتماع ضمٍّ مع كسرٍ، لعلّة الثّقل، كما رأينا في مبحث الصّوائت.

الثّاني: إضافةً على كراهيّته لاجتماع الضّمّ والكسر، وجود الهمزة وهي من أثقل الأصوات وأبعدها مخرجًا.

أمّا همزة "هزؤًا" في قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا﴾ [سورة المائدة: 57] فذكر فيها لغات، وهي:

1- تحقيق الهمزة، وضمّ الزّاي "هُزُؤًا"، وهو الأصل والأجود.

2- إبدال الهمزة واوًا "هُزُوًا"، لانفتاحها واضمام ما قبلها.

3- تحقيق الهمزة، وإسكان الزّاي "هُزْءًا".

وهذه الأوجه الثّلاثة جيّدة يُقرأ بها. وهناك وجه رابع وهو:

4- نقل حركة الهمزة إلى الزّاي السّاكنة قبلها"هُزًا"، كما يقال: "هُدًى"، وهذا وجهٌ من أوجه تخفيف الهمزة[2].

---

[1]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 79-80.

[2]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 185-186.

فأمّا تحقيق الهمزة في "هزؤا" سواءٌ أكان ما قبلها متحرّكا أم ساكنا، فلأنّها الأصل، والأصول لا تُعلّل وأمّا تخفيفها بإبدالها واوًا خالصةً فلأنّها مفتوحة، وما قبلها مضمومٌ، والضّمّة تستدعي الواو، والضّمّة أقوى من الفتحة، فيميل المتكلّمُ إلى النّطق بها واوًا.

ثانيا: الهمزة المزدوجة.

لالتقاء الهمزتين من كلمة أو من كلمتين حالات متعدّدة بتعدّد صوائتها "الفتح، الكسر الضّمّ". وبقانون الاحتمالات تحصل لدينا تسعُ حالات، ثمانية منها لها وجودٌ في القرآن الكريم والتّاسعة لا وجود لها، ولكن ناب عن الهمزة الأولى منهما ضمير. وهذه الحالات هي:

1- فتح فتح. كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدۡ جَآءَ أَشۡرَاطُهَا﴾ [سورة محمّد: 18].

2- فتح كسر. كما في قوله تعالى: ﴿أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [سورة البقرة: 133].

3- فتح ضمّ. كما في قوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ [سورة المؤمنون: 44].

4- ضمّ ضمّ. وقد ورد في موضع واحد في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّا يُجِبۡ دَاعِيَ ٱللَّهِ فَلَيۡسَ بِمُعۡجِزٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَيۡسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾ [سورة الأحقاف: 32].

5- ضمّ فتح. كما في قوله تعالى: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [سورة البقرة: 13].

6- ضـــمّ كســـر. كمـــا في قولـــه تعـــالى: ﴿وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [سورة البقرة: 213].

7- كســر كســر. كمــا في قولــه تعــالى: ﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [سورة البقرة: 31].

8- كســر فــتح. كمــا في قولــه تعــالى: ﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [سورة الشّعراء: 04].

وكــلّ هــذه الأحــوال لهــا مواضــع في القــرآن الكــريم، إلّا الحالــة المتبقّيــة فــلا وجــود لمثالهــا في التنزيل، وهي:

9- كســر ضــمّ، وإنّمــا وردت الهمــزة الأولى مضــمرٌ عنهــا في قولــه تعــالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِ﴾ [سورة القصص: 23]؛ أي على الماءِ أُمَّةً يسقون.

وأكثــر المواضــع الــتي اعتــنى بهــا الزّجّــاج في اجتمــاع الهمــزتين المتحــرّكتين بحــركتين متمــاثلتين؛ أي المفتــوحتين والمضــمومتين والمكســورتين، ومــن الأمثلــة الــتي ذكــر فيهــا الأوجــه المختلفــة، وفصّــل فيهــا مــا يلي:

إذا اجتمعــت همــزتان مفتوحتــان لا يخلــو مــن أنْ تكــون أولاهمــا اســتفهاميّة، كمــا في قــول الله تعـــــــــــــالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا

يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة البقرة: 06] أو غير استفهاميّة كما في قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ [سورة محمّد: 18].

فأمّا إن كانت استفهاميّةً فتحقيقها متّفقٌ عليه بإجماع القرّاء، واختلفوا في الثّانية منهما فمنهم من حقّقها، ومنهم من خفّفها لئلّا يجمع بين الهمزتين، وهم أهل الحجاز في حدّ زعم سيبويه، وعنهم نقل الخليل[1]، «**فيجعلون الثّانية بين الهمزة والألف**»[2]، ولا يجعلونها ألفًا خالصة لأنّ ذلك يؤدّي إلى التقاء ساكنين، وهذا لا يحبّذه قانون النّطق في اللّغة العربيّة، هذا سبب وسبب آخرُ هو «**أنّه أبدل من همزة متحرّكة قبلها حركة ألفًا، والحركة الفتح، وإنّما حقّ الهمزة إذا حرّكت وانفتح ما قبلها: أن تجعل بين بين أعني بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتُها**»[3]، ولكن هذا السّبب يلغيه النّقل والرّواية، خاصّة وأنّ القراءة التي ثبت فيها إبدال الهمزة في مثل هذه المواضع متواترة وصحيحة، كما هو الشّأن في رواية ورش عن نافع[4].

والعلّة الصّوتيّة في تحقيقها معًا انفِصالُ الثّانية عن الأولى، فهما بمثابة الكلمتين المنفصلتين فلم تلتقيا متلاصقتين بل كانت كلّ واحدة منهما منفصلة عن الأخرى[5]، وإبقائها على أصلها لذلك حقّقها مَن حقّقها.

ومن مالَ إلى التّخفيف، وهم أهل الحجاز، فلأنّهم رأوا فيها استثقالا؛ لأنّها «**حرف مستثقل لأنّه بَعُدَ مخرجُهَا إذ كانت نبرةً في الصّدر تخرج باجتهاد فثقل عليهم إخراجها**»[6] لأنّه كالتّهوّع، وهذا الذي ارتضاه سيبويه وكثيرٌ من النّحاة، يقول سيبويه: «**واعلم أنّ الهمزتين**

---

[1]- ينظر: أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 140.

[2]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 77.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص: 78.

[4]- ينظر: ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج1، ص: 369.

[5]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج9، ص: 117.

[6]- المرجع نفسه، ج9، ص: 116.

إذا التقتا وكانت كلّ واحدة منهما من كلمة، فإنّ أهل التّحقيق يخفّفون إحداهما ويستثقلون تحقيقها لما ذكرت لك، كما استثقل أهلُ الحجاز تحقيقَ الواحدة. فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحقّقا، ومن كلام العرب تخفيفُ الأولى وتحقيقُ الآخرة، وهو قول أبي عمرو»[1]، وهو من قرّاء البصرة المشهورين.

وهناك وجه آخر مرويّ عن الإمام قالون، وأبي عمرو، وأبي جعفر وهو إدخال ألف بين الهمزة الأولى المحقّقة، وبين الثّانية المسهّلة بين بين*فيحالة اجتماعهما في كلمة واحدة فقط وحجّته في هذا الأداء هو استجفاؤه الجمع بين الهمزتين، ففصل بالمدّة[2].

وأمّا إذا لم تكن استفهاميّة فالخليل حقّقها، وخفّف الثّانية في مثل قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [سورة محمّد: 18] متّبِعا في ذلك طريق القياس، كما نقل عنه الزّجّاج قولَه: «**وإنّما اخترتُ تخفيف الثّانية لإجماع النّاس على بدل الثّانية في قول آدمَ، وآخر، لأنّ الأصل في آدمَ: أَأْدم، وفي آخر: أَأْخر**»[3] وغير الخليل «**يرى أنّ السّاقطة هي الأولى؛ لأنّ أواخر الكلم محلّ التّغيير غالبا**»[4]، وهذا مذهب أبي عمرو بنِ العلاء، وهو جيّد[5].

في حين نجد الزّجّاج يذهب إلى أبعد من ذلك فهو يرى أنّ الهمزة التي للاستفهام لا يمكن أن يبتدأ بها، إلّا «**إن أُلقيَ همزة ألف الاستفهام على سكون الميم من عليهم فقلت: "عَلَيْهِمَ انذَرْتَهُمْ" جاز...**»[6]، فمن خفّف الهمزة في هذا الموضع «**فإنّه طرحها البتّة...والواجب على لغة**

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص: 548-549.

*- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 24.

[2]- ينظر: ابن خالويه، الحجّة في القراءات السّبع،ص: 66.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 78.

[4]- أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشاطبي، ص: 140.

[5]- ينظر: المصدر السّابق، ج1، ص: 78.

[6]- المصدر نفسه، ج1، ص: 78.

أهل الحجاز أن يكون "عَلَيْهِمَ انذَرْتَهُمْ فيفتح الميم ويجعل الهمزة الثّانية بين بين»[1]. والتي ليست استفهاميّة فيرى تخفيف أولاهما؛ لأنّهما «**همزتان في وسط الكلمة ويمكن تخفيف الأولى**»[2] على هذا الاعتبار، والتي يمكن أن يعبّر عنه بالكلمتين المزدوجتين من كلمة واحدة.

والتّفسير الصّوتي لما ذهب إليه الزّجّاج في حكم الهمزتين في "عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ"، أنّ الهمزة الأولى لمّا سُبِقت بحرف ساكن نُقِلَت حركتها إليه "عَلَيْهِمَ أَأَنذَرْتَهُمْ"، ثمّ حذفت لتجرّدها من الحركة "عَلَيْهِمَ أَنذَرْتَهُمْ" وبقيت الهمزة الثّانية مفتوحةً فثقل النّطق بها لانفتاح ما قبلها "عليهمَ" بالفتح العارض. بقي احتمالان يمكن أن تكون الهمزةُ على واحدة منهما، وهما:

أوّلا: تخفيفها بالإسقاط. وهذا لا يمكن؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى إسقاط الهمزتين المجتمعتين وهذا ممّا لم يقل به أحد لا من النّحاة ولا من القرّاء.

ثانيا: تخفيفها بالتّسهيل بين بين. وهذا ما جنح إليه الزّجّاج؛ لأنّه «**مذهب جميع أهل الحجاز**»[3] ولكن هذا الوجه لم يقرأ به أحدٌ من القرّاء كذلك.

وهناك وجه رابع مرويّ عن أبي عمرو، وقالون عن نافع، وهشام عن ابن عامر، – وكلّهم من القرّاء العشرة –، لم يذكرْهُ الزّجّاج، وهو إدخال ألفٍ بين الهمزتين[4].

والتّعليل الصّوتي لهذا الوجه هو أنّ الثّقل باقٍ حتّى ولو خفّفت الهمزة بالإبدال أو التّسهيل بسبب لاشتراكها مع المحقّقة في الوزن، فرأوا إدخالَ الألف بينهما مدعاةً لخفّة.

و قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة الأحقاف: 32].

---

[1]– الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 79.

[2]– المصدر نفسه، ج1، ص: 79.

[3]– المصدر نفسه، ج1، ص: 79.

[4]– ينظر: مكّي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، ج1، ص: 73.

أورد الزّجّاج صورا ثلاثا للهمزة على غير لغة الحجازيّين، وهي[1]:

الأولى: تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثّانية بين بين؛ "بين الهمزة وبين الواو"، وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

الثّانية: إخفاء الهمزة الأولى بالإسقاط، وتعويضها بضمّة، وتحقيق الثّانية، وهذا مذهب أبي عمرو فيما حكاه عنه أبو عبيدة، ولكن هذا لا يمكن أن يكون «**لأنّ الهمزة إذا سقطت وأُبدلت منها كسرة وضمّة – على ما وصف – بقيت الحركتان في غير حرف وهذا محال لأنّ الحركة لا تكون في غير محرَّك**»[2]؛ لأنّ الحركة تأتي بعد الحرف وليس معه أو قبله، كما قرّر ابن جنّي[3].

الثّالثة: تحقيق الهمزتين، وهو مذهب ابن أبي إسحاق ومذهب جماعة من القرّاء[4].

فمن حقّقَ الهمزة فحجّته في ذلك أنّه أتى بالكلام مُحقّقا على وجهه[5]، وبالتّالي يكون قد تحمّل الثّقل في قِبَلِ الإتيان بالأصل؛ لأنّ الهمزة الأولى كلمة قائمة بذاتها، والثّانية كذلك.

ومن خفّف الثّانية فلأنّه كره اجتماع همزتين متواليتن، فأبدل من الثّانية أو سهّلها[6].

وهناك وجه آخر أورده الزّجّاج رواية عن أبي عمرو من طريق أبي عبيدة، وهو تخفيف الهمزة الأولى بالتّسهيل بينها وبين الواو، ويضمّها[7].

---

[1]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 80.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص: 79-80.

[3]- ينظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج1، ص: 28.

[4]- حقّق الهمزتين في هذا الموضع كلّ القرّاء ما عدا ورش وقالون عن نافع، والبزّي وقنبل عن ابن كثير، وأبي عمرو. ينظر: ابن شريح الرّعيني، الكافي في القراءات السّبع، تح: أحمد محمود عبد السّميع الشّافعي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ-2000م، ص: 45-46.

[5]- ينظر: ابن خالويه، الحجّة في القراءات السّبع، ص: 66.

[6]- ينظر: : المرجع نفسه، ص: 66.

[7]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 79.

وقولـــــه تعـــــالى: ﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [ســـــورة البقرة: 31].

أمّـا في حالـة اجتمـاع همـزتين مكسـورتين فقـد وردت فيهـا قـراءات ثـلاث، وهـي في حقيقتهـا تقابل القراءات الواردة في حالة اجتماع همزتين مضمومتين، وهي كالآتي[1]:

أوّلا: تحقيـق الهمـزة الأولى وتسـهيل الثّانيـة بـين بـين (بـين الهمـزة وبـين اليـاء)، وهـذا مـذهب الخليل وسيبويه.

ثانيا: تحقيق الهمزتين.

ثالثـا: إخفـاء الهمـزة الأولى بالإسـقاط، وتعويضـها بضـمّة، وتحقيـق الثّانيـة، وهـذا مـذهب أبي عمرو فيما حكاه عنه أبو عبيدة.

رابعًا: إبدال الهمزة الثّانية واوا خالصةً، وهو القول الثّاني لسيبويه والخليل[2].

وهـذه الوجـوه الأربعـة كلّهـا مرويّـة عـن العـرب الـتي «**تتّسـع في الهمـزة مـا لا تتّسـعه في غـيره فتحقّـق وتلـين، وتُبـدَل، وتطـرح، فهـذه أربعـة أوجـه**»[3]، وقـد وردت هـذه الوجـوه جميعهـا في القـرآن الكريم.

والتّعليـل لهـذه التّبـدّلات الصّـوتيّة للهمـزة أنّهـا صـوتٌ يخـرج مـن أقصـى الحلـق، اسـتحبّت العـرب تخفيفهـا اسـتثقالا لإخـراج مـا هـو كـالتّهوّع، وكثرتهـا في الكـلام، والشّـيء إذا كثـر اسـتعماله كـان بالتّخفيـف أولى مـن غـيره، وأنّ تخفيفهـا لا يخـلّ باللّفـظ وذلـك لأنّـه يكـون في غالـب الأمـر بإقامـة مـا يـدلّ عليهـا، مـن حـرف مـدٍّ أو نقـل حركـة[4].كمـا أنّـه لم يُغفِـل حالـةَ اخـتلاف حركـة الهمـزتين، كمـا في

---

[1]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 80-81.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 81.

[3]- ابن خالويه، الحجّة في القراءات السّبع، ص: 69-70.

[4]- ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، ج1، ص: 80.

قولـــــه تعـــــالى: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [سـورة البقـرة: 13] حيـث اجتمعـت همـزتان، أولاهمـا مضـمومةً والثّانيـة مفتوحـةً وهذا من المواضع التي اختلف فيها القرّاء والنّحاة، وذلك بحسب ما أورده الزّجّاج كالآتي[1]:

أوّلا: تحقيـق الهمـزتين، وهـو الـذي عليـه أكثـر القـرّاء، وهـو مـذهب ابـن أبي إسـحاق، وحجّـة أهل هذا المذهب الإتيان باللّفظ على واجبه وإعطائه حقّه[2].

ثانيـا: تسـهيل الأولى بـين بـين؛ "بـين الـواو والهمـزة"، وتحقيـق الثّانيـة في روايـة سـيبويه عـن أبي عمرو.

ثالثـا: تحقيـق الهمـزة الأولى، وإبـدال الثّانيـة واوا خالصـة، وهـو قـول الخليـل وسـيبويه، وقـرأ بهـا جمع من القـرّاء[3]، وقـد قـدّم سـيبويه تعليلا صـوتيّا لهـذا الإبـدال، فقـال: «**واعلـم أنّ الهمـزةَ إنّمـا فَعَـلَ بها هـذا [الإبـدال] مَـن لم يخفّفهـا؛ لأنّـه بعـد مخرجهـا، ولأنّهـا نـبرة في الصّـدر تُخْـرَجُ باجتهـاد، وهـي أبعـد الحـروف مخرجـا، فثقُـلَ علـيهم ذلـك**»[4]. وحجّـة مـن خفّـف هـو الجنـوح إلى التّخفيـف؛ لأنّهـم اسـتثقلوا الانتقـالَ مـن الحـرف المضـموم إلى حـرفٍ آخـر غـير الـواو، فلجـأوا إليهـا؛ أي الـواو لمناسـبتها للضّمّة، ولخفّة الفتحة عليها.

---

[1]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 80-81.

[2]-ينظر: ابن خالويه، الحجّة في القراءات السّبع، ص: 69.

[3]- وهـم نافـع، وابـن كثـير، وأبـو عمـرو، وأبـو جعفـر، ورويـس. ينظـر: عبـد الفتّـاح القاضـي، البـدور الزّاهـرة في القـراءات العشـر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 21.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص: 548.

وخلاصة القول في الهمز وأحكامه عند الزّجّاج، وصفه بالتّحقيق والتّخفيف، وذكر أوجه القراءات الواردة فيه، وذلك حسب التّلقّي والمشافهة؛ إذ لا حظّ للكتابة في هذه القضايا الصّوتيّة، خاصّة وأنّ الخطّ يعجز عن ترجمة المنطوق في كثيرٍ من الأحيان، وعند تفسيره للهمزة من تحقيق أو تخفيف نجده يعتمد على كتاب سيبويه كثيرًا.

الفصل الثّالث

التّعليل الصّوتي للإبدال والإدغام والوقف عند الزّجّاج

1 : الإبدال الصّوتي عند الزّجّاج.

2 : ظاهرة الإدغام عند الزّجّاج.

3 : الوقف والوصل.

لا يمكن للدّراسة الصّوتيّة أن تتوقّف مخارج الأصوات وصفاتها، ولن تكون لها ثمرةٌ عند حدود هذين المبحثين، ولكن ينبغي أن تتناول بالبحث والوصفِ تآلفَ هذه الأصوات بعضها مع بعض وانسجامها «**فثمرةُ هذه الدّراسة [الدّراسة الصّوتيّة] هي هذه النّتائج العلميّة التي تتمخّض عنها مراقبة تآلفها بعضها مع بعض، وملاحظة ما ينشأ من هذا التّآلف من ظواهر لغويّة درج النّحاة على دراستها على أنّها قواعد مستقلّة، منفصلة عن دراسة الأصوات كظاهرة الإدغام، وظاهرة الإبدال وغيرها**»[1]، وهذه هي المرحلة الأولى من مراحل الدّرس الصّوتي، فإذا انتهت هذه المرحلة بدأت مرحلة جديدة من الدّرس اللّغوي، لها مختصّون آخرون، يعنون بدراسة الكلمة من حيث دلالتها على المعنى، ومن حيث بناؤها واشتقاقها... ثمّ إذا انتهت هذه المرحلة انتقل الدّرس إلى مرحلة جديدة، لا تعنى بما سبق، بل تتعدّاه إلى تأليف الكلام.

وهذا المنهج جاء متأخّرًا عند علماء اللّغة؛ لأنّ الأصل في الدّراسة كان يشمل جميع المستويات اللّغوية تحت عنوان واحد، و«**لعلّ الرّجوع إلى أقدم الكتب التي أُلِّفت في هذه الدّراسة، أعني كتاب سيبويه وكتاب معاني القرآن للفرّاء يوضّح لنا الفرق بين نهج النّحاة الأوائل، ونهج النّحاة المناطقة الذي أبعدوا في تجميد هذه الدّراسة الحيّة، وإثقالها بالقيود**»[2] وكتاب "معاني القرآن وإعرابه"للزّجّاج لا يخرج عن منهج "معاني القرآن" للفرّاء؛ ذلك أنّ الموضوعَ الذي تتناوله هذه الكتب واحدٌ، والمنهجَ الذي تتّبعه واحدٌ والهدفَ الذي تسعى إلى تحقيقه واحدٌ.

وفيما يأتي وصفٌ لبعض الظّواهر الصّوتيّة التي وردت في كتاب "معاني القرآن وإعرابه" وهي كالآتي:

---

[1]- مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرّائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ-1986م، ص: 36.

[2]- المرجع نفسه، ص: 35.

1 : الإبدال الصّوتي عند الزّجّاج.

اعتنى الزّجّاج بفروع اللّغة العربيّة من حيث أصواتها، وتصريف ألفاظها، وأوزان كلماتها واشتقاقها وتراكيب جملها، ودلالاتها، والدّليل على هذا وقفتُه الطّويلة في طرح آرائه اللّغويّة بشكلٍ عامّ، والدّلاليّةِ على وجه الخصوص بشأن العديد من ألفاظ القرآن الكريم. والتي نراها مبثوثة في كتابه "معاني القرآن وإعرابه".

وممّا يبرزُ هذا الاعتناءَ ظاهرةُ الإبدال التي تُعتبرُ ظاهرةً صوتيّةً تستحقُّ أن تكون محطّ أنظار كلِّ من يتصفّحُ الجانب الصّوتيّ في آراء الزّجّاج، سواءٌ أتعلّق الأمر بالصّوامت أو بالصّوائت.

وسنعرض في هذه الجزئيّة من البحث لهذين النّوعين من الإبدال، وذلك بعد الوقوف على معناه وأقسامه، وحقيقته عند اللّغويّين والنّحويّين.

1-1: مفهوم الإبدال:

لغة:

جاء في مقاييس اللّغة لابن فارس (ت: 395هـ) التّعريف المعجمي لكلمة "بدل" بأنّ «**الباء والدّال واللّام أصل واحد، وهو قيام الشّيء مقامَ الشّيء الذّاهب. يُقالُ هذا بدلُ الشّيء وبديلُه. ويقولون بدّلت الشّيء إذا غيّرته وإن لم تأت له ببدل**»[1]. وورد كذلك أنّ بِدلَ الشّيء وبَدَله وبَدِيلَه الخلف منه...والتّبديل التّغيير[2]. فمعنى كلمة "بدل" في اللّغة بالمفهوم العامّ هو إحلال شيء مكان شيء آخر ويمكن أن يكوناستبدالًا بالصّفر؛ أي إحلالَ لا شيء مكان شيء آخر.

اصطلاحًا:

---

[1]- ابن فارس، مقاييس اللّغة، ج1، ص: 210.

[2]- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص: 48.

لا يبتعد المعنى الاصطلاحي للإبدال عن معناه اللّغوي؛ إذ يصبح الشّيء الوافد أو الموضوع قائما مقام الشّيء الذّاهب أو المرفوع، وعليه فالإبدال في عرف النّحويّين واللّغويّين، هو جعل حرف مكان حرف آخر يقول ابن يعيش: «**البدل أن تقيم حرفا مقام حرف إمّا ضرورة وإمّا استحسانا**»[1] حسبما ما يقتضيه مآلُ هذا الإبدال.

ولمّا كان الإبدال ظاهرةً صوتيّة، – وهي سنّة من سنن العرب في كلامها –[2]، وقانونا من قوانين الممارسة الكلاميّة في معاملاتهم بسبب شيوعها وانتشارها، حتّى قال عنه ابن فارس: «**ومن سنن العرب: إبدال الحروف وإقامة بعضها مقامَ بعضٍ...وهو كثيرٌ مشهورٌ، قد ألّف فيه العلماء**»[3]، ويقصد به الإبدال بين الصّوامت، وهو المقصود نفسه الذي أراده الثّعالبي (ت: 429هـ) من خلال تعريفه، فقال: «**من سنن العرب: إبدال الحروف وإقامة بعضها مكان بعض، في قولهم: مدح مده، وجد وجذ، وخرو وخزم وصقع الدّيك وسقع، وفاض؛ أي: مات وفاظ...**»[4]، فالإبدال هو «**إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة. وهو نوعٌ من التّحريف يكثر دورانه في الكلم تبعا لقانون التّساهل العامّ والتّخفيف، وسوء السّمع، وتعذّر النّطق، أو تعسّره على بعض النّاس، قلّما تجد حرفًا إلّا وقد تجد فيه البدل إلّا نادرا**»[5] بسبب كثرة اللّهجات العربيّة، ولذلك لا نجد قانونًا يضبط على وجه الخصوص الإبدالَ اللّغويَّ سوى السّماع والنّقل، وقد عالجت كتبُ فقهِ اللّغةِ قديمًا، والمعاجمُ اللّغويّةُ قديما وحديثا هذا النّوع من الإبدال، كما ناقشت كتب التّصريف الإبدالَ الصّرفيَّ.

---

[1]– ابن يعيش، شرح المفصّل، ج10، ص: 07.

[2]– ينظر: السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة، ج1، ص: 461.

[3]– ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وسَنَن العرب في كلامِها، ص: 333.

[4]– أبو منصور الثّعالبي، فقه اللّغة وسرّ العربية، تح: خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م، ج2، ص: 244.

[5]– ربحي كمال، الإبدال في ضوء اللّغات السّاميّة دراسة مقارنة، جامعة بيروت العربية، د ط، د ت، ص: 102.

والعنصر المشترك بين هذين النّوعين من الإبدال هو القانون الصّوتي "مراعاة التّخفيف والانسجام الصّوتي".

والإبدال لا يحدث بين الصّوامت فقط، بل يتعدّاه إلى الصّوائت، وقد لاحظ اللّغويّون الأوائل هذه الظّاهرة الصّوتيّة، فأشار إليها سيبويه حينما فسّر ميلَ لهجة تميم إلى كسر الفاء في "فِعيل" و"فِعِل"، إذا كانت عينه حرفَ حلقٍ، فتقول تميم: لِئِيمٌ وشِهِيدٌ، وسِعِيدٌ ونِحِيفٌ، وشِهِدٌ ولِعِبٌ،ونِغِلٌ، ووِخِمٌ[1]، وعالجها في باب: "ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار"، كما حدّد المواضع التي تكسرُ فيها الهاء قائلًا «**فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرة**»[2]؛ لأنّ هذا النّوع من الإبدال يمثّل ظاهرة من ظواهر المماثلة الصّوتيّة.

أمّا ابن جنّي فقد شعر بهذه الظّاهرة؛ ظاهرة المماثلة، وكان يعبّرُ عنها تارةً بـ: «**ضربٌ من تجانس الصّوت**»[3]، وتارةً بـ:«**تقريب الصّوت من الصّوت مع حروف الحلق**»[4]، وقد أدرك أنّ التّماثل لا يكون مع الحروف فحسب، ولكن كما «**أنّك كما تجد هذه المضارعة وهذا التّقارب بين الحروف، فقد تجده أيضا بين الحركات**»[5] باعتبارها فونيما له أثره في المعنى.

والسّرُّ في ميل اللّغة العربيّة إلى هذا الانسجام هو أنّ اللّغة نشأت شفويّة، واكتفى فيها في أوّل الأمر بالنّطق والسّماع، ولمّا كانت كذلك فلابدّ أن تُعنى كلّ العناية بهذا الانسجام[6].

1-2: أنواع الإبدال:

---

[1]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 107-108.

[2]- المرجع نفسه، ج4، ص: 195.

[3]- ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص: 52.

[4]- ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص: 143.

[5]- المرجع السّابق، ج1، ص: 51.

[6]- أحمد علم الدّين الجندي، اللّهجات العربيّة في التّراث، الدار العربيّة للكتاب، ط د، 1983م، ج1، ص: 267.

يمكن تقسم الإبدال إلى نوعين:

1- الإبدال لأجل الإدغام:

ويكون هذا النّوع عند تجاور حرفين بينهما علاقة مخرجيّة ووصفيّة، فقبل أن يحدث الإدغام لابدّ أن يُسبَقَ بعمليّة إبدال، وهي نوع من التّماثل الذي يكون على أساسه الإدغام[1].

ومثاله الإدغام في قراءة بعضهم "يَخَصِّمُونَ" لقول الله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [سورة يس: 49]

الأصل	التّاء والصّاد من الحروف المتقاربة، يجوز بينهما الإدغام. ولكن هذا الإدغام لا يجوز إلّا بحدوث التّماثل بينهما.	**الإبدال من أجل التّماثل**	**الإدغام**	نتخلّص من التقاء السّاكنين "خْ" و"صْ"	**التّخلّص من التقاء السّاكنين بالتّحريك**
يَخْتَصِمُونَ	←	يَخْصَصِمُونَ	← يَخْصِّمُونَ	←	يَخِصِّمُونَ

وأمّا الحروف التي يقع فيها الإبدال من أجل الإدغام فهي كلّ الحروف ما عدا الألف لعدم إمكانيّة إدغامها[2]، والهمزة لثقلها[3].

2- الإبدال لغير الإدغام:

عرفت العربيّة نوعين من هذا الإبدال: إبدال قياسيّ صرفيّ، وإبدال سماعيّ لغويّ، وثالثًا يسمّى بالإبدال النّادر أو الشّاذّ.

---

[1]- ينظر: أحمد علم الدّين الجندي، اللّهجات العربيّة في التّراث، ج1، ص: 347.

[2]- ينظر: صباح عبد الله بافضل، الإعلال والإبدال بين النّظريّة والتّطبيق، الدّار السّعوديّة للنّشر والتّوزيع، جدّة، السّعوديّة، ط1، 1418هـ-1997م، ص: 05.

[3]- ينظر: ابن عصفور، الممتع الكبير في التّصريف، ص: 404.

ونجد أنّ هذين النّوعين من الإبدال قد وردا عند الزّجّاج، وعالجهما في كتابه "معاني القرآن وإعرابه" وضرب لهما أمثلةً متعدّدة، بالإضافة إلى الإبدال بين الصّوائت، ممّا كان له الأثر البارز في القراءات القرآنيّة لاحقا.

2-1- الإبدال القياسيّ الصّرفيّ:

وهو الإبدال الذي يسير على نمطٍ واحدٍ مطّردٍ، يخضع لقواعد وقوانين عامّة، ويسمّى بـ: «**الإبدال الصّرفي الشّائع، أو المطّرد، أو الضّروري، أو اللّازم**»[1]؛ حيث يجب إجراؤه متى توفّرت ضوابطه وشروطه، فمتى أُطلق الإبدال انصرف الذّهن إلى هذا النّوع من القياس من غير قيدٍ بسبب قياسيّته، واطّراده، ووجوب إجرائه.

أمّا حروف هذا النّوع فلا نكاد نجد لها اتّفاقا بين اللّغويّين، فهي عند سيبويه[2]، والمبرّد[3] أحد عشر حرفًا، وعند ابن عصفور (ت: 669هـ) اثنا عشر حرفًا مجموعة في قولهم: (**أَجُدٌ طُوِيَتْ مَنْهَلًا**)[4]، أمّا ابن مالك فجمعها بقوله في الخلاصة:

أَحْرُفُ الْإِبْدَالِ "هَدَأْتَ مُوطِيًا" فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا[5]

وهذا هو المشهور والرّاجح.

ومثاله: الإبدال من تاء الافتعال صوتًا من أصوات الإطباق (ص، ض، ط، ظ).

ففي صيغة "اصطبر" نجد التّغيّرات الآتية:

---

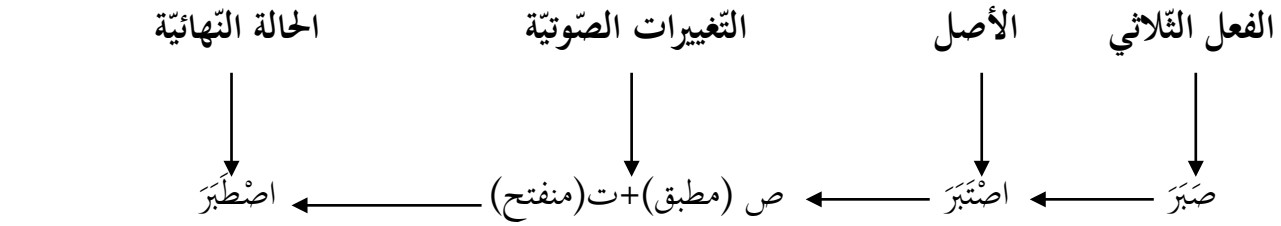
[1]- ينظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، د ت، ج4، ص: 758.

[2]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 237.

[3]- ينظر: المبرّد، المقتضب، ج1، ص: 199.

[4]- ينظر: ابن عصفور، الممتع الكبير في التّصريف، ص: 213.

[5]- ابن مالك، متن ألفيّة ابن مالك، تح: عبد اللّطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنّشر والتّوزيع، الكويت، ط1، 1427هـ-2006م، ص: 61.



والتّحليل الصّوتي لهذه الظّاهرة كالآتي:

في الصّيغة السّابقة "اصتبر" يُلاحظُ أنّ "التّاء" وهي نطعيّة، مهموسة، شديدة، مستفلة وواجبة الإنفتاح[1] قد وقعت بعد الصّاد، وهي أسليّة، مهموسة، رخوة، مستعلية، وواجبة الإطباق[2]، فوقع تنافرٌ صوتيٌّ في صفات منها: الاستعلاء، والاستفال، الجهر، والهمس، الإطباق والانفتاح.

ونظرًا لهذا التّنافر بين الصّوتين "التّاء والصّاد" وجب البحث عن صوتٍ يقرّبُ بينهما مع مراعاة صفات الصّوت المبدَلِ والصّوتِ المبدلِ منه.

نستدعي الأصوات التي تشترك مع صوتِ التّاء والصّاد في المخرج والصّفة حتّى نختار منها الصّوت الذي يمكن أن يحلّ محلّ التّاء، وهي: "الطّاء، والدّال، والسّين، والزّاي".

نقصي "السّين والزّاي" لأنّهما لا ينسجمان مع "الصّاد".

يبقى التّفاضلُ بين "الدّال والطّاء"، فلو أخذنا الدّال لوجدناه يختلف عن "الصّاد"؛ لأنّهما مختلفان في كلّ الصّفات بدون استثناء.

يبقى لنا احتمال استبدال "التّاء" بـ"الطّاء"؛ لأنّ "الطّاء" تتوافق مع "التّاء" في المخرج فكلاهما من الأصوات النطعيّة[3]، وتتوافق معها في الصّفة؛ فكلاهما مستعلٍ مطبقٌ[4].

---

[1]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 61.

[2]- ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص: 302.

[3]- ينظر: عصام نور الدّين، علم الأصوات اللّغويّة الفونيتيكا، ص: 213.

[4]- ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص: 61-62.

فبناءً على المعطيات الفيزيولوجيّة والفيزيائيّة لهذه الأصوات، يتّضح جليّا أنّ "الطّاء" هو الصّامت الذي يتّفق مع مخرج "التّاء" من جهة، ومع صفة "الصّاد" من جهةٍ أخرى، وبهذا نستنتج علميّا أنّه جدُّ مناسب ليحُلَّ محلّ "التّاء"، وذلك درءًا للثّقل، وطلبًا للخفّة، وامتثالًا لقانون الاقتصاد في الجهد.

2-2- الإبدال السّماعيّ اللّغويّ:

وهو خلاف السّابق؛ إذ لا يخضع إلى قواعد وقوانين تضبطه، فهو أعمّ من الإبدال الصّرفي لاشتمال حروفه عليه وزيادة، وقد جمعها بعضهم في قوله: «**لِجِدٍّ صَرْفُ شَكِسٍ أَمِنَ طَيَّ ثَوْبِ عِزَّتِهِ**»[1]، ويرجع السّبب في كثيرٍ من ظواهر هذا التّقارب إلى اختلاف القبائل في النّطق بأصوات الكلمة، وكذلك في العلاقة الصّوتيّة بين الحرف المُبْدَلِ والمبدَلِ منه[2].

وقد لخّص عبد الله أمين في كتابه "الاشتقاق" العلاقات المسوّغة للإبدال اللّغوي بين الحروف على النّحو الآتي[3]:

1- التّماثل: وهو أن يتّحد الحرفان مخرجًا وصفةً: كالباءين، والتّاءين، والثّاءين.

2- التّجانس: وهو أن يتّحد الحرفان مخرجًا ويختلفا صفةً: كالدّال والطّاء.

3- التّقارب:

أ- أن يتقارب الحرفان مخرجا ويتّحدا صفةً: كالحاء والهاء.

ب- أن يتقارب الحرفان مخرجًا وصفةً: كاللّام والرّاء.

ت- أن يتقارب الحرفان مخرجا، ويتباعدا صفةً: كالدّال والسّين.

ث- أن يتقارب الحرفان صفةً ويتباعدا مخرجًا: كالشّين والسّين.

---

[1]- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج3، ص: 377.

[2]- ربحي كمال، الإبدال في ضوء اللّغات السّاميّة دراسة مقارنة، ص: 102.

[3]- عبد الله أمين، الاشتقاق، ص: 352.

4- التّباعد:

أ- أن يتباعد المخرجان مخرجًا ويتّحدا صفةً: كالنّون والميم.

ب- أن يتباعد الحرفان مخرجًا وصفةً: كالميم والضّاد.

2-3- الإبدال النّادر (الشّاذّ):

ويسمّى بالإبدال غير الضّروري، كقولهم أصيلان في تصغير "أُصلان" بالضّمّ على ما ذهب إليه الكوفيّون، جمع "أصيل"، أو هو تصغير "أصيل"[1].

الإبدال بين الصّوامت:

الإبدال لدى الزّجّاج حاصل بين الصّوامت التي لها مخرج واحد، والأصوات المتقاربة في المخرج وكذلك المتباعدة، لذلك ارتأيت تقسيم الدّكتور حسام سعيد النعيمي للإبدال عند ابن جنّي، وإسقاطه على المواضع التي جاءت عند الزّجّاج، لما في هذا التّقسيم من الشّموليّة والوضوح، وهو على خمسة أنحاء كما يلي[2]:

1- الإبدال بين الصّوامت المتدانية في المخرج.

2- الإبدال بين الصّوامت المتجاورة في المخرج.

3- الإبدال بين الصّوامت المتقاربة في المخرج.

4- الإبدال بين الصّوامت المتباعدة في المخرج وبينهما جامع صوتيّ.

5- الإبدال بين الصّوامت المتباعدة في المخرج وليس بينهما جامع صوتيّ.

---

[1]- الحملاوي (أحمد بن محمد بن أحمد)، شذا العرف في فنّ الصّرف، دار الكيان للطّباعة والنّشر، الرّياض، ط12، 1957م، ص: 201.

[2]- ينظر: حسام سعيد النعيمي، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، ص: 98.

1- الإبدال بين الصّوامت المتدانية في المخرج:

يقصد بالأصوات المتدانية «**ما كانت الحروف فيه أدنى إلى بعضها في المخرج من غيرها إذا كان معها غيرُها، كالهمزة والهاء فهما وإن كانا من حروف الحلق إلّا أنّهما أدنى إلى بعضهما من العين**»[1]، مع كونها من حروف الحلق، إلّا أنّ مدرجها يختلف عن مدرج الهاء والهمزة.

1-1- الإبدال بين الهمزة والهاء:

يقول الله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [سورة المائدة: 48].

"الهمزة والهاء" صوتان حلقيّان، والحلق: هو الحلقوم، وجمعه: الحلوق ومنطقة الحلق تقع قبل اللّهاة وتنسب إليها طائفة من الأصوات، وهي: "الهمزة والعين والحاء والهاء والخاء والغين"، ومنهم من أضاف الألف منهم سيبويه وتبعه جملة من العلماء كالزّجّاجي وابن جنّي والدّاني والقرطبي وابن الطّحّانوالسّيوطي[2]. أمّا عند المحدثين فهما صوتان حنجريّان[3].

يقول الزّجّاج: «**المهيمن اسم من أسماء الله في الكتب القديمة، وقال بعضهم: مُهيمِن في معنى مؤتمن إلّا أنّ الهاء بدلٌ من الهمزة، والأصل مؤتمنا عليه...وهو على مذهب العربيّة حسن ومُوافِقٌ لما جاء في التّفسير، لأنّ معناه مؤتمن**»[4] فأُبدلت الهمزة هاءً فصارت "مهيمن".

يفهم من كلام الزّجّاج أنّ الهمزة أصلٌ والهاء فرعٌ، والذي سوّغ مجيء صوت الهاء بدلا من صوت الهمزة اشتراكهما في المخرج، فهما صوتان حلقيان يخرجان من أقصى الحلق عند

---

[1]- حسام سعيد النعيمي، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، ص: 98.

[2]- ينظر: رشيد عبد الرّحمن العبيدي، معجم الصّوتيّات، ص: 85.

[3]- ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 319.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 180.

القـدماء[1]، وحنجـريّان عنـد المحـدثين[2]، وبينهمـا رابطـة قويّـة سـوّغت تعاقبهمـا "تبادلهمـا" في بعـض المفـردات العربيّـة، يقـول الأخفـش: «**ومـن العـرب مـن يقـول "هيّـاك" بـ"الهاء" يجعـلُ "الألـفَ" مـن "إيّاك" "هاءً"**»[3]. والمعنى يبقى هو هو.

ومـن الأمثلـة المعـبّرة عـن هـذا النّـوع مـن الإبـدال في اللّغـة مـا وقـع في "مـاء" و"مـاه"، يقـول الزّجّـاج في هـذا الموضـع: «**قـال أهـل اللّغـة أصـل كلمـة مـاء مـاه إلّا أنّ الهمـزة أبـدلت مـن الهـاء لخفّـة الهـاء، والـدّليل علـى ذلـك قـولهم أمـواه في جمعـه، ومياه، ويصـغّر مُوَيـه**»[4]، ففُهـم مـن هـذا الدّليل الأصلُ في "ماء"، مادام التّصغير يعيد الكلمة إلى أصلها.

فإبـدال الهمـزة هـاءً أمـرٌ جـائزٌ في اللّغـة مـا دام التّقـارب في المخـرج والصّـفة واقعًـا، بـل وقـد رأى بعـضُ المحـدثين أنّ نطـق الهمـزةِ هـاءً – خاصّـة عنـد الطّـائيّين – هـو حـالٌ مـن أحـوال تحقيـق الهمـزة في العربيّة في مقابل تخفيفها عند الحجازيّين[5]، وأنشد بعضهم قولَ الشّاعرِ:

فَهِيّـــاكَ وَ الْأَمْـــرَ الـــذِي إِن تَوَسَّـــعَتْ مَـــوَارِدُهُ ضَـــاقَتْ عَلَيْـــكَ مَصَـــادِرُهْ*

وقول الآخر:

يَا خَـــالِ هَـــلَّا قُلْـــتَ إِذَا أَعْطَيْتَـــنِي هِيَّـــاكَ هِيَّـــاكَ وَحَنْـــوَاءَ العُنُـــقْ**

---

[1]– ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[2]– ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 345.

[3]– الأخفش، معاني القرآن، ص: 18.

[4]– الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 275.

[5]– ينظر: رمضان عبد التّوّاب، مشكلة الهمزة العربية، ص: 46.

*– البيت لطفيل الغنوي، وقيل لمضرس بن ربعي الفقعسي، ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج2، ص: 552.

**– أنشـده اللّحيـاني عـن الكسـائيّ، ينظـر: أبـو الطّيـب اللّغـوي، كتـاب الإبـدال، تـح: عـز الـدّين التّنـوخيّ، مجمـع اللّغـة العربيّـة، دمشق، د ط، 1380هـ-1961م، ج2، ص: 570.

يريد: إيّاك. هذا فيما يخصُّ إبدال الهمزة هاءً، أمّا عن أمثلة إبدال الهاء همزةً نجد الزّجّاج يقف عند قول الله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [سورة المؤمنون: 36] بقليل من التّأصيل لهذه الكلمة قائلًا: «**ويقالُ أيهات في معنى هيهات. ويقال هيهات ما قلت وهيهات لما قلت وأنشد:**

فَأَيْهَاتَ أَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَأَيْهَاتَ وَصْلٌ بِالْعَقِيقِ تُواصله*»[1].

وقد استحسن الزّجّاجُ هذا الإبدال ووافقه لأنّه على مذهب أهل العربيّة وأهل التّفسيرِ[2].

فإبدال الهمزة هاءً ظاهرة واقعة في أكثر اللّغات السّامية[3]، وهذا يلغي ما ذهب إليه بعض الباحثين من أنّ تحوّل الهاء إلى همزة «**تمّ بطريق التّغاير، فبعد أن كانت الكلمة تشتمل على صوتين من جنس واحد وهما الهمزة والهاء قلب أولهما إلى صوت آخر، وهو الهمزة وساعد على ذلك تقارب الصّوتين الجديد والأصلي في المخرج**»[4]؛ لأنّ كثيرا من الكلمات في العربيّة وقع فيها هذا الإبدال من غير وجود تغاير صوتيّ يستدعيه.

وقد قدّم قراءة الهمز في قول الله تعالى: ﴿عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ﴾ [سورة النّجم: 15] على قراءة الهاء، «**وقرئت عندهاجنّةُ المأوى – بالهاء – والأجود جنّةُ المأوى**»[5] لموافقتها المصحف.

---

*- كرم البستاني، ديوان جرير، دار بيروت للطّباعة والنّشر، بيروت، لبنان، د ط، 1406هـ-1986م، ص: 385.

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 13.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج5، ص: 151.

[3]- ينظر: ربحي كمال، الإبدال في ضوء اللّغات السّاميّة دراسة مقارنة، ص: 15.

[4]- ضاحى عبد الباقي، لغة تميم دراسة تاريخيّة وصفيّة، المطابع الأميريّة، القاهرة، مصر، د ط، 1405هـ-1985م، ص: 265.

[5]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 73.

1-2- الإبدال بين الطّاء والدّال والتّاء:

الإبدال بين هذه الصّوامت غالبًا ما يكون ضمن الإبدال القياسي أو الصّرفي، وقد حصر الزّجّاج صيغتين يكون فيهما هذا النّوع من الإبدال هما: "افتعل" و"مفتعل"، فقال: «**والذي ينبغي أن يُقال للمتعلّم إذا بنيت افتعل أو مفتعل ممّا أوّله زاي فأقلب التّاء دالًا، نحو ازدجر ومزدجر**»[1]؛ إذ الأصل فيهما "ازتجر" و"مزتجر"؛ فأبدلت التّاءُ دالًا؛ «**لأنّ التّاءَ حرفٌ مهموسٌ والزّاي حرف مجهورٌ فأُبْدِلَ من التّاء مكانها حرفٌ مجهورٌ، وهو الدّال**»[2]، وهذا الكلام كرّره عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِيٓ أَعْيُنُكُمْ﴾ [سورة هود: 31] فقال: «**وتزدري أصله تزتري بالتّاء، إلّا أنّ هذه التّاء تُبدل بعد الزّاي دَالًا، لأنّ التّاء من حروف الهمس، وحروف الهمس خفيّة فالتّاء بعد الزّاي تخفى فأُبدِلَت منها الدّالُ لجهرِهَا وكذلك يفتعل من الزّينة يزدان، تقول: أنت تزدانُ يا هذا**»[3]، فأبدلت التّاءُ دالًا لاشتراكهما في المخرج، ولاشتراك الدّال مع الزّاي في صفة الجهر.

وهذا الإبدال يسمّيه علماء اللّغة بالإبدال الصّرفي أو القياسي -كما سبقت الإشارة إلى ذلك-. بيد أنّ الإبدال بين صوت الدّال والتّاء قد لا يكون قياسيًّا، ومن أمثلة ذلك «**قُتِّرَ على الرَّجُلِ رزقُهُ، وقُدِّرَ عليه، وقُتِرَ بالتّخفيف أيضًا: أي ضُيِّقَ**»[4]، ومثاله لدى الزّجّاج: فُندُق وفُنتُق بالدّال والتّاء[5]، ويطلقان على الخان[6].

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 75.

[2]- المصدر نفسه، ج5، ص: 75.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص: 48.

[4]- أبو الطّيب اللّغوي، كتاب الإبدال، ج1، ص: 105.

[5]- ينظر: المصدر السّابق، ج4، ص: 39.

[6]- ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص: 39.

وتبدل التّاء طاءً إذا كانت تاءَ افتعالٍ، وذلك عند مجاورتها لأصوات الإطباق، وهي: "الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء"[1]، وقد ورد هذا الضّربُ من الإبدال في قول الله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [سورة البقرة: 247] روى الزّجّاج أنّ «**الأصل اصتفاه فالتّاء إذا وقعت بعد الصّاد أبدِلَتْ طَاءً**»[2]، وعلّل ذلك بقوله: «**لأنّ التّاءَ من مخرج الطّاء، والطّاءُ مُطبقة، كما أنّ الصّاد مطبقة فأبدلوا الطّاءَ من التّاءِ، ليسهُلَ النُّطق بما بعد الصّادِ**»[3]، فوحدةُ المخرج سببٌ في هذا الإبدال، إلّا أنّه لا يمكن إغفال أهمّيّة الاشتراك في الصّفة بين الصّوت البديل ومجاوره، كالصّاد والطّاء في هذا المثال لذلك أُقصِيَ صوتُ الدّالِ وإن اتّحد مع التّاء والطّاء في المخرج.

وممّا أورد من تعليلات صوتيّة للإبدال ما رواه في صياغة الافتعال من الفعل ضرب، فقال: «**وكذلك افتعل من الضّرب: اضطرب، ومن الظّلم اظطلم، ويجوز في اظطلم وجهان آخران يجوز اطّلم بطاءٍ مشدّدة غير معجمة واظّلم بظاءٍ مشدّدة**»[4]، وهذان الوجهان الأخيران بابهما الإدغام، فلا حاجة لذكرهما هنا.

1-3- الإبدال بين الميم والباء:

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [سورة آل عمران: 96]

---

[1]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 436.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 328.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص: 328.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص: 328.

يرى الزّجّاج أنّ "مكّة" و"بكّة" بمعنى واحد، وهو «**الموضع الذي يحجّ النّاس إليه، وهي البلدة**»[1] مستدلا بقول الله تعالى: ﴿ بِبَطْنِ مَكَّةَ ﴾ [سورة الفتح: 24] وفي هذا إشارة إلى جواز الإبدال بين هذين الصّوتين "الباء والميم" في اللّغة لاتّحادهما في المخرج "الشّفتين"، ومنهم من يرى أنّهما لغتان عند «**الأكثرين، والباء والميم تعقب إحداهما الأخرى كثيرا**»[2]، وهذا مضبوطٌ بالموضع؛ بمعنى من اعتبر الموضعَ واحدًا والاسمَ مختلفًا يقول بالإبدال أو بكون اللّفظين لغتين، أمّا من يرى أنّهما «**متغايران فبكّة موضع المسجد ومكّة البلد بأسرها**»[3] فلا يرى ذلك الإبدال.

والأمر الذي جعل الزّجّاج لا يطيل الكلام في هذا الموضع هو عدمُ صحّة هذه القراءة؛ أي بالميم في "بكّة"، لذلك نجده يقول في باب الإبدال بين الباء والميم: «**ويقال اطمأنّ الشّيء إذا سكن وطامنته وطمأنته إذا سكنته، وقد روي "اطبأنّ" ولكن لا تقرأ بها لأنّ المصحف لا يخالف البتة**»[4] كما سيأتي في موضعه من هذا البحث.

أمّا التّفسير الصّوتيّ لهذا الإبدال هو أنّ الباء صوت شديد مجهور انفجاري؛ تنطبق الشّفتان عند النّطق به أوّلا حين انحباس الهواء عندهما، ثمّ تنفجران فجأة فيسمع صوت الباء، أمّا الميم فصوت مجهور لا هو بالشّديد ولا بالرّخو؛ بل ممّا يسمّى بالأصوات المتوسّطة، تنطبق الشّفتان أثناء تسرّب الهواء من التّجويف الأنفي تمام الانطباق[5].

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 445.

[2]- الألوسي، روح المعاني، ج4، ص: 04.

[3]- المرجع نفسه، ج4، ص: 04.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 99.

[5]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 45-46.

وقد نسب بعضُ المحدثين سببَ هذا الإبدال إلى اللّهجات القبليّة، فقبيلة "مازن وبكر" وهما قبيلتان من قبائل ربيعة تُبدِل الميمَ باءً[1]، وقد شكّك إبراهيم أنيس في نسبة هذا الإبدال إلى هاتين القبيلتين؛ لأنّه «**ليس هناك لهجة من لهجات اللّغات في العالم تلتزمُ قلبَ كلِّ ميم إلى باءٍ والعكس، لأنّها عمليّة متناقضة لا مبرّرَ لها**»[2]، وهذا لا يمنع وجود هذا النّوع من الإبدال في اللّغة سواءٌ أتعلّق ذلك بقبيلة ما أم كان عامّا ممكنًا في جميع القبائل أو جلّها.

فالصّوتان مجهوران، ويشارك صوتُ الميم صوتَ الباء في شيء من الشدّة، وكلاهما شفويٌّ، فلا عجب إذًا في هذا الإبدال.

ومن المواضع التي يرد فيها الإبدال بين الميم والباء كلمة "اطمأنّ"، فقد أورد الزّجّاج هذا أثناء تفسيره لقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [سورة النّساء: 103] فقال: «**يقال اطمأنّ الشّيء إذا سكن وطامنتُهُ وطَمأنته إذا سكنته وقد رُويَ "اطبأنّ" بالباء، ولكن لا تقرأ لأنّ المصحف لا يُخالف البتّة**»[3]، ولولا مخالفة هذا الوجه للرّسم والسّند لجازت القراءة به.

1-4- الإبدال بين السّين والصّاد:

يقول الزّجّاج عند تفسير قول الله تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [سورة الطّور: 37]: «**المصيطرون الأرباب المتسلّطون، يقال: قد سيطر وتسيطر. بالسّين والصّاد، والأصل السّين، وكلّ سين بعدها طاءٌ يجوز أن تُقلبَ صادًا، تقول:**

---

[1]- ينظر: إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، ص: 115-116.

[2]- المرجع نفسه، ص: 117.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 99.

سيطر وصيطر، وسطا وصطا»[1]، فرأى أنّ الأصل في "مصيطر" السّين، إلّا أنّها تأثّرت بالطّاء بعدها فأبدلت صادًا.

وقد ورد لدى الزّجّاج أمثلة لهذا النّوع من الإبدال، كما في قوله: «**والرّسغ المفصل بين الكفّ والسّاعد، ويقال: رُسغ ورُصغ والسّين أجود**»[2]، فالإبدال وقع بين السّين والصّاد والأصل في الكلمة "رسغ" بالسّين وهو صوت مستفل مهموسٌ[3]، فلمّا جاور الغين وهو صوتٌ مستعلٍ مجهورٌ[4] تأثّر به فأبدِلَ صادًا.

وفي كتاب الحجّة لابن خالويه ما يدلّل على هذا، فقد ذهب إلى أنّ الصّراط في قول الله تعالى: «**تقرأ بالصّاد والسّين وإشمام الزّاي. فالحجّة لمن قرأ بالسّين: أنّه جاء به على أصل الكلمة. والحجّة لمن قرأ بالصّاد: أنّه أبدلها من السّين لتؤاخي السّين في الهمس والصّفير وتؤاخي الطّاء في الإطباق، لأنّ السّين مهموسة والطّاء مجهورة، والحجّة لمن أشمّ الزّاي: أنّها تؤاخي السّين في الصّفير وتؤاخي الطّاء في الجهر**»[5]، وكلام العرب غنيٌّ بهذا النّوع من الإبدال إذ تعدّدت أمثلته وشواهده[6].

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 66.

[2]- المصدر نفسه، ج2، ص: 174.

[3]- ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص: 197.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 243.

[5]- ابن خالويه: الحجّة في القراءات السّبع، ص: 62-63.

[6]- ينظر: أبو الطّيّب اللّغوي، كتاب الإبدال، ج2، ص: 172-192.

1-5- الإبدال بين العين والحاء:

يقول الزّجّاج: «**بعثر وبحثر بمعنى واحد**»[1]، وذلك عند تفسير قول الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [سورة العاديات: 09].

رويت قراءات في هذه الآية الكريمة لكلمة "بعثر" فـ «**قرأ الجمهور (بُعثِرَ) بالعين مبنيّا للمفعول. وقرأ عبد الله بالحاء. وقرأ الأسود بن زيد (بحث) وقرأ نضر بن عاصم (بَحثَرَ)**»[2] بصيغة البناء على الفاعل يقال: «**قد بحثروا متاعهم يُبَحثِرونه بَحْثَرَةً، وبَعْثَرُوه يُبَعْثِرونه بعثرة: أي فرّقوه**»[3]، فهما لغتان بمعنى واحد.

ولهذا الإبدال تفسيرٌ صوتيٌّ وهو التّقارب الشّديد بين هذين الصّوتين "العين والحاء" مخرجًا وصفةً يقول الخليل: «**فأقصى الحروف كلّها العين ثمّ الحاء ولولا بحّة الحاء لأشبهت العينَ لقُربِ مخرجها من العين**»[4]؛ إذ المخرج والصّفات متقاربة، «**ولهذه العلّة لم يتألّف في كلام العرب عين وحاء، في كلمة أصليّتان، لا تجد إحداهما مجاورة للأخرى في كلمة إلّا بحاجز بينهما وكذلك الهاء مع الحاء**»[5]، فالعين والحاء مخرجهما من وسط الحلق[6]، والحاء صوتٌ مهموس رخو منفتحة مستفل، والعين صوتٌ مجهور بين الشّدّة والرّخاوة منفتح مستفل، ولولا الجهرُ وبعضُ الشّدّة لكانت حاءً، كذلك لولا الهمس والرّخاوة اللّذان في الحاء لكانت عينًا[7].

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 354.

[2]- أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص: 502.

[3]- أبو الطّيب اللّغوي، كتاب الإبدال، ج1، ص: 292.

[4]- الخليل، العين، ج1، ص: 41.

[5]- ابن الجزري، التّمهيد في علم التّجويد، ص: 125.

[6]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[7]- ينظر: ابن الجزري، التّمهيد في علم التّجويد، ص: 125-146.

فالتّداني بين صوتي العين والحاء «**هو الذي جعل العرب يبدلون إحداهما من الآخر في عدد من الألفاظ المسموعة عنهم، وهي ليست ظاهرة عامّة في كلّ عين وكلّ حاء**»[1]، وهذا الاختلاف عائد إلى دورِ السّماع في الحفاظ على اللّفظة؛ لأنّه يمكن أن تكون «**قد سُمعت من أحد أبناء قبيلة ما ولم يتقن نطقها أو لم يتقن السّامعُ سماعَها ولفظَها فانتقل أحد حروفها في سمعه إلى حرف من مخرجه أو قريب منه ثمّ شاعت في قبيلته عن طريقه فعرفت عندهم بذلك اللّفظ**»[2] المسموع من الذي نقله.

2- الإبدال بين الصّوامت المتجاورة في المخرج:

يقصد بالتّجاور «**ما كانت الحروف فيه من مخرج واحدٍ إلّا أنّها ليست فيها صفة التّداني**»[3] التي بين الهمزة والهاء مثلا، ويمكن رصد هذا النّوع من الإبدال عند الزّجّاج من خلال الأمثلة الآتية.

2-1- الإبدال بين الحاء والخاء:

الحاء والخاء صوتان حلقيّان[4]، مهموسان[5]، رخوان[6]، يفرّقُ بينهما بكونِ الحاء من وسط الحلق، والخاء من أدناه، فالعلاقة بينهما تستدعي جوازَ الإبدال بينهما، وهذا ما ذهب إليه الزّجّاج عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبۡحٗا طَوِيلٗا ﴾ [سورة المزّمّل: 07] إذ روى قراءةً بالخاء في كلمة "سبحا"، ولم ينسبها إلى قارئها، ويرى أنّ معنى "سبحا" و"سبخا" متقارب قائلًا: «**وقرئت "سبخا" بالخاء معجمة، والقراءة بالحاء غير معجمة، ومعنى**

---

[1]- حسام سعيد النعيمي، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، ص: 120.

[2]- المرجع نفسه، ص: 120.

[3]- المرجع نفسه، ص: 98.

[4]- ينظر: سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص: 47.

[5]- ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص: 303-304.

[6]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 88.

"سبخا" صحيح في اللّغة، يقال للقطعة من القطن سبخة، ويقال سبخت القطن بمعنى نفَّشته، ومعنى نفّشتُه وسعته، فالمعنى على ذلك أنّ لك في النّهار متَّسَعًا طويلًا، ومعناه قريبٌ من معنى السّبح»[1]، لذلك رأى جواز الإبدال، في حين نجد ابن جنّي ينكرُ الإبدال بين الحاء والخاء مطلقًا، إلّا ما كان شاذًّا، كقول ابن الأعرابي:

«يَنفحْنَ مِنْهُ لَهَبًا مَنْفُوحًا لَمْعًا يُرَى لَا ذَاكِيًا مَقْدُوحًا*

أراد "منفوخًا" فأبدل الخاء حاءً. ومثله قول رؤبة:

غَمْرُ الأجَارِيّ كَرِيمُ السِّنْحِ أَبْلَجُ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ الشُّحِّ**

يريد: السِّنخ»[2]، ثمّ صرّح قائلًا: «**فلا يكون الحاءُ فيه بدلًا من الخاء، ولا الخاء بدلًا من الحاء ألا ترى أن كلّ واحد من المثالين يتصرّف في الكلام تصرّف صاحبه، فليست لأحدهما مزيّة من التّصرّف والعموم في الاستعمال يكون بها أصلًا ليست لصاحبه**»[3]، والأصول لا تُبدل ولا يُبدل منها وما وقع فيها من إبدال فمن باب الشّذوذ.

2-2- الإبدال بين القاف والكاف:

قرأ عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – قُشطت بالقاف مكان الكاف[4] في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتۡ﴾ [سورة التكوير: 11].

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 241.

*-الفضل بن قدامة، ديوان أبي النّجم العذلي، تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، سوريا، د ط، 1427هـ-2006م، ص: 228.

**- رؤبة بن العجاج، الدّيوان، تح: وليم بن الورد البرّوسي، دار ابن قتيبة للطّباعة والنّشر، الكويت، د ط، د ت، ص: 171.

[2]- ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص: 179.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص: 183-184.

[4]- ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص: 425.

يقـول الزّجّـاج: «**وقُرئـت قُشِـطَتْ بالقـاف، ومعناهُمـا قُلِعَـت كمـا يُقلـعُ السّـقفُ. يقـال: كَشَطْتُ السّـقفَ وقشـطْتُ بمعـنى واحـد، والقـاف والكـاف تُبـدَلُ إحـداهما مـن الأخـرى كثـيرا. ومثـلُ ذلـكَ لَبَكْـتُ الشّـيء ولَبَقْتُـهُ إذا خَلطتـه**»[1]، والإبـدال بـين الكـاف والقـاف شـائعٌ في لغـات العـرب، وهـذا الشّـيوع لـيس بقليـل، بـل هـو كثـيرٌ عنـدهم، ومـع شـيوعه لـه توجيـه صـوتيّ وهـو تعاقب الصّوتين "القاف والكاف".

فـإذا كـان صـوت القـاف يخـرج مـن أقصـى اللّسـان ومـا فوقـه مـن الحَنَـك الأعلـى، فـإنّ الكـاف يخـرج مـن أسـفل صـوت القـاف مـن اللّسـان قلـيلا ومـا يليـه مـن الحنـك الأعلـى[2]، فيكـون الحنـك الأعلى الموضع المشترك بين القاف والكاف.

والقـاف صـوت شـديد مسـتعلٍ مقلقـل منفـتح مجهـور[3]، وقيـل مهمـوس علـى رأي المحـدثين[4] والكاف صوت شديد مهموس منفتح مستفل[5].

فـإنّ هـذا التّقـارب في المخـرج والصّـفة سـوّغ التّعاقـب بـين هـذين الصّـوتين، فـ«**همـا [القـاف والكاف] كثيرًا ما يتعاقبان في الكلمة كقولهم عربيّ قح وكح**»[6].

بينمـا ينقـل ابـن جـنّي عـن شـيخه أبي علـيّ الفارسـي نِسـبةَ "كشـطت" إلى قـريش، «**وهـي متحضّـرة يناسـبها صـوت الكـاف المهمـوس**»[7]، و"قشـطت" إلى قـيس وتمـيم، «**وهمـا قبيلتـان بـدويّتان يناسـبهما صـوت القـاف المجهـور**»[8]، لـذلك فهمـا لغتـان «**وليسـت القـاف في هـذا بـدلا**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 291.

[2]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[3]- ينظر: ابن الجزري، التمهيد في علم التّجويد، ص: 148.

[4]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 84.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 150.

[6]- الألوسي، روح المعاني، ج 29، ص: 154.

[7]- حسام سعيد النعيمي، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، ص: 139.

[8]- المرجع نفسه، ص: 139.

من الكاف؛ لأنّهما لغتان لأقوام مختلفين»[1]، وبما أنّ القراءة بالقاف في "كُشطت" رُوِيت عن صحابيّ جليل – وإن كانت تعدّ في شواذّ القراءات – فإنّه يُستبعدُ القولُ بأنْ «**يكون الانتقال من أحد الحرفين إلى الثّاني إنّما جرى بسبب خطأ في السّمع**»[2]، وإنّما هو إبدالٌ له مسوّغاته الصّوتيّة واللّهجيّة.

2-3- الإبدال بين اللّام والنّون:

اللّام والنّون صوتان متجاوران في المخرج، فاللّام تخرج «**من حافّة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان، ممّا فوق الضّاحك والنّاب والرَّباعيّة والثّنيّة**»[3]، وتخرج النّون «**من طرف اللّسان بينه وبين ما فُوَيق الثّنايا**»[4]، فوقع التّجاورُ في طرف اللّسان وفويق الثّنايا، وكذلك يشتركان في صفة الجهر، وهما من الأصوات التي وصفها الأوائل بأنّها بين الشّدة والرّخاوة[5]، وهذا ما سوّغ لإبدال أحدهما بالآخر في كلام العرب.

وقد اعتبر الزّجّاج "سجّينًا" و"سجّيلًا" بمعنى واحد؛ إذ قال عند تفسير قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ﴾ [سورة هود: 82] فقال: «**وسجّين وسجّيل بمعنى واحد**»[6]، وكذلك «**يلفح وينفح بمعنى واحد، إلّا أنّ اللّفح أعظم تأثيرًا**»[7]، ولعلّ ما دعاه إلى أن يؤثر لغة اللّام

---

[1]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص: 277.

[2]- حسام سعيد النعيمي، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، ص: 139.

[3]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص: 47.

[4]- المرجع نفسه، ج1، ص: 47.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 61.

[6]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 71.

[7]- المصدر نفسه، ج4، ص: 23.

على الإبدال استئناسه بقول سيبويه «**وقد أبدلوا اللّام من النّون، وذلك قليلٌ جدًّا قالوا: أُصَيْلَالٌ، وإنّما هو أُصَيْلَانٌ**»[1].

2-4- الإبدال بين العين والغين:

العين والغين متجاوران، إلّا أنّهما - بالرّغم من هذا التّجاور - لم يقع فيهما ما يستوجب الوقوف عنده، إلّا ما أورده الزّجّاج حينما تطرّق لتفسير قول الله تعالى:﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ [سورة يوسف: 30] فقال: «**وقد قرئت شعفها بالعين**»[2] دون أن يعلّل لهذا الإبدال، وهو واضح لتجاور المخرج.

3- الإبدال بين الصّوامت المتقاربة في المخرج:

يقصد بالتّقارب في المخرج «**الحروف التي من مخرجين مختلفين ولكن موضعيهما في النّطق متقاربان**»[3]، كالثّاء والفاء؛ إذ تخرج الفاء من «**باطن الشّفة السّفلى وأطراف الثّنايا العلى**»[4]، وتخرج الثّاء «**ممّا بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا**»[5]، فهما متقاربان بالنّسبة لأطراف الثّنايا العليا. ومن أمثلة هذا الضّرب من الإبدال ما يلي:

3-1- الإبدال بين الدّال والذّال:

الدّال والذّال صوت متقاربان في المخرج؛ إذ مخرج الدّال «**من بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا**»[6]، ومخرج الذّال من «**بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا**»[7]، فتقاربا في طرف اللّسان.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 240.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 105.

[3]- حسام سعيد النعيمي، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، ص: 98.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[5]- المرجع نفسه، ج4، ص: 433.

[6]- المرجع نفسه، ج4، ص: 433.

[7]- المرجع نفسه، ج4، ص: 433.

وقد تعرّض الزّجّاج في معانيه لهذا الإبدال في قول الله تعالى: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [سورة آل عمران: 49] حيث روى قراءتَها بالذّال "تَذَّخِرُونَ"[1] فقال: «**وتدّخرون بالدّال والذّال، وقال بعض النّحويّين إنّما اختير تدّخرون لأنّ التّاء تدغم في الذّال نحو تذّكّرون، فكرهوا تذّخرون لأنّه لا يشبه ذلك، فطلبوا حرفًا بين التّاء والذّال فكان ذلك الحرف الدّال**»[2]، ففهِم من هذا التّعليل سبب الإبدال فهو ليس إبدالا لغويّا، بل هو إبدال صرفيّ سببه الإدغام؛ لأنّ الإدغام لابدّ له من تقارب الأصوات، على خلاف الإبدال بين الذّال والدّال في "دكّاء" – على قراءة من قرأ بالذّال – لقول الله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾ [سورة الكهف: 98] «**والدّكّاء والذّكّاء، كلّ ما انبسط من الأرض من مرتفع**»[3] وهو إبدال لغويّ يُدرك بالسّماع، وليس للقياس إليه سبيلٌ؛ إذ إنّه ليس متوقّف على سبب.

3-2- الإبدال بين التّاء والسّين:

هذا النّوع من الإبدال يسمّى «**الوتم في لغة اليمن؛ تجعل السّين تاءً كالنّات في النّاس**»[4] ولهذا الإبدال مسوّغاته الصّوتيّة؛ إذ التّاء والسّين متقاربان في المخرج، فالتّاء «**ممّا بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا**»[5]، والسّين «**ممّا بين طرف اللّسان وفُوَيْق الثّنايا**»[6]، وهما صوتان

---

[1]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 414.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص: 414.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص: 312.

[4]- السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها،ج1، ص: 222.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[6]- المرجع نفسه، ج4، ص: 433.

مهموسان[1]. وقد أورد الزّجّاج مثالًا لهذا الإبدال في قول الله تعالى: ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ [سورة مريم: 08] فقال: «**وتقرأ عِتِيّا، وقد رُويت عُسِيًّا – بالسّين – ولكن لا يجوز في القراءة لأنّه بخلاف المصحف، وكلّ شيء انتهى فقد عتا يعتو عِتِيًّا وعُتُوًّا وعُسُوًّا، وعُسِيًّا**»[2]، فواضح من هذا القول جواز الإبدال بين التّاء والسّين، إلّا أنّ الرّواية بالسّين لا يُقرأ بها لمخالفتها خطّ المصحف، حتّى وإن كانت محكيَّةً عن ابن عبّاس وأبيّ ومجاهد[3].

3-3- الإبدال بين الذّال والزّاي:

الذّال والزّاي من الأصوات المتقاربة في المخارج، فالذّال تخرج «**ممّا بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا**»[4]، ومخرج الزّاي «**ممّا بين طرف اللسّان وفُويق الثّنايا**»[5]، وهما صوتان مجهوران رخوان[6]، وهذا ما جعل الإبدال بينهما ممكنًا.

وقد روى الزّجّاج لهذا النّوع من الإبدال أمثلةً في معانيه منها: "زبرت" و"ذبرت"؛ إذ قال: «**يقال زبرتُ الكتاب وذبرتُه بمعنى واحد**»[7]، واستشهد بقول أبي ذؤيب الهذلي:

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الْوَحْيِ يَذْبِرُهَا الْكَاتِبُ الحِمِيرِيُّ*

---

[1]- ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص: 60.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 320.

[3]- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص: 166.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[5]- المرجع نفسه، ج4، ص: 433.

[6]- ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص: 60-61.

[7]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 200.

*- وردت في الأصل (الدّيوان): **عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدَّوَاةِ**. أبو ذؤيب الهذلي، الدّيوان، ص: 210.

وفي موضع آخر يقول: «**استحوذ في اللّغة استولى، يقال: حُذتُ الإبلَ وحُزتُهَا إذا استوليت عليها وجمعتها**»[1]، والمعنى واحد.

3-4- الإبدال بين الرّاء والزّاي:

يخرج صوتُ الزّاي «**ممّا بين طرف اللّسان وفُوَيق الثّنايا**»[2]، أمّا الرّاء فمُخرجها «**من مخرج النّون غير أنّه أدخلُ في ظهر اللّسان قليلًا إلى اللّام**»[3]، وبما أنّ مخرج النّون «**من حافّة اللّسان من أدناها إلى منتهى طَرَف اللّسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثّنايا**»[4]، ومخرج اللّام «**من حافّة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، ممّا فويق الضّاحك والنّاب والرّباعية والثّنيّة**»[5]، فإنّ الرّاء والزّاي يتقاربان في منتهى طرف اللّسان، وهما من الأصوات المجهورة[6]، وهذا التّقارب في المخرج هو الذي سوّغ إبدال أحدهما بالآخر في لغة العرب.

ومن أمثلة ما أورد الزّجّاج عن هذا الإبدال: ننشزها وننشرها، في قول الله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾ [سورة البقرة: 259]

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 140.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[3]- المرجع نفسه، ج4، ص: 433.

[4]- المرجع نفسه، ج4، ص: 433.

[5]- ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص: 47.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 60.

فقال: «**يُقرأ "نُنشِزُهَا" بالزّاي*، ونُنْشِرُهَا بالرّاء****، فمن قرأ نُنشزها كان معناه نجعلها بعد بِلاها وهجودها ناشزة ينشز بعضها إلى بعض، أي يرتفع، والنَّشَزُ في اللّغة ما ارتفع عن الأرض ومن قرأ نُنشِرُها، ونَنْشُرُهَا، فهو من أنشر الله الموتى ونشرهم، وقد يقال نشرهم الله أي بعثهم**»[1]. وبالتّالي يمكن الجمع بين المعنيين، فالله تبارك وتعالى يرفع العظام بعد موتها ثمّ يبعث فيها الرّوح ويبعثها من جديد.

4- الإبدال بين الصّوامت المتباعدة في المخرج وبينهما جامع صوتيّ:

يقصد بالجامع الصّوتي مع الأصوات المتباعدة المخرج «**الصّفة الصّوتيّة كالجهر والهمس والشّدّة والرّخاوة**»[2]، وأقرّ الزّجّاج هذا الضّرب من الإبدال، ولذلك جاءت أمثلة متعدّدة في كتابه، منها:

4-1- الإبدال بين العين والنّون:

العين والنّون صوتان مجهوران، بين الشّدة والرّخاوة[3]، إلّا أنّهما متباعدان في المخرج؛ إذ إنّ مخرج العين من «**أوسط الحلق**»[4]، ومخرج النّون من «**من حافّة اللّسان من أدناها إلى منتهى طَرَف اللّسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثّنايا**»[5]، وبالتّالي لا علاقة بين الصّوتين من ناحية المخرج ويسمّى هذا الضّرب من الإبدال عند علماء اللّغة «**بالاستنطاء في**

---

*-قرأ بها عاصم وحمزة والكسائيّ وخلف وابن عامر. ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 66.

**- قرأ بها الباقون من العشرة. ينظر: المرجع نفسه، ص: 66.

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 344.

[2]- حسام سعيد النعيمي، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، ص: 98.

[3]- ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص: 60-61.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[5]- المرجع نفسه، ج4، ص: 433.

لغة سعد بن بكر، وهذيل، والأزد وقيس والأنصار؛ تجعل العين ساكنة نونًا إذا جاورت الطّاء كأنطى في أعطى»[1]، فهو ليس إبدالا مطّردا في كلّ همزة، وإنّما بشروط، وهي:

1- كونه منسوبًا إلى لهجةٍ معيّنةٍ منتميةٍ إلى واحدةٍ من القبائل المذكورة.

2- يشترط في العين المبدَلَةِ أن تكون ساكنةً.

3- وجوب مجاورتها للطّاء بعدها.

ولم يقصد الزّجّاج الإشارةَ إلى إبدال العين نونًا، بل جاءت عرضًا عند شرحه لقول الشّاعر:

«مَا أَنْطَيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزٌ كَرَمِي*

يريد أَعطياني»[2]؛ إذ النّون أُبدلت من العين لتوفّر الشّروط سابقة الذّكر.

ويُرجِع بعض الباحثين سبب هذا الإبدال إلى أنّ بعض العرب «**كانوا ينطقون بالعين نطقًا أنفيًّا بأن يجعلوا مجرى النّفس معه من الفم والأنف جميعًا، فتسمع العين ممتزجة بصوت النّون وليست في الحقيقة نونًا**»[3]؛ لأنّه لا قرابة بين الصّوتين سوى الجهر.

4-2- الإبدال بين الصّاد والضّاد:

روى الزّجّاج لهذا النّوع من الإبدال أمثلةً منها ما أورده عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى ﴾ [سورة طه: 96] مِن أنّ كلمةَ "قبضت" يمكن أن يقالَ فيها "قبصت" بالصّاد، فقال: «**يقال: قبضت قبضة وقبصت قبصة – بالصّاد غير معجمة –**

---

[1]- السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة، ج1، ص: 222.

*- ورد في الدّيوان: **مَا أَعْطَيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِزِي كَرَمِي**. إحسان عبّاس، ديوان كثيّر عزّة، دار الثّقافة، بيروت، لبنان، د ط، 1391هـ-1971م، ص: 273.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 62.

[3]- أحمد علم الدّين الجندي، اللّهجات العربيّة في التّراث، ص: 387-388.

فالقبضة بجملة الكف، والقبصة بأطراف الأصابع»[1] وكذلك ذكرَ أيضًا في قول الله تعالى: ﴿ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴾ [سورة الأنبياء: 98] من أنّها «**قرئت على ثلاثة أوجه، حصبُ جهنّم، وحطبُ جهنّم، وحضبُ جهنّم – بالضّاد المعجمة –**»[2] ومعنى "الحصب" و"الحضب" في اللّغة الشّيء المرميّ في النّار ليتّقد[3].

والذي سوّغ هذا الإبدال هو كون الصاد أسليّة، والضّاد شجرية[4]؛ حيث اختلفا في المخرج واتفقا في صفة الإطباق والاستعلاء والإصمات والرّخاوة.

4-3- الإبدال بين الضّاد والظّاء:

أورد الزّجّاج لهذا الضّرب من الإبدال مثالا واحدا، وذلك عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [سورة التكوير: 24] حيث وردت فيها رواية عن جمعٍ من القرّاء قرءوا كلمة "بضنين" بالظّاء المشالة*، فقال: «**ويقرأ "بظنين" فمن قرأ بظنين فمعناه ما هو على الغيب بِمُتَّهَمٍ وهو الثّقة فيما أدّاه عن الله – جلّ وعزّ –، يقال ظننت زيدًا في معنى اتّهمتُ زيدًا، ومن قرأ "بضنين" فمعناه ما هو على الغيب ببخيل؛ أي هو – صلّى الله عليه وسلّم – يؤدّي عن الله ويُعلِّمُ كتابَ الله**»[5]، وبالجمع بين القراءتين يكون المعنى «**إنّه جامع**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 374.

[2]- المصدر نفسه، ج3، ص: 406.

[3]- ينظر: أبو الطّيّب اللّغوي، كتاب الإبدال، ج2، ص: 252.

[4]- ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج1، ص: 41-42.

*- وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو ورويس والكسائي. ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة،ص: 427.

[5]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 293.

لوصفين جليلين، وهما الاطّلاع على علم الغيب وعدم البخل»[1]، وسياق الآيات يحتمل المعنيين جميعًا.

فمن خلال ما ذكرنا من أقوال العلماء في هذا الموضع يظهر لنا أنّ الاختلاف هنا اختلافٌ في القراءة والتّلقّي، وليس إبدالًا محضا، إلّا أنّ الإبدال بين الضّاد والظّاء وارد في اللّغة العربيّة مادام بين الصّوتين جامعٌ وهو أنّالضّاد شجريّة، والظّاء لثوية[2]، اختلفا مخرجا، واتّفقا في الجهر والإطباق والاستعلاء والإصمات والرّخاوة[3].

5- الإبدال بين الصّوامت المتباعدة في المخرج وليس بينهما جامع صوتيّ:

هذا النّوع من الإبدال يكون بين الأصوات التي لا قرابة بينها، لا من جهة المخرج ولا من جهة الصّفة، لذلك تقتضي منهجيّة البحث ذكرَ بعضِ أمثلته في مواضعها من الكتاب مع الضّرب صفحًا عن ذكر تفاصيلها، ومنها:

5-1- الإبدال بين الحاء والجيم:

ذكر الزّجّاج لهذا الإبدال مثَالا عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿مَالَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [سورة إبراهيم: 21] وبيّن أنّ هذا لا يجوز في القرآن الكريم، فقال: «**يقال حاص عن الشيء يَحيص، وجاصَ عنه يجيصُ في معنى واحد. وهذه اللّغة لا تجوز في القرآن الكريم**»[4] لعدم تواترها.

---

[1]- أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 720.

[2]- ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج1، ص: 41-42.

[3]- ينظر: أبو الطّيّب اللّغوي، كتاب الإبدال، ج2، ص: 267.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 158.

5-2- الإبدال بين الخاء والجيم:

من أمثلة هذا الضّرب من الإبدال جوار وخوار[1]، في قوله تعالى: ﴿ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾ [سورة الأعراف: 148] وكلّ من الخوار والجوار من الصّوت[2].

5-3- الإبدال بين اللّام والهاء:

ذكر الزّجّاج روايةً بالهاء بدلًا من اللّام في كلمة "ليزلقونك" في قوله تعالى:﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ [سورة القلم: 51] فقال:«**وقرئت ليزهقونك – بالهاء – ولكن هذه تخالف المصحف أعني الهاء والقراءة على ما وافق المصحف**»[3] الذي هو ركنٌ من أركان القراءة الصّحيحة عند القرّاء والزّجّاج.

5-4- الإبدال بين الفاء والقاف:

ذكر الزّجّاج مثالين للإبدال بين القاف والفاء في كتابه، الأوّل منهما عندما فسّر قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴾ [سورة يونس: 71] فقال: «**قرئت ثمّ أفضوا إليّ، فمن قال: ثمّ اقضُوا إليّ فالمعنى: ثمّ افعلوا ما تريدون. و"ثُمَّ افْضُوا إِلَيَّ"–بالفاء–وهي قريبة المعنى منها**»[4]، وهذا إبدال القاف فاءً، وذكر عند تعرّضه لقول الشّاعر:

إِنْ يُغْبَطُوا يُهْبَطُوا وَإِن أَمِرُوا يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْهُلْكِ والنَّفَدِ*

---

[1]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 377.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 377.

[3]- المصدر نفسه، ج5، ص: 211.

[4]- المصدر نفسه، ج3، ص: 29.

*- وقد ورد في الدّيوان: **إِنْ يُغْبَطُوا يُهْبَطُوا وَإِن أَمِرُوا يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْهُلْكِ والنَّكَدِ**، بالكاف بدلا من الفاء، وعلى هذه الرّواية لا شاهد فيه. لبيد بن ربيعة العامري، الديوان، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص: 50.

فقال: «**ويروى بالنَّقَد – بالقاف –**»[1]، وبنظرة واحدة نلقيها على أقوال الزّجّاج المتعلّقة بهذا الضّرب من الإبدال ندركُ أنّه لم يستصغها، إمّا لأنّها تخالف الرّواية الصّحيحة أو تخالف رسم المصحف، أو لأنّها لا تجوز لغة؛ وذلك لبعد الأصوات التي وقع بينها الإبدال بعضها عن بعض مخرجًا وصفةً، «**فالجيم شجريّة مجهورة، والحاء حلقيّة مهموسة رخوة، فهما متباعدان مخرجًا وصفة**»[2]، والأمر نفسه يصدق على الإبدال بين جميع الأصوات التي لا علاقة صوتيّة بينها، وربّما تكون من باب التّرادف، بدليل أنّنا نجد إشارة الزّجّاج إلى الاتّحاد أو التّقارب في المعنى بين الكلمات التي وقع في أصواتها الإبدال.

الإبدال بين الصّوائت:

ظاهرة الإبدال ليست مقتصرةً على الصّوامت فحسب، بل تتعدّاها إلى الصّوائت الطّويلة وأبعاضها لأنّ الصّوائت القصيرة – الحركات – «**أبعاض حروف المدّ واللّين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضّمّة، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء، والضّمّة بعض الواو**»[3]، فللصّوائت أهمّيّة كبيرة في بنية الكلمة العربيّة؛ «**لأنّ اختلاف الحركات يؤدّي إلى اختلاف الصّيغة**»[4]، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ «**هذا النّوع من الإبدال هو المقبول في منهج التّحليل الصّوتي لما بين حرفي العلّة من علاقة صوتيّة قويّة، وما بين الحركات من قرابة صوتيّة أيضًا، تُجيزُ قلب إحداها إلى الأخرى، كما أنّ هذه هي التي تُجيزُ تحوّل حرف العلّة إلى حركة بسيطة، عن**

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 232.

[2]- أحمد علم الدّين الجندي، اللّهجات العربيّة في التّراث، ج2، ص: 476.

[3]- ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص: 17.

[4]- عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة رؤية جديدة في الصّرف العربي، ص: 65.

طريق اختصار المزدوج إلى أحد عنصريه»[1]، كما أنّها تتفاوت درجةً؛ خفّة وثقلًا، وقوّةً وضعفًا فالفتحة أخفُّ من الكسرة، والكسرة أخفّ من الضّمّة[2].

وعليه فالتّعليل لإبدال صائتٍ مكان صائتٍ لا يخلو مِن أن يكون:

أوّلا: إمّا للتّمييز بين المعاني؛ لأنّ العرب تفرّق «**بين المعنيين بتغيّر حركة الحرف في بنية الكلمة**»[3] كما فعلوا في حركة الذّال في كلمة "الذّلّ"؛ بحيث «**اختاروا للفصل بينهما الضّمّة للإنسان والكسرة للدّابّة؛ لأنّ ما يلحق ما يلحق الإنسان أكبر قدرا ممّا يلحق الدّابّة واختاروا الضّمّة للإنسان، والكسرة لضعفها للدّابّة**»[4]، فجعلوا الحركة الأقوى للمعنى الأقوى والحركة الضّعيفة للمعنى الضّعيف.

ثانيًا: أو لسبب لهجيٍّ؛ «**إذ نلحظ أنّ بعض اللّهجات يستعمل الفتحة مثلًا حيث تستعمل الكسرة أو الضّمّة لهجاتٌ أخرى**»[5]، وذلك حسب ما تقتضيه طبيعة نطقِ كلّ قبيلة.

وهذه التبادلات بين الصّوائت غالبًا ما تتعلّق بالقراءات القرآنيّة، وفي كتاب "معاني القرآن وإعرابه" عددٌ كثيرٌ منها يشمل ما يلي:

1- الإبدال بين الضّمّ والفتح.

2- الإبدال بين الضّمّ والكسر.

3- الإبدال بين الفتح والكسر.

4- الإبدال بين الضّمّ والفتح والكسر.

---

[1]- عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة رؤية جديدة في الصّرف العربي، ص: 185.

[2]- ينظر: عبده الرّاجحي، اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، مصر، د ط، 1996م، ص: 118.

[3]- حسام سعيد النعيمي، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، ص: 286-287.

[4]- ابن جنّي، المحتسب، ج2، ص: 18.

[5]- عبده الرّاجحي، اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، ص: 118.

1- الإبدال بين الضّمّ والفتح:

وممّا ورد من اختلاف القراءات القرآنيّة بين الفتح والضّمّ كلمة "قرح" في قول الله تعالى: ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾ [سورة آل عمران: 140] إذ قرأها حمزة والكسائي وشعبة وخلف بالضّمّ، وقرأها الباقون بالفتح[1].

وأقرّ الزّجّاج قراءتها بالوجهين فقال: «**جميعًا يُقرآن، وهما عند أهل اللّغة بمعنى واحد ومعناه الجراح وألمهَا يُقالُ قد قَرِحَ يَقْرَحُ قَرِحًا**»[2]، كما يقال: «**الضَّعف والضُّعف، والكَره والكُره، والفَقر والفُقر...**»[3]، وذهب الفرّاء في كتابه "معاني القرآن" إلى «**أنّ القُرح ألَمُ الجراحات، وكأنّ القَرح الجراحُ بأعينها**»[4]. وهو تفريق يسير لا يُحدث فرقًا كبيرًا في الدّلالة بين القَرح والقُرح.

وقد رجّح أبو عليّ الفارسي قراءةَ الفتح؛ لأنّها قراءة «**ابن كثير، ولأنّ لغة الحجاز الأخذ بها واجب لأنّ القرآن عليه نزل**»[5]، بينما قراءة الضّمّ منسوبة إلى بني تميم[6]، وإلى هذا التّرجيح ذهبعبده الرّاجحي إذ يقول: «**لكنّنا نلحظ أنّ أكثرهم [القرّاء] قراءةً بالفتح نافع وابن كثير وقراءتهما تصوّر اللّهجة التي كانت تسودُ بيئتهما، وأنّ أكثرهم قراءةً بالضّمّ هم الكوفيّون**»[7] لاتّساعهم في الرّواية.

---

[1]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 90.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 470.

[3]- أبو علي الفارسي، الحجّة في علل القراءات السّبع، تح: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشّيخ علي محمّد معوّض، أحمد عيسى حسن المعصراوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ-2007م، ج2، ص: 304.

[4]- الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص: 234.

[5]- المرجع السّابق، ج2، ص: 304.

[6]- ينظر: أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج5، ص: 118.

[7]- عبده الرّاجحي، اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، ص: 121.

2- الإبدال بين الضّمّ والكسر:

يقع الإبدال بين الضّمّ والكسر في فاء الكلمة، وقد ورد هذا الإبدال في قول الله تعالى: ﴿ لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانٗا سُوٗى ﴾ [سورة طه: 58] قال أبو الزّجّاج: «**وتُقرأ سُوًى بالضّمّ ومعناه مُنصَفًا، أي مكانا يكون النَّصفُ فيه بيننا وبينك، وقد جاء في اللّغة "سواءً" في هذا المعنى، تقول: هذا مكان سواءٌ، أي متوسّط بين المكانين، ولكن لم يُقرأ إلّا بالقصر سِوًى وسُوًى**»[1]، فالكلمة المقصودة هي "سوى"، وقد قرأها ابن عامر وعاصم وخلف ويعقوب وحمزة بضمّ السّين، والباقون بفتحها[2]، «**والكسر والضّمّ بالقصر عربيّتان ولا يكونان إلّا مقصورين**»[3]؛ لذلك أكّد الزّجّاج على قراءتها بالقصر، مع جواز الضّمّ والكسر، وعليه فالقراءة بالضّمّ والكسر لغتان مشهورتان في كلام العرب بمعنًى واحد، إلّا أنّ «**الحجّة لمن ضمّ: أنّه أراد: مكانًا متساويًا بيننا وبينك. والحجّة لمن كسر: أنّه أراد: مكانًا مسْتَوِيًا أي: لا مانع فيه من النّظر**»[4] وقد روى القرطبي عن أبي عبيد وأبي حاتم كسرَ السّين لأنّها اللّغة العالية الفصيحة[5].

ومن أمثلة الإبدال بين الصّوائت من حيث الضّمّ والكسر قوله "فصرهنّ" في قول الله تعالى:

﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ قَالَ أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِيۖ قَالَ فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 360.

[2]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 254.

[3]- الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 182.

[4]- ابن خالويه: الحجّة في القراءات السّبع، ص: 241.

[5]- ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج11، ص: 212.

كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [سورة البقرة: 260] إذ رواها الزّجّاج بكسر الصّاء وضمّها، فقال: «**وتقرأ فَصِرْهُنَّ إليك – بالضّمّ والكسر –. قال أهل اللّغة: معنى صرهنّ أملهنّ إليك، وأجمعهنّ إليك، قال ذلك أكثرُهُم، وقال بعضهم: صرهنّ إليك أقطعهنّ**»[1]، ثمّ أنشد قول الشّاعر في نظير صُرهُنَّ أملهنّ وأجمعهنّ:

وَجَاءَتْ خِلْعَةٌ دُهْسٌ صَفَايَا يَصُورُ عُنُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمُ*

«**أي يَعطف عنوقَهَا تَيْسٌ أحوى، ومن قرأ: فَصِرْهُنَّ إليك، بالكسر، ففيه قولان: أحدهما أنّه بمعنى صُرْهُنَّ، يقال صَارَهُ يَصُورُهث ويَصِيرُهُ إذا أماله، لغتان**»[2]، فالكلمة المعنيّة "فصرهنّ"، وقد قرأها حمزة وخلف وأبو جعفر وروَيس بكسر الصّاد، وقرأها الباقون بضمّها[3]، فيكون معنى قراءة لكسر القطع ومعنى قراءة الضّمّ الإمالة؛ أي أملهنّ إليك[4].

فحجّةُ من قرأ بالضّمّ«**أنّه أخذه من صار يصور إذا مال وعطف...والحجّة لمن كسر: أنّه أخذه من صار يصيرُ: إذا جمع**»[5]، وبالتّالي: فمعنى القراءتين متكامل، ولا تناقض بينهما؛ لأنّ المعنى بجمع القراءتين يصير: قطّع الطّير واجمعنّ الطّير إليك.

وقد نسب الزّجّاج سبب هذا الإبدال إلى لغات العرب، سوى كسر همزة "لأمّه" في قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ﴾ [سورة النّساء: 11] فسّره تفسيرًا

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 345.

*- البيت للمعلّى بن جمال العَبْدِي. ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص: 89.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص: 474.

[3]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 66.

[4]- ينظر: أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 367.

[5]- ابن خالويه، الحجّة، ص: 101.

صوتيًّا فقال: «**إنّما جاز (لِإِمّهِ) بالكسر، لأنّ قبلَ الهمزةِ كسرة، فاستثقلوا الضّمّةَ بعد الكسرة، وليس في كلام العرب مثل "فِعُل" بكسر الفاء وضمّ العين، فلمّا اختلطت اللّام بالاسم شبّه بالكلمة الواحدة، فأبدل من الضّمّة كسرة، ومن قال: (فَلِأُمّهِ) بضمّ الهمزة أتى بها على أصلها، على أنّ اللّام تقديرها تقدير الانفصال**»[1]، وقد ورد هذا النّوع من الإبدال في كتاب "معاني القرآن وإعرابه" كثيرًا[2].

ولم يقتصر هذا النّوع من الإبدال على الأفعال أو الأسماء فحسب، بل مسّ بعض الضّمائر المتّصلة كم في ضمير الغائب "هم" في قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [سورة الفاتحة: 07] إذ أورد فيها الزّجّاج روايةَ الضّمّ والكسر، فقال: «**ولك في (عليهم) ضمّ الهاء وكسرُها (تقول: الذين أنعمت عليهِم وعليهُم) وعلى هاتين اللّغتين مُعظم القرّاء**»[3]، وجوّز وجهين آخرين هما: «**عليهمو بالواو والأصل في هذه – الهاء في قولك: ضَرَبْتُهُو يا فتى– و – مررتُ بهُو يا فتى – أن يتكلَّمَ بها في الوصل بواو، فإذا وَقَفْتَ قلتَ: ضرَبْتُهُ ومررتُ به**»[4]، وقد نسب سيبويه هذه اللّغة إلى أهل الحجاز؛ لأنّهم يقولون: «**مررتُ بهُو قبل، ولديهُو مالٌ، ويقرءون:** ﴿ فَخَسَفنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلأَرضَ ﴾ [سورة القصص: 81] **بهُو وبدارهُو الأرض**»[5] بضمّ الهاء وإشباعها بالواو.

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 23.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 476. ج2، ص: 16، 222. ج3، ص: 92. ج4، ص: 24، 340. ج5، ص: 245.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص: 50.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص: 50.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 195.

فقراءة الضّمّ في "عليهُم" جاءت على الأصل، وقراءة الكسر جاءت على الإتباع لتجانس الكسرة الياء قبلها، إلّا أنّ هذا الأصل لا يمكن العدول عنه في ضمير المخاطب "كم"؛ لأنّ الهاء في "عليهم"«**ليست بحاجزٍ حصين**»[1]، بينما الكاف في "عليكم" «**حاجزٌ حصينٌ بين الياء والميم، فلا تُقْلب كسرةً**»[2]، بل تبقى على حركتها الأصليّة.

وقد نُقِل عن أناس من قبيلة بكر بن وائلٍ قولُهم «**من أحلامِكِم، وبِكِم، شبهها بالهاء لأنّها علمُ إضمار وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرةَ الكسرة حيث كانت حرف إضمار وكان أخفّ عليهم من أن يَضمّ بعد أن يَكسر. وهي رديئة جدًّا**»[3]، وعدّها الزّجّاج شاذّة ورأى أنّ الرّوايةَ الصّحيحة في بيت الحطيئة:

وَإِنْ قَالَ مَوْلَاهُمْ عَلَى جُلِّ حَادِثٍ مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَحْلَامِكِمْ رَدُّوا*

بكسر الكاف[4]، وعلى الشّذوذ أنشدها سيبويه[5].

3- الإبدال بين الفتح والكسر:

يقع هذا الإبدال في فاء الكلمة، منها كلمة "الحجّ" في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران، 97] حيث «**قرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وحفص بكسر الحاء وقرأ الباقون بفتحها**»[6]، ويرى الزّجّاج أنّ قراءة الفتح

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 51.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص: 52.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 197.

*-مفيد محمّد قميحة، ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السّكّيت، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1993م، ص: 72.

[4]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 52.

[5]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 197.

[6]- ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج2، ص: 241.

هي المصدر، أمّا قراءة الكسر يعنى بها أعمال الحجّ، فقال: «**يقرأ بفتح الحاء وكسر الحاء والأصل الفتح: يقال: حججت الشّيء أحُجّه حجًّا إذا قصدته. والحجّ اسم العمل بكسر الحاء**»[1]، وهذا مذهب سيبويه. في حين يرى الزّجّاج أنّ الفتح والكسر «**لغتان الكسر لغة نجد والفتح لغة أهل العالية**»[2]. وهذا له مبرّرُه من النّاحية الصّوتيّة، فالصّوتان متقاربان في المخرج ولفرق بينهما يكمن في كون الفتحة منفتحة وسطيّة، والكسرة منغلقة أماميّة[3].

فالكسر يُعزى إلى البيئة البدويّة ليناسب طلبهم الخفّة، والفتح يعزى إلى البيئة المتحضّرة لطلبهم الخفّة[4] ولكلّ قبيلة طبيعتها في نطق الأصوات.

ويقع هذا الإبدال في حركة عين الكلمة، وقد روى أمثلةً كثيرةً في كتابه، منها ما أقرّه، ومنها ما وصفه بالشّذوذ، فمن أمثلة ما أقرّه كلمة "نَكِدًا" في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ ﴾ [سورة الأعراف: 58] حيث رُوِيت بفتح الكاف «**وقرأها أهل المدينة*نَكَدًا – بفتح الكاف –**»[5]، ومن أمثلة ما وصفه الزّجّاجُ بالشّذوذ قراءة الفتح في كلمة "تَنقمون" من قول الله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [سورة المائدة: 59] إذ

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 447.

[2]- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج3، ص: 12.

[3]- الطيّب البكوش، التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 50.

[4]- ينظر: عبده الرّاجحي، اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، ص: 120.

*- يُقصد بأهل المدينة هنا القارئُ أبو جعفر. ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 144.

[5]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 346.

يقول:«**يقال: نَقَمتُ على الرّجل أنقِمُ، ونقِمتُ عليه أنقَم، والأجود نَقَمْتُ أنقِمُ وكذلك الأكثر في القراءة:**﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [سورة البروج: 08]، وأنشد بيت ابن قيس الرّقيّات:

مَا نَقَمُوا مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ إِلَّا أَنَّهُمْ يَحْلُمُونَ إِن غَضِبُوا*

بالفتح والكسر، نَقَمُوا وَنقِمُوا، ومعنى نَقَمْتُ بالغت في كراهة الشّيء»[1].

وهذه اللّغة؛ أي: "نَقِمَ-يَنقَمُ" على وزن "فَعِلَ-يَفْعَلُ" توافق القياس من جهة، ولكنّها قليلة الاستعمال؛ لذلك وصفت الشّذوذ، يقول الألوسي: «**وقال الحسن (تَنقَمُون) بفتح القاف من حدّ علم وهي لغة قليلة**»[2]، وقد اعتدّ بقول الزّجّاج.

4- الإبدال بين الضّمّ والفتح والكسر:

ذكر الزّجّاج أمثلةً كثيرةٍ عن الإبدال بين الصّوائت الثّلاثة في كتابه، وسأكتفي بذكر بعض النّماذج منها للتّدليل على الظّاهرة ووصفها، ومثال ذلك: كلمة "ربوة" فيقول الله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ كَمَثَلِ جَنَّةِۭ بِرَبۡوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٞ﴾ [سورة البقرة: 265] إذ قرئت بكسر الرّاء وفتحها وضمّها «**قرأها ابن عامر وعاصم بفتح الرّاء والباقون بالضّمّ**»[3]، ورُوِيت عن ابن عبّاس برِبوةٍ بكسر الرّاء[4]، وتعني المكان المرتفع.

---

*- محمّد يوسف نجم، ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص: 04.

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 186.

[2]- الألوسي، روح المعاني، ج6، ص: 172-173.

[3]- عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 67.

[4]- ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، مكتبة المتنبّي، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص: 23.

يقول الزّجّاج: «**برَبوةٍ بفتح الرّاء وبرُبوةٍ بالضّمّ وبرِبوة بالكسر وبرباوةٍ*وهذا وجه رابع. والرّبوة ما ارتفع من الأرض**»[1]، وفي موضع آخر في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴾ [سورة المؤمنون: 50] وفصّل القول وأضاف وجهًا رابعا فقال: «**في ربوةٍ ثلاث لغات رَبوة، ورِبوة، ورُبوة، وفيها وجهان آخران، رَبَاوة، ورِباوَة. وهو عند أهل اللّغة المكان المرتفع**»[2]، واخْتُلِفَ في عين المكان على أقوال، «**وجاء في التفسير أنّه يعني بربوة هنا بيت المقدس، وأنّه كَبِد الأرض وأنّه أقرب الأرض إلى السّماء. وقيل يعني به دمشقُ، وقيل فلسطينُ والرَّحْلَةُ**»[3]، وكلّ ذلك واردٌ في التّفسير.

واللّافت للانتباه في هذا الضّرب من الإبدال ما وقع منه في الأفعال؛ ذلك أنّه يقع في عين الفعل ممّا أدّى إلى تداخل أبواب الفعل الثّلاثي الستّة، وبالتّالي نشوء أبواب جديدة للفعل الثّلاثي[4]، ومن هنا اختلف المحدَثون حول هذه الأبواب الجديدة النّاشئة عن الإبدال بين الصّوائت، فمنهم من رأى أنّها موجودة في كلام العرب، إلّا أنّ علماء اللّغة لم يستقصوها كاملة بل انتقوا أنواعًا معيّنة وجعلوها أبوابًا، ووصفوا ما خالفها بالشّذوذ[5]، ومنهم من يرى «**أنّ الظّواهر الصّوتيّة في اللّهجات لا تعرف الاطّراد...ولكنه تنافر صوتيٌّ يتنافى مع طبيعة**

---

*- بفتح الرّاء وألف. وهي قراءة منسوبة للأشهب العقيلي والفرزدق. ينظر: المرجع نفسه، ص: 23.

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 348.

[2]- المصدر نفسه، ج4، ص: 14.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص: 14.

[4]- ينظر: ابتهال كاصد الزّيدي، علم الأصوات في كتب معاني القرآن، ص: 120.

[5]- ينظر: أحمد علم الدّين الجندي، اللّهجات العربيّة في التّراث، ج2، ص: 558-559.

اللّغة»[1] وبالتّالي فإنّ أبنيةَ تلك الأفعال التي خرجت عن الأبواب المعروفة في علم الصّرف فيها الوجهان ولو لم يسمع ذلك عن العرب[2].

وممّا وقع فيه تداخل أبواب الفعل الثّلاثي بسبب الإبدال لدى الزّجّاج ما يلي:

1- تداخل بابي: **[ضَرَبَ – يَضْرِبُ ونَصَرَ–يَنْصُرُ]** في: فَسَقَ – يَفْسِقُ ويَفْسُقُ[3]، عَكَفَ – يَعْكِفُ ويَعْكُفُ[4]، عَرَشَ – يَعْرِشُ ويَعْرُشُ[5].

2- تداخل بابي: **[فَرِحَ – يَفْرَحُ ونَصَرَ – يَنْصُرُ]** في: رَجِسَ – يَرْجَسُ ورَجَسَ – يَرْجُسُ[6]، طَمِثَ – يَطْمَثُ وطَمَثَ – يَطْمُثُ[7].

3- تداخل بابي: [**ضَرَبَ–يَضْرِبُ وفَرِحَ – يَفْرَحُ**] في: طَفَقَ – يَطْفِقُ وطَفِقَ – يَطْفَقُ[8]، ، خَطَفَ – يَخْطِفُ وخَطِفَ – يَخْطَفُ[9].

4- تداخل باب: [**ضَرَبَ – يَضْرِبُ وفَرِحَ – يَفْرَحُ وكَرُمَ – يَكْرُمُ**] في: قَنَطَ – يَقْنِطُ وقَنِطَ – يَقْنَطُ وقَنُطَ – يَقْنُطُ، وهو وجه ثالث في "قنط"[10].

---

[1]- حسام سعيد النعيمي، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، ص: 210.

[2]- ينظر: أحمد علم الدّين الجندي، اللّهجات العربيّة في التّراث، ج2، ص: 561.

[3]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 140.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 207.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 371.

[6]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 203.

[7]- ينظر: المصدر نفسه، ج5، ص: 103.

[8]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 170، 327.

[9]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 95، 342.

[10]- ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص: 181.

2 : ظاهرة الإدغام عند الزّجّاج.

2-1 : مفهوم الإدغام:

من الظّواهر الصّوتيّة التي نالت اهتمامًا بالغًا عند الزّجّاج، وحظيت بانتشارٍ واسعٍ في كتابه "معاني القرآن وإعرابه" ظاهرة الإدغام، بسبب ارتباطها بالقراءات القرآنيّة.

لغة:

الإدغام لغة هو: إدخال شيء في شيء، يقال: «**أدغمَ الفرسَ اللِّجَامَ: أدخله في فيهِ وأدغمَ اللّجامَ في فمه كذلك**»[1]، وكذلك أدغم الحرف في الحرف؛ أي أدخله فيه.

اصطلاحًا:

وفي اصطلاح النّحاة هو: «**أن تصل حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثله متحرّك من غير أن تفصل بينهما بحركةٍ أو وقف، فيصيران لشدّة اتّصالهما كحرف واحدٍ يرتفع اللّسان عنهما رفعةً واحدةً شديدة...وذلك نحو: شدَّ ومدَّ**»[2]، أو أن «**يُقلب الأوّلُ فيدخل في الآخِر حتّى يصير هو والآخِر من موضع واحد، نحو: قد تَّركتك، ويكون الآخر على حاله**»[3]. ويزيد ابن جنّي ذلك وضوحًا بقوله: «**والمعنى الجامع لهذا كلّه تقريب الصّوت من الصّوت؛ ألا ترى أنّك في قطَّع ونحوه قد أخفيت السّاكن الأوّل في الثّاني حتّى نبا اللّسان عنهما نَبْوَةً واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأوّل لو لم تدّغمه في الآخر؛ ألا ترى أنّك لو تكلّفتَ ترك ادّغام الطّاء الأولى لتجشّمت لها وقفةً عليها تمتاز من شدّة ممازجتها للثّانية بها؛ كقولك قَطْطَعَ وسُكْكَر، وهذا إنّما تحكمه المشافهة به. فإن أنت أزلت تلك الوُقَيفة والفترة على الأوّل**

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص: 203.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج10، ص: 121.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 104-105.

خلطته بالثّاني فكان قربه منه وادّغامه فيه أشدّ لجذبِه إليه وإلحاقِه بحكمه»[1]، وذلك بعدما يتجانس مع الصّوت الثّاني إن كان مخالفا له كإدغام النّون السّاكنة في الميم مثلا.

ويبدو أنّ تعريف النّحاة الأوائل للإدغام كان ضيّقا؛ حيث اقتصروا فيه على عمليّة إدخال صوتٍ في صوتٍ دون الإشارة إلى ما يجب فيه من عمليّات الحذف، والقلب، والإسكان التي تسبق الإدغام، لذلك أطلق عليه المحدثون مصطلح «**المماثلة الكاملة (complete assimilation)**»[2]، وعليه فعبارةُ ابن يعيش «**أن تصل حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثله متحرّك**»[3]في نظر علماء اللّغة المحدثين لم تُعطِ لعمليّة الإدغامِ حقَّها، وهي «**توحي بأنّ النّحويّين إنّما يعالجون في هذا التّعريف عمليّة الإدغام وحدها...دون إشارة إلى ما يسبقها من حذف للحركة، وقلبٍ للصّوت الأوّل من مثل الثّاني، سواءٌ أكان مجانسًا أم مقاربًا...أي: أنّهم اقتصروا على تصوير العمليّة الصّوتيّة. والمفروض أنّ الإدغام لا يكون إلّا بين مثلين، سواءٌ أكان ذلك بالفعل..أم بالتّحويل والقلب، وعمليّة القلب والتّحويل مستقلّة عن عمليّة الإدغام، وسابقة عليها..وإن كانت تتمّ من أجلها**»[4]، وهذه العمليّة تتمّ في حالِ كون الصّوتين متقاربين، وهي الحالةُ الثّانية التي يكون فيها الإدغام، «**وعلى هذا فإنّ الإدغام يمكن أن يُفهم على أنّه إزالة الحدود بين الصّوتين المدغمين، وصهرهما معا**»[5] حتّى يصيرا صوتًا واحدًا مشدّدا من جنس الصّوت الثّاني.

---

[1]- ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص: 140.

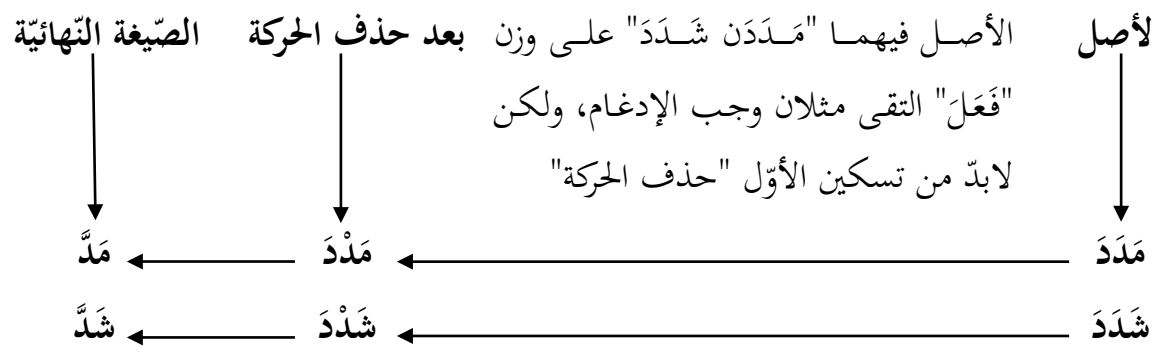
[2]- أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 287.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج10، ص: 121.

[4]- عبد الصّبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1408هـ-1987م، ص: 122-123.

[5]- أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 287-288.

فالإدغام هو اجتماع حرفين أوّلهما ساكن والثّاني متحرّك، وإيصالهما بحيث يصيران حرفًا واحدًا مشدّدا من جنس الثّاني، فإذا كان الأوّل منهما متحرّكًا وجب أن تسبق عمليّةَ الإدغام عمليّةُ حذفٍ للصّائت، كالمثالين اللذين جاء بهما ابن يعيش: "مدَّ" و"شدَّ".



ومن المصطلحات المهمّة في باب الإدغام المتماثلان والمتقاربان والمتجانسان. فالمتماثلان ما اتّفقا مخرجًا وصفةً، كالباء مع الباء، والتّاء مع التّاء، والمتقاربان ما تقاربا في المخرج أو الصّفة كالدّال والسّين والثّاء والتّاء، والضّاد والشّين، والمتجانسان ما اتّفقا مخرجًا واختلفا صفةً كالدّال والطّاء، والثّاء والذّال وكاللّام والرّاء عند الفرّاء ومن تابعه[1].

والزّجّاج في كتابه اهتمّ بظواهر مختلفة في الإدغام، ولم يقتصر على معالجة الإدغام فحسب، بل تجاوزه إلى تعليل وبيان أسبابه، ففضّل الإدغامَ في مواضع، وفي مواضع فضّل فكّ الإدغام، معوّلًا في ذلك على مبدأ الأصل وقانون الخفّة.

2-2: أنواع الإدغام:

ممّا تحسن الإشارةُ إليه هنا هو أنّ الزّجّاج لم يتطرّف إلى تعريف الإدغام، بل باشر معالجتَه وتعليله على غير نظامٍ معيّن، غير أنّه يمكننا أن يجعل الإدغام موزّعا في كتاب "معاني القرآن وإعرابه"على نوعين: إدغام المتماثلين، وإدغام المتقاربين.

[1]- ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد، ص: 336-337.

أوّلًا: إدغام المتماثلين:

المقصود بإدغام المتماثلين: «**أن يلتقِيَ صوتانِ متماثلان فينطقا من موضع واحد، بحيث يرتفع اللّسان بهما ارتفاعةً واحدة، كأن يلتقي في الكلام تاء وتاء، أو دال ودال، أو سين وسين**»[1]، سواءٌ أكان أوَّلُهما ساكنًا* أم متحرّكا**.

ويقع إدغام المثلين عند الزّجّاج من كلمة ومن كلمتين، وقد ورد لهذا النّوع في "معاني القرآن وإعرابه" كثيرًا، وسنعرض لها في المواضع التي علَّل لها، ونذكر منها ما يلي:

1- إدغام الهاء في الهاء:

يرى الزّجّاج جوازَ إدغامِ الهاء في الهاء في قول الله تعالى: ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ [سورة البقرة: 02] على وجه القياس؛ لأنّشرط الإدغامِ تَوَفُّر، وهو التّماثل، يقول: «**فأمّا قراءةُ "فيه هُّدًى" بإدغام الهاءِ في الهاءِ فهو ثقيل في اللّفظ، وهو جائز في القياس لأنّ الحرفين من جنس واحد**»[2]، ثمّ يرى أنّ هذا الإدغام يؤدّي إلى الثّقل في النّطق؛ «**لأنّ حروفَ الحلق ليست بأصل في الإدغام والحرفان من كلمتين**»[3]، وقد ذهب علماء اللّغة المحدثون إلى أنّ الإدغام «**جائز الوقوع في كلّ صوتٍ من أصوات اللّغة العربيّة غير أنّه نادرٌ بين أصوات الحلق، لأنّها ليست بأصل للإدغام**»[4]، غير أنّ ثمّةَ مسألةً تتعلّق بقضيّة التقاء السّاكنين،وهي سكون الياء وإسكان الهاء الأولى ليتمّ الإدغام.

---

[1]- عبد الصّبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي أبو عمرو بن العلاء، ص: 241.

*- وهذا الذي يسمّيه علماء التّجويد الإدغامالصّغير. ينظر: أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 77.

**- وهو الإدغام الكبير. ينظر: المرجع نفسه، ص: 77.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 70.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص: 70.

[4]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 187.

وللفصل في هذه المسألة لابدّ من تحديد ماهيّة إشارة الهاء الأولى، يقول ابن الجزري: «**وقد اختلف أئمّتُنا في المراد بهذه الإشارة. فحمله ابن مجاهد على الرّوْم...وحمله أبو الفرج الشّنبوذي على أنّه الإشمام...وحمله الجمهور على الرّوم والإشمام جميعًا**»[1]، وكلام ابن الجزري هذا ينقل صورةً واضحةً عن ماهيّة حركة الهاء، وبالتّالي لا يمكن إدغامها إدغامًا محضًا في الهاء الثّانية.

2- إدغام العين في العين:

روى الزّجّاج الإدغامَ وعدَمَه في قول الله تعالى: ﴿ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [سورة المنافقون: 03] فقال: «**ويجوز في العربيّة فَطُبِعْ عَّلَى قلوبهم على إدغام العين في العين لأنّهما من مخرج واحد، ولاجتماع الحركات لأنّه يجتمع ستُّ حَرَكَاتٍ، ومن ترك الإدغام فلأنّ الحرفين من كلمتين وأنّ العين من الحلق وحروف الإدغام في حروف الفم أكثر منها في حروف الحلق نحو مدَّ وشدّ وقرّ وردّ وأكثر من باب دعَّه يدعُّه**»[2]؛ لأنّ أصواتَ الحلق ليست أصلًا في الإدغام[3]، وهي قاعدةٌ في باب الإدغام، إلّا إن وُجِدت علّةٌ تستدعي ذلك الإدغام، كتوالي عدّة حركات كما في المثال أدناه:

فَطُبِعَ عَلَى

للتّخلّص من توالي ستة أصوات نسكّن أحدها.

فَطُبِعْ عَلَى

توالى صوتان متماثلان أوّلهما ساكن، والثّاني متحرّك.

فَطُبِعَّلَى

---

[1]- ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج1، ص: 296.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 175.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 449.

وعليه «**فليس بمطلق أنّ كلّ متقاربين في المخرج يُدغمُ أحدهما في الآخر، ولا أنّ كلّ متباعدين يمتنع ذلك فيهما، فقد يعترضُ للمتقارب من الموانع ما يحرمه من الإدغام، ويتّفق للمُبَاعد من الخواصّ ما يسوّغ إدغامه، ومن ثمّ لم يدغموا...ما كان من حروف الحلق أدخلَ في الفم في الدخل في الحلق**»[1] وقد فصّل ابنُ يعيش عبارةَ الزّمخشري: «**ما كان من حروف الحلق**» في أنّ أصوات الحلق منها ما لا يُدغمُ ولا يدغَمُ فيه، وهو الهمزة والألف، وسائرها تُدغم ويُدغَمُ فيها، ولكن بشرطِ مراعاة ترتيب أصوات الحلق من أقصاه إلى أدناه، فما كان من أقصى الحلق يدغم فيما هو أدنى منه موضعًا، «**فالهاءُ تُدغمُ في الحاء نحو: اجْبَه حَمَلًا لأنّ الهاء أدخلُ في الحلق والحاء أقرب إلى الفم فلذلك أدغمت الهاء في الحاء ولمْ يدغم الحاء في الهاء نحو: امدَحْ هِلالا...وذلك من قِبَلِ أنّ الحرف إذا كان أدخل في الحلق وأدغِمَ فيما بعده كان في ذلك تصعُّدٌ في الحلق إلى الفم وإذا عُكِسَ ذلك كان بمنزلة الهوى بعد الصّعودِ**»[2]، وهذه قاعدةٌ صوتيّة مهمّةٌ أشار إليها ابن يعيش في باب الإدغام.

3- إدغام اللّام في اللّام:

يرى علماءُ اللّغةِ المحدثُون أنّ صوتَ اللّام من أكثر الأصوات إدغَامًا؛ إذ لاحظوا «**سرعةَ تأثّرِهِ بما يجاوره من الأصوات، وميله إلى الفناء في معظم أصوات اللّغة. فلامُ التّعريف تُدغمُ في ثلاثة عشر صوتًا...فإن كانت اللّام غير لام المعرفة جاز إدغامها في جميع هذه الأصوات الثّلاثة عشر، وقد رُويت لنا اللّام التي ليست للتّعريف مدغمة، في الأمثلة القرآنيّة في عشرة أصوات فقط هي: الرّاء، التّاء الثّاء، الزّاي، السّين، الضّاد، الطّاء، الظّاء، النّون، الدّال**»[3] إلّا أنّ علماءنا الأوائل ذهبوا إلى أنّ لامَ التّعريف تُدغم في أربعة عشر صوتًا، أضافوا صوت اللّام

---

[1]- الزّمخشري، المفصّل في علم العربيّة، ص: 424.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج10، ص: 134.

[3]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 201.

وعلّل ابن خالويه لذلك صوتيًّا فقال: «**واللّامُ تُدغم في أربعةَ عَشَرَ حرفًا، في التّاء والثّاء والدّال والذّال والرّاء والزّاي والسّين والشّين والصّاد والضّاد والطّاء والظّاء واللّام والنّون. وإنّما صارت اللّامُ تُدغمُ في أربعةَ عشرَ حرفًا وهي نصف حروف المعجم لأنّها أوسع الحروف مخرجًا، وهي تخرجُ من حافّة اللّسان من أدناه إلى منتهى طَرَف اللّسان وفُوَيْق الضّاحك والنّاب والرّباعية والثّنية. فلمّا اتّسعت في الفم وقرُبت من الحروف أُدغِمت فيها**»[1]، والزّجّاج من اللّغويّين الذين ذهبوا هذا المذهب، في كون اللّام تُدغمُ في اللّام، فعند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا ﴾ [سورة البقرة: 22] جوّز الإدغام "جَعَلَّكُم" والإظهار "جَعَلَ لَكُم"، «**فمن أدغم فلاجتماع حرفين من جنسٍ واحد وكثرة الحركات، ومن أظهر – وهو الوجه وعليه أكثر القرّاء – فلأنّهما منفصلان من كلمتين**»[2]، فتواتر الإظهار هو الذي جعل الزّجّاجَ يختار قراءة الإظهار، وإن كان السّوسي روى عن أبي عمرو بن العلاء الإدغام في كلّ متماثلين في القرآن الكريم[3].

وقد وردت لدى الزّجّاج عدّة مواضع ذكر فيها هذا النّوع من الإدغام، وخاصّةً فيما تعلّق بالمسائل الصّرفيه، كما في قول الله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ [سورة آل عمران: 106] والأصل: تبيضِضُ وتسوددُ[4] وقوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ﴾

---

[1]- ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، د ط، 1985م، ص: 06-07.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 99.

[3]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 32.

[4]- ينظر: المصدر السّابق، ج1، ص: 454.

[سورة المائدة: 54] على قراءة من قرأ بالإدغام[1]، والأصل على القراءة الأخرى: يَرْتَدِدْ[2] وقوله تعالى: ﴿وَجَدُواْ بِضَٰعَتَهُمۡ رُدَّتۡ إِلَيۡهِمۡ﴾ [سورة يوسف: 65] والأصل فيها: رُدِدَتْ[3] وقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [سورة الفتح: 29] والأصل فيها: أشْدِدَاء[4]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [سورة النّساء: 58] والأصل فيها: "نِعِمَ مَا" على أحد الأقوال[5].

والذي سوّغ الإدغام في هذه الأمثلة هو اجتماع حرفين من جنسٍ واحد، واتّفاقهما مخرَجًا وصفةً ومن هنا فإنّ «**مشكلة هذا النّوع من الإدغام نحويّةً لا صوتيّةً، فلا علاقةَ له بالمماثلة من قريب أو بعيد**»[6] لذا كانت عناية الزّجّاج به في كثيرٍ من مواطنه من النّاحية الاشتقاقيّة للكلمة فقط.

ثانيًا: إدغام المتقاربين.

المقصود بإدغام المتقاربين عند علماء التّجويد «**إدغام حرفٍ في حرفٍ يقاربُه في المخرج**»[7]، وهي عبارة دقيقة. أمّا عبارة عبد الصّبور شاهين: «**أن يختلف الصّوتان مخرجًا**

---

[1]- قرأ نافع وأبو جعفر وعبد الله بن عامر (من يرْتَدِدْ) بفكّ الإدغام، وقرأها الباقون بالإدغام (مَنْ يَرْتَدَّ). ينظر: المرجع السّابق، ص: 115.

[2]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 182.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص: 118.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج5، ص: 28.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 67.

[6]- عبد الصّبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي أبو عمرو بن العلاء، ص: 241.

[7]- أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 87.

دائمًا، ويتّحدا أحيانًا في بعض الصّفات، أو يختلفَا فيها»[1] فيها نوعٌ من التّعميم؛ لأنّه لمّا أطلق وصف الاختلاف على الصّوتين اتّسع المعنى، فاحتملت عبارتُه معنى التّباعد بين الصّوتين، وعند الجمع بين التّعريفين نجد أنّ إدغام المتقاربين يتمثّل في صورتين:

الأولى: التّقارب في المخرج، والاتّحاد في الصّفة، كإدغام التّاء في الشّين.

الصّوت	المخرج	الصّفات	
التّاء	طرف اللّسان وأطراف الثّنايا	رخو (احتكاكي)	مهموس
الشّين	وسط اللّسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى	رخو (احتكاكي)	مهموس

والثّانية: التّقارب في المخرج، والاختلاف في بعض الصّفات، كإدغام الجيم في التّاء.

الصّوت	المخرج	الصّفات	
الجيم	وسط اللّسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى	شديد (انفجاري)	مجهور
التّاء	طرف اللّسان وأصول الثّنايا	شديد (انفجاري)	مهموس

ولا يتمّ إدغام المتقاربين إلّا بعد إبدال الأوّل إلى جنس الثّاني؛ لأنّ شرط الإدغامِ التّماثل وقد فصّل ابن يعيش هذا قائلًا: «**فإذا التقى حرفان متقاربان أدغم الأوّل في الثّاني، ولا يمكن إدغامه حتّى يقلبَ إلى لفظ الثّاني، فعلى هذا لا يصحُّ الإدغام إلّا في المثلين؛ إذ لو تركته على أصله لم يجز إدغامه لما فيهما من الخلاف لأنّ رفع اللّسان بمارفعة واحدة مع اختلاف الحرفين محالٌ**»[2] لاختلافهما في المخرج لذلك نجد من القرّاء من يُجيزُ الإدغام من غير إبدال الأوّل إلى جنس الثّاني، ولكن يُبْقِي على صفة الأوّل خاصّةً إذا كان قويًّا عن الثّاني، وهذا الذي

[1]- أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 242.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج10، ص: 132.

عليه جمهور القرّاء[1] كما في إدغام القاف في الكاف في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴾ [سورة المرسلات: 20].

ووقف الزّجّاج في كتابه عند كثيرٍ من أمثلة هذا النّوع من الإدغام، نذكر منها ما يلي:

1- الإدغام بين القاف والكاف:

أجاز الزّجّاجُ إدغام القاف في الكاف إدغامًا تامًّا في قول الله تعالى: ﴿ فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ ﴾ [سورة الكهف: 19] وذلك بعد أن ذكر الأوجه الممكنة في كلمة "ورقكم" وهي:

1- وَرِقِكم، بفتح الواو وكسر الرّاء.

2- وَرْقِكُم، بفتح الواو وتسكين الرّاء.

3- وِرْقِكُم، بكسر الواو وتسكين الرّاء.

4- وَرِقْكُم، بفتح الواو وكسر الرّاء وإسكان القاف[2]، فقال: «**تُدغمُ القافُ في الكاف وتصيرُ كافًا خالصةً**»[3]، ولا يتمّ هذا إلّا باتّباع الخطوات الآتية:

1- إسكان الصّوت الذي نريد إدغامه – القاف – وَرِقْكُم.

2- إبداله كافًا خالصةً "وَرِكْكُم".

3- التقى مثلان أوّلهما ساكن والثّاني متحرّك، أدغمَ السّاكن في المتحرّك "وَرِكُّمْ".

---

[1]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 422-423.

[2]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 275.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص: 175.

وعلّل بعضُ المحدثين هذا الإدغام في أنّ «**القاف، كما ننطقها الآن، لا فرق بينها وبين الكاف إلّا في أنّ القافَ أعمق قليلًا في أقصى الحنك**»[1]، إلّا أنّ علماء التّجويد رفضوا هذا الإدغام في حالة سكون الرّاء من "بِوَرْقكم"*؛ لأنّ إدغام القاف في الكاف إذا كان من كلمة واحدةٍ لا يكون إلّا «**إذا تحرّك ما قبلَ القاف وكان بعد الكاف ميم جمع**»[2] حتّى لا يجتمع ساكنان؛ الحرف السّاكن والحرف المدْغَم.

2- الإدغام بين اللّام والرّاء:

يرى الزّجّاج إدغامَ اللّام في الرّاء أجودَ وأولى في قول الله تعالى:﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ [سورة المطفّفين: 14] لاعتبارات صوتيّة عبّرَ عنها بقوله: «**والإدغام أجود لقرب اللّامِ من الرّاء، ولغلبة الرّاء على اللّام**»[3]، فالتّقارب في المخرج وقوّة الرّاء على اللّام سوّغَا الإدغامَ هنا، وقد بيّن العلّة في إدغام اللّام في الرّاء، بل وقد رجّحه على الإظهار عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [سورة النّساء: 158] قائلًا: «**إدغام اللّام في الرّاء هو الكلام وعليه القراءة، لأنّ اللّام قريبة من مخرج الرّاء، والرّاء متمكّنة، وفيها كالتّكرير، فلذلك اختير الإدغام فيها**»[4] ولكن هذا لا يمنع جواز الإظهار «**وإظهار اللّام جائز لأنّ اللّام من كلمة، والرّاء من كلمة أخرى**»[5]. بل جوازُ الإظهار هنا هو

---

[1]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 200.

*- قرأها بسكون الرّاء: أبو عمرو بن العلاء وحمزة وخلف ورَوْح. ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 237.

[2]- ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج1، ص: 286.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 299.

[4]- المصدر نفسه، ج2، ص: 129.

[5]- المصدر نفسه، ج5، ص: 299.

بمثابة التّعليل لوجوب الإظهار في حال تقدُّمِ صوت الرّاء على اللّام، كما في قوله تعالى: ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ﴾ [سورة الصّف: 12] إذ يرى الزّجّاج عدم جواز إدغام الرّاء في اللّام، «**فأمّا من قرأ يغفِر لَّكُم – بإدغام الرّاء في اللّام – فغير جائز في القراءة عند الخليل وسيبويه**»[1]. وعلّة وجوب إظهار الرّاء عنده هي أنّ «**الرّاء حرف مكرّر قويّ فإذا أُدغت الرّاء في اللّام ذهب التّكرير منها**»[2]، وكذلك «**إجماع النّحويّين الموثوق بعلمهم**»[3] على عدم إدغام الرّاء في اللّام.

بيد أنّ علماءَ الأصوات المحدثين يجيزون إدغام الرّاء في اللّام، والذي يبرّر هذا الإدغام هو «**قرب المخرج واتّحاد الصّفة، لأنّ كلًّا منهما صوت متوسّط بين الشّدّة والرّخاوة**»[4]، ولا يرون في ذلك بأسًا لأنّ «**كلّ الذي يتطلّبه إدغام الرّاء في اللّام هو ترك التّكرار المختصّة به الرّاء**»[5]، وهو ما لا يحبّذه جمهور علماء القراءات ما دام التّكرار صفةً ثابتةً في الرّاء.

3- إدغام الدّال في السّين:

يرى الزّجّاج جواز إدغام الدّال في السّين في قول الله تعالى: ﴿ قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾ [سورة المجادلة: 01] وذلك «**لقرب المخرجين. ولأنّ السّين والدّال من حروف طرف اللّسان فإدغام الدّالفي السّين تقوية للحرف**»[6]، ولكون الدّال صوتًا مجهورًا، والسّين صوتا مهموسًا، فلابدّ حينئذ من تضعيف الدّال حتّى تتمّ عمليّة الإدغام ولا يكون ذلك إلّا بـ «**همس الدّال والسّماح**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 167.

[2]- المصدر نفسه، ج5، ص: 167.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص: 398.

[4]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 199.

[5]- المرجع نفسه، ص: 199.

[6]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 133.

للهواء معها بالمرور لتصبح رخوة، وبذلك تماثل آين في الهمس والرّخاوة»[1] فتمّ على أساس هذا التّضعيف لصوت الدّال إدغامه في السّين بعده.

4- إدغام التّاء في الدّال والطّاء:

تشترك هذه الأصوات الثّلاثة في المخرج، بحيث تخرج «**ممّا بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا**»[2] وتشترك في الشّدّة[3]، إلّا أنّ ما يميّز بينها عند القدامى هو كون التّاء صوتًا مهموسًا والطّاء صوتًا مطبقًا[4]، وعند المحدثين الجهر في الدّال والإطباق في الطّاء[5].

4-1- إدغام التّاء في الدّال:

أورد الزّجّاج أمثلةً كثيرة لإدغام التّاء في الدّال، منها ما رواه في تفسير قول الله تعالى:﴿ أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ﴾ [سورة يونس: 35] ونسب قراءة "يَهَدِّي" إلى أبي عمروبن العلاء ووصفها بالجودة[6]، وقد قرأ بها غيرُهُ*. وعلَّلَ أصلَها قائلًا: «**الأصل يَهْتَدِي فأَدغَمَ التّاء في الدّال وطرَحَ فتحتهَا على الهاء**»[7]، ويمكن التّمثيل لهذا التّغيّر كما يلي:

يَهْتَدِي ← يَهَتْدِي ← يَهَدْدِي ← يَهَدِّي

---

[1]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 196.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[3]- ينظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج1، ص: 61.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص: 60-61.

[5]- ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص: 179. وينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 63.

[6]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 19.

*- يقصد ابن كثير وابن عامر وورش. ينظر: مكّي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، ج1، ص: 518.

[7]- المصدر السّابق، ج3، ص: 19.

وقوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ [سورة البقرة: 72] وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا ﴾ [سورة الأعراف: 38]، وقوله تعالى: ﴿ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْاْ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴾ [سورة التّوبة: 58] وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾ [سورة المدّثّر: 01]. والأصل فيها على التّرتيب: فتدارأتم[1] تداركوا[2]، متدخلا[3]، المتدثر[4]؛ حيث أدغمت التّاء في الدّال في جميع هذه الأمثلة للاتّحاد في المخرج.

واللّافت للانتباه في قضيّة الإدغام عند الزّجّاج اهتمامه بعمليّة الإبدال التي تسبق الإدغام فعند تحليله لكلمة "مدّكر" في قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [سورة القمر: 15] قال: «**القراءة بالدّال غير المعجمة، وأصله مُذْتَكِر بالذّال والتّاء، ولكن التّاء أبدل منها الدّال، والذّال من موضع التّاء، وهي أشبه بالدّال من التّاء فأدغِمت الذّال في الدّال**»[5]، ويمكن التّمثيل له كالآتي:

مُذْتَكِر ← مُذْدَكِر ← مُدَّكِر

وهذا الذي يسمّيه علماء الأصوات «**بالمماثلة الكليّة المقبلة المتّصلة، تتجلّى هذه الظّاهرة في مماثلة التّاء لما قبلها، والتّاء إمّا أن تكون تاء الفاعل، وإمّا أن تكون غير ذلك**»[6]

---

[1]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 153.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 336.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 455.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج5، ص: 245.

[5]- المصدر نفسه، ج5، ص: 88.

[6]- فوزي الشّايب، أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط1، 1425هـ-2004م، ص: 192.

فيفنى الصّوت الأوّل في الثّاني، لذلك نجد الزّجّاج يردّ الوجه الثّاني؛ أي «**"مذّكر" بالذّال معجمةً، فأدغم الثّاني في الأوّل وهذا ليس بالوجه**»[1]؛ وهو تأثّرٌ تقدّميٌّ.

4-2- إدغام التّاء في الطّاء:

أمّا إدغام التّاء في الطّاء، فقد أورد له الزّجّاج أمثلةً متنوّعة في معانيه، منها قول الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ [سورة المائدة: 06] والأصل: "فتطهّروا"[2]، وقوله: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [سورة الأعراف: 131] والأصل: "يتطيّروا"[3]، وسبب الإدغام هنا هو كون التّاء والطّاء من مخرج واحد «**وهما مع الدّال من طرف اللّسان، وأصول الثّنايا العليا**»[4].

وقد روى الزّجّاج قراءةً في قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرَزُواْ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ [سورة النّساء: 81] بإسكان التّاء وإدغامها في الطّاء، وهي قراءة حمزة ورواية الدّوري عن أبي عمرو[5]، فقال: «**وقرأ القرّاءُ بَيَّت طَّائفة على إسكان التّاء وإدغامها في الطّاء**»[6]، وقوله «**على إسكان التّاء وإدغامها في الطّاء**» إشارة منه إلى عمليّة حذف الحركة التي تسبق الإدغام.

فالتّاء في "بيّت"«**تُطبق تحت تأثير الطّاء بعدها وتدغم فيها فتصبح طاءً مشدّدة**»[7] وهذا من صور المماثلة الكليّة المدبرة المتّصلة.

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 88.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 155.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 368.

[4]- المصدر نفسه، ج2، ص: 155.

[5]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 101.

[6]- المصدر السّابق، ج2، ص: 82.

[7]- فوزي الشّايب، أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة، ص: 212.

5- إدغام الثّاء في التّاء:

الثّـاء والتّـاء صـوتان متقـاربان في المخـرج؛ إذ مخـرج التّـاء «**ممّـا بـين طـرف اللّسـان وأصـول الثّنـايا**»[1]، ومخـرج الثّـاء «**ممّـا بـين طـرف اللّسـان وأطـراف الثّنـايا**»[2]. وهمـا مـن أصـوات الهمـس والاستفال والانفتـاح[3]، إلّا أنّ الثّـاء صـوت رخـو، والتّـاء صـوت شـديد[4]، وقـد أورد الزّجّـاج مثـالا عـن هـذا الإدغـام عنـد مـن أدغـم الثّـاء في التّـاء* في قـول الله تعـالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ﴾ [سـورة البقـرة: 259] قـائلا: «**يقـرأ بتبيـين الثّـاء، وبإدغـام الثّـاء في التّـاء، وإنّمـا أدغمـت لقـرب المخـرجين**»[5]، ومعلّـلا بتقـارب مخـرج الصّـوتين المـدغمين، بينمـا يـرى بعـض اللّغـويّين المحـدثين تعلـيلا آخـر لهـذا الإدغـام؛ حيـث «**انتقـل مخـرج "التّـاء" إلى الأصـوات المسـمّاة باللّثويّـة، مـع سمـاح للهـواء بالمـرور معهـا لتصـبح رخـوةً بعـد أن كانـت شـديدة، وبـذلك يتّحـد الصّـوتان في الرّخـاوة والمخـرج والهمـس فيـتمّ الإدغـام**»[6]، وهـذا تعليـل عـن الطّريقـة الـتي تمّ مـن خلالهـا الإدغـام، لا عـن سـبب الإدغام، وإلّا لكان سبب الإدغام كما ذكره الزّجّاج هو التّقارب في المخرج.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 433.

[2]- المرجع نفسه، ج4، ص: 433.

[3]- ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص: 60، 61، 62.

[4]- ينظـر: غـانم قـدوري الحمـد، المـدخل إلى علـم أصـوات العربيّـة، دار عمـار للنّشـر والتّوزيـع، عمّـان، الأردن، ط1، 1425هـ-2004م، ص: 108، 111.

*- قـرأ بإدغـام الثّـاء في التّـاء في هـذا الموضـع أبـو عمـرو وابـن عـامر وحمـزة والكسـائي وأبـو جعفـر. ينظـر: عبـد الفتّـاح القاضـي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 67.

[5]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 343.

[6]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 194.

3 : الوقف والوصل.

يعدّ موضوع الوقف من الموضوعات التي اهتمّ بها القرّاء والنّحاة وعلماء الأصوات المحدثون على حدٍّ سواء، وقد «**أفرده بالتّصنيف خلائق، منهم أبو جعفر النّحّاس، وابن الأنباري والزّجّاج، والدّاني والعمَّانيّ، والسّجاونديّ، وغيرهم، وهو فنٌّ جليل به يعرف: كيف أداء القرآن**»[1]؛ أي كيف يتمّ الوقف على الكلمة؟ وهذا السّؤال يجيب عنه النّحاةُ الذين اهتمّوا بالهيئة التي يكون عليها آخر الكلمة أثناء الوقف وهذا جانب فونيتيكي يتعلَّق بالأداء لا بالتّمييز بين المعاني. والقرّاء اتّجهوا إلى معرفة المواضع التي يوقف عليها، والمواضع التي لا ينبغي الوقوف عليها ولذلك اقتضت منهجيّة البحث أن أتناول البحث في موضوع الوقف عند الزّجّاج بالنّظر إلى الجانبين؛ الفونيتيكي الذي يجيب عن سؤال كيف أقف؟ والفونولوجي الذي سيجيب عن متى أقف، أو ما هي المواضع التي يجب أن أقف عليها أو التي يجب ألّا أقف عليها؟

3-1 : تعريف الوقف:

لغة:

الوقف في اللّغة مشتقٌّ من مادّة "و.ق.ف"، وهي كلمةٌ تدلُّ على «**مصدر قولك: وَقَفْتُ الدَّابّةَ ووقفت الكلمةَ وقفًا، وهذا مجاز، فإذا كان لازمًا قلت: وقفتُ وُقُوفًا. فإذا وقَّفتَ الرّجلَ على كلمةٍ قلت: وقَّفتُهُ توقيفًا، ولا يُقال: أوقفته إلّا في قولهم أوقَفتُ عن الأمر إذا أقلعتُ عنه**»[2]، وجاء في معجم مقاييس اللّغة: «**الواو والقاف والفاء أصل واحد يدلّ على تمكّثٍ في الشّيء ثمّ يقاس عليه...كلّمتهم ثمّ أوقفتُ عنهم أي سكتُّ**»[3]، وجاء في لسان

---

[1]- السّيوطي، الإتقان في علوم القرآن،ج2، ص: 539.

[2]- الخليل، العين، ج4، ص: 393- 394.

[3]- ابن فارس: مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت، د ط، د ت، مج6، ص: 135.

العرب: «**وقف الأرض على المساكين وَقْفًا حبسها**»[1]، فدلّت كلمة "الوقف" على معنى السّكوت، والتّمكّث، والحبس، وقطع الفعل والقول، وقد وردت هذه الكلمة كذلك في القرآن الكريم بهذه المعاني، ففي قوله تعالى: ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴾ [سورة الصّافات: 24] أي احبسوهم[2].

اصطلاحًا:

يعتبر الوقف موضوعًا مشتركا بين النّحاة والقرّاء وعلماء الأصوات؛ لذلك تباينت عباراتهم في تحديد مفهومه حسب وجهة نظرهم اتّجاهه، ويمكن عرض تلك المفاهيم على النّحو الآتي:

في اصطلاح النّحاة:

عرّف النّحاة الوقف بأنّه: «**قطعُ النّطق عند إخراج آخر اللّفظة، وهو اختياريٌّ**»[3]، وقد يكون اضطراريًّا في حالة عدم اكتمال المعنى، لذلك عُرِّفَ بأنّه «**قطع الصّوتِ على الكلمة زمنًا يتنفّس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة، إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله**»[4] إذا لم يكن الوقف تامًّا.

فالوقف عند النّحاة له علاقة بالجانب النّطقي الفيزيولوجي، الغاية منه أخذ النّفَس من أجل الاستئناف في القراءة، قد يكون اختياريّا وقد يكون اضطراريّا.

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص: 359.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 302.

[3]- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1418هـ-1998م، ج3، ص: 798.

[4]- السّجاوندي (أبو عبد الله محمد بن طيفور)، علل الوقوف، تح: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد-ناشرون، الرياض، السعودية، ط2، 1427هـ-2006م، ج1، ص: 09.

في اصطلاح القرّاء:

فـرّق القـرّاء بـين الوقـف باعتبـاره تمييـزًا يميّـز بـين المعـاني المختلفـة، وباعتبـاره أداءً، «**فهمـا حالتـان. الأولى معرفـةُ مـا يوقـفُ عليـه ومـا يبتـدأ بـه**»[1]،وتعنى «**بمعرفـة مواضـع الوقـف، تنبـني علـى أسـس نحويّـة أو دلاليّـة ولهـذا كانـت موضـع عنايـة اللّغـويّين والنّحـويّين خاصّـة**»[2]. والحالـة الثّانيـة تعـنى بـ: «**كيـف يوقـف وكيـف يبتـدأ**»[3]، وهـذه الحالـةُ تهـتمّ «**بمعرفـة هيئـات الوقـف، وتنبـني علـى أسـس صـوتيّة، وكانـت موضـع عنايـة الصّـرفيّين مـن علمـاء العربيّـة وعلمـاء التّجويـد**»[4]، ولم يحـظ هذا الجانب من الوقف بعنايةٍ كبيرةٍ من قِبَلِ علماء الأصوات المحدثين.

في اصطلاح علماء الأصوات:

أخـذ الوقـف حيّـزا مـن الدّراسـات الصّـوتيّة الحديثـة؛ إذ إنّـه مصـطلح يُطلـقُ علـى «**مجموعـةٍ مـن الظّـواهر الصّـوتيّة الـتي تشـكّلُ ظـواهر أخـرى – كـالنّبر والتّنغـيم – تلوينًـا موسـيقيّا خاصّـا بالمنطـوق، يحـدّد طبيعـة التّركيـب وماهيتـه ودلالتـه**»[5]، وهـو ينـدرج ضـمن الفونيمـات الثّانويّـة، أو مـا يطلـق عليـه اسـمُ فونيمـات مـا فـوق التّركيـب[6]، أو المـفْصِل[7]، لفصـله الوحـدات اللّغويّـة بعضـها عـن بعض.

---

[1]- ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج1، ص: 224.

[2]- غانم قدّوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربيّة، ص: 249.

[3]- المرجع السّابق، ج1، ص: 224.

[4]- غانم قدّوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربيّة، ص: 249.

[5]- كمال بشر، علم الأصوات، ص: 553.

[6]- ينظـر: عصـام نـور الـدّين، علـم وظـائف الأصـوات اللّغويّـة الفونولوجيـا، دار الفكـر اللّبنـاني، بـيروت، لبنـان، ط1، 1992م، ص: 89.

[7]- ينظر: تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص: 270.

والوقف «**باعتباره متغيّرا زمنيّا ينخرط في عمليّة الاشتغال اللّغوي على مستوى ما قبل الإنتاج وعلى مستوى الإنتاج والإدراك، في التّنظيم الزّمني للغة**»[1]، وبالتّالي فالوقف «**فونيم تطريزيٌّ يمكن عنده قطع السّلسلة النّطقيّة، فيؤدّي ذلك إلى انقسام السّياق إلى دفعات كلاميّةٍ، تُعدُّ كلّ دفعةٍ منها شريطةَ اكتمال معناها واقعةً تكميليّةً منعزلةً**»[2]، فهو يعتَبَرُ مكوّنا داخليّا للغة تفترضه؛ لأنّه ذو قيمةٍ صوتيّة هامّة تتوقّف عليه سلامة التّركيب، وصحّة المعنى.

وقد سمّى الزّجّاج الوقفَ سَكْتًا[3]، وسُكُوتًا[4]، كما سمّاه الفرّاء قطعًا تارة[5]،وسكتا تارةً أخرى[6].

ولم يفرّق الأوائل من النّحاة بين مصطلح الوقف والقطع والسّكت وقد عبّر ابن الجزري عن ذلك قائلا: «**هذه العبارات [الوقف و القطع والسّكت] جرت عند المتقدّمين مُرَادًا بها الوقف غالبًا ولا يُريدون بها غير الوقف إلّا مقيّدة**»[7] بقيودٍ متعدّدة، كالمواضع التي يجب فيها السّكوت عند بعض القرّاء* أو التي تتطلّب الوقف وجوبا**.

---

[1]- مبارك حنون، في الصّواتة الزّمنية الوقف في اللّسانيات الكلاسيكيّة، دار الأمان، الرّباط، المغرب، ط1، 1424هـ-2003م، ص: 76.

[2]- حسام البهنساوي، الدّراسات الصّوتيّة عند العلماء العرب والدّرس الصّوتي الحديث، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، مصر، ط1، 2005م، ص: 247.

[3]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 59.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص: 54.

[5]- ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 27.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص: 96.

[7]- ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج1، ص: 239.

*- كالسّكت - عند حفص - على كلمة "مَنْ" في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ﴾ [سورة القيامة: 27] .

**- كالوقف على كلمة "قولهم" في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [سورة يس: 76] .

3-2: ظواهر الوقف عند الزّجّاج:

تعدّدت حالات الوقف عند الزّجّاج، وتنوّعت هيئاتُها؛ إذ أثبت الكيفيّة التي يوقف بها في هذه المواضع في تلاوة القرآن الكريم، وهي على النّحو الآتي:

1- الوقف بالسّكوت:

المقصود بالسّكوت إسكانُ آخر الكلمة الموقوف عليها، «**وهو الأصل في الوقف، وإنّما كان الإسكانُ هو الأصلُ في الوقف؛ لأنّ الواقف يترك حركةَ الموقوف عليه فيسكّن**»[1]، وقد اعتبر ابن يعيش بأنّه هو «**الأصل والأغلب الأكثر؛ لأنّه سلب الحركة وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة**»[2]، لذلك تعدّدت أوجه الوقف بالسّكوت أكثر من غيره عند الزّجّاج.

يرى الزّجّاج في باب حروف التّهجّي «**وهي: الألف والباء والتّاء والثّاء وسائر ما في القرآن منها. فإجماع النّحويّين أنّ هذه الحروف مَبنيَّةٌ على الوقف لا تُعرب ومعنى قولنا "مبنية على الوقف" أنّك تُقَدِّرُ أن تسكت على كلّ حرفٍ منها، فالنّطق: ألف، لام، ميم، ذلك. والدّليل على أنّك تقَدّر السّكت عليها جمعُك بين ساكنين في قولك "لام" وفي قولك "ميم". والدّليل على أنّ حروف الهجاء مبنيّة على السّكت كما بُني العدد على السّكت: أنّك تقول فيها بالوقف مع الجمع بين السّاكنين، كما تقول إذا عددت واحدْ. اثنانْ. ثلاثةْ. أربعةْ... ولولا أنّك تقدّر السّكت لقلت: ثلاثةً، بالتّاء كما تقول: ثلاثًا يا هذا. فتصير الهاء تاءً مع التّنوين واتّصال الكلام**»[3]، ومثاله في كلام العرب قول أبي النّجم العذلي (ت: 130 هـ):

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدَ زَيَادٍ كَالْخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلَايَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ

كَأَنَّمَا تُكَتِّبَانِ لَامَ أَلِفْ*

---

[1]- أحمد علم الدّين الجندي، اللّهجات العربيّة في التّراث، ج2، ص: 480-481.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج9، ص: 67.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 59.

*- الفضل بن قدامة، ديوان أبي النّجم العذلي،ص: 268.

وهـذا الحكـم يجـري علـى جميـع الحـروف المقطّعـة الـتي تبتـدئ بهـا بعـضُ السّـور القرآنيّـة، وإن «**أسـكنتْ هـذه الحـروف لأنّهـا حـروفُ تهـجٍّ النّيّـةُ فيهـا الوقـف**»[1]، فحـذفت الصّـوائت مـن هـذه الصّـوامت؛ «**لأنّهـا هجـاء، ولا يـدخل في حـروف الهجـاء إعـراب**»[2]، هـذا إن وقـع بعـدها متحـرّك أمّـا في حالـة التقائهـا بسـاكن بعـدها كمـا في قولـه تعـالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [سـورة آل عمـران، 01-02]، ففـي هـذه الحالـة قـولان كمـا نـصّ الزّجّـاج؛ إذ يقـول: «**وأمّـا قولـه عـزّ وجـلّ ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ ففـي فـتح الميم قـولان أحـدهما لجماعـةٍ مـن النّحـويّين وهـو أنّ هـذه الحـروف مبنيّـة علـى الوقـف فيجـب بعـدها قطـعُ ألـف الوصـل فيكـون الأصـل: أَ . ل . م . اللَّهُ لا إلـه إلّا هـو.ثُمّ طُرِحـت فتحـة الهمـزة علـى المـيم وسـقطت الهمـزة كمـا تقـول: واحـذْ اثنـانِ، وإن شـئتَ قلـت: واحـدِ اثْنـان فألقيـتَ كسـرةَ اثنـين علـى الـدّال**»[3]، ولتوضـيح معـنى هذا النّصّ نمثّل له كما ينطق بشكلٍ تقريبيٍّ، وهو كالآتي:

الحالة الأولى: حالة القطع؛ أي قطع الوصل بين سكون "الميم" وهمزة "الله".

أَلِفْ لَام مِّيـمْ أَللَّهُ.

الحالة الثّانية: حالة النّقل؛ أي نقل حركة همزة "الله" إلى السّاكن الصّحيح قبلها "الميم".

أَلِفْ لَام مِّيـمَ اللَّهُ.

فـالوقف علـى الحـروف المتقطّعـة، أو "حـروف التّهجّـي" -كمـا أطلـق عليهـا الزّجّـاج -، هـي مـن مواضـع الوقـف بالسّـكوت في القـرآن الكـريم، وسـبب كثـرة الخـلاف حولهـا يرجـع إلى صـعوبة

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 318.

[2]- أبـو عبيـدة (معمـر بـن المثـنى التميمـي)، مجـاز القـرآن، تـح: محمـد فـؤاد سـزكين، مكتبـة الخـانجي، القـاهرة، مصـر، د ط، د ت، ج1، ص: 28.

[3]- المصدر السّابق، ج1، ص: 65.

إدراك سرّ هذه الأصوات في فواتح بعض السّور القرآنيّة، ولذلك تأمّل أبو جعفر النّحاس (ت: 338هـ) فيها، واستقصى مسألةَ الوقف والوصل فيها، وانتهى إلى أربعة أقوال، وهي[1]:

أوّلا: الوقف التّام على كلّ صوتٍ منها، وهو رأي الأخفش وأبي عبيدة، ويرى الكسائيّ أنّ هذا القول ليس بصواب؛ لأنّه مخالف للرّسم، ولا يجوز مخالفة المصحف.

ثانيا: وهو قول أبي حاتم من أنّ الوقف على ﴿الٓمٓ﴾ كافٍ وليسَ بتامٍّ؛ لأنّ معناها غير مستقلٍّ عمّا بعده.

ثالثا: الوقف عليها غير تامّ ولا كافٍ، وهو مذهب الفرّاء؛ وردّه الزّجّاج.

رابعًا: وهو مذهب الزّجّاج أنّ الوقف على آخرها تامٌّ.

وأمّا الهيئة التي يوقف بها على اللّام في كلمة "بل" من قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [سورة النمل: 66] فمتوقّفة على القراءة المتّبعة فيها، فمن قرأها "بَلْ أَدْرَكَ" وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب وأبي جعفر[2]، أسكن اللّامَ وصلا ووقفًا مراعاةً للأصل. ومن قرأها "بلِ ادَّارَكَ" بهمزة وصل وهي قراءةُ الباقين من القرّاء[3]، فتصير الدّالُ «**ساكنةً فلا يبتدأ بها، فيأتي بألف الوصل لتصل إلى التّكلُّم بها. وإذا وقفت على (بل) وابتدأت قلت ادّارَكَ، فإذا وصلتَ كسرت اللّام في (بل) لسكونها وسكون الدّال**»[4] بعدها لئلّا يجتمع ساكنان، وكُسِرَت لام "بل" مراعاةً لحركة همزة الوصل في الابتداء بها.

---

[1]- ينظر: النّحّاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)، القطع والائتناف، تح: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، السعوديّة، ط1، 1413هـ-1992م، ص: 30-31.

[2]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 295.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 295.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 128.

2- الوقف بهاء السّكت:

يتمّ الوقف بهاء السّكت بطريقين؛ الإبدال والإلحاق.

2-1- الإبدال من تاء التّأنيث:

يتعلّق الأمر هنا بمسألة بعض الكلمات التي ورد فيها الخلاف بين النّحاة، منها كلمة "هيهات" في قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [سورة المؤمنون: 36].

يرى الفرّاء أنّك «**إذا وقفت على هيهات وقفتَ بالتّاء في كلتيهما لأنّ العرب من يخفِضُ التّاء فدلّ ذلك أنّها ليست بهاء التّانيث، فصارت بمنزلةِ دَرَاكِ ونَظَارِ، ومنهم من يقف على الهاء لأنّ من شأنهنصبَها فيجعلها كالهاء**»[1]؛ لذلك فهيئةُ الوقف متوقّفة على حركة آخر الكلمة.

إلّا أنّ نصَّ الزّجّاج فيه لبسٌ؛ وذلك عندما قال: «**فأمّا الفتح فالوقف فيه بالهاء. تقول هَيْهَاهْ هَيْهَاهْ إذا فتحت ووقفت بعد الفتح، فإذا فتحتَ وَقَفْتَ على التّاء سواءٌ عليك كنت تُنَوِّنُ في الأصل أوكنت ممّن لا يُنوّنُ**»[2]، والأصل: إذا كُسرت وُقِفَ عليها بالتّاء، وهو ممّا رواه عن سيبويه من أنّ هيهات ملحقة بعلقاة حالةَ الوقف؛ ذلك أنّ العرب «**إذا أنّثوا قالوا: علقاةٌ وأرطاةٌ؛ لأنّهما ليستا ألفي تأنيث**»[3] وتلحق بـ"هيهات" كلماتٌ مخصوصةٌ وردت في القرآن الكريم، وهي "أَبَتِ، مَرْضَاتِ، وَلَاتَ، اللَّاتَ، ذَاتَ" فوقف عليها بعضُ القرّاءِ بالهاءِ خلافا للرّسم، ووقف عليها آخرون بالتّاء كما رُسِمَت[4].

وخلاصة القول حول رأي الزّجّاج الذي سبق ذكره يمكن تمثيلها كما يلي:

---

[1]- الفراء، معاني القرآن، ج2، ص: 235.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 12.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص: 211.

[4]- ينظر: ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج2، ص: 328.

أوّلا: حالة فتح تاء "هيهات" والوقف بعد الفتح، وهنا نستدعي هاء السّكت حتّى نتمكّن من هذا الوقف، فنقول: **"هَيْهَاتَهْ"**، كما نقول في الأمر من الفعل "رأى": "رَهْ".

ثانيا: حالة إسكان التّاء، وهنا الوقف عليها بالسّكون مع الهمس. فنقول: **"هَيْهَاتْ"**.

فأمّا الوقف على "لَاتَ" في قول الله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص: 03] فيكون بالتّاء، وقد وقف عليها الكسائيُّ بالهاء[1]، ويرى الزّجّاج أنّ «**حقيقة الوقف بالتّاء وهذه التّاء نظيرةُ التّاء في الفعل في قولك: ذَهَبَتْ وجَلَسَتْ، وفي قولك: رأيتُ زيدًا ثُمَّتَ عمْرًا، فتاء الحروف بمنزلة تاء الأفعال؛ لأنّ التّاء في الموضعين دخلت على ما لا يُعرب، ولا هو في طريق الأسماء، فإن قال قائلٌ: نجعلُها بمنزلة قولهم: كان من الأمر ذِيهْ وذِيهْ**»[2] قيل له: لا يجوزُ ذلك؛ لأنّ الهاء هنا بمنزلة الهاء في فعل الأمر المبنيّ على حرفٍ واحدٍ، والأولى دخلت على اسمٍ مبنيٍّ، بينما رُوِيَ عن الكسائيّ الوقفُ على "اللّاتَ" في قول الله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [سورة النّجم: 19] بالهاء[3]، «**يقول (اللّاهْ) وهذا قياس، والأجودُ في هذا اتّباعُ المصحف والوقف عليها بالتّاء**»[4]؛ لأنّه يرى وجوب اتّباع رسمِ المصحف، في حين نلحظُ مخالفَته لهذا الحكم عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [سورة يوسف: 04] فقال: «**والوقف عليها يا أبَهْ وإن كانت في المصحف بالتّاء**»[5]، وهذا الحكم جاء على الإطلاق مهما كانت حركة التّاء، إلّا أنّ الفرّاء يفرّق بين

---

[1]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 337.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 320.

[3]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 384.

[4]- المصدر السّابق، ج5، ص: 73.

[5]- المصدر نفسه، ج3، ص: 89.

حالات الوقف تَبَعًا لحركة التّاء، فمن قرأها في الوصل بالخفض وقف بالتّاء، ومن قرأها بالفتح وصلا جاز له أن يقف عليها بالتّاء، ومن قرأها بالضّمّ وصلا جاز له الوقف بالهاء؛ فأمّا الوجه الذي يجوز فيه الوقف عليها بالهاء فبتأويل الفتحة للنّداء دون وصلها بألف النّدبة، وأمّا الوقف الذي يُمنع فيه الوقف عليها بالهاء فبتأويل: يا أبتاه ثمّ تحذف الهاء والألف[1]، فوقف عليها في الأصل قبل الحذف.

ويرى الزّجّاج أنّه «**لا فرق بين الكسر والفتح**»[2] في كون الوقف على "أبت" بالهاء بالرّغم من أنّ هيئة الوقف هنا مخالفة لرسم المصحف، فكان بهذا الحكم قد وافق سيبويه والخليل اللّذين رأيا أنّ العربَ «**يُلزِمون هذه الهاء في النّداء إذا أَضَفْتَ إلى نفسك خاصّة، كأنّهم جعلوها عِوَضًا عن حذف الياء**»[3] حتّى لا يُخلّوا بعدد حروف الاسم.

وقد رضي القُرّاء الوقف على هذه الكلمات بالهاء، يقول الشّاطبيّ:

وَفِي اللَّاتِ مَعْ مَرْضَاتِ مَعْ ذَاتَ بَهْجَةٍ وَلَاتَ رِضًى هَيْهَاتَ هَادِيهِ رُفِّلَا[4]

وفي الحالتين كلتيهما يتمُّ الوقف على صوتٍ مهموس، وقد حدّد سيبويه كيفيّة الوقف على المهموس فقال: «**وأمّا الحروف المهموسة فكلُّها تقف عندها مع نَفْخٍ؛ لأنّهنّ يَخرجن مع التّنفّس لا صوت الصّدر؛ وإنّما تنسلُّ معه**»[5] دون انقطاعٍ له، وإلّا ستكتسي تلك الأصوات صفةَ الجهر، وهذا ما لا تقبله طبيعة اللّغة.

---

[1]- الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 32.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 89.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 211.

[4]- الشّاطبي، حرز الأماني ووجه التّهاني في القراءات السّبع، ص: 31.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 175.

2-2- إلحاق الكلمة الموقوف عليها الهاءَ.

ذكر الزّجّاج مواطن تُزاد فيها الهاء عند الوقف على الكلمة، وهي:

2-2-1- الوقف على حروف الاستفهام المجرورة.

روى الزّجّاج إلحاق هاء السّكت عند الوقف على حروف الاستفهام في حالة دخول حروف الجرّ عليها، وهي: "لِمَ، بِمَ، عَمَّ"، وهي رواية البزّي عن ابن كثير وقراءة يعقوب[1]، كالوقف على حرف الاستفهام في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمۡ تَشۡهَدُونَ﴾ [سورة آل عمران: 70]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ [سورة الصّف: 02]، وقوله: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [سورة النّبأ: 01]، وقوله: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [سورة الحجر: 54]، فقال: «**فإذا وقفت على هذه الحروف وقفت بالهاء، فقلت لِمَهْ، وبِمَهْ؛ لأنّ الألف حذفت في هذه الأسماء التي للاستفهام خاصّة فجُوِّز ذلك، ولا يجوز ذلك في الموصلة لأنّ الألف فيهنّ ليست آخر الأسماء إنّما الألف وسط**»[2]، ويعلّلُ سبب حذف الألف من "ما" الاستفهاميّة بأنّ «**حروف الجرّ عوض عنها، فحذفت استخفافا؛ لأنّ الفتحة دالّة عليها، ولا يجوزُ إسكان هذه الحروف**»[3]، وقد وافقه علماء القراءات في ذلك، فقد جاء في كتاب النّشر «**و(هاء) السّكتِ مختارة في هذا الأصل عند علماء العربيّة عوضا عن الألف المحذوفة**»[4] بسبب حرف الجرّ.

---

[1]- ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 135.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 427-428.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص: 428.

[4]- ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج2، ص: 135.

وللتّفريق بين الخبر والاستفهام[1]؛ حيث تركوها على الأصل عند الخبر الذي هو الأصل في الكلام، وحذفوها مع الاستفهام.

2-2-2- الوقف على ضمير التّأنيث (هي):

الضّميران "هو" و"هي" من المسائل التي اختُصَّت بالدّرسِ والتّعليقِ في حالة الوقف عليهما، «**وقالوا: هِيَهْ، وهم يريدون هِيَ، شبّهوها بياء بَعْدي. وقالوا هُوَهْ، لمّا كانت الواو لا تُصَرَّفُ للإعراب كرهوا أن يُلزموها الإسكان في الوقف، فجعلوها بمنزلة الياء**»[2]، أمّا علماء القراءات فالتزموا بالرّواية في هذا الشّأن ونسبوا الوقف على الضّميرين "هو" و"هي" بهاء السّكت إلى يعقوب[3]، و«(**الأصل الثّاني) هو وهي حيث وقعا وكيف جاءا نحو (وهو، ولهو، وأن يُمِلَّ فإنّه هو، ولا إله إلّا هو، ونحو (ما هي، ولهي، وهي) فوقف على ذلك بالهاء يعقوب من غيرِ خلافٍ عنه**»[4].

وقد استند الزّجّاج إلى قول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَاهِيَهۡ﴾ [سورة القارعة: 10] إذ يرى أنّ «**الوقف "هِيَهْ" والوصل هي نارٌ إلّا أنّ الهاء دخلت في الوقف تبين فتحة الياء، والذي يجب اتّباع المصحف فيوقف عليها ولا توصل، فيقرأ ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَاهِيَهۡ﴾؛ لأنّ السّنّةَ اتّباعُ المصحف، والهاء ثابتة فيه**»[5]وصلا ووقفا، لذا فرض عليه اهتمامه البالغ بالرّسم الحكم بضرورة الوقف على ﴿مَا هِيَهۡ﴾ خروجا من الخلاف.

---

[1]- ينظر: ابن عطية، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص: 423.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 163.

[3]- أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 382.

[4]- ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج2، ص: 135.

[5]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 356.

2-2-3- الوقف على الفعل المعتلّ الآخر المجزوم:

هذا النّوع من هيئات الوقف المهمّة التي اعتنى بها سيبويه وعقد لها بابا في كتابه أسماه: «**هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرُّك آخر الحرف**»[1]، وذلك في الفعل المضارع المعتلّ الآخر المجزوم، وفعل الأمر المعتلّ الآخر كقولهم: «**ارْمِهْ، ولَمْ يَغْزُهْ، واخْشَهْ، ولم يَقْضِهْ، ولم يَرْضَهْ. وذلك لأنّهم كرهوا إذهاب اللّامات والإسكانَ جميعًا، فلمّا كان ذلك إخلالا بالحرف كرهوا أن يُسَكِّنُوا المتحرِّكَ**»[2]، وهذا التّعليل فيه إشارةٌ إلى أنّ العرب كانت تحافظ على مركّبات الكلمة بقدر المستطاع مهما تدخّلت عوامل الحذف.

فمن أمثلة الفعل المضارع المجزوم قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ ﴾ [سورة البقرة: 259]؛ حيث رتّبَ الزّجّاج حكمَ الوقفِ والوصل لكلمة "يتسنّه" على أصلها فقال: «**يجوزُ بإثباتِ الهاءِ وبإسقاط الهاء في الكلام، ومعناه لم تغيّره السّنون، فمن قال في السّنة سانهت فالهاء من أصل الكلمة، ومن قال في السّنة سانيتُ فالهاءُ زيدت لبيان الحركة، ووجه القراءة على كلّ حال إثباتُها والوقوف عليها بغير وصل، فمن جعله سانيتُ ووصلها إن شاء أو وقفها على من جعله من سانهتُ**»[3]؛ فالمعنى أنّ الهاء تثبُتُ في حالة الوقف، أمّا في حالة وصلها بما بعدها فينظر إلى أصلها فمن جعلَ أصلَها "سانهتُ" أثبتها، ومن جعل أصلها "سانيتُ" أسقطها.

وبالنّظر إلى اهتمام الزّجّاج بالاشتقاق يتبيّن لنا أنّ هذا التّوجيه ليس غريبا عنه، ولكن يمكن الميل إلى القول بوجوب إثبات الهاء في كلتا الحالتين؛ حالة الوصل والوقف؛ لأنّ اتّباع الرّسم

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 159.

[2]- المرجع نفسه، ج4، ص: 159.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 343.

واجب، والأصل في القراءة أن تكون تابعةً لرسم المصحف، ولاجتماع كثير من القرّاء على إثباتها في الحالتين[1].

ومن أمثلة فعل الأمر المجزوم قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الأنعام: 90].

الوقف على "اقتدِهْ" بهاء السّكت؛ لأنّ «**كلّ شيء من بنات الياء والواو في موضع الجزم؛ فالوقف عليه بـ"الهاء"، لِيُلْفَظَ به كما كان**»[2] قبل الجزم استيفَاءً لأصواته؛ «**إذ يصعب على النّاطق الوقفُ على الفعل المعتلّ المجزوم بحذف آخره**»[3]، لذلك وجب إلحاق الهاء ليتحرّك الحرف الذي قبل حرف العلّة ليدلّ على الحذف الواقع في هذا الفعل.

وروى الزّجّاج الوقفَ على "اقْتَدِهْ" بإثبات الهاء، وبإسقاطها في حالة الوصل، فقال: «**وهذه الهاء التي في "اقتده" إنّما تثبُتُ في الوقف، تبيّن بها كسرة الدّال، فإن وصلت قلتَ "اقْتَدِ" ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا﴾**»[4]، وهذا الحكم له سندٌ في الرّواية، فقد قرأ حمزة وابن كثير بإسقاط هاء "اقتده" وصلا[5] والوقف عليها أفضل.

---

[1]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 65-66.

[2]- الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص: 307.

[3]- ابتهال كاصد الزّيدي، علم الأصوات في كتب معاني القرآن، ص: 147.

[4]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 270.

[5]- ابن مجاهد، السّبع في القراءات، ص: 262.

2-2-4- الوقف على ياء المتكلّم:

وقد تُزاد هذه الهاء عند الوقف على ياء المتكلّم، كما جاء في قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [سورة الحاقّة: 19- 20]، وقوله: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [سورة الحاقّة: 28- 29]؛ حيث يرى الزّجّاج أنّ الوجه في: "كتابيهْ" و"حِسَابيَهْ" «**أن يوقف على هذه الهاءات ولا توصل؛ لأنّها أدخلُ للوقف، وقد حذفها قومٌ في الوصل ولا أحبّ مخالفة المصحف، ولا أن أقرأ بإثبات الهاء في الوصل. وهذه رؤوس آيات فالوجه أن يوقف عندها**»[1] اتّباعًا لرسم المصحف.

يتّضح من خلال هذا النّصّ جملةٌ من المسائل:

الأولى: الوقف على الهاءات هنا أولى من الوصل، والسّبب في هذا صوتيٌّ، وهو أنّ الهاء صوتٌ مهموسٌ يتطلّبُ أداؤُهُ زمنًا يقدّر عند علماء القراءات بحركتين؛ بمعنى نطق الهاء السّاكنة كنطق صائتٍ طويلٍ من حيث المدّةُ الزّمنيّة.

الثّانية: المقصود بمن حذف الهاء وصلا هو يعقوب[2].

الثّالثة: تردّد الزّجّاج بين أن يقرأ بإثبات الهاءات وصلا لموافقتها رسم المصحف، وبين أن يطرحها وفقا للقياس، والمخرج هو الوقف عليها.

بقي لنا أن نتطرّق لقضيّةٍ امتاز بها الإمام ورش في هذه الآيات عن بقيّة القرّاء، وهي أنّه «**إذا قرأتَ له بالنّقل في ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّى﴾ تعيّن عليك الإدغام في ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾**

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 217.

[2]- عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 412.

وإذا قرأتَ له بتركِ النّقلِ تعيّن الإظهار»[1] كما هو موضّح أدناه.

﴿ كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي ﴾	**شرح التغييرات الطّارئة**	﴿ مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ ﴾
كِتَابِيَهِ نِيّ	بنقل حركة همزة (إنّي) إلى الهاء السّاكنة قبلها وحذف الهمزة، وتقرأ (ماليه هَّلَك) بالإدغام.	**مَالِيَهَّلَكَ**
كِتَابِيَهْ إِنِّي	بالسّكت، لا تُنقل حركة الهمزة إلى الهاء، وتعيّن (مَالِيَهْ هَلَكَ) الإظهار مع السّكت.	**مَالِيَهْ هَلَكَ**

2-2-5- الوقف على ألف النّدبة:

روى الزّجّاج الوقف على "يا ويلتا" في غير القرآن بالهاء[2]، وذلك في قول الله تعالى:

﴿ قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِي ﴾

[سورة المائدة: 31] وجوّز الوقف عليها بغير الهاء في موضع سورة هود، في قوله تعالى: ﴿ قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ ﴾ [سورة هود: 72] فقال: «**ويجوز الوقف عليه بغير الهاء، والاختيارُ أن يُوقَفَ عليه بالهاء، يَا وَيْلَتَاهُ. فأمّا المصحف فلا يُخالف، ولا يُوقَفُ عليه بغيرِ الهاء، فإن اضطُرَّ واقِفٌ وقف بغير الهاء**»[3] اتّباعا للمصحف وكذلك مراعاة للمعنى، لتعلّق ما بعدها بها.

لنصل إلى أنّ الزّجّاج محكومٌ بسلطتين؛ سلطة القياس التي ترى أنّ الوقف في هذا الموضع وارد، كما يقول سيبويه: «**وقد يُلحقون في الوقف هذه الهاء الألفَ التي في النّداء؛ والألِفَ**

---

[1]- عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 412.

[2]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص: 168.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص: 63.

والياءَ والواوَ في النُّدبة»[1]، وسلطة اتّباع رسم المصحف التي تضبط القارئ، والمخرجُ من هذا هو عدمُ الوقف إلّا اضطرَارًا وإن اضطُرّ للوقف وقف بغير هاء. وتعليل إلحاق الهاء في المنادى هو أنّ الموضعَ «**موضِعُ تصويتٍ وتبيين، فأرادوا أن يمدُّوا فألزموها الهاءَ في الوقف لذلك، وتركوها في الوصل؛ لأنّه يُستَغنى عنها في المتحرّكِ في الوصل؛ لأنّه يجيء ما يقوم مقامها**»[2] خلافا لما زعمه الزّجّاج من جواز إثبات الهاء وصلا ووقفًا في "يا حسرتا" من قول الله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾ [سورة الزُّمَر: 56] إذ يقول: «**وربّما أدخلت العرب الهاءَ بعد الألف التي في (حسرتا) فيخفضونها مرّةً ويرفعونها**»[3]، ويرى الزّجّاج أنّ قول الفرّاء مردودٌ للأسباب الآتية[4]:

أوّلا: إجماع النّحاة على إسقاطها وصلا.

ثانيا: البيت الذي استشهد به الفرّاء*لما ذهب إليه من جواز إثبات الهاء في الوصل ليس في شيء من الاستشهاد به هنا.

ثالثا: لم تثبت القراءة بها عند القرّاء.

رابعًا: لا تنفع بشيء في التّفسير.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 165.

[2]- المرجع نفسه، ج4، ص: 165-166.

[3]- الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 422.

[4]- ينظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 358-359.

*- البيت رواه الفرّاء من أنّ أبا فَقْسَعٍ أنشده: **يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ أَسَلْ عَفْرَاءُ يَا رَبَّاهِ مِن قَبْلِ الْأَجَلْ**. وهو شاهدٌ على أنّ هاء السّكت تُضمُّ وتفتح. ينظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج2، ص: 339.

3- الوقف بحذف الياء.

يرى الزّجّاج أنّ الياءات تحذف في الوقف إذا كانت رؤوس آيات، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [سورة البقرة: 40] وأصلها: "فارهبوني"، فحذفت الياء؛ «**لأنّها فاصلة، ومعنى فاصلة رأس آية ليكون النّظم على لفظٍ متَّسِقٍ**»[1]؛ أي تحقيق مبدأ الانسجام الصّوتي، ويحدث ذلك كذلك في «**أواخر الأبيات: القوافي**»[2]، وليس كلُّ ياءٍ متطرّفة تُحذف، بل قد حُصِرت الياءات التي يجوز حذفُها وقفا في ثلاثة أنواع وهي: ياء المنقوص، وياء المتكلّم، وإذا كانت حرف علّة.

3-1- حذف ياء المنقوص:

ومن الأمثلة التي ورد فيها حذف الياء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٍ ﴾ [سورة الأعراف: 41] إذ يرى الزّجّاج أنّ الوقف عليها «**بغير ياء، فتقول غَوَاشٍ لتدلَّ أنّ الياء تُحذف في الوصل**»[3]، وهذا هو المختارُ لديه؛ لأنّ «**بعض العرب إذا وقف قال غَوَاشِي، بإثبات الياء، ولا أرى ذلك في القرآن لأنّ الياء محذوفة في المصحف، والكتاب على الوقف**»[4]، بينما روى حذف الياء وإثباتها في قوله تعالى: ﴿ يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَـٰرِيبَ وَتَمَـٰثِيلَ وَجِفَانٖ كَٱلۡجَوَابِ وَقُدُورٖ رَّاسِيَـٰتٍ ﴾ [سورة سبأ: 13]، وقوله ﴿ وَلَهُ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡمُنشَـَٔاتُ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَـٰمِ ﴾ [سورة الرّحمن: 24] ففي الآية الأولى يرى أنّ الأصل الوقف عليها بالياء، إلّا أنّ أكثر القرّاء يقفون بغير ياء؛ لأنّ الكسرة نابت عنها، ولدخول

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 121.

[2]- المصدر نفسه، ج1، ص: 121.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص: 338-339.

[4]- المصدر نفسه، ج2، ص: 339.

"أل" التّعريف عليها[1]، وفي الآية الثّانية يرى الوقف باليـاء، وإنّما سقطت في اللّفظ لسكون اللّام[2]؛ أي لالتقاء السّاكنين، واختار عدم الوقف عليها، أمّا في حال الوقف عليها بدون ياء فجائز بشرط رَوْم كسرة الرّاء لتدلّ على حذف الياء[3].

2-3- حذف ياء المتكلّم:

روى الزّجّاج القراءة بإثبات الياء وحذفها وقفًا في قوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [سورة البقرة: 186] إلّا أنّه اختار الحذف عملا باتّباع الرّسم، فقال: «**إن شئت قلت إذا دعاني بياءٍ وإن شئت بغير ياءٍ، إلّا أنّ المصحف يتبع فيوقف على الحرف كما هو فيه**»[4]، هذا إذا كانت رأس آية، وكذلك تحذف ياء المتكلِّم في حالة النّداء، وقد أورد النّحاةُ لياء المتكلّم في حالة النّداء أربع لغات جمعها الحريري (ت: 516 هـ) في ملحته بقوله:

وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَفْهَامِ قَوْلُكَ: يَا غُلَامِ يَا غُلَامِي
وَجَوَّزُوا فَتْحَةَ هَذِي الْيَاءِ وَالْوَقْفُ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ
وَالْهَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى غُلَامِيَهْ كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيَهْ
وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غُلَامَا كَمَا تَلَوْا: يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا[5]

وهذا ما جعلهم يختلفون في أدائها في حالة الوقف، إلّا أنّ الزّجّاج يفضّل الوقف عليها بالحذف مبرّرا ذلك بقوّةِ السّند وإجماع أهل العربيّة، ففي تفسيره لقول الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 246.

[2]- المصدر نفسه، ج5، ص: 100.

[3]- المصدر نفسه، ج5، ص: 100.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص: 255.

[5]- الحريري (أبو محمد القاسم بن عليّ)، شرح ملحة الإعراب، تح: فائر فارس، دار الأمل للنّشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 1412هـ-1991م، ص: 156.

فَٱتَّقُونِ ﴾ [سورة الزّمر: 16] قال: «**القراءة بحذف الياء، وهو الاختيار عند أهل العربيّة، ويجوز يا عبادي ويا عبادِيَ، والحذف أجود وعليه القراءة**»[1]؛ لأنّه إجماع القرّاء ما عدا ما رواه رويس عن أبي يعقوب الحضرمي[2].

3-3- حذف حرف العلّة.

روى الزّجّاج حذفَ وإثبات الياء في "يسري" من قول الله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ [سورة الفجر: 04] فقال: «**ويسر حُذفت الياء لأنّها رأس آية، وقد قرئت إذا يسري بإثبات الياء، واتّباع المصحف وحذف الياء أحبُّ إليّ لأنّ القراءة بذلك أكثر، ورؤوس الآي فواصل تحذف معها الياءات وتدلّ عليه الكسرات**»[3]، ممّا يدلّ على اهتمامه بالرّواية واتّباع المصحف أكثر من أيّ مسوّغ آخر، وقد يستأنس بلغة العرب في بعض الحيان إن لم يؤدّ ذلك إلى الإخلال بالشّرطين السّابقين.

وإذا فسّرنا هذا الوقف على كلمة "يسري" تفسيرًا مقطعيًّا يتّضح لنا على النّحو الآتي:

حالة الوقف	الكلمة	المقطع الصّوتي
إثبات الياء	← يـ ـَ س/ ر ـِـ ←	ص ح ص/ ص ح ح
حذف الياء	← يـ ـَ س ر/ ←	ص ح ص ص

وعليه فالقراءة بإثبات الياء في الوقف، وهي قراءة ابن كثير ويعقوب[4] يترتّب عليها مقطعان صوتيّان الأوّل قصير مغلق بصامت، والثّاني طويل مفتوح، وعليه يكون النّبر على المقطع الأوّل.

---

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 349.

[2]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 342.

[3]- المصدر السّابق، ج5، ص: 321.

[4]- ينظر: المرجع السّابق، ص: 432.

وعلى قراءة الحذف، وهي قراءة الباقين[1] يترتّب عليه مقطع واحد قصير مغلق بصامتين، وعليه يكون النّبر في الكلمة كلّها.

ونراه يؤْثِرُ في موضع آخر من كتابه الوقفَ بالإثبات، ويرى أنّ «**الأجود في النّحو إثبات الياء**»[2]. ولكن سرعان ما يتراجع عن حكمة متأثّرًا بسلطةِ الرّواية ورسم المصحف، فقال في السّياقِ ذاته: «**والذي أراه اتّباع المصحف مع إجماع القرّاء؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعة، وقد جاء مثله في كلام العرب**»[3].

4- الوقف بالإبدال.

ذكر أبو إسحاق الزّجّاج حالاتٍ جاء الوقف فيها بالإبدال على النّحو الآتي:

4-1- قلب الألف ياءً أو واوًا.

نسب الزّجّاج قلب ألف اللّين ياءً أو واوًا إلى طيّء إذا كان قبلها صوتٌ لا يمكن كسرُهُ «**وطيّءٌ تقول في هُدًى وأفعًى وما أشبه هذا في الوقف هُدَيْ وعَصَيْ، بغير إضافة**»[4]، وقد نسبها الخليل وأبو الخطّاب إلى «**فَزارة وناس من قيس؛ وهي قليلة**»[5]، والأكثر الأغلب في لغة العرب «**أن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تُبدِلها ياءً**»[6]، وهذا لم يرتضه الزّجّاج؛ «**لأنّ ليس هذا الوجه الجيّد**»[7]، ورأى «**أنّ الذين أبدلوا من الألف الياء، أبدلوها في الوقف ليكن أبين لها**»[8]، وقد علّل سيبويه وجهَ إبدالِ ألف اللّين ياءً؛ «**لأنّها تُشبه الألف في سَعَة المخرج**

---

[1]- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 432.

[2]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 77.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص: 77.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص: 118.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 181.

[6]- المرجع نفسه، ج4، ص: 181.

[7]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص: 119.

[8]- المصدر نفسه، ج1، ص: 119.

والمدّ؛ ولأنّ الألف تُبدلُ مكانها كما تُبدلُ مكان الياء، وتُبدلان مكان الألف أيضا؛ وهنّ أخوات»[1]، وحكى السّيوطي أنّ بعض طيّءٍ يقلب هذا الألف همزةً إضافةً إلى قلبها واوًا أو ياءً[2].

4-2- إبدال نون التّوكيد الخفيفة ألفا:

ذكر الزّجّاج هذا النّوع من الإبدال في حالة الوقف عند تعرّضه لقوله تعالى: ﴿ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [سورة يوسف: 32] فرواها بتخفيف النّون وإبدالها ألفا، ورأى بأنّها هي «**القراءة الجيّدة**»[3]، كما «**تقول: إِضْرِبًا زَيْدًا، فإذا وقفت قلت: اضْرِبَا**»[4]؛ لأنّ أصل التّنوين هن نونٌ جيء بها للتّوكيد، وتُسمّى نون التّوكيد الخفيفة، وعندما نمثّل لها مقطعيّا نلاحظ ما يلي:

أوّلا: في حالة إثباتها في الوقف

كتابتها	نطقها	تمثيلها الصّوتي
يَكُونًا	← يَكُونَنْ	← ص ح/ص ح ح/ص ح ص

نلاحظ أنّ المقطع الأخير (الموقوف عليه) في هذه الحالة ينتهي بصامت، وعليه يكون النّبر في المقطع الذي قبله (ص ح ح)؛ أي على (**كُو**) حسب قواعد النّبر التي نصّ عليها إبراهيم أنيس[5]، مع العلم أنّ الوقف في هذه الحالة يكون بشيءٍ من استطالة الصّوت بالغنّة.

ثانيا: في حالة إبدالها ألفا في الوقف.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص: 181-182.

[2]- السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص: 389.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 108.

[4]- المصدر نفسه، ج3، ص: 108.

[5]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص: 172.

كتابتها	نطقها	تمثيلها الصّوتي
يَكُونَّا	← يَكُونَا	← ص ح/ص ح ح/ص ح ح

نلاحظ أنّ المقطع الأخير (الموقوف عليه) في هذه الحالة ينتهي بصائتٍ طويلٍ، إلّا أنّ النّبر لا يتغيّرُ موقعه في الكلمة، ولكن الوقف يكون بإطلاق الصّوت بصوت المدّ.

5- الوقف بالإشباع.

ويسمّى في الشّعر بالتّرنّم، «**والعرب تُلحق "الواوَ" وَ "الياءَ" وَ "الألفَ" في آخر القوافي فشبهوا رؤوس الآي بذلك**»[1]، فتصير الضّمّة واوا، والكسرةُ ياءً، والفتحة ألفا، وهو من مظاهر الانسجام الصّوتي في القرآن الكريم، وقد أشار أصحاب كتب "معاني القرآن" إلى وجود هذه الظّاهرة في القرآن الكريم، وأنّ العرب تنطق بذلك[2]، ويرى أبو إسحاق الزّجّاج أنّ «**الذي عليه حذّاقُ النّحويّين والمتّبعون السُّنَّةَ أن يقرؤوا "الظّنونا". ويقفون على الألف ولا يصلون، وإنّما فعلوا ذلك لأنّ أواخر الآيات عندهم فواصل**»[3]، ففهم من هذا الكلام أنّ هذا الإشباع في المدّ أثناء الوقف لا يكون إلّا في الفواصل، وقد أشار الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى هذا المفهوم قائلًا: «**وأمّا ألف الخروج والتّرنّم لا يكون إلّا في رؤوس الآي أو عند القوافي. وإنّما فعلوا ذلك لبعد الصّوت. من ذلك قوله تعالى:** ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [سورة الأحزاب: 10] **ومثله:** ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [سورة الأحزاب: 67] ﴿وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾ [سورة الأحزاب: 66]»[4]، ومن هنا رأى الزّجّاجُ أنّ علّة الوقف على رؤوس هذه الآيات

---

[1]- الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص: 480.

[2]- الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص: 350.

[3]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 218.

[4]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النّحو، تح: فخر الدّين قباوة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ-1985م، ص: 236-237.

بالإشباع دون وصلها بما بعدها هو اتّباع الرّسم القرآني[1]؛ لأنّه لو وُصِلت بما بعدها لوقع الإشكال بين وجوب اتّباع المصحف وبين التّعليل لهذه الألف المشبعة، فمن باب الخروج من الخلاف يوقف عليها.

ويبقى تحقيق الانسجام الصّوتي في رؤوس آيات السّورة هو المعوَّلُ عليه عند الزّجّاج في تخريج هذه الظّواهر الصّوتيّة، وقد أشار إلى ذلك علماء القراءات في أنّ «**إثبات الألف في تلك المواضع لتشاكل الفواصل، وهو مطلوبٌ في أكثر القرآن، وقد يندر في بعض الصّور ما لا يشاكل**»[2]، وهذا ما يفسّر لنا عبارة الخليل "**وإنّما فعلوا ذلك لبعد الصّوت**" السّابقة الذّكر؛ لأنّ المتتبّع لما قبل هذه الآيات وما بعدها يجدها كلّها يوقَفُ عليها بالإشباع.

[1]- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص: 218.

[2]- أبو شامة الدّمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للشّاطبي، ص: 645.

خـــاتمة

سعت هذه الدّراسة إلى البحث في التّفكير الصّوتي عند علماء التّفسير، واتّخذت معاني القرآن وإعرابه للزّجّاجَ أنموذجًا، فجاء العنوان موسومًا بـ: "الدّرس الصّوتي عند علماء التّفسير- كتاب معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج أنموذجا-"، وبعد الخوض في غمار البحث بين دفّتي هذا الكتاب تبيّنت لنا مجموعة من النّتائج نوجز أهمّها فيما يلي:

- التّكامل المعرفي بين العلوم ضرورة حتميّة للوصول إلى المعنى؛ فعلوم اللّغة بشتّى أنواعها وجميع مستوياتها مجتمعةً، تُشَكِّلُ المعنى المراد من النّصّ، بالإضافة إلى السّياقات الخارجيّة التي تُعتبرُ في كثيرٍ من الأحيان ملجأً ومنجى من الوقوع في اللّبس.

- سار الزّجّاج على منهجٍ وصفيٍّ تحليليٍّ، فهو يذكر الظّاهرة اللّغويّة ثمّ يحلّلها، وأحيانا يعلّلها تعليلا يسيرًا لا يبعدها عن مجال اللّغة، وغالبا ما يربطها بالقراءات القرآنيّة التي جعلها سنّةً متّبعةً بشرط توافرها على صحّة الرّواية واحتماليّة الرّسم، وأحيانًا يقرن الظّاهرةَ باللّهجات العربيّة.

- اعتمد الزّجّاج في دراسته الصّوتيّة على علم الخليل وسيبويه والأخفش والمبرّد وغيرهم من علماء المدرسة البصريّة، وقد أشار إلى ذلك صراحةً، الأمر الذي جعلنا ننسبه إلى المذهب البصري، أمّا عن علماء الكوفة فصرّح في كتابه بالأخذ عن الفرّاء والكسائي ولكن من أجل الرّدّ عليهم في بعض المسائل التي خالفهم فيها.

- لم يفصّل الزّجّاجُ الكلامَ في مخارج الأصوات وصفاتها، كما فعل قبله الخليل وسيبويه، أو كما فعل بعده ابن جنّي، وإنّما عنى بكثيرٍ منها، ممّا يكثر فيها حدوث التّغيّرات الصّوتيّة كالإدغام والإبدال والإمالة وغيرها من الأصوات، كالأصوات اللّثويّة (ل-ن-ر) والأسنانيّة اللّثويّة (ط-د-ت-س-ص-ز)، والأسنانيّة (ظ-ذ-ث)، وفي الصّفات اهتمّ بذكر الصّفات القويّة فقط كالجهر والإطباق والاستعلاء والصّفير والتّكرار والغنّة.

- عرض الزّجّاج لأحكام الهمزة بين التّحقيق والتّخفيف بأنواعه، ونوّه بأمر مهمٍّ في مسألة نطق الهمزة بين بين، وهو أنّ المعوّل عليه هنا هو النّطق لا الكتابة؛ لذلك فالزّجّاج يَعتبِرُ التّغيرات الطّارئة على الهمزة من تحقيق وتخفيف تغيّراتٍ صوتيّةً؛ أي ألفونات وليس فونيمات-على لغة

علماء الصّوتيات المحدثين-، والمقياس في ذلك المشافهة والأخذ عن كبار القرّاء المشهورين بالقراءة الصّحيحة.

- أمّا في معالجة مسألة الإمالة وضبطِ مواقعها فيرى الزّجّاج أنّ الغرض الأوّل منها هو الخفّة وتحقيق الانسجام الصّوتي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نراه يربطها بقضيّة الاشتقاق والصّرف، فما كانت ألفه ياءً في الأصل جاز فيها الإمالة، وما كانت ألفه الأصل فيها الواو امتنعت الإمالة.

- أَوْلَى الزّجّاج لظاهرة الإدغام اهتمَامًا كبيرًا، وعلّل غرضها المتمثّل في الخفّة والسّهولة في النّطق موافقا سيبويه في أصولها ومسائلها، وقد وصفها وصفًا دقيقًا معتمدا على معايير ثلاثة في وصفها بالحسن وهي: التّقارب المخرجي بين الصّوتين، والتّوافق بينهما في الصّفات، وغلبة الأقوى على الأضعف.

- اعتنى الزّجّاج بالفواصل القرآنيّة عنايةً خاصّةً، فأشار إلى الصّور الصّوتيّة التي يتمّ عليها الوقف والتي تنوّعت إلى: الوقف بالإسكان، والإلحاق، والحذف، والإبدال، والإشباع.

وفي الأخير، ليس هذا البحث كلّ ما عند الزّجّاج صوتيًّا، بل هي محاولة لكشف معالم الفكر الصّوتي عند هذه الشّخصيّة من خلال كتاب "معاني القرآن وإعرابه". وتبقى شخصيّة الزّجّاج العلميّة الفذّة مصدرًا خصبًا في الدّراسات اللّغويّة عامّة، والصّوتيّة على وجه الخصوص، ويبقى كتاب "معاني القرآن وإعرابه" حلقة من حلقات الدّرس الصّوتي العربي التي لا يمكن إغفالها أثناء التّأريخ لهذه العلم.

وفي ختام هذا البحث المتواضع، فإنّ الباحث يرجو من الله تعالى أن يكون قد أسهم ولو بالنّزر القليل في كشف أهمّيّة الدّراسة الصّوتيّة في أهمّ مصدر من مصادر التّفسير، وتأصيل الصّوتيّات الحديثة عند علمائنا الأوائل. والله الموفّق للصّواب.

الفهارس الفنّيّة

فهرس الآيات القرآنيّة

فهرس الأشعار

الآية الكريمة	رقمها	الصّفحة
الفاتحة		
﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾	05	98
﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾	07	222 ، 108
البقرة		
﴿ فِيهِ هُدًى ﴾	02	231 ،89
﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ ﴾	04	172
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾	06	178
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ﴾	11	155 ، 162
﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾	13	183 ،177
﴿ وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴾	14	174
﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾	17	29
﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾	18-17	29
﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا ﴾	22	234
﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾	31	182 ، 169
﴿ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ ﴾	34	66
﴿ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾	40	261

﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾	41	142 ،120
﴿ وَإِيَّـٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴾	41	07
﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ ﴾	53	151
﴿ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡ ﴾	64	76
﴿ وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَا ﴾	72	241
﴿ أَمۡ تُرِيدُونَ أَن تَسۡـَٔلُواْ رَسُولَكُمۡ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾	108	174
﴿ وَدَّ كَثِيرٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا حَسَدٗا مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾	109	38
﴿ وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآ ﴾	127	78
﴿ أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ ﴾	133	176
﴿ قُلۡ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡ ﴾	139	65
﴿ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ ﴾	168	73
﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءٗ وَنِدَآءٗ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ﴾	171	21
﴿ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾	186	262
﴿ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴾	194	26
﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِ فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِ وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖ ﴾	196	28

﴿وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾	213	177
﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ سَتَذۡكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾	235	51
﴿وَإِن طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدۡ فَرَضۡتُمۡ لَهُنَّ فَرِيضَةٗ فَنِصۡفُ مَا فَرَضۡتُمۡ﴾	237	75
﴿ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰهُ عَلَيۡكُمۡ وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِ ﴾	247	199
﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	251	93
﴿ قَالَ كَمۡ لَبِثۡتَ ﴾	259	243
﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾	259	256
﴿ وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكۡسُوهَا لَحۡمٗا﴾	259	211
﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ قَالَ أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِيۖ قَالَ فَخُذۡ أَرۡبَعٗة مِّنَ ٱلطَّيۡرِ فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزۡءٗا ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ وَٱعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴾	260	221
﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ كَمَثَلِ جَنَّةِۭ بِرَبۡوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٞ﴾	265	225
آل عمران		
﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾	02-01	249
﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ	19	144

بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ﴾		
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾	37	141 ، 148
﴿ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ﴾	49	209
﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾	61	58
﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾	70	254
﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾	75	153
﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ ﴾	96	199
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	97	223
﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾	106	234 ،77
﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾	106	69
﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾	111	17
﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾	140	219
﴿وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى لَّوْ كَانُوا۟ عِندَنَا مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟ ﴾	156	138
﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾	175	28

﴿ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴾	194	18
النّساء		
﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾	01	71
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾	01	72
﴿ فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا ﴾	04	90
﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗ ﴾	04	68
﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٞ مِّمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٞ مِّمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنۡهُ أَوۡ كَثُرَ نَصِيبٗا مَّفۡرُوضٗا ﴾	07	94
﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءَ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُ ﴾	11	83 ، 73
﴿ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ﴾	11	221 ، 129
﴿ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا ﴾	43	75
﴿ كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم ﴾	56	112
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾	58	235
﴿ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنۡ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٞ ﴾	81	242
﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴾	82	50 ،02
﴿ فَإِذَا قَضَيۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمۡ فَإِذَا ٱطۡمَأۡنَنتُمۡ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾	103	201
﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴾	127	72

﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾	158	238 ، 113
﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾	162	54
﴿فَإِذَا بَرَزُواْ مِنۡ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾	81	230
﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقِيتًا﴾	85	60 ،19
﴿لَّا خَيۡرَ فِي كَثِيرٖ مِّن نَّجۡوَىٰهُمۡ إِلَّا مَنۡ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوۡ مَعۡرُوفٍ أَوۡ إِصۡلَٰحِۭ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ﴾	114	56
﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾	164	18
﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾	176	96
المائدة		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾	06	80
﴿وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْ﴾	06	242 ، 114
﴿قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِي﴾	31	259
﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِ﴾	48	195
﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ﴾	54	235

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا ﴾	57	175
﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلُ وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ فَٰسِقُونَ ﴾	59	224
﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾	60	86 ، 84
﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴾	78	54
﴿ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ ﴾	89	77
الأنعام		
﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾	01	84
﴿ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلٗا وَأَجَلٞ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ثُمَّ أَنتُمۡ تَمۡتَرُونَ ﴾	02	57
﴿ وَلَوۡ أَنزَلۡنَا مَلَكٗا لَّقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴾	08	57
﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾	27	146 ، 122
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ﴾	31	149
﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمّٞ وَبُكۡمٞ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾	39	30
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰلَمِينَ ﴾	90	257
﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا﴾	96	54
﴿قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾	109	75
الأعراف		
﴿ فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾	07	79
﴿ وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ ﴾	10	172

﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗا وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ ﴾	26	06
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا ﴾	38	241
﴿ وَمِن فَوۡقِهِمۡ غَوَاشٖ ﴾	41	261
﴿ وَٱلۡبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخۡرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذۡنِ رَبِّهِۦۖ وَٱلَّذِي خَبُثَ لَا يَخۡرُجُ إِلَّا نَكِدٗاۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَشۡكُرُونَ ﴾	58	224
﴿وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗا ﴾	74	109
﴿ قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾	109	73
﴿ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ﴾	127	93
﴿ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ﴾	131	242
﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾	143	18
﴿ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾	148	216
﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَا تَأۡتِيكُمۡ إِلَّا بَغۡتَةٗۚ يَسۡـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَا ﴾	187	59
﴿وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَا ﴾	189	85
الأنفال		
﴿ إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلۡفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُرۡدِفِينَ ﴾	09	10
التوبة		

﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾	03	15
﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ﴾	06	54
﴿لَا يَسۡتَـٔۡذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلۡمُتَّقِينَ ﴾	44	95
﴿ إِنَّمَا يَسۡتَـٔۡذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱرۡتَابَتۡ قُلُوبُهُمۡ فَهُمۡ فِي رَيۡبِهِمۡ يَتَرَدَّدُونَ ﴾	45	95
﴿ لَوۡ يَجِدُونَ مَلۡجَـًٔا أَوۡ مَغَٰرَٰتٍ أَوۡ مُدَّخَلٗا لَّوَلَّوۡاْ إِلَيۡهِ وَهُمۡ يَجۡمَحُونَ ﴾	58	241 ، 81
يونس		
﴿ أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّآ يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰ ﴾	35	240
﴿ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴾	71	216
هود		
﴿ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾	28	139
﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ﴾	31	198
﴿ وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾	44	163
﴿قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ ﴾	72	259 ،145
﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا ﴾	72	69
﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمۡرُنَا جَعَلۡنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهَا حِجَارَةٗ مِّن سِجِّيلٖ مَّنضُودٖ ﴾	82	207
يوسف		

﴿ يَـٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾	04	252
﴿ قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَـٰصِحُونَ ﴾	11	156 ،163
﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾	30	208
﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ ﴾	32	265
﴿ وَجَدُوا۟ بِضَـٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ ﴾	65	235
﴿ وَقَالَ يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾	84	102
﴿ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾	99	73
الرّعد		
﴿ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾	24-23	77
إبراهيم		
﴿ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾	16	59
﴿ مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴾	21	215
الحجر		
﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾	54	254 ، 66
النّحل		
﴿ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	09	50
﴿ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	18	85
الإسراء		
﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾	04	57

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾	23	57
﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا ﴾	33	112
﴿ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴾	97	29
الكهف		
﴿ فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ ﴾	19	237
﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ ﴾	60	144
﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾	87	149
﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴾	98	209
مريم		
﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾	08	210
﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ﴾	55	82
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾	83	04
طه		
﴿ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴾	58	220 ،134
﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾	63	98
﴿قَالَ بَلْ أَلْقُواْ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾	66	128
﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي ﴾	96	213
الأنبياء		

﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾	95	79
﴿ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴾	98	214
﴿وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾	112	117
الحج		
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾	25	96
المؤمنون		
﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾	36	197، 251
﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا ﴾	44	176
﴿ وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴾	50	226
﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾	60	131
﴿ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَٰلِحُونَ ﴾	104	103
النّور		
﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ ﴾	02	135
الشّعراء		
﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾	04	177
﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾	193-195	02
النّمل		
﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾	66	250

القصص		
﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِ﴾	23	177
﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبۡعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولٗا يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَا﴾	59	129
﴿فَخَسَفۡنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلۡأَرۡضَ﴾	81	222
الأحزاب		
﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾	10	266
﴿ثُمَّ سُئِلُواْ ٱلۡفِتۡنَةَ لَأٓتَوۡهَا وَمَا تَلَبَّثُواْ بِهَآ إِلَّا يَسِيرٗا﴾	14	136
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحۡتُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمۡ عَلَيۡهِنَّ مِنۡ عِدَّةٖ تَعۡتَدُّونَهَا﴾	47	75
﴿وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾	66	266
﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾	67	266
سبأ		
﴿يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٖ كَٱلۡجَوَابِ وَقُدُورٖ رَّاسِيَٰتٍ﴾	13	261
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾	28	101
﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾	33	26
يس		
﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ تَأۡخُذُهُمۡ وَهُمۡ يَخِصِّمُونَ﴾	49	190
﴿فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾	76	247

الصّافّات		
﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴾	24	245
﴿ فَنَظَرَ نَظْرَةً فِى ٱلنُّجُومِ فَقَالَ إِنِّى سَقِيمٌ فَتَوَلَّوْا۟ عَنْهُ مُدْبِرِينَ فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ ﴾	93-88	23
﴿ فَقَالَ إِنِّى سَقِيمٌ ﴾	89	27
﴿ فَأَقْبَلُوٓا۟ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ ﴾	94	99
ص		
﴿فَنَادَوا۟ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	03	252
﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ ﴾	08	07
الزّمر		
﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾	16	263
﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴾	56	260
الشّورى		
﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾	21	58
الزّخرف		
﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴾	13	61
﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴾	44	02
﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾	80	101
﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾	88	101

الدّخان		
﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾	49	23
الأحقاف		
﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾	15	78
﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾	20	146
﴿وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾	32	176 ، 180
محمّد		
﴿ وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾	04	79
﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ ﴾	15	137
﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴾	18	164 ، 178، 171
﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾	19	149
الفتح		
﴿ بِبَطْنِ مَكَّةَ ﴾	24	200
﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾	25	19
﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾	29	235
الطّور		
﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴾	37	201
النّجم		
﴿ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴾	15	197
﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾	19	252

القمر		
﴿ ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ﴾	01	66
﴿ وَلَقَد تَّرَكۡنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ ﴾	15	241
الرّحمن		
﴿ وَلَهُ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡمُنشَـَٔاتُ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ ﴾	24	261 ، 159
الحديد		
﴿وَجَعَلۡنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأۡفَةً وَرَحۡمَةً وَرَهۡبَانِيَّةً ﴾	27	135
المجادلة		
﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾	01	239 ، 114
الحشر		
﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ﴾	24	91
الصّفّ		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴾	02	254
﴿ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ﴾	12	239
الجمعة		
﴿ كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ ﴾	05	146
المنافقون		
﴿فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَهُمۡ لَا يَفۡقَهُونَ ﴾	03	232 ، 110
التّغابن		
﴿أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾	10	146
الملك		
﴿ فَلَمَّا رَأَوۡهُ زُلۡفَةً سِيٓـَٔتۡ ﴾	27	163
القلم		

﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾	51	216
الحاقّة		
﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾	20-19	258
﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴾	29-28	258
المزّمّل		
﴿ إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا ﴾	07	204
المدّثّر		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾	01	241
القيامة		
﴿ وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ ﴾	27	247
﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْيِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾	40	152
الإنسان		
﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾	01	100
﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾	02	101
المرسلات		
﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴾	20	237
النّبأ		
﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾	01	116، 125 ، 254
التّكوير		
﴿ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ ﴾	11	205
﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾	24	214
المطفّفين		

﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾	14	238
﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾	15	51
البروج		
﴿ وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾	08	225
الفجر		
﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾	04	263
البلد		
﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾	15-14	77
الشّمس		
﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ﴾	02-01	146
﴿وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ﴾	06	147
العلق		
﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾	01	172
العاديات		
﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ ﴾	09	203
القارعة		
﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴾	10	255
الكافرون		
﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾	01	143

البيت		الصّفحة
ب		
حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً	وَلَيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَرْءِ مَذْهَبُ	59
مَا نَقَمُوا مِن بَنِي أُمَيَّةَ إِلَّا	اَنَّهُمْ يَحْلُمُونَ إِنْ غَضِبُوا	225
فَقُلْتُ انْجُوَا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ، إِنَّهُ	سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُه	56
فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُنَا وَتَشْتِمُنَا	فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ	72
ت		
أَلِيَ الفَضْلُ أَمْ عَلِيَّ إِذَا حُو	سِبْتُ إِنِّي عَلَى الْحِسَابِ مُقِيتُ	60-19
ح		
يَا لَيْتَ بَعْلَكِ قَدْ غَدَا	مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا	81
يَنفَحْنَ مِنْهُ لَهَبًا مَنْفُوحًا	لَمْعًا يُرَى لَا ذَاكِيًا مَقْدُوحًا	205
غَمْرُ الأَجَارِيّ كَرِيمُ السِّنْحِ	أَبْلَجُ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ الشُّحِّ	205
فَمَن بِنَجْوَتِهِ كَمَن بِعَقْوَتِه	وَالْمُسْتَكِنُّ كَمَنْ يَمْشِي بِقِرْوَاحِ	57
د		
وَإِنْ قَالَ مَوْلَاهُمْ عَلَى جُلِّ حَادِثٍ	مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَحْلَامِكِمْ رَدُّوا	223
إِنْ يُغْبَطُوا يُهْبَطُوا وَإِن أَمِرُوا	يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْهُلْكِ والنَّفَدِ	216

إِنْ يُغْبَطُوا يُهْبَطُوا وَإِن أَمِرُوا	يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْهُلْكِ وَالنّكَدِ	216
نَجَوْتُ مُجَالِدًا فَوَجَدتُّ مِنْهُ	كَرِيحِ الْكَلْبِ مَاتَ حَدِيثَ عَهْدِ	56
ر		
فَتَبَازَتْ فَتَبَازَحْتُ لَهَا	جَلْسَةَ الأَعْسَرِ يَسْتَنْجِي الْوَتَر	56
أَبَى الزَّجَّاجُ إِلَّا شَتْمَ عِرْضِي وَيُقْسِمُ صَادِقًا مَا كَانَ حُرٌّ وَلَوْ أَنِّي كررتُ لَفَرَّ مِنِّي فَأَصْبَحَ قَدْ وَقَاهُ اللهُ شَرِّي	لِيَنفَعَهُ فَآثَمَهُ وَضَرَّهُ لِيُطْلِقَ لَفْظَةً فِي شَتْمِ حُرَّهُ وَلَكِن لِلْمَنُون علَيَّ كَرَّهُ لِيَوْمٍ لَا وَقَاهُ اللهُ شَرَّهُ	37
لَعِبَ الزّمَانُ بِهَا وَغَيَّرَهَا	بَعْدِي سَوَافِي المُورِ والقَطْرِ	81
فَهَيّاكَ وَالْأَمْرَ الذِي إِن تَوَسَّعَتْ	مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهْ	196
ض		
.....	حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِن بَعْضْ	07
ع		
وَعَلَيْهِمَا مَاذِيَّتَانِ قَضَاهُمَا	دَاوُدُ، أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ	58
وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا	دَاوُدُ، أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ	58
ف		

أَقْبَلْــتُ مِــنْ عِنــدَ زَيَادٍ كَــالْخَرِفْ	تَخُــطُّ رِجْــلَايَ بِخَــطٍّ مُخْتَلِــفْ	248
كَأَنَّمَا تُكَتِّبَانِ لَامَ أَلِفْ		248
ق		
يَا خَــالِ هَــلَّا قُلْــتَ إِذَا أَعْطَيْتَــنِي	هِيَّــاكَ هِيَّــاكَ وَحَنْــوَاءَ العُنُــقْ	196
ل		
فَأَيْهَــاتَ أَيْهَــاتَ الْعَقِيــقُ وَمَــن بِــهِ	وَأَيْهَــاتَ وَصْــلٌ بِالْعَقِيــقِ تُواصــله	197
يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ أَسَــــــــــــــلْ	عَفْــرَاءُ يَا رَبَّاهِ مِــن قَبْــلِ الْأَجَــلْ	260
م		
وَجَــاءَتْ خِلْعَــةٌ دُهْــسٌ صَــفَايَا	يَصُــورُ عُنُوقَهَــا أَحْــوَى زَنِــيمُ	221
مَــا أَعْطَيَــانِي وَلَا سَــأَلْتُهُمَا	إِلَّا وَإِنِّي لَحَــــاجِزِي كَرَمِــــي	213
مَــا أَنْطَيَــانِي وَلَا سَــأَلْتُهُمَا	إِلَّا وَإِنِّي لَحَــــاجِزٌ كَرَمِــــي	213
ن		
.....	وَلَا تُبْقِــي خُمُــورَ الأَنْدَرِيــنَ	08
أَلَا هُــبِّي بِصَــحْنِكِ فَاصْــبَحِينَا	وَلَا تُبْقِــي خُمُــورَ الأَنْدَرِيــنَ	26
الْحَمْــدُ لِلهِ مُمْسَــانَا وَمُصْــبَحُنَا	بِالْخَــيْرِ صَــبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّــانَا	81
إِذَا الْجَــوْزَاءُ أَرْدَفَــتِ الثُّــرَيَّا	ظَنَنــتُ بِآلِ فَاطِمَــةَ الظُّنُــونَا	15

تَـــرَاهُ كَالثِّغَـــامِ يُعَـــلُّ مِسْـــكًا	يَسُـــــوءُ الْفَالِيَـــــاتِ إِذَا فَلَيْـــــنِي	65
أَلَا لَا يَجْهَلَـــــنْ أَحَـــــدٌ عَلَيْنَـــــا	فَنَجْهَـــلَ فَـــوْقَ جَهْـــلِ الْجَاهِلِينَـــا	26
عَرَفْـــت الـــدِّيَارَ كَـــرَقْمِ الْـــوَحْيِ	يَـــــذْبِرُهَا الْكَاتِـــــبُ الْحِمِـــــيرِيُّ	210

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

قائمة المصادر والمراجع:

أوّلا: المعاجم اللّغويّة.

1- أحمد ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا)، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وسَنَن العرب في كلامِها ، تح: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د ط، د ت.

2- أحمد بن فارس (أبو الحسين بن زكريّا)، مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط3، 1389هـ.

3- الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النّحو، تح: فخر الدّين قباوة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ-1985م.

4- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ-2003م.

5- الرّازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر)، مختار الصّحاح، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، ط1، 2013م.

6- ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي)، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

7- الفيروز آبادي (مجد الله بن محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، تح: مجدي فتحي السيد، المكتبة التوقيفية، مصر، د ط، د ت.

8- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

ثانيا: الكتب:

1- ابتهال كاصد الزّيدي، علم الأصوات في كتب معاني القرآن، دار أسامة للنشر والتّوزيع، الأردن، عمان، د ط، 2005م.

2- إبراهيم الخولي، التّعريض في القرآن الكريم، دار البصائر، القاهرة، ط1، 1425هـ-2004م.

3- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط5، 1975م.

4- إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر، ط8، 1992م.

5- إبراهيم بن سعيد الدّوسري، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، دار الحضارة للنّشر والتّوزيع، الرياض، السّعوديّة، ط1، 1429هـ-2008م.

6- إبراهيم عبد الله رفيدة، النّحو وكتب التّفسير، الدّار الجماهيريّة للنّشر والتّوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، ط3، 1399هـ-1990م.

7- إبراهيم محمد نجا، التّجويد والأصوات، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط، 1429هـ-2008م.

8- إبراهيم محمد نجا، التّجويد والأصوات، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط، 1429هـ-2008م.

9- أحمد البيلي، الاختلاف بين القراءات، دار الجيل، بيروت، الدّار السّودانيّة للكتب، الخرطوم، ط1، 1408هـ-1988م.

10- أحمد بن محمّد البنّا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تح: شعبان محمّد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1987م.

11- أحمد بن محمّد البنّا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تح: شعبان محمّد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1987م.

12- أحمد شاكر، عمدة التّفسير عن الحافظ ابن كثير مختصر تفسير القرآن العظيم، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط2، 1426هـ-2005م.

13- أحمد علم الدّين الجندي، اللّهجات العربيّة في التّراث، الدّار العربيّة للكتاب، طرابلس، ليبيا، د ط، 1983م.

14- أحمد محمود عبد السّميع الحيفان، أشهر المصطلحات في فنّ الأداء وفنّ القراءات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.

15- أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغوي، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 1418هـ-1998م.

16- الأخفش (سعيد بن مسعدة الأخفش الوسط)، معاني القرآن، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1411هـ-1990م.

17- الأسفرايني (أبو المظفّر)، التبصير في الدّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة، تح: محمّد زاهد بن الحسن الكوثري، مكتبة الخانجي، مصر، د ط، 1374هـ-1955م.

18- ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمد)، نزهة الأباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السّامرّائي، مكتبة المنار، الزّرقاء، الأردن، ط3، 1405هـ-1985م.

19- ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، تح: جودة مبروك محمّد مبروك، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، د ت.

20- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1391هـ-1971م.

21- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السّامرّائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1405هـ-1985م.

22- إميل بديع يعقوب، الخطّ العربي، نشأته، تطوّره ومشكلاته، دعوات إصلاحية، طرابلس، لبنان، د ط، د ت.

23- البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي)، كتاب التاريخ الكبير، تح: هاشم الندوي وآخرون، دائرة المعارف العثمانية.

24- تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 1994م.

25- تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، دارالثقافة،الدارالبيضاء،المغرب، د ط، 1979م.

26- جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربيّة، تر: صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، د ط، 1966م.

27- ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد الدّمشقي)، النشر في القراءات العشر، تح: محمد علي الضّبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

28- ابن الجزري، طيبة النّشر في القراءات العشر، تح: محمّد تميم الزّعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، المملكة العربية السّعودية، د ط، د ت.

29- ابن الجزري، التّمهيد في علم التّجويد، تح: غانم قدّوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ-2001م.

30- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د ط، د ت.

31- ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النّجدي ناصف والدكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، مصر، ط2، 1424هـ-2004م.

32- ابن جنّي، المنصف في شرح كتاب التّصريف للمازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1954م.

33- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، تح: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1413هـ-1993م.

34- جورج مونان، علم اللّغة منذ نشأتها إلى القرن العشرين، تر: د. بدر الدين القاسم، دمشق، 1392هـ-1972م.

35- الحريري (أبو محمد القاسم بن عليّ)، شرح ملحة الإعراب، تح: فائر فارس، دار الأمل للنّشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 1412هـ-1991م.

36- حسام البهنساوي، الدّراسات الصّوتيّة عند العلماء العرب والدّرس الصّوتي الحديث، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، مصر، ط1، 2005م.

37- حسام سعيد النعيمي، الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام، جمهوريّة العراق، د ط، 1980م.

38- حسن الذّهبي، علم التّفسير، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

39- حسين الحربي، قواعد التّرجيح عند المفسّرين دراسة نظريّة تطبيقيّة، دار القاسم، الرياض، المملكة العربية السعوديّة، ط1، 1417هـ- 1996م.

40- حملاوي (أحمد بن محمد بن أحمد)، شذا العرف في فنّ الصّرف، دار الكيان للطباعة والنّشر، الرّياض، ط12، 1957م.

41- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1418هـ-1998م.

42- أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1993م.

43- ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، د ط، 1985م.

44- ابن خالويه، الحجّة في القراءات السّبع، تح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق، بيروت، لبنان، ط3، 1399هـ-1979م.

45- ابن خالويه، شرح مقصورة ابن دريد، تح: محمود جاسم محمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1986م.

46- ابن خالويه، شرح مقصورة ابن دريد، تح: محمود جاسم محمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1986م.

47- ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، مكتبة المتنبّي، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

48- الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السّلام، تح: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.

49- ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تح: عباس إحسان، دار صادر، بيروت، لبنان.

50- الرّازي (فخر الدّين)، مفاتيح الغيب، دار الفكر، لبنان، بيروت، ط1، 1401هـ-1981م.

51- ربحي كمال، الإبدال في ضوء اللّغات السّاميّة دراسة مقارنة، جامعة بيروت العربية، د ط، د ت.

52- ابن رشد القرطبي (القاضي أبو الوليد محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تح: ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ-1995م.

53- رمضان عبد التّوّاب، المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1417هـ-1997م.

54- رمضان عبد التّوّاب، مشكلة الهمزة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1417هـ-1996م.

55- الزّبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن)، طبقات النّحويّين واللّغويّين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، د ت.

56- الزّجّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ)، تح: الدكتور عبد الجليل عبده الشّلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ-1988م.

57- الزّجّاج، تفسير أسماء الله الحسنى، تح: أحمد يوسف الدّقاق، دار المأمون للتّراث، دمشق، سوريا، ط2، 1395هـ-1975م.

58- الزّجّاج، فعلت وأفعلت، تح: رمضان عبد التّوّاب، صبيح التّميمي، مكتبة الثقافة الدّينيّة، القاهرة، مصر، د ط، 1415هـ-1995م.

59- الزّجّاج، إعراب القرآن، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1402هـ-1982م.

60- الزّجّاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، تح: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، مصر، د ط، 1391هـ-1971م.

61- الزّجّاجي (أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق)، مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الكويت، ط2، 1984م.

62- الزّجّاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1399هـ-1979م.

63- الزّجّاجي، كتاب حروف المعاني، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ-1986م.

64- الزّركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التّراث، مصر، ط3، 1404هـ-1984م.

65- الزّمخشري (جر الله أبو القاسم محمود بن عمر)، الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ- 1998م.

66- الزّمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.

67- الزّمخشري، المفصّل في علم العربيّة، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 1425هـ-2004م.

68- الزوزني (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)، شرح المعلّقات السّبع، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1425هـ-2004م.

69- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللّغة، تر: كمال بشر، مكتبة الشباب، مصر، د ط، 1975م.

70- السّجاوندي (أبو عبد الله محمد بن طيفور)، علل الوقوف، تح: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد-ناشرون، الرياض، السعودية، ط2، 1427هـ-2006م.

71- ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1417هـ-1996م.

72- السّكّاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن يعقوب)، مفتاح العلوم، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-2000م.

73- ابن السّكّيت، إصلاح المنطق، تح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر، د ط، د ت.

74- السّمين الحلبي (أحمد بن يوسف)، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د ط، د ت.

75- السّهيلي (أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله)، نتائج الفكر في النّحو، تح: عادل احمد عبد الموجود، عليّ محمّد معوّض، دار الكتب العليمية، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ-1992م.

76- سيبويه (أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قَنبر)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م.

77- السّيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)، أخبار النّحويّين البصريّين، تح: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1374هـ-1955م.

78- ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسّان الطّيّار ويحي مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، د ط، د ت.

79- السّيوطي (أبو الفضل جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر)، الإتقان في علوم القرآن، تح: مركز الدّراسات القرآنيّة، وزارة الشّؤون الإسلامية والدّعوة والإرشاد، السّعوديّة، د ط، د ت.

80- السّيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، تح: عبد الحكيم عطيّة، دار البيروتي، ط2،1427هـ-2006م.

81-

82- السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح: محمّد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، د ط، 1986م.

83- السّيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1384هـ-1964م.

84- السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998م.

85- الشّاطبي (القاسم بن فِيُّرّة بن خلف بن أحمد الرّعيني الأندلسي)، حرز الأماني ووجه التّهاني، تح: محمد تميم الزّعبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط5، 1431هـ-2010م.

86- الشّافعي (الإمام المطلبّي محمد بن إدريس)، الرّسالة، تح: أحمد محمّد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

87- أبو شامة الدمشقي (عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم)، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع، تح: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

88- ابن شريح الرّعيني، الكافي في القراءات السّبع، تح: أحمد محمود عبد السّميع الشّافعي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ-2000م.

89- شمس الدّين الدّاوودي (الحافظ محمد بن عليّ بن أحمد)، طبقات المفسّرين، تح: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

90- شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

91- صباح عبد الله بافضل، الإعلال والإبدال بين النّظريّة والتّطبيق، الدّار السّعوديّة للنّشر والتّوزيع، جدّة، السّعوديّة، ط1، 1418هـ-1997م.

92- صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط16، 2004م.

93- ضاحى عبد الباقي، لغة تميم دراسة تاريخيّة وصفيّة، المطابع الأميريّة، القاهرة، مصر، د ط، 1405هـ- 1985م.

94- الطّيّب البكوش: التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م.

95- أبو الطّيب اللّغوي، كتاب الإبدال، تح: عز الدّين التّنوخيّ، مجمع اللغة العربيّة، دمشق، د ط، 1380هـ-1961م.

96- عبّاس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، د ت.

97- عبد الصّبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1408هـ-1987م.

98- عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة رؤية جديدة في الصّرف العربي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، د ط، 1400هـ-1980م.

99- عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحويّة، المطبعة العصريّة، الكويت، ط2، 1978م.

100- عبد العظيم فتحي خليل الشّاعر، الأعلام الممنوعة من الصّرف في القرآن الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 1425هـ-2004م.

101- عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، أبو عليّ الفارسي، مكتبة نهضة مصر وطباعتها، الفجّالة، مصر، د ط، 1377هـ.

102- عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، الإمالة في القراءات واللّهجات العربيّة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، د ط، 1429هـ-2008م.

103- عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشّاطبيّة والدّرّة، مكتبة أنس بن مالك، مكّة المكرّمة، السّعوديّة، ط1، 1422هـ-2002م.

104- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1418هـ-1997م.

105- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ط3، 1413هـ-1992م.

106- عبد الله أمين، الاشتقاق، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1420هـ-2000م.

107- عبد المتعال الصّعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، المطبعة النموذجية، مصر، ط8، د ت.

108- عبده الرّاجحي، اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، مصر، د ط، 1996م.

109- أبو عبيدة (معمر بن المثنى التيمي)، مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

110- عصام نور الدّين، علم الأصوات اللّغويّة الفونيتيكا، دار الفكر اللّبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

111- عصام نور الدّين، علم وظائف الأصوات اللّغويّة الفونولوجيا، دار الفكر اللّبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

112- ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التّصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.

113- أبو عطيّة الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.

114- العكبري (عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء)، التّبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، 1976م.

115- أبو عليّ الفارسي، الإغفال، تح: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي، العمارات العربيّة المتّحدة، د ط، د ت.

116- أبو عليّ الفارسي، الحجّة في علل القراءات السّبع، تح: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشّيخ علي محمّد معوّض، أحمد عيسى حسن المعصراوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ-2007م.

117- أبو عليّ الفارسي، الحجّة للقرّاء السّبعة، تح: بدر الدّين قهوجي، دار المأمون للتّراث، بيروت، د ط، د ت.

118- أبو عليّ القالي (إسماعيل بن القاسم البغدادي)، المقصور والممدود، تح: أحمد عبد المجيد هريدى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1419هـ-1999م.

119- عمر أحمد بوسعدة، الشّامل في التّجويد، مراجعة: أيمن رشدي سويد، الحميز، الدّار البيضاء، الجزائر العاصمة، ط1، 1432هـ-2011م.

120- أبو عمرو الدّاني، التّيسير في القراءات السّبع، تح: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1404هـ-1984م.

121- أبو عمرو الدّاني، المحكم في نقط المصاحف، تح: الدكتور عزة حسين، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط3، 1418هـ-1997م.

122- عيسى واضح حميداني، الصّوت اللّغوي دراسة وظيفيّة تشريحيّة، دار غيداء للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 1437هـ-2016م.

123- غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللّغويّة دراسة في أصوات المدّ العربيّة، دار الحريّة للطباعة، بغداد، العراق، د ط، 1984م.

124- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصّوتية عند علماء التّجويد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 1428هـ-2007م.

125- غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربيّة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 1425هـ-2004م.

126- غانم قدّوري الحمد، محاضرات في علوم القرآن، دار عمّار للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط1، 1423هـ-2003م.

127- فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ-1988م.

128- الفرّاء (أبو زكريّا يحي بن زياد)، معاني القرآن، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط3، 1403هـ-1983م.

129- فهد بن عبد الرّحمن بن سُليمان الرّومي، بحث في أصول التّفسير ومناهجه، مكتبة التوبة، الرّياض، السّعوديّة، ط4، 1419هـ.

130- فوزي الشّايب، أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط1، 1425هـ-2004م.

131- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تح: السّيّد أحمد صقر، المكتبة العلمية، د ط، د ت.

132- القرطبي (أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري)، الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط2، 1353هـ-1935م.

133- القفطي (الوزير جمال الدّين أبي الحسن علي بن يوسف)، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ-1986م.

134- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم النّجّار، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط4، د ت.

135- ابن كثير، البداية والنّهاية، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط1، 1419هـ-1998م.

136- كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطّباعة والنّشر، القاهرة، مصر، د ط، 2000م.

137- كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط9، 1986.

138- مازن المبارك، الزّجّاجي حياته وآثاره ومذهبه النّحوي من خلال كتابه (الإيضاح)، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1404هـ-1984م.

139- ابن مالك، متن ألفيّة ابن مالك، تح: عبد اللّطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتّوزيع، الكويت، ط1، 1427هـ-2006م.

140- مبارك حنون، في الصّواتة الزّمنية الوقف في اللّسانيات الكلاسيكيّة، دار الأمان، الرّباط، المغرب، ط1، 1424هـ-2003م.

141- المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد)، الكامل، تح: محمّد أحمد الدّالي، مؤسسة الرّسالة، د ط، د ت.

142- المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، مصر، 1415هـ-1994م.

143- ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس)، السّبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، 1972م.

144- محمّد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، محمّد خالد منصور، مقدّمات في علم القراءات، دار عمار، عمّان، ط1، 1422هـ-2001م.

145- محمّد الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير، الدّار التّونسيّة، تونس، د ط، 1984م.

146- محمّد المختار ولد ابّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ- 2008م.

147- محمّد حسين علي الصّغير، الصّوت اللّغوي في القرآن، دار المؤرّخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ- 2000م.

148- محمّد طنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، د ت.

149- محمّد علي عفش، معين الطّلاب في قواعد النّحو والإعراب، دار الشّرق العربي، بيروت، لبنان، حلب، سوريا، ط1، 1412هـ-1992م.

150- محمود السّعران، علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي، دار النّهضة العربية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

151- محيي الدّين الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير للنشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط7، 1420هـ-1999م.

152- المرادي (ابن أمّ قاسم)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرّحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1422هـ-2001م.

153- المرعشي (محمد بن أبي بكر الملقّب بساجقلي زاده)، جهد المقلّ، تح: سالم قدّوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط2، 1429هـ-2008م.

154- مساعد بن سلمان بن ناصر الطّيّار، التفسير اللّغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، ط1، 1422هـ.

155- مصطفى أكرور، مخارج وصفات الحروف العربية عند جمهور علماء التّجويد، دار الخلدونيّة للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، ط1، 1434هـ-2013م.

156- مطاع الطرابيشي، شعر عمرو بن معدي كرب الزُّبيدي، مطبوعات مجمع اللّغة العربية بدمشق، سوريا، ط2، 1405هـ-1985م.

157- المكّودي (أبو زيد عبد الرّحمن علي بن صالح)، شرح المكّودي على ألفيّة ابن مالك، تح: فاطمة راشد الرّاجحي، جامعة الكويت، الكويت، د ط، 1993م.

158- مكّي بن أبي طالب القيسي، الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمّار، عمّان، الأردن، ط3، 1417هـ-1996م.

159- مكّي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، تح: الدكتور محيي الدّين رمضان، د ط، 1394هـ-1974م.

160- أبو منصور الثعالبي، فقه اللّغة وسرّ العربية، تح: خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ- 1998م.

161- مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، دار الرّائد العربي، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

162- مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرّائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ-1986م.

163- النّحّاس (أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحّاس)، إعراب القرآن، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ-2008م.

164- النّحّاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)، القطع والائتناف، تح: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، السعوديّة، ط1، 1413هـ-1992م.

165- ابن نديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

166- هادي نهر، علم الدّلالة التّطبيقي في التّراث العربي، دار الأمل للنشر والتّوزيع، الأردن، ط1، 1427هـ-2007م.

167- أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل)، كتاب الصّناعتين الكتابة والشّعر، مطبعة محمود بك، مصر، ط1، 1319هـ.

168- ياقوت الحموي، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

169- ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، 1397هـ- 1988م.

170- أبو يعلى الفرّاء (القاضي أبو الحسين محمّد البغدادي الحنبلي): طبقات الحنابلة، تح: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، طبع على نفقة الملك فهد بن عبد العزيز، السّعودية، د ط، 1419هـ-1999م.

171- ابن يعيش (موفّق الدّين يعيش بن علّي)، شرح المفصّل، تح: مشيخة الأزهر، الطباعة المنيريّة، مصر، د ط، د ت.

رابعا: الدواوين الشّعريّة:

1- إحسان عبّاس، ديوان كثيّر عزّة، دار الثّقافة، بيروت، لبنان، د ط، 1391هـ-1971م.

2- ديوان أميّة بن أبي الصّلت، جمع وتحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

3- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ-1988م.

4- أبو ذؤيب الهذلي، الدّيوان، تح: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ-2003م.

5- رؤبة بن العجاج، الدّيوان، تح: وليم بن الورد البرّوسي، دار ابن قتيبة للطّباعة والنّشر، الكويت، د ط، د ت.

6- السّموأل، الديوان، تح: واضح الصّمد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ-1996م.

7- طرفة بن العبد، الدّيوان، تح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1423هـ- 2002م.

8- أبو عبيد بن الأبرص، الدّيوان، تح: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ-1994م.

9- الفضل بن قدامة، ديوان أبي النّجم العذلي، تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، د ط، 1427هـ-2006م.

10- قيس العطّار، ديوان قيس بن سعد الأنصاري، مطبعة عترت، قم، إيران، ط2، 1421هـ.

11- كرم البستاني، ديوان جرير، دار بيروت للطّباعة والنّشر، بيروت، لبنان، د ط، 1406هـ-1986م.

12- لبيد بن ربيعة العامري، الديوان، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

13- محمّد يوسف نجم، ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

14- مفيد محمّد قميحة، ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السّكّيت، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1993م.

15- النّابغة الذّبياني، الديوان، تح: محمّد الطّاهر ابن عاشور، الشركة التّونسية للتوزيع، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر،د ط، 1976م.

16- نفطويه (أبو عبد الله)، ديوان السموأل، تح: واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ-1996م.

خامسا: الدّوريات والرّسائل الجامعيّة:

1- غانم قدّوري الحمد، (الإشمام في العربيّة حقيقته وأنواعه)، مجلّة معهد الإمام الشّاطبي للدّراسات القرآنيّة، العراق، ع9، جمادى الآخرة 1431هـ.

2- مختار بن جلول، تماثل المستويات اللّغويّة وأثرها في تكامل المعنى، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدّكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014هـ- 2015م.

فهرس الموضوعات

كلمة شكر

إهداء

مقدّمة أ- و

مدخل: العلاقة بين علوم اللّغة وعلم التّفسير

علم التّفسير والمستوى الصّوتي:..... 04

علم التّفسير والمستوى الصّرفي:..... 09

علم التّفسير والمستوى النّحوي (التّركيبي):..... 15

علم التّفسير والمستوى الدّلالي:..... 18

علم التّفسير والمستوى البلاغي (الأسلوبي):..... 25

الفصل الأوّل: الزّجّاج وكتابه معاني القرآن وإعرابه

1: حياة الزّجاج وآثاره:..... 34

اسمه وكنيته ولقبه:..... 34

ولادته ونشأته:..... 34

وفاته:..... 35

عمله:..... 36

أخلاقه:..... 37

شيوخه:..... 39

تلامذته:..... 42

مؤلّفاته:..... 44

مكانته العلميّة، وثناء العلماء عليه:..... 47

مكانته العلميّة:..... 47

ثناء العلماء عليه:..... 48

مذاهبه في التّفسير:..... 49

مذهبه العقائدي:..... 49

مذهبه الفقهي:..... 51

مذهبه النّحوي:..... 52
مذهبه الاشتقاقي:..... 55
2: كتاب معاني القرآن وإعرابه..... 63
خصائص الكتاب:..... 63
أوّلًا: موقع (قيمة) الكتاب:..... 64
ثانيا: القراءات وتوجيهها:..... 64
مصادره في الرّواية:..... 65
ضوابط القراءة عند الزّجّاج:..... 67
توجيه القراءات عند الزّجّاج:..... 74
أوّلًا: الأدلّة النّقليّة:..... 75
ثانيا: الأدلّة العقليّة:..... 82
3: أثر كتاب الزّجّاج في اللّاحقين:..... 87

الفصل الثّاني: الدّراسة الأصواتيّة عند الزّجّاج

المبحث الأوّل: مخارج الأصوات وصفاتها عند الزّجّاج..... 106
أوّلا: مخارج الصّوامت..... 106
1- الأصوات الحلقيّة:..... 108
أقصى الحلق:..... 108
وسط الحلق:..... 109
أدنى الحلق:..... 110
2- الأصوات اللّسانية:..... 111
أقصى اللّسان:..... 111
وسط اللّسان:..... 111
طرف اللّسان وأصول الثّنايا:..... 113
المجموعة الذّلقيّة (ل، ر، ن):..... 113
المجموعة النّطعيّة (ط، د، ت):..... 114

مجموعة الأسليّة (ص، ز، س):..... 114
طرف اللّسان وأطراف الثّنايا:..... 115
3- الأنف:..... 116
ثانيا: صفات الصّوامت..... 116
1- الصّفات الثنائية:..... 117
الجهر والهمس:..... 117
الإطباق والانفتاح:..... 119
الاستعلاء والاستفال:..... 119
التّفخيم والتّرقيق:..... 120
2- الصّفات الأحادية:..... 122
التّكرير (التّكرار):..... 122
الصّفير:..... 124
الغنّة:..... 124
القوّة والضّعف:..... 125
ثالثا: مخارج الصّوائت..... 127
أنواع الصّوائت:..... 128
أ- الصّوائت القصيرة:..... 128
ب- أنصاف الصّوائت الطّويلة:..... 130
ت- الصّوائت الطّويلة:..... 132
رابعا: صفات الصّوائت..... 133
أ- الصّوائت القصيرة:..... 138
ب- الصّوائت الطّويلة:..... 139
خامسا: التّفخيم والإمالة..... 140
تعريف الإمالة..... 141

أولا: في اصطلاح النّحاة..... 141
ثانيا: في اصطلاح القرّاء..... 143
أسباب الإمالة:..... 145
مشاكلة التّهيؤ:..... 146
مشاكلة الاصطحاب:..... 147
موانع الإمالة:..... 148
المبحث الثّاني: الاختلاس والرّوم والإشمام:..... 150
1- الاختلاس في الحركات:..... 150
2- الرّوم ومواضعه:..... 154
3- الإشمام وأنواعه:..... 160
أنواع الإشمام:..... 161
1- الإشمام الوقفي:..... 161
2- الإشمام الصّرفي:..... 161
3- الإشمام الصّوتي:..... 163
المبحث الثّالث: حالات صوت الهمزة عند الزّجّاج..... 165
أوّلًا: الهمز المفردة من كلمة..... 171
ثانيا: الهمزة المزدوجة..... 176
الفصل الثّالث: ظواهر صوتيّة أخرىعند الزّجّاج
1: الإبدال الصوتي عند الزّجّاج..... 187
مفهوم الإبدال:..... 187
أنواع الإبدال:..... 190
1- الإبدال لأجل الإدغام:..... 190
2- الإبدال لغير الإدغام:..... 190
الإبدال القياسيّ (الصّرفيّ):..... 191
الإبدال السّماعيّ (اللّغويّ):..... 193

الإبدال النّادر (الشّاذّ):..... 194
الإبدال بين الصّوامت:..... 194
1- الإبدال بين الصّوامت المتدانية في المخرج:..... 195
الإبدال بين الهمزة والهاء:..... 195
الإبدال بين الطّاء والدّال والتّاء:..... 198
الإبدال بين الميم والباء:..... 199
الإبدال بين السّين والصّاد:..... 201
الإبدال بين العين والحاء:..... 202
2- الإبدال بين الصّوامت المتجاورة في المخرج:..... 204
الإبدال بين الحاء والخاء:..... 204
الإبدال بين القاف والكاف:..... 205
الإبدال بين اللّام والنّون:..... 207
الإبدال بين العين والغين:..... 208
3- الإبدال بين الصّوامت المتقاربة في المخرج:..... 208
الإبدال بين الدّال والذّال:..... 208
الإبدال بين التّاء والسّين:..... 209
الإبدال بين الذّال والزّاي:..... 210
الإبدال بين الرّاء والزّاي:..... 211
4- الإبدال بين الصّوامت المتباعدة في المخرج وبينهما جامع صوتيّ:..... 212
الإبدال بين العين والنّون:..... 212
الإبدال بين الصّاد والضّاد:..... 213
الإبدال بين الضّاد والظّاء:..... 214
5- الإبدال بين الصّوامت المتباعدة في المخرج وليس بينهما جامع صوتيّ:..... 215
الإبدال بين الحاء والجيم:..... 215

الإبدال بين الخاء والجيم:..... 216
الإبدال بين اللّام والهاء:..... 216
الإبدال بين الفاء والقاف:..... 216
الإبدال بين الصّوائت:..... 217
الإبدال بين الضّمّ والفتح:..... 219
الإبدال بين الضّمّ والكسر:..... 220
الإبدال بين الفتح والكسر:..... 223
الإبدال بين الضّمّ والفتح والكسر:..... 225
2: ظاهرة الإدغام عند الزّجّاج..... 228
مفهوم الإدغام:..... 228
أنواع الإدغام:..... 230
أوّلًا: إدغام المتماثلين:..... 231
إدغام الهاء في الهاء:..... 231
إدغام العين في العين:..... 232
إدغام اللّام في اللّام:..... 233
ثانيًا: إدغام المتقاربين..... 235
الإدغام بين القاف والكاف:..... 237
الإدغام بين اللّام والرّاء:..... 238
إدغام الدّال في السّين:..... 239
إدغام التّاء في الدّال والطّاء:..... 240
إدغام التّاء في الدّال:..... 240
إدغام التّاء في الطّاء:..... 242
إدغام الثّاء في التّاء:..... 243
3: الوقف والوصل..... 244

تعريف الوقف..... 244
في اصطلاح النّحاة:..... 245
في اصطلاح القرّاء:..... 246
في اصطلاح علماء الأصوات:..... 246
ظواهر الوقف عند الزّجّاج:..... 248
1- الوقف بالسّكون:..... 248
2- الوقف بهاء السّكت:..... 251
2-1- الإبدال من تاء التّأنيث:..... 251
2-2- إلحاق الكلمة الموقوف عليها الهاء:..... 253
2-2-1- الوقف على حروف الاستفهام المجرورة:..... 253
2-2-2- الوقف على ضمير التّأنيث (هي):..... 255
2-2-3- الوقف على الفعل المعتلّ الآخر المجزوم:..... 256
2-2-4- الوقف على ياء المتكلّم:..... 258
2-2-5- الوقف على ألف النّدبة:..... 259
3- الوقف بحذف الياء:..... 261
3-1- حذف ياء المنقوص:..... 261
3-2- حذف ياء المتكلّم:..... 262
3-3- حذف حرف العلّة:..... 263
4- الوقف بالإبدال:..... 264
4-1- قلب الألف ياء أو واوا..... 264
4-2- إبدال نون التّوكيد الخفيفة ألفا..... 265
5- الوقف بالإشباع..... 266
خاتمة 269
فهرس الآيات القرآنيّة 272
فهرس الأبيات الشّعريّة 291

قائمة المصادر والمراجع 295
فهرس الموضوعات 314

ملخص:

يتناول هذا البحث الدّرسَ الصّوتي عند علماء التّفسير-معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج أنموذجًا-، محاولة منّا في رصد مواطن التّعليلات الصّوتيّة في هذه المدوّنة، والوقوف على المنهجيّة التي اعتمدها الزّجّاج في توظيف الظّواهر الصّوتيّة لتفسير الآيات القرآنيّة، ومعرفة الضّوابط التي تقيّد بها في التّعامل مع المعاني القرآنيّة.

الكلمات المفتاحية: التّفسير، الزّجّاج، معاني القرآن، الدّرس الصّوتي.

Abstract:

This research deals with the phonetic lesson of exegesis scholars -the meanings of the Qur'an and its parsing for Zejjajas an example-, An attempt by us to monitor the sound explanations in this blog,And standing on the methodology adopted by Zejjaj in employing phonetic phenomena to interpret the Qur'anic verses, and knowing the controls that he adhered to in dealing with Qur'anic meanings.

Keywords: Interpretation; Zejjaj; The meanings of the Qur'an;The phonetic Lesson.

Resumé

Cette recherche traite de la leçon phonétique des spécialistes de l'exégèse - les significations du Coran et son analyse pour Zejjaj comme exemple-,Une tentative de notre part pour surveiller les explications sonores dans ce blog, Et se tenir sur la méthodologie adoptée par Zejjaj en employant des phénomènes phonétiques pour interpréter les versets coraniques,et connaissant les contrôles auxquels il a adhéré dans le traitement des significations coraniques.

Mots clés : Interprétation ; Zejjaj; Les significations du Coran ; La leçon de phonétique.